

الإنتاب في المنابعة ا

وَغُلَاقَنْهُ بِالْعَكَمُّلُ وَعُلَاقِنْهُ بِالْعَكَمُّلُ وَكُثَمُ مِنَ اللَّهِ الْمُعَاضُرِيَ

البحُزَّءُ ٱلتَّافِيث

تأكيف موج_ه ح_ك

عَمَّى بَرِّهُ مُحِمُّوكَ لَكُ خَضَيِّ غَفَرَاللّه لَهُ وَلَوْالدَيْه وَلَجَمِيْعِ ٱلسَّلِمِيْن

كالجعنة وقتم لكه أضحاب لفضيلة

الشَّيْخِ لَلْكُوْرِ حَبِّرِلِ لِرَحِمْهِ بِّهِ صَلَّا لِيَ لَكُورُكِ عضوعيشة التَّدرِسِ بَاسَامَة الِدَّامِ مَدَرِث سعيد الإشراعية

ولشتىغى خالۇي ئى تىخىرللىقادىرللىقانى دىنىزۇ تىنى ئىزىدىندىدىنىد المُسْتَحَ تَحَبِّرُ لَالِكَمْ تُرِيحَ مِنْ لَلْعُنْ يُرْزِقِ بِحَقَيْلِ اللَّهِ مِنْ مُعَلِّمَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّلَّمِي اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللللَّاللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّالِ الللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ ا

السَّيْخِ الْكُلُّوْرُوسِّرُ لَلْعَرْزُرُورِ مِحْرَلِكِا عَرُلِكُا عَدُلِكُا عَرُلِكُا فَكِيلُكُ عَرَلِكُ فَكِ عَضِرُ هَيْئَةُ التَّدَّرُيسِ يَجَامِنَةَ الإِمَّامِ مُمَدَّرِمِتُ معند الإنسلامية

مُكْنَاتِهُ الْرَسْدِلِا

(ح) مكتبة الرشد، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

خضير، محمد محمود

الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين./ محمد محمود حضير. ـــ الرياض، ٢٤٢٨هـ

75 × 17 5 - 75 mg

ردمك: ۲-۸۰۷-۱۹۲۰-۹۹۲ (ج ۲)

١- التوحيد ٢- العقيدة الإسلامية - دفع مطاعن ٣- الإيمان

(الإسلام) أ- العنوان

1 ETA/EAVI

ديوي ۲٤٠

ردمك: ٢-٧٠٨-١٠-٩٩٦، (ج ٢) رقم الإيداع: ١٤٢٨/٤٨٧١

الطبعة الثالثة ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م

جميع الحقوق محفوظة

مكتبة الرشد ـ ناشرون

الملكة العربية السعودية ... الرياض الإدارة: شارع الأمو عبد الله بن عبد الرحن وطريق الحجازي

ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ ــ هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ ــ فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com Website: www.rushd.com

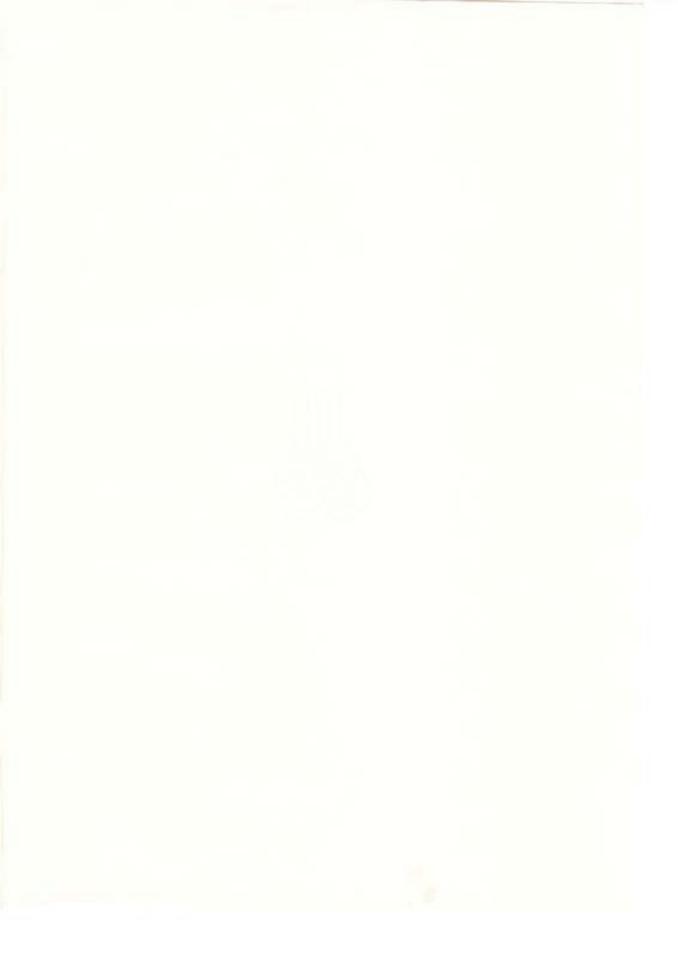
فروع الكتبة داخل الملكة

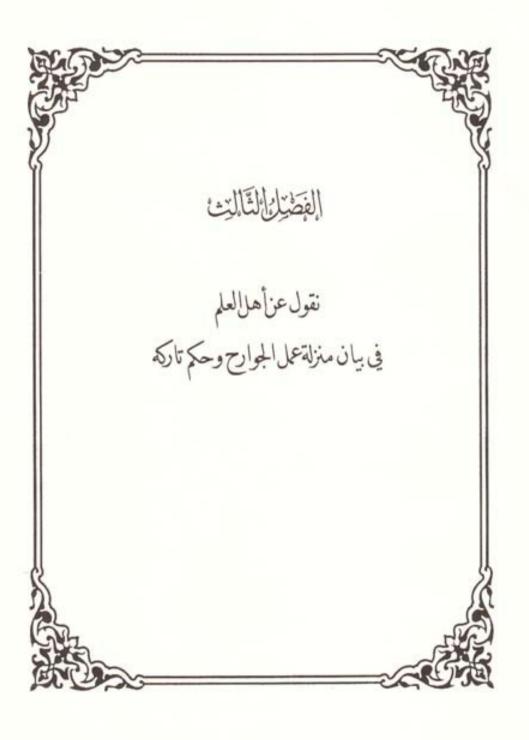
- ★ الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و٢٥ ـ هاتف: ٤٣٢٩٤٨٨ _ ٤٣٢٩٢٣٢ ـ
- الريــــاض، فرع طريـق عثمان بن عفان _ تقاطع مخرج ٧ مع مخرج ٩
- الريـــاض: قـرع الدائــري الشــرقي: هــاتف: ٤٩٧١١٩٩ ـ فاكس: ٤٩٦١٥٩٩
- ★ فرع مكة الكرمة: شـــــارع الطائــــــف: هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ ـ فاكس: ٥٥٨٣٥٠٦
- * فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغف اري: هاتف: ٨٢٤٠٦٠ فاكس: ٨٢٨٣٤٣٧
- ★ فسرع القصيسم: بريسدة ـ طريسق المدينة : هاتف: ٢٣٤٢٣١ ـ فاكس: ٢٣٤٢٥٨
 ★ فسرع أبها: شسسارع اللسك فيصسل: تلفاكس: ٢٢١٧٣٠٧
- * فــرع الـدمـــام: شــــــارع الخــــــزان: هاتف: ٢٦٥-١٥٠ ـ فاكس: ٨٤١٨٤٧٢
- * فرع حائل: ها ته ١٠٠٠ من: ١٤٦٢٢٢٥ من اكسر: ٢٩٦٢٢٢٥
- ★ فرع تبوك: هات ف: ٤٢٤١٦٤ في ١٤٠٤٠٠ في ١٤٢٨٩٢٧ . ١٠٠٠ ١٤٢٤٠٠ في ١٤٢٢٨٩٢٧ . ١٠٠٠ ١٤٢٤٠٠ في ١٤٢٢٨٩٢٧ . ١٤٢٢٨٩٢٧ . ١٤٢٢٨٩٢٧ . ١٤٢٢٨٩٢٧ . ١٤٢٢٨٩٢٧ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٢٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩٨ . ١٤٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩٩ . ١٢٨ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨ . ١٢٨ . ١٢٨٩ . ١٢٨ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨٩ . ١٢٨ .
- * قرع الأحساء: هات ف: ٥٨١٣٠٢٥ ف اكس: ٥٨١٢١١٥

مكاتبينا بالخارج

- القاهـــرة: مدينــة نصــر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ ـ موبايل: ١٠٠٦٢٢٦٥٢.









ليس الغرض هذا نقل كلام السلف والأثمة في أن العمل من الإيهان، فهذا أمر معلوم بين، لكن المراد حكاية أقوالهم في ارتباط القول بالعمل، وأنه لا يصح القول ولا ينفع ولا يستقيم ولا يقبل إلا بالعمل، وحكاية أقوالهم في ارتباط عمل القلب بعمل الجوارح، وأنه لا يتصور وجود الإيهان الباطن مع تخلف العمل الظاهر، وحكاية ما هو أصرح من ذلك، من تكفير تارك العمل بالكلية، والجزم بردته، وخلو قلبه من الإيهان الصحيح.

والمراد أيضا: إظهار أن القول بعدم صحة الإيهان عند تخلف عمل الجوارح بالكلية، أمرٌ مستقر عند أهل السنة، بينه الأثمة سلفا وخلفا، لم يكن بينهم نزاع في ذلك، حتى جاء من دخلت عليه شبهة المرجئة، فزعم أن العمل كهالي في الإيهان، وأن تاركه بالكلية مسلم تحت المشيئة، وهذا ما تلقفوه عن أهل الكلام المذموم من الأشعرية وغيرهم، ثم نسبوه إلى السلف وأهل السنة جهلا وافتراء، وغلا بعضهم حتى زعم أن القول بكفر تارك العمل - كله - هو قول الخوارج والمعتزلة، لا قول أهل السنة، ولهذا رأيت من اللازم نقل كلام الأثمة، من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان، إلى زمننا هذا، نصحا للأمة، ودرءا للفتنة عن ناشئة أهل السنة، تبصيراً للجاهل، وتثبيتاً للعالم، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

١- علي بن أبي طالب رأله، ت: ٤٠ هـ

قال عله: (لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا

نية إلا بموافقة السنة)(١).

٢- عبد الله بن مسعود حيف ، ت: ٣٢ هـ

وقد قال بنفس ما قاله على علين (٢).

٣- زيد بن أسلم مولى عمر الليك ، ت: ٣٦ هـ

قال على (لا بد لهذا الدين من أربع: دخول في دعوة الإسلام، ولابد من الإيهان وتصديق بالله وبالمرسلين أولهم وآخرهم، وبالجنة وبالنار وبالبعث بعد الموت، ولابد من أن تعمل عملا صالحا تصدق به إيهانك، ولابد من أن تعلم علما تحسن به عملك، ثم قرأ ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴾ (٢)(١).

٤- سعيد بن جبير هاه، ت: ٥٩ هـ

قال على الله الله قال إلا بعمل، ولا يقبل عمل إلا بقول، ولا يقبل قول وعمل إلا بنية، ولا يقبل قول وعمل ونية إلا بنية موافقة للسنة)(٥).

أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٠٣) برقم ١٠٨٩، وانظر ما سبق في هامش ص ٣٥٦ من الجزء الأول،
 لعرفة المراد بموافقة السنة.

⁽٢) الإبانة برقم ١٠٨٩

⁽٣) سورة طه، آية: ٨٢

⁽٤) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الإيهان برقم ١٣٦ ص (٤٩) وصححه الألباني.

⁽٥) أخرجه اللالكائي (١٤/١) رقم ٢٠

٥- الحسن البصري علم، ت: ١١٠هـ

قال على الإيمان قول، ولا قول إلا بعمل، ولا قول ولا عمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة)(١).

٦- نافع مولى ابن عمر عليك ، ت: ١١٧ هـ

قال معقل بن عبيد الله العبسي: (قدم علينا سالم الأفطس (٢) بالإرجاء، فعرضه، فنفر منه أصحابنا نفارا شديدا... ثم قدمت المدينة، فجلست إلى نافع... قال: قلت: إنهم يقولون: نحن نقر بالصلاة فريضة ولا نصلي، وإن الخمر حرام ونحن نشربها، وإن نكاح

⁽١) أخرجه ابن بطة (٢/ ٨٠٣) رقم ١٠٩٠، واللالكائي (١/ ٦٤) رقم ١٨

⁽٢) سالم الأقطس: قال عنه أحمد هضد: (ثقة وهو أثبت حديثا من خصيف، وقال في موضع آخر عبد الكريم الجزري وحصيف وسالم الأفطس وعلى بن بذيمة من أهل حران أربعتهم. قال: وإن كنا نحب خصيفا فإن سالما أثبت حديثا وكان سالم يقول بالإرجاء) انتهى من تهذيب الكهال (١٦٦/١٠). وقال شيخ الإسلام (٧/ ١٨٠): (وروى ابن بطة بإسناده عن مبارك بن حسان قال: قلت لسالم الأفطس: رجل أطاع الله فلم يعصه ورجل عصى الله فلم يطعه فصار المطبع إلى الله فأدخله الجئة وصار العاصي إلى الله فأدخله النار هل يتفاضلان في الإيهان؟ قال: لا. قال فذكرت ذلك لعطاء فقال: سلهم الإيهان طبب أو خبيث؟...). وهذا مع ما سيأتي يدل على أنه من مرجئة الفقهاء، وأنه يقر بأن العاصي معرض للوعيد، وأنه قد يدخل النار بمعصيته. فهو مسلم بذلك، وإنها نفى التفاضل بين إيهان المنقم والمعذّب، لأنه يوقع اسم الإيهان على القول والتصديق، وهما حاصلان من المسلم الطائع والعاصي، على ما هو معروف من حجة المرجئة في نفى التفاضل.

الأمهات حرام ونحن نريده، فنثر يده من يدي وقال: من فعل هذا فهو كافر)(١).

(١) أخرجه عبد الله بين أحمد في السنة (١/ ٣٨٢) رقم ٨٣١، والخلال في السنة (٤/ ٢٩) واللالكائي (٥/ ١٠٢٤) رقم ١٧٣٢، ونقله شيخ الإسلام (٧/ ٢٠٤). وقال ابن رجب في فتح الباري (١/ ٢٢) في سباق ذكر الاختلاف في تارك المباني الأربعة: (وروى عن عطاء ونافع مولى ابن عمر أنهم سئلا عمن قال: الصلاة فريضة ولا أصلى، فقالا: هو كافر. وكذلك قال الإمام أحمد). وهذا يدل على نفي الاحتمال القائل: إن أثر نافع محمول على الإباء والاستكبار، أو على من قال بالإباحة؛ لأن هذا الإباء والاستكبار كفر اتفاقا، فلو كان الأمر كذلك لم يكن وجهٌ لإيراد ابن رجب له في معرض بيان الخلاف في تارك المباتي، كما أن القوم الذين سئل عنهم نافع هم من مرجئة الفقهاء، سالم الأفطس وأصحابه، وقد حكى معقل العبسي من مقالتهم ما يدل على ذلك: (وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين... إنهم يقولون: ليس في الإيان زيادة... وبلغني أن ابن ذر دخل عليك [الخطاب هنا لعطاء] في أصحاب له فعرضوا عليك قولهم فقبلته... إنهم بقولون: نحن نقر بأن الصلاة فرض ولا نصلي...) وذكر احتجاجهم بحديث الجارية، وابن ذر: هو عمر بن ذر بن عبد الله الهمدان. قال ابن سعد في الطبقات (٦/ ٣٦٢): (توفي عمر بن ذر سنة ثلاث وخمسين ومائة في خلافة أبي جعفر وكان مرجيا فيات فلم يشهده سفيان الثوري ولا الحسن بن صالح وكان ثقة إن شاء الله كثير الحديث)، وكان من أهل الصلاح والخير كما سيأتي. وأبوه ذر بن عبد الله متهم بالإرجاء أيضا، ولهذا قال له سعيد بن جبير: ألا تستحي من رأي أنت أكبر منه. مجموع الفتاوي (٧/ ٣٩٥). وسأل إسحاق بن إبراهيم بن هاني أحمد عطم: (أول من تكلم في الإيمان من هو؟ قال: يقولون أول من تكلم فيه ذر) السنة للخلال (٣/ ٥٦٣). وفيه أيضا: كان إبراهيم يعيب على ذر قوله في الأرجاء (٣/ ١٦٤).

ولعله تاب وضع، فقد قال: (لقد نزعت أشياء أخشى أن تتخذ دينا يعني المحدث من الرأي) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٦٧).

والذي يظهر أن قولهم: نحن نقر بأن الصلاة فرض ولا نصل... الخ إنها قالوه على سبيل الجدل وبيان المذهب، وإلا فقد كان هؤلاء على درجة من الصلاح والعبادة. قال المزي على عن عمر بن ذر: (وقال= قلت: شكك فيه المخالف، وقال: (شارب الخمر المقر بتحريمها مسلم عاص، ولم يقل بتكفيره إلا الخوارج وأذنابهم، فها الجواب عن إيراده في هذا السياق؟! وهل الحكم عليه مستقل أم أنه بالتبع؟!).

وقال غيره: الكلام محمول على من كان هذا حاله جملة، لا يصلي ويشرب الخمر وينكح الأمهات؛ لأن شرب الخمر من غير استحلال ليس كفرا في قول أحد من أهل السنة.

وهذا كلام جيد، وأجود منه أن يقال: إن الأمثلة ليست مقصودة لذاتها، وإنها المراد بذلك: ترك جميع الواجبات، مع الإقرار، وفعل المحرمات مع عدم الاستحلال، وهي مسألتنا محل النزاع، فالمخالف-قديها، كسالم الأفطس ومن معه- يقول: من أتى بالقول والاعتقاد، وترك جميع الواجبات، مع الإقرار بوجوبها، وفعل ما شاء من المحرمات، مع اعتقاد تحريمها، فإنه لا يكفر.

ومن دخلت عليه شبهة الإرجاء من المعاصرين يقول بذلك أيضا، وبعضهم يزيد:

⁼ أبو عبيد الآجري عن أبي داود: كان رأسا في الإرجاء وكان قد ذهب بصره... وقال أبو حاتم: كان صدوقا وكان مرجئا لا يحتج بحديثه، هو مثل يونس بن أبي إسحاق. وقال في موضع آخر: كان رجلا صالحا عله الصدق... وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كوفي صدوق من خيار الناس وكان مرجئا) انتهى من تهذيب الكمال (٢١/ ٣٣٦). وذكر شيخ الإسلام أن المرجئة (كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبّادها) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٤)، وسئل أحمد اللحاد: (المرجئة لم كانوا يجتهدون وهذا قوضم؟ فقال: البلاء) انظر: السنة للخلال (٣/ ٥٧١).

لو ترك العمل الظاهر كله فرضا ونفلا، وعاش دهره لا يأت بشيء من ذلك، فهو مسلم! غاية الفرق بين الفئتين أن الأولى: كانت تسميه مؤمنا، وربها قالت: إيهانه كإيهان جبريل!، والأخيرة تقول: بل هو فاسق، أو مؤمن بإيهانه فاسق بكبيرته.

ونافع:، حكم بكفر من هذا حاله، أي تارك العمل- لا المرجئة-، وقال: (من فعل هذا فهو كافر).

وقد نقل شيخ الإسلام: كلام نافع، وذكر بعده كلام الحميدي وأحمد، وهو كقول نافع، في تكفير من ترك الفرائض مع الإقرار بها-كها سبق (١١) وأجاب عن شبهة المرجئة، واستطرد شيئا في بيان حكم المنافق، ثم قال: (وإنها قال الأئمة بكفر هذا؛ لأن هذا فرض ما لا يقع، فيمتنع أن يكون الرجل لا يفعل شيئا مما أمر به، من الصلاة والزكاة والصيام والحج ويفعل ما يقدر عليه من المحرمات، مثل الصلاة بلا وضوء، والى غير القبلة، ونكاح الأمهات، وهو مع ذلك مؤمن في الباطن، بل لا يفعل ذلك إلا لعدم الإيهان الذي في قلبه. ولهذا كان أصحاب أبى حنيفة يكفرون أنواعا ممن يقول كذا وكذا؛ لما فيه من الاستخفاف، ويجعلونه مرتدا ببعض هذه الأنواع، مع النزاع اللفظي الذي بين أصحابه وبين الجمهور في العمل، هل هو داخل في اسم الإيهان أم لا؟

ولهذا فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها، وهو أن الرجل إذا كان مقرا بوجوب الصلاة، فدعي إليها، وامتنع، واستتيب ثلاثا، مع تهديده بالقتل، فلم يصل

⁽١) انظر نص كلام الحميدي وأحمد في (١/ ٣٥٠) من هذا البحث.

حتى قتل، هل يموت كافرا أو فاسقا؟ على قولين.

وهذا الفرض باطل؛ فإنه يمتنع في الفطرة أن يكون الرجل يعتقد أن الله فرضها عليه، وأنه يعاقبه على تركها ويصبر على القتل، ولا يسجد لله سجدة، من غير عذر له في ذلك، هذا لا يفعله بشر قط...)(١).

قلت: فقد بين شيخ الإسلام: وجه تكفير الأثمة لهذا التارك المقرّ، وردّ ذلك إلى مسألة التلازم بين الظاهر والباطن، وأنه يمتنع وجود الإيهان في الباطن مع هذا الترك، وهذا يقرره شيخ الإسلام في مواضع، كها سبق، وكها سيأتي، ومن ذلك قوله المناسب لما نحن فيه تماما: (وهذه المسألة لها طرفان:

أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما الطرف الثاني فهو مبني على مسألة كون الإيهان قولا وعملا كها تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إيهانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيان صحيح)(٢).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢١٨، ٢١٩) وكلام نافع أورده في (٧/ ٢٠٥).

⁽٢) الإيمان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوي (٧/ ٦١٦).

هذا مأخذ الأثمة، نافع والحميدي وأحمد، وأما الحنفية فإنهم يكفرون أنواعا ممن يقول كلاما شبيها بهذا، من نحو: أقر ولا أفعل، وأعتقد التحريم وأفعل، لأجل ما فيه من الاستخفاف.

ثم جاء من دخلت عليه الشبهة من المعاصرين، فحكم بإسلام هذا التارك، فلا هو مع الأثمة في تأصيلهم، ولا هو مع الحنفية في مأخذهم!

والحاصل أن كلام نافع والحميدي وأحمد، محمول على من ترك جميع الواجبات، وفعل ما يقدر عليه من المحرمات، وقد حكموا بكفره؛ لامتناع أن يكون هذا مؤمنا في الباطن.

٧- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ﴿ هُمْ ، ت: ٢٤ هـ

قال: (كنا نقول: الإسلام بالإقرار، والإيهان بالعمل. والإيهان قول وعمل، قرينان لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، وما من أحد إلا يوزن قوله وعمله، فإن كان عمله أوزن من قوله صعد إلى الله، وإن كان كلامه أوزن من عمله لم يصعد إلى الله)(١).

⁽۱) نقله شيخ الإسلام (۷/ ٢٩٥) وقال: "وقال معمر عن الزهري... ورواه أبو عمرو الطلمنكي بإسناده المعروف). وقول الزهري: (الإسلام بالإقرار) هو كقوله: (الإسلام الكلمة) أي يدخل في الإسلام ويتميز عن اليهود والنصارى، بالكلمة، كما أوضحه شيخ الإسلام، وسبق نقل كلامه ص ٩٩ من الجزء الأول. وكلامه الزهري هنا أورده شيخ الإسلام مع كلام الحسن وسعيد بن جبير وحسان بن عطية والأوزاعي، ثم قال: (وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف أنهم يجعلون العمل مصدقا للقول).

٨- الأوزاعي وله، ت: ١٥٧ هـ

قال على الدركت من أدركت من صدر هذه الأمة، ولا يفرقون بين الإيمان والعمل، ولا يعدون الذنوب كفرا ولا شركا.

وقال: الإيمان والعمل كهاتين، وقال بإصبعيه، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان)(١).

وقال على : (لا يستقيم الإيهان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيهان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيهان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة. وكان من مضى من سلفنا لا يفرقون بين الإيهان والعمل، والعمل من الإيهان، والإيهان من العمل، وإنها الإيهان اسم يجمع هذه الأديان اسمها، ويصدقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق بعمله فتلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها. ومن قال بلسانه ولم يعرف بقلبه ولم يصدقه بعمله لم يقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين)(٢).

وقال الوليد بن مسلم: (سمعت الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز ينكرون قول من يقول: إن الإيهان قول بلا عمل، ويقولون: لا إيهان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيهان)(٣).

 ⁽١) أخرجه حرب الكرماني في مسائل الأمام أحمد وإسحاق بن راهوية، ص (٣٦٨).

 ⁽۲) أخرجه ابن بطة (۲/ ۸۰۷) رقم ۱۰۹۷، ونقله شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (۷/ ۲۹۲) وعلق عليه
 بقوله: (وهذا معروف عن غير واحد من السلف والخلف أنهم يجعلون العمل مصدقا للقول).

⁽٣) أخرجه اللالكائي (٤/ ٩٣١) رقم ١٥٨٦

٩- سفيان الثوري ﴿ عُلَّهُ ، ت ١٦١ هـ

قال على السنة يقولون: الإيمان قول وعمل مخافة أن يزكوا أنفسهم، لا يجوز عمل إلا بإيمان، ولا إيمان إلا بعمل، فإن قال من إمامك في هذا؟ فقل: سفيان الثوري)(١).

وقال أيضا: (كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قول إلا بعمل، ولا يستقيم قول وعمل إلا بنية، ولا يستقيم قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة)(٢).

وقال أيضا: (لا يصلح قول إلا بعمل)(٣).

١٠- محمد بن مسلم الطائفي عطع، ت: ١٧٧ هـ

قال علم: (لا يصلح قول إلا بعمل)(٤).

۱۱، ۱۲- سعيد بن عبد العزيز الدمشقي هِلهِ (°) ، ت: ۱۹۷هـ، و مالك بن أنس هِلهِ ، ت: ۱۷۹

⁽١) أخرجه اللالكائي (٥/ ١٠٥٢) رقم ١٧٩٢

⁽٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (١/ ٣٣٣) رقم ١٩٠، وفي (٨٠٧/٢) برقم ١٠٩٨

⁽٣) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (١/ ٣٣٧) رقم ٧٠٣

⁽٤) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (١/٣٣٧) رقم ٧٠٢

⁽٥) مفتي دمشق وفقيه الشام. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بالشام رجل أصح حديثا من سعيد بن عبد العزيز، هو الأوزاعي عندي سواء. وقال الحاكم أبو عبد الله: هو لأهل الشام كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة. انظر: تهذيب التهذيب (٥٣/٤).

قال الوليد بن مسلم: (سمعت الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبد العزيز ينكرون قول من يقول: إن الإيهان قول بلا عمل، ويقولون: لا إيهان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيهان)(١).

١٣- الفضيل بن عياض ﴿ الله على ١٨٧ هـ

قال على: (لا يصلح قول إلا بعمل)(٢).

١٤- سفيان بن عيينة علم، ت: ١٩٨ هـ

قال تَنْنَهُ: (الإيمان قول وعمل). (وأخذناه ممن قبلنا، وأنه لا يكون قول إلا بعمل. قيل له: يزيد وينقص؟ قال: فإيش إذا؟!)(٣).

وقال وقد سئل عن الإرجاء: (يقولون: الإيبان قول، ونحن نقول: الإيبان قول وعمل.

والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصرا بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنبا بمنزلة ركوب المحارم، وليسوا سواء؛ لأن ركوب المحارم من

⁽١) أخرجه اللالكائي (٤/ ٩٣١) رقم ١٥٨٦

⁽٢) رواه عبدالله بن أحمد في السنة (٢/٣٣٧) رقم ٧٠٢

⁽٣) أخرجه الآجري في الشريعة (/) رقم ٢٣٩، وابن بطة في الإبائة (٢/ ٨٥٥) رقم ١١٥٧، وإسناد صحيح، كما في: أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان (٣/ ١١٢٣) رقم ١٣٣٢، وأشار المؤلف إلى أن قوله هذا يشعر بحكاية الإجماع عن التابعين أن الإيمان قول وعمل، وهو الحق الذي لا مرية فيه. قلت: ومثله قول الزهري السابق.

غير استحلال معصية. وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر.

وبيان ذلك في أمر آدم صلوات الله عليه وإبليس وعلها اليهود. أما آدم فنهاه الله الله الله عن أكل الشجرة وحرمها عليه فأكل منها متعمدا ليكون ملكا أو يكون من الخالدين فسمى عاصيا من غير كفر.

وأما إبليس لعنه الله فإنه فرض عليه سجدة واحدة فجحدها متعمدا فسمى كافرا.

وأما علماء اليهود فعرفوا نعت النبي على وأنه نبي رسول كما يعرفون أبناءهم، وأقروا به باللسان، ولم يتبعوا شريعته، فسماهم الله عز وجل كفارا.

فركوب المحارم مثل ذنب آدم الله وغيره من الأنبياء. وأما ترك الفرائض جحودا فهو كفر، مثل كفر إبليس لعنه الله. وتركها على معرفة من غير جحود فهو كفر، مثل كفر علماء اليهود. والله أعلم)(١).

١٥- أبوبكر عبد الله بن الزبير الحميدي ﴿ هُم ، ت: ١٩ ٢ هـ

قال على السنة عندنا:... وأن الإيهان: قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة)(٢).

١٦- إسحاق بن راهويه عطع، ت: ٢٣٨ هـ

 ⁽١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٤٧)، وأورده ابن رجب في شرحه على البخاري (١/ ٢٥)، وفي
 جامع العلوم والحكم، ص (٤٤).

⁽٢) أصول السنة للحميدي، ص (٣٦) وما بعدها.

قال عطفه: (غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قوما يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض (١) من غير جحود بها أنا لا نكفّره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقر. فهؤلاء المرجئة الذين لاشك فيهم)(٢).

وكلامه عطم يؤخذ منه أمران:

الأول: تكفير من ترك عامة الفرائض، وهذا مطابق لما سبق نقله عن سفيان بن عيينة على الأول: تكفير من ترك عامة الفرائض، وهذا مطابق لما سبق نقله عن الواجبات، ولا فرق. الثاني: الحكم على المخالف في هذه المسألة بأنه من المرجئة.

⁽١) شكك أحدهم في كلام إسحاق ظاه، وأورد الرواية عن أحمد بعدم تكفير تارك شيء من المباني الأربعة، وقال: (فهل الإمام أحمد فضلا عن غيره من العلماء مرجئة؛ لأنهم لا يكفرون بترك شيء من ذلك – الأركان الأربعة – مع الإقرار بالوجوب؟! سبحانك اللهم).

قلت: هذه مغالطة واضحة، فإن كلام إسحاق ظه ليس في ترك المباني الأربعة فحسب، بل في تركها مع (عامة الفرائض)، وقد بين ظه أن المرجئة تقول: من ترك المباني وعامة الفرائض مع الإقرار بالوجوب، فإنا لا نكفره ونرجئ أمره إلى الله، وهذا عين ما يقوله المخالفون اليوم، فإنهم يقولون: تارك عامة الفرائض - بل ومعها عامة النوافل - بحيث لم يعمل خيرا قط بجوارحه - لا نكفره، ونقول: هو مسلم نحت المشيئة. ثم زعم المخالف أن إسحاق إنها وصف أولئك بالإرجاء لقولهم: (برجا أمره إلى الله) وهذا خطأ أيضا، فإن إسحاق إنها أنكر عليهم عدم تكفيرهم لتارك الفرائض، وتعللهم بوجود الإقرار، وعدم الجحود. ولا يفهم من قولهم: (برجا أمره إلى الله) أنهم لا يرونهم معرضين للوعيد، بل هو كقول المخالف: مسلم تحت المشيئة، ولا فرق.

 ⁽۲) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، لحرب الكرماني، ص (۳۷۷). ونقله ابن رجب، كما في فتح
 البارى (۱/ ۲۵).

١٧- أبو ثور: إبراهيم بن خالد الكلبي الفقيه ﴿ عُمْ ، ت: ٤٠ ٢ هـ

قال: (فأما الطائفة التي زعمت أن العمل ليس من الإيهان؛ فيقال لهم: ما أراد الله على من الإيهان؛ فيقال لهم: ما أراد الله الله من العباد إذ قال لهم، ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا ٱلزَّكُوٰةَ وَٱرْكَعُوا مَعَ ٱلرَّكِعِينَ ﴾ (١) الإقرار بذلك أو الإقرار والعمل؟ فإن قالت: إن الله أراد الإقرار ولم يرد العمل؛ فقد كفرت عند أهل العلم، من قال إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا و لا يؤتوا الزكاة!

فإن قالت: أراد منهم الإقرار والعمل!

قيل: فإذا أراد منهم الأمرين جميعا لم زعمتم أنه يكون مؤمنا بأحدهما دون الآخر وقد أرادهما جميعا؟!

أرأيتم لو أن رجلا قال: أعمل جميع ما أمر الله ولا أقر به أيكون مؤمنا؟ فإن قالوا: لا!

قيل لهم: فإن قال: أقر بجميع ما أمر الله به ولا أعمل منه شيئا أيكون مؤمنا؟ فإن قالوا: نعم!

قيل لهم: ما الفرق وقد زعمتم أن الله الله الأمرين جميعا فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمنا إذا ترك الآخر جاز أن يكون بالآخر إذا عمل ولم يقر مؤمنا، لا فرق بين ذلك!

فإن احتج فقال: لو أن رجلا أسلم فأقر بُجميع ما جاء به النبي ﷺ أيكون مؤمنا

⁽١) سورة البقرة، آية: ٣٤

بهذا الإقرار قبل أن يجيء وقت عمل؟ قيل له: إنها نطلق له الاسم بتصديقه أن العمل عليه بقوله أن يعمله في وقته إذا جاء، وليس عليه في هذا الوقت الإقرار بجميع ما يكون به مؤمنا، ولو قال: أقر ولا أعمل؛ لم نطلق له اسم الإيهان. وفيها بينا من هذا ما يكتفي به ونسأل الله التوفيق)(١).

١٨- أحمد بن حنبل ظع، ت: ١ ٢ ٢ هـ

قال في رواية محمد بن موسى البغدادي: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وإذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، والإيمان لا يكون إلا بعمل)(٢).

١٩- المزني هلا، ت: ٢٦٤ هـ

قال: (الإيمان قول وعمل، مع اعتقاده بالجنان، قول باللسان، وعمل بالجوارح والأركان، وهما سيان ونظامان وقرينان، لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان)(٢٠).

٢٠- سهل بن عبد الله التستري عله، ت: ٢٨٣هـ

وقد سئل عن الإيمان ما هو؟ فقال: (هو قول ونية وعمل وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولا وعملا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولا وعملا

 ⁽١) أخرجه اللالكائي (٤/ ٩٣١ - ٩٣٣) رقم ١٩٥٠، ونقله شيخ الإسلام في كتاب الإيهان كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٣٨٧).

⁽٢) الإيمان لأبي يعلى ص (١٥٣)، وانظر ما سبق نقله عنه، بعد كلام الحميدي.

⁽٣) شرح السنة، للمزني، ص (٧٧)، ونقله ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص (١٦٧).

ونية بلا سنة فهو بدعة)(١).

٢١- أبوبكر الأجري هطه المتوفي سنة ٣٦٠هـ

قال: (فالأعمال - رحمكم الله تعالى - بالجوارح تصديق للإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيمان بجوارحه: مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول: لم يكن مؤمنا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه العمل تكذيبا منه لإيمانه، وكان العمل بها ذكرنا تصديقا منه لإيمانه، وبالله تعالى التوفيق)(٢).

وقال: (هذا بيان لمن عقل، يعلم أنه لا يصحّ الدين إلا بالتصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وما أشبه ذلك)(٢٠).

⁽۱) أخرجه ابن بطة في الإبانة (۲/ ۸۱٤) رقم ۱۱۱۱، وذكره شيخ الإسلام في الإيمان كما في مجموع الفتاوى (۷/ ۱۷۱). وقال عن سهل، كما في الاستقامة (۱/ ۱۵۸): (وكلام سهل بن عبد الله في السنة وأصول الاعتقادات أسد وأصوب من كلام غيره، وكذلك الفضيل بن عباض ونحوه، فإن الذين كانوا من المشايخ أعلم بالحديث والسنة وأتبع لذلك هم أعظم علما وإيمانا وأجل قدرا في ذلك من غيرهم).

 ⁽۲) الشريعة (۲/ ۲۱٤)، وقد سبق إيراد كلام مهم له في حكاية الإجماع على هذه المسألة، انظر: (۱/ ۳۵۱)
 من هذا البحث.

⁽٣) الشريعة (٢/ ١٦٣٥).

وقال: (وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَضَعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّلِحُ يَرَفَعُهُ وَ (') فأخبر تعالى بأن الكلم الطيب حقيقته أن يُرفع إلى الله والمجلس الصالح، فإن لم يكن عمل، بطل الكلام من قائله، ورد عليه. ولا كلام أطيب وأجل من التوحيد، ولا عمل من عمل عمل الصالحات أجل من أداء الفرائض... ثم جعل على كل قول دليلا، من عمل يصدقه، ومن عمل يكذبه، فإذا قال قولا حسنا، وعمل عملا حسنا، رفع الله قوله بعمله، وإذا قال قولا حسنا، وعمل على العمل، وذلك في كتاب الله والله قولة عمل عملاً من ألكم الطبّية والمعمل، وذلك في كتاب الله والمنه وإذا قال قولاً حسنا، وعمل عملاً العمل، وذلك في كتاب الله والله والمنه والمنه المناه وعمل عملاً العمل، وذلك في كتاب الله والمنه والمنه

٢٢- أبوطالب المكي ﴿ الله عام ٢٨ م.

قال: (فمثل الإسلام من الإيهان كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى في المعنى والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة التوحيد، فهما شيئان في الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى، فهما كشيء واحد، لا إيهان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيهان له؛ إذ لا يخلو المسلم من إيهان به يصح إسلامه، [ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيهانه] من حيث اشترط الله من إلى الصالحة الإيهان، واشترط للإيهان الأعهال الصالحة، فقال

⁽١) سورة فاطر، آية: ١٠

⁽٢) الشريعة (٢/ ٦٣٢) وما بعدها، وانظر كلاما قريبا منه لابن بطة، في الإبانة (٢/ ٩٧١).

 ⁽٣) في قوت القلوب: (ولابد للمسلم من إيهان به يحقّ إيهانه) وهو خطأ واضح؛ لأنه تكرار لما قبله، والذي
 في مجموع الفتاوي، هو ما أثبته هنا، وهو الصواب الذي يدل عليه السياق.



في تحقيق ذلك: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّلِحَنتِ وَهُو مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ عَهُ (١٠)، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل: ﴿وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّلِحَنتِ فَأُولَتِهِكَ أَلُمُ مُ ٱلدَّرَجَنتُ ٱلْعُلَىٰ﴾(٢).

ومن كان ظاهره أعمال الإسلام، [و] لا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب، فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة. ومن كان عقده الإيمان بالغيب، [و] لا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام، فهو كافر كفراً لا يثبت معه توحيد. ومن كان مؤمنا بالغيب مما أخبر به الرسول عن الله سبحانه، عاملاً بما أمر به، فهو مؤمن مسلم)(٢٠).

وقال: (فالإسلام أعمال الإيمان، والإيمان عقود الإسلام، فلا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد. ومَثُلُ ذلك مَثُلُ العمل الظاهر والباطن، أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب وأعمال الجوارح. ومثله قول رسول الله على الأعمال الأعمال بالنيّة أي لا عمل إلا بعقد وقصد؛ لأن قوله على :"إنها" تحقيق للشيء ونفي لما سواه، فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات، وأعمال القلوب من النيات، فمثل العمل من الإيمان كمثل الشفتين من اللسان، لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف واللسان يظهر

⁽١) سورة الأنبياء، آية: ٩٤

⁽٢) سورة طه، آية: ٧٥

 ⁽٣) قوت القلوب (٢/ ٢٥٠) ونقله شيخ الإسلام، كما في مجموع الفتاوى (٧/ ٣٣٣) وما بين المعكوفتين

الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، كذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان)(١١).

وقال: (ومثل الإيهان والإسلام أيضا كفسطاط قائم في الأرض له ظاهر متجافي وأطناب، وله عمود في باطنه، فالفسطاط مثل الإسلام له أركان من أعهال العلانية والجوارح، وهي الأطناب التي تمسك أرجاء الفسطاط، والعمود الذي في باطن الفسطاط مثله كالإيهان، لا قوام للفسطاط إلا به، فقد احتاج الفسطاط إليها؛ إذ لا استقامة له ولا قوة إلا بها، كذلك الإسلام من أعهال الجوارح، ولا قوام له إلا بالإيهان، وهو صالح الأعمال)(1).

وقال: (وعلى مثل هذا خبر رسول الله والإيهان والإسلام بوصف واحد، فقال في حديث ابن عمر: "بني الإسلام على خمس: شهادة أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، صوم رمضان، وحجّ البيت، وفي حديث ابن عباس عن وفد عبد القيس أنهم سألوه عن الإيهان فذكر هذه الأوصاف، فدلّ بذلك أنه لا إيهان باطن إلا بإسلام ظاهر، ولا إسلام على نية (") إلاّ بالإيهان سرّاً، وأنّ الإيهان والعمل قرينان لا ينفع أحدهما بغير صاحبه، ولا يصحّ أحدهما إلاّ بالآخر، كها لا يصحان ولا يوجدان معاً إلاّ بنفى ضدهما وهو الكفر)().

قوت القلوب (٢/ ٢٥١)، ومجموع الفتاوي (٧/ ٣٣٤).

⁽٢) السابق (٢/ ٢٥١)، (٧/ ٢٣٤).

 ⁽٣) هكذا في قوت القلوب، ومجموع الفتاوى: (على نية)، والذي يظهر أن الصواب: (علانية)

⁽٤) قوت القلوب (٢/ ٢٥٢)، ونقله شيخ الإسلام (٧/ ٣٣٥). وقد نقل كلامه – مع طوله- وأثنى عليه،=

وقال على : (وقد اشترط الله تعالى للإيمان العمل الصالح، ونفى النفع بالإيمان إلا بوجود العمل، كما شرط للإيمان الإسلام... فكما لو عمل العبد بالصالحات كلها لم تنفعه إلا بالإيمان، كذلك لو آمن من الإيمان كله لم ينفعه إلا بالأعمال)(١).

٢٢- ابن بطة العكبري عطي، ت: ٣٨٧ هـ

قال: (فقد تلوت عليكم من كتاب الله الله الله على من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذبا وخارجا من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولا إلا بعمل، ولا عملا إلا بقول)(٢).

وقال عطف : (فمن زعم أنّه يقر بالفرائض ولا يؤديها، ويعلمها، وبتحريم الفواحش والمنكرات ولا ينزجر عنها ولا يتركها، وأنه مع ذلك مؤمن، فقد كذّب بالكتاب وبها

⁼ وأقره، إلا في موضعين خارجين عن مسألتنا، قال الله (وهذا الذي قاله أجود مما قاله كثير من الناس لكن ينازع في شيئين: أحدهما: أن المسلم المستحق للثواب لابد أن يكون معه الإيهان الواجب المفصل المذكور في حديث جبريل. والثاني: أن النبي على إنها يطلق مؤمنا دون مسلم في مثل قول النبي على : "أو مسلم" لكونه ليس من خواص المؤمنين وأفاضلهم، كأنه يقول: ليس من السابقين المقربين بل من المقتصدين الأبرار) انتهى. وأطال شيخ الإسلام علا في رد هذا القول، إلى أن قال: (لكن هذا لا يعرف في كلام الشارع، ولم يعرف في كلامه إلا أن نفي الإيهان يقتضي الذم حيث كان، فلا ينفى إلا عمن ك

قلت: وقد سبق بيان ذلك في الكلام على مسألة (نفي الإيهان) انظر: (١/ ١٧٧) من هذا البحث.

⁽١) قوت القلوب (٢/ ٢٥٢).

⁽٢) الإبانة (٢/ ٧٩٥) وسبق إيراد كلام مهم له في حكاية الإجماع على هذه المسألة.

جاء به رسوله، ومثّله كمثل المنافقين الذين قالوا: ﴿ اَمَنّا بِأَفْوَ هِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن فُلُوبُهُمْ ﴾ (١) فأكذبهم الله وردّ عليهم قولهم، وسهاهم منافقين مأواهم الدرك الأسفل من النار، على أن المنافقين أحسن حالا من المرجئة؛ لأن المنافقين جحدوا العمل، وعملوه، والمرجئة أقروا بالعمل بقولهم، وجحدوه بترك العمل به. فمن جحد شيئا وأقر به بلسانه وعمله ببدنه، أحسن حالا ممن أقر بلسانه وأبى أن يعمله ببدنه، فالمرجئة جاحدون لما هم به مصدقون، فهم أسوأ حالا من المنافقين) (٢).

٢٤- ابن أبي زمنين ﴿ عُد، ت: ٣٩٩ هـ

قال على العمل، فالقول والإيمان بالله هو: باللسان والقلب، وتصديق ذلك بالعمل، فالقول والعمل قرينان، لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه)(").

٢٥- ابن الحنبلي عبد الوهاب بن عبد الواحد الأنصاري ﴿ مُعْم، ت: ٣٦ هـ

قال ﴿ والدلالة أيضا على أن الإيمان قول وعمل، قول الله تعالى ﴿ إِلَّيْهِ يَصْعَدُ

سورة المائدة، آية: ١١

⁽٢) الإبانة (٢/ ٧٨٩) وما بعدها. وكلامه صريح في تكفير تارك العمل، وأنه أسوأ حالا من المنافقين، ولا يفهم منه تكفير المرجئة بإطلاق، بل كلامه عن المرجئة التاركين للعمل - مع الإقرار به -. وما ذكره من إطلاق الجحود على الترك، موافق لما نقله المروزي عن طائفة من أهل الحديث، قولهم: (... ولو أقر شم لم يؤد، كان كمن جحده في المعنى، إذا استويا في الترك للأداه) انظر النص بتهامه في تعظيم قدر الصلاة (١٧/٢).

⁽٣) أصول السنة لابن أن زمنين ص (٢٠٧).

ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّنلِحُ يَرْفَعُهُ ﴿ ﴾ (١) فأخبر الله تعالى أن القول لا يرفع إلا بالعمل؛ إذ العمل يرفعه، فدل على أن قولا لا يقترن بالعمل لا يرفع.

وقد قال تعالى ذكره: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّتُ ٱلْفِرْدَوْسِ نُزُلاً﴾(٢) فأخبر أن كل من لا يقترن عمله بقوله بعمله (كذا) فلا حظ له في الجنة.

وقال ﷺ: ﴿وَإِنِي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ (٣) فأخبر تعالى أنه لا يغفر إلا لمن يجمع له القول والعمل، فهو لا ينفع أحدهما دون صاحبه.

وقــــال على: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ أُوْلَتَهِكَ هُرْ خَيْرُ ٱلبَرِيَّةِ ﴾ (١) فوصف أن الإيهان قول وعمل، وأن القول لا ينفع إلا بالعمل، كما أن العمل لا ينفع إلا بالقول)(٥).

وقال أيضا: (وقد قال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ

⁽١) سورة فاطر، آية: ١٠

⁽٢) سورة الكهف، آية: ١٠٧

⁽٣) سورة طه، آية: A۲

⁽٤) سورة البينة، آية: ٧

 ⁽٥) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٨٠٢).

تَعْمَلُونَ﴾ (١)، وقال أيضا: ﴿ أُوْلَتِهِكَ أَصْحَنَبُ ٱلْجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا جَزَآءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (٢)، فهذه الآيات تدل على أنه لا ينفع أحدهما دون الآخر.

فهذه براءة من قول المرجئة وما يتشعب من مذاهبهم وأقاويلهم)(٣).

٢٦- شيخ الإسلام ابن تيمية هله، ت: ٧٢٨هـ

وقد قرر هذه المسألة من وجوه عدة:

(١) تصريحه بأن من لم يأت بالعمل فهو كافر:

قال والمنه وأيضا فان الإيمان عند أهل السنة و الجماعة قول وعمل كما دل عليه الكتاب والسنة و أجمع عليه السلف، و على ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنا.

و القول الذي يصير به مؤمنا قول مخصوص و هو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة...

وأيضا فإن حقيقة الدين هو الطاعة و الانقياد، وذلك إنها يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئا فها دان لله دينا، و من لا دين له فهو كافر)(٤).

⁽١) سورة الزخرف، آية: ٧٢

⁽٢) سورة الأحقاف، آية: ١٤

⁽٣) الرسالة الواضحة (٨٠٨/٢).

⁽٤) شرح العمدة (٢/ ٨٦).

(٢) تصريحه بأن انتفاء أعمال الجوارح مع القدرة والعلم بها لا يكون إلا مع نفاق في
 القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح:

قال عله: (وهذه المسألة لها طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر. والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما الطرف الثاني فهو مبني على مسألة كون الإيهان قولا وعملا كها تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إيهانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيهان صحيح)(١).

⁽۱) الإيهان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٦). وزعم أحد المخالفين أن كلام شيخ الإسلام متعلق بإثبات الكفر في الباطن، وكلامنا متعلق بالحكم بالكفر في الظاهر، وأن تتمة كلام شيخ الإسلام متعلقة بالصلاة، فرجعنا إلى أصل مسألة الصلاة، وأن شيخ الإسلام قرر في مجموع الفتاوى (٧/ ٤٠٥) أن تقدير الأمور الممتنعة لا يكون إلا في الذهن. فهذه ثلاثة أمور زعم المخالف أنها نقاط مهمة لم يدركها من استشهد بهذا الكلام.

قلت: أما الأول، فجوابه: أن يقال: وهل تسلّم بحصول الكفر في الباطن في هذه المسألة؟ أم هو مجرد الإيهام بأن لك جوابا على هذا الموضع الواضح البين؟ إن سلمت بحصول الكفر في الباطن فقد انهدم ما تستدل به من حديث الشفاعة، وما تدعيه من أن العمل متعلق بالإيهان المطلق فقط النح. وأما الثاني: وهو أن المسألة راجعة إلى حكم تارك الصلاة، فلا يخفى بطلانه على من قرأ كلام الشيخ، وإلا فها وجه ذكر الزكاة والصوم والحج؟ وما فائدة قوله: (فهو مبنى على مسألة كون الإيهان قولا وعملا)؟! =

(٣) تصريحه بأن الرجل لا يكون مؤمنا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات
 التي اختص بإيجابها محمد عليه:

قال على: (وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياما ولا غير ذلك من الواجبات، [ولو قدّر أن يؤدي الواجبات] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر؛ فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد على ومن قال بحصول الإيهان الواجبات التي بين من

⁼ وأما الثالث: فإنه أعجب مما سبق، وهو من أبلغ الرد عليه؛ فإن المتنع هنا: هو وجود الإيهان الصحيح الثابت في القلب (الذي يضاده الكفر والزندقة) مع ترك الصلاة والزكاة والصوم والحج، فتصورٌ وجود الإيهان هنا، تصورٌ لأمر ممتنع لا يوجد إلا في الخيال والذهن. والمخالف يجزم بوجود الإيهان الصحيح الثابت المنجي من الخلود في النار، مع هذا الترك!

⁽١) هذا من المواضع التي يطلق فيها شيخ الإسلام "الإيهان الواجب" على أصل الإيهان، والدليل على ذلك أمران: الأول: سياق الكلام، وفيه قوله: "لم يخرج بذلك من الكفر". والثاني: أن هذا الكلام وما قبله جاء استطرادا من شيخ الإسلام لبيان كفر تارك الصلاة على الحقيقة (أي في الباطن)، وهذا قال في نهايته: "والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها" وهذا المبحث المتعلق بكفر تارك الصلاة باطنا، يبدأ من قوله علام: "وهذه المسألة لها طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر. والثاني: في إثبات الكفر الباطن"

ومن المواضع التي استعمل فيها شيخ الإسلام مصطلح "الإيهان الواجب" بمعنى الإيهان الصحيح =

الواجبات، سواء جعل فعل تلك الواجبات لازما له أو جزءا منه - فهذا نزاع لفظي - كان نحطنا خطنا بينا، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأثمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف. والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها)(١).

(٤) تصريحه بأنه إذا انتفت أعيال الجوارح لم يبق في القلب إيمان:

قال عله: (وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب "الموجز"، وهو أن القرآن نفى الإيهان عن غير هؤلاء كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللهُ وَجِلَتْ

= أو أصل الإيمان الذي يقابله الكفر: قوله (٧/ ١٨٨): "فإذا لم يتكلم الإنسان بالإيمان مع قدرته دل على أنه ليس في قلبه الإيمان الواجب الذي فرضه الله عليه". ولو حمل هذا على أن المقصود به "ما زاد على أصل الإيمان" كان باطلا قطعا؛ إذ يعني هذا أن من لم يتكلم بالشهادتين مع القدرة معه إيمان صحيح. وهذا مخالف لإجماع أهل السنة، كما سبق بيانه ص ٤٩ من الجزء الأول.

ومن ذلك أيضا، قوله على (١٨/ ٥٣): "وقد لا يحصل لكثير منهم منها ما يستفيد به الإبيان الواجب، فيكون كافرا زنديقا منافقا جاهلا ضالا مضلا ظلوما كفورا ويكون من أكابر أعداء الرسل ومنافقي الملة من الذين قال الله فيهم: ﴿وَكَذَ لِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ بَيِي عَدُوًا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ ". وهذا واضح بين كها ترى. وانظر (٧/ ٥٨٤).

وقد يستعمل شيخ الإسلام هذا المصطلح "الإيهان الواجب" في ما زاد على أصل الإيمان، أو في الإيمان الذي يقابله الفسوق والعصبان، لا الكفر، وهذا يتضح من سباق كلامه ظلا، وسيأتي عها قريب بيان أنه لا تعارض بين هذين الاستعمالين، فيها يتعلق بمسألتنا.

(١) الإيهان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢١)، وما بين المعقوفتين من تحقيق الإيهان الأوسط
 للدكتور علي بن بخيت الزهراني ص (٥٧٧).

قُلُوبُهُم ﴾ (١)، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان. قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنا لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه.

والجواب عن هذا من وجوه: أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة أو جزءا نزاع لفظي)(٢).

فتأمل قوله: (أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان وهذا هو المطلوب) لتعلم أن هذا هو مقتضى التلازم عند شيخ الإسلام.

(٥) تصريحه بأن انتفاء اللازم الظاهر دليل على انتفاء الملزوم الباطن:

قال والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيهان؛ فمن قصد منهم إخراج أعهال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بين. ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل هم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن. فبقي النزاع في أن العمل الظاهر هل هو جزء من مسمى الإيهان يدل عليه بالتضمن، أو لازم لمسمى الإيهان)(٢).

وقال: (وقيل لمن قال: دخول الأعمال الظاهرة في اسم الإيمان مجاز: نزاعث لفظي؛

⁽١) سورة الأنفال، آية: ٢

⁽۲) الإيمان، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٢).

⁽٣) الإيهان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٤)، وانظر ما سبق في الفصل الأول من هذا الباب، عند الحديث عن التلازم بين الظاهر والباطن.

فإنك إذا سلمت أن هذه لوازم الإيهان الواجب الذي في القلب وموجباته، كان عدم اللازم موجبا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن. فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيا. وإن قلت ما هو حقيقة قول جهم وأتباعه من أنه يستقر الإيهان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر وترك جميع الواجبات الظاهرة. قيل لك: فهذا يناقض قولك إن الظاهر لازم له وموجب له. بل قيل: حقيقة قولك أن الظاهر يقارن الباطن تارة ويفارقه أخرى، فليس بلازم له ولا موجب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذا عدم لم يدل عدمه على العدم وهذا حقيقة قولك)(١).

وقال أيضا: (وقوله: "ليس الإيهان بالتمني" يعني: الكلام. وقوله: "بالتحلي" يعني: أن يصير حلية ظاهرة له، فيظهره من غير حقيقة من قلبه. ومعناه: ليس هو ما يظهر من القول، ولا من الحلية الظاهرة، ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعهال. فالعمل يصدق أن في القلب إيهانا، وإذا لم يكن عمل كذب أن في قلبه إيهانا؛ لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم)(").

وقال هذا (والعمل الظاهر هو موجب إيهان القلب ومقتضاه، فإذا حصل إيهان القلب حصل إيهان القلب حصل إيهان القلب حصل إيهان الجوارح ضرورة. وإيهان القلب لابد فيه من تصديق القلب وانقباده، وإلا فلو صدق قلبه بأن محمدا رسول الله على وهو يبغضه ويحسده ويستكبر عن متابعته لم

⁽١) الإيان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوي (٧/ ٥٧٩).

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٩٤).

يكن قد آمن قلبه)(١).

(٦) تصريحه بأن قيام الإيهان بالقلب من غير حركة بدن ممتنع:

قال على القلوب أيضا، وهذا باطل قطعا؛ فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه، فهو كافر قطعا بالضرورة.

وإن أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان أخطأوا أيضا؛ لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن وليس المقصود هنا ذكر عمل معين، بل من كان مؤمناً بالله ورسوله بقلبه هل يتصور إذا رأي الرسول وأعداءه يقاتلونه وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحض على نصر الرسول بها لا يضره، هل يمكن مثل هذا في العادة إلا أن يكون منه حركة ما إلى نصر الرسول، فمن المعلوم أن هذا ممتنع)(1).

 (٧) تصريحه بأن مذهب السلف وأهل السنة، أنه متى وجد الإيمان الباطن، وجدت الطاعات:

قال على الما القائل: (الطاعات ثمرات التصديق الباطن) يراد به شيئان: يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيهان الباطن وجدت. وهذا مذهب السلف وأهل

⁽١) مجموع الفتاوي (١٠/ ٢٦٩)، مختصر الفتاوي المصرية، ص (١٣٢).

⁽٢) الإيمان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٦).

السئة)(١).

(٨) تصريحه بأن وجود إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع:

قال وهذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع وعلم أن من قال من الفقهاء أنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه، فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل. ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيهان، وأن الأعهال ليست من الإيهان.

وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءاً من الإيمان، كما تقدم بيانه)(٢).

تنبيه: قوله على ذلك ما سبق من جزمه على بأنه إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، وأنه البعض، ويدل على ذلك ما سبق من جزمه على بأنه إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، وأنه لا يبق في القلب إيهان، وأن انتفاء الأعهال الظاهرة إنها يكون مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيهان صحيح، وغير ذلك مما هو صريح لا يحتمل التأويل، بل يدل على ذلك سياق

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٣٦٣) ويأتي بتهامه عند توضيح كلام ابن الصلاح ولله.

⁽٢) السابق (٧/ ٢١٦).

كلامه في هذا الموضع، فإنه في معرض التقرير لكفر تارك الصلاة، والردعلى من لا يكفره ولو أصرّ على البرك حتى يقتل. وذكر قبلها مثالين: الأول: من أخذ يلقي المصحف في الحش، ويقول: أشهدا أن ما فيه كلام الله. والثاني: من جعل يقتل نبيا من الأنبياء، ويقول: أشهد أنه رسول الله، (ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيهان القلب، فإذا قال: أنا مؤمن بقلبي مع هذه الحال، كان كاذبا فيها أظهره من القول. فهذا الموضع ينبغى تدبره، فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن...) الخ.

فالكلام ليس في نقص الإيمان، بل في زواله، فتنبه.

وقد استعمل شيخ الإسلام مصطلح "إيهان القلب التام" بمعنى "الإيهان الصحيح أو المجزئ الذي يقابله الكفر" في مواضع، منها:

١- قوله: (وأما إذا قرن الإيهان بالإسلام فإن الإيهان في القلب والإسلام ظاهر، كها في المسند عن النبي أنه قال: «الإسلام علانية والإيهان في القلب والإيهان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره». ومتى حصل له هذا الإيهان وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن إيهانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله والانقياد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنا، ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كها يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد. وبهذا تعرف أن من آمن قلبه إيهانا جازما امتنع أن لا يتكلم بالشهادتين مع القدرة. فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيهان القلبي النام. وبهذا يظهر خطأ جهم فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيهان القلبي النام. وبهذا يظهر خطأ جهم

ومن اتبعه في زعمهم أن مجرد إيهان بدون الإيهان الظاهر ينفع في الآخرة، فإن هذا ممتنع؛ إذ لا يحصل الإيهان التام في القلب إلا ويحصل في الظاهر موجبه بحسب القدرة، فان من الممتنع أن يحب الإنسان غيره حبا جازما وهو قادر على مواصلته ولا يحصل منه حركة ظاهرة إلى ذلك)(١).

فانظر قوله: (فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام) وتأمل هل يصح أن يحمل ذلك على الإيمان الكامل؟!

إن ذلك يعني صحة إيمان من ترك الشهادتين مع القدرة! وقد مضى أن أهل السنة مجمعون على كفر من ترك الشهادتين مع القدرة (٢).

٢- وقريب من هذا قوله على: (ثم إنه إذا تحقق القلب بالتصديق والمحبة التامة المتضمنة للإرادة، لزم وجود الأفعال الظاهرة؛ فإن الإرادة الجازمة إذا اقترنت بها القدرة التامة لزم وجود المراد قطعا، وإنها ينتفي وجود الفعل لعدم كهال القدرة أو لعدم كهال الإرادة، وإلا فمع كها كها يجب وجود الفعل الاختياري.

فإذا أقر القلب إقرارا تاما بأن محمدا رسول الله على، وأحبه محبة تامة، امتنع مع ذلك أن لا يتكلم بالشهادتين مع قدرته على ذلك، لكن إن كان عاجزا لخرس ونحوه، أو

⁽١) الإيمان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوي (٧/ ٥٥٣).

⁽٢) انظر (١/ ٤٩) من هذا البحث. قلت: وهذا النقل رغم وضوحه تأوله أحدهم بأن المقصود الانتفاء التام لإيهان القلب، فجعل قوله "التام" صفة ل "انتفاء" فإن صح له هذا التأويل، فها ذا يصنع بالنقل الذي بعده؟!

الخوف ونحوه، لم يكن قادرا على النطق بهما)(١١).

قلت: التام هنا بمعنى الصحيح قطعا، ولا يجوز حمله على "الكامل" وإلا للزم صحة إقرار القلب، وصحة المحبة، مع عدم التكلم بالشهادتين مع القدرة.

٣- وقال ولا في بيان أوجه تفاضل الإيان: (أحدها: الأعيال الظاهرة فإن الناس يتفاضلون فيها وتزيد وتنقص، وهذا مما اتفق الناس على دخول الزيادة فيه والنقصان، لكن نزاعهم في دخول ذلك في مسمى الإيهان، فالنفاة يقولون هو من ثمرات الإيهان ومقتضاه، فأدخل فيه مجازا بهذا الاعتبار، وهذا معنى زيادة الإيهان عندهم ونقصه، أي زيادة ثمراته ونقصانها، فيقال: قد تقدم أن هذا من لوازم الإيهان وموجباته، فإنه يمتنع أن يكون إيهان تام في القلب بلا قول ولا عمل ظاهر، وأما كونه لازما أو جزءا منه فهذا يختلف بحسب حال استعال لفظ الإيهان مفردا أو مقرونا بلفظ الإسلام والعمل كها تقدم)(٢).

و (الإيمان التام) هنا هو الصحيح ولا شك، ولو فسر بالكامل للزم أن يصح الإيمان مع تخلف القول، ولا قائل به من أهل السنة.

٤ - وقال أيضا: (وأما إبليس وفرعون واليهود ونحوهم، فها قام بأنفسهم من الكفر
 وإرادة العلو والحسد، منع من حب الله وعبادة القلب له الذي لا يتم الإيهان إلا به،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۰/ ۲۷۲).

⁽۲) السابق (۷/ ۲۲۰).

وصار في القلب من كراهية رضوان الله واتباع ما أسخطه ما كان كفرا لا ينفع معه العلم)(١). والتهام هنا بمعنى الصحة من غير شك(٢).

٥ - وقال ﴿ فَا إِن الله و مركب من أصل لا يتم بدونه، ومن واجب ينقص بفواته نقصا يستحق صاحبه العقوبة...) (٣).

فالتهام هنا بمعنى الصحة، دون شك، وقد أكثر المخالف من الاستشهاد بهذا النص دون أن ينتبه لهذا المعنى!

وهذا-وغيره-يؤكد أن استعال "التام" بمعنى الصحيح أو المجزئ أو أصل الإيان، هو الغالب في كلام شيخ الإسلام، وقد قال علام الإيان، هو الغالب في كلام شيخ الإسلام، وقد قال علام التكلم بعضُه ببعض، ويؤخذ كلامُه هاهنا وهاهنا، وتُعرف ما عادته [وما] يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتُعرف المعاني التي عُرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عُرف عُرْفه وعادتُه في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يُستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وتُرك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وتُرك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، ومُمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عُرف أنه يريده بذلك اللفظ، بجعل كلامه متناقضا، وتركِ حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا اللفظ، بجعل كلامه متناقضا، وتركِ حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٦٢).

⁽٢) وانظر (١/ ٧٥،١٠٤) من هذا البحث، ففيهم نقلان آخران عنه عظم.

 ⁽٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٧) وسيأتي توضيح هذا الكلام، في الفصل الأخير من الكتاب.

لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده، وكذبا عليه)(١).

 (٩) تصريحه بأنه لا يتصور وجود إيهان القلب الواجب مع عدم جميع أعهال الجوارح:

قال على: (وذلك لأن أصل الإيهان هو ما في القلب، والأعهال الظاهرة لازمة لذلك، لا يتصور وجود إيهان القلب الواجب مع عدم جميع أعهال الجوارح، بل متى نقصت الأعهال الظاهرة كان لنقص الإيهان الذي في القلب، فصار الإيهان متناولا للملزوم واللازم وإن كان أصله ما في القلب)(1).

قلت: فإذا عدمت أعمال الجوارح بالكلية، لم يتصور وجود الإيمان الواجب في القلب.

وعلى فرض أن شيخ الإسلام يريد بالإيهان الواجب هنا ما زاد على أصل الإيهان الصحيح المجزئ، فإنه يسقط الاستشهاد به، لكنه لا ينافي عباراته الماضية التي يصرح فيها بأنه لم يبق في القلب إيهان، بل الكفر والزندقة، لأنا نقول: ترك العمل الظاهر بالكلية دليل على عدم وجود الإيهان القلبي الصحيح، وعلى عدم وجود ما زاد على الصحيح من باب أولى.

(١٠) تصريحه بأن ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من

⁽١) الجواب الصحيح (٤٤/٤).

 ⁽۲) الإيمان، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٨)، وانظر التعليق السابق على المرادب" الإيمان الواجب"
 هامش ص ۲۷

القلب:

قال على انتفاء الإيمان الواجبات الظاهرة، دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب، لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب، الذي هو حب الله ورسوله، وخشية الله، ونحو ذلك، لا يستلزم ألا يكون في القلب من التصديق شيء.

وعند هؤلاء (١) كل من نفى الشرع إيهانه دلّ على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلا، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء)(٢).

قلت: الإيمان الواجب هنا، هو الإيمان الصحيح المجزئ، بدليل قوله: (لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب... لا يستلزم ألا يكون في القلب من التصديق شيء).

وسياق الكلام يفيد بأن شيخ الإسلام والله يسلم للمخالف بأن إيهان القلب يذهب وينتفي، لكن ليس لذهاب التصديق فقط، بل قد يكون بذهاب عمل القلب، وهذا يدل على أن المراد بانتفاء الإيهان الواجب من القلب: انتفاء الإيهان الصحيح المجزئ، المترتب على (زوال عمل القلب).

(١١) تصريحه بأنه لابد في الإسلام من الإتبان بأصل الطاعة في الظاهر:

قال عطه: (فإذا قال أحد هؤلاء العالمين الجاحدين الذين ليسوا بمؤمنين: محمد رسول الله، كقول أولئك اليهود وغيرهم، فهذا خبر محض مطابق لعلمهم الذي قال الله

⁽١) أي الأشعري والباقلاني ومن قبلهم عمن نصر قول جهم في الإيمان.

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ١٤٨).

فيه: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَا تَيْنَنَهُمُ ٱلْكِتَنَبَ يَعْرِفُونَهُ ، كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ أَوْإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكُتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، لكن كما لا ينفعهم مجرد العلم ، لا ينفعهم مجرد الخبر ، بل لابد أن يقترن بالعلم في الباطن مقتضاه من العمل الذي هو المحبة والتعظيم والانقياد ونحو ذلك ، كما أنه لابد أن يقترن بالخبر الظاهر مقتضاه من الاستسلام والانقياد وأصل الطاعة) (١) .

وهذا كها ترى صريح في اشتراط أربعة أمور، هي أركان الحقيقة المركبة، قول القلب وعمله، وقول اللسان وأصل عمل الجوارح، وسهاه هنا: أصل الطاعة، وبين أنه لا ينفع الكافر وجود التصديق مع قول اللسان، ما لم يقترن التصديق بالعمل الباطن، ويقترن قول اللسان بالعمل الظاهر، وفي هذا أبلغ رد على من زعم أن التلازم بين الظاهر والباطن إنها هو في الإيهان المطلق أو الكامل لا في أصل الإيهان.

٢٧- الإمام ابن القيم عطم، ت: ١٥٧هـ

(١) تصريحه بأن تخلف العمل الظاهر دليل على فساد الباطن.

قال على الجيهان له ظاهر وباطن، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له وان حقن به الدماء وعصم به المال والذرية.

⁽١) سورة البقرة، آية: ١٤٦

⁽۲) التسعينية (۲/ ۱۷۳).

ولا يجزئ باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك، فتخلف العمل ظاهرا مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان.

ونقصه دليل نقصه.

وقوته دليل قوته. فالإيهان قلب الإسلام ولبه، واليقين قلب الإيهان ولبه. وكل علم وعمل لا يزيد الإيمان واليقين قوة فمدخول، وكل إيمان لا يبعث على العمل فمدخول)(١١).

وقال على الباطنة، فليس وقال على الإيهان الباطنة، فليس بنافع، حتى يكون معه شيء من الإيهان الباطن.

وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة، لا تنفع ولو كانت ما كانت، فلو تمزق القلب بالمحبة والخوف، ولم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع، لم ينجه ذلك من النار، كما أنه لو قام بظواهر الإسلام وليس في باطنه حقيقة الإيمان لم ينجه من النار)(٢).

(٢) تصريحه بأن من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيهان جازم لا يتقاضاه فعل
 طاعة ولا ترك معصية:

قال على أنا نقول: لا يصر على ترك الصلاة إصر ارا مستمرا من يصدّق بأن

الفوائد ص (٨٥).

⁽٢) السابق ص (١٤٢).

الله أمر بها أصلا، فإنه يستحيل في العادة والطبيعة أن يكون الرجل مصدقا تصديقا جازما أن الله فرض عليه كل يوم وليلة خمس صلوات، وأنه يعاقبه على تركها أشد العقاب، وهو مع ذلك مصر على تركها، هذا من المستحيل قطعا، فلا يحافظ على تركها مصدق بفرضها أبدا، فإن الإيهان يأمر صاحبه بها، فحيث لم يكن في قلبه ما يأمر بها فليس في قلبه شيء من الإيهان، ولا تصغ إلى كلام من ليس له خبرة ولا علم بأحكام القلوب وأعهاما. وتأمل في الطبيعة بأن يقوم بقلب العبد إيهان بالوعد والوعيد، والجنة والنار، وأن الله فرض عليه الصلاة، وأن الله يعاقبه معاقبة على تركها، وهو محافظ على الترك، في صحته وعافيته، وعدم الموانع المانعة له من الفعل، وهذا القدر هو الذي خفي على من جعل الإيهان مجرد التصديق، وإن لم يقارنه فعل واجب ولا ترك محرم، وهذا من أعل من جعل الإيهان مجرد التصديق، وإن لم يقارنه فعل واجب ولا ترك محرم، وهذا من أعل المحال أن يقوم بقلب العبد إيهان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا تسرك معصية...)(١).

(٣) تصريحه بأن التصديق لا يصح إلا بالعمل:

قال على الشهديق إنها يتم بأمرين: أحدهما اعتقاد الصدق، والثاني محبة القلب وانقياده، ولهذا قال تعالى لإبراهيم: ﴿ يَتَإِبْرُ هِيمُ ﴿ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّهْ يَآ﴾ (٢)، وإبراهيم كان معتقداً لصدق رؤياه من حين رآها، فإن رؤيا الأنبياء وحي، وإنها جعله مصدقاً لها

⁽١) الصلاة وحكم تاركها ص (٣٥).

⁽۲) سورة الصافات، آیة: ۱۰۵، ۱۰۵

بعد أن فعل ما أمر به، وكذلك قوله: ﴿ وَالْفَرْجُ يُصَدِّقُ ذَلِكَ أَوْ يُكَذَّبُهُ الله فجعل التصديق عمل الفرج ما يتمنى القلب، والتكذيب تركه لذلك، وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل. وقال الحسن: ليس الإيهان بالتمني ولا بالتحلي، ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل.

وقد روى هذا مرفوعاً، والمقصود أنه يمتنع مع التصديق الجازم بوجوب الصلاة، [و]الوعد على فعلها والوعيد على تركها، [تركها]. وبالله التوفيق)(٢).

وقال على مستنكر أن يزول بزوال عمل القلب، فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزوماً لعدم محبة القلب وانقياده، الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم، كما تقدم تقريره؛ فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد أطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعته وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة وهو حقيقة الإيمان. فإن الإيمان ليس مجرد التصديق - كما تقدم بيانه - وإنها هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا المدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه، بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدى، فليس هو الهدى التام المستلزم للاهتداء، كما أن اعتقاد التصديق وإن سمي تصديقاً فليس هو المدى التام المستلزم للإيمان. فعليك بمراجعة هذا الأصل

سبق تخریجه (۱/ ۱۶).

⁽٢) الصلاة وحكم تاركها ص (٣٧)، وما بين المعكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

ومراعاته)(١).

٢٨- الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب عظم، ت: ٢٠٦ هـ

قال على العلم رحمك الله أن دين الله يكون على القلب بالاعتقاد، وبالحب وبالجعض، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفر، فإذا اختل واحدة من هذه الثلاث كفر وارتد)(٢).

۲۹- الشيخ حسين (ت: ١٢٢٤ هـ) والشيخ عبد الله (ت: ١٢٤٢ هـ)، ابنا الشيخ عمد بن عبد الوهاب، رحمها الله:

قالا: (الرجل لا يكون مسلما إلا إذا عرف التوحيد، ودان به، وعمل بموجبه، وصدق الرسول على فيها أخبر به، وأطاعه فيها نهى عنه وأمر به، وآمن به وبها جاء به...)(٢٠).

٣٠- الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، علم، ت: ١٢٣٣ هـ

قال: (فمن قال هذه الكلمة عارفا لمعناها، عاملا بمقتضاها، من نفي الشرك وإثبات الوحدانية لله، مع الاعتقاد الجازم لما تضمنته من ذلك، والعمل به، فهذا هو المسلم حقا.

⁽١) الصلاة وحكم تاركها، ص (٤٦).

⁽٢) الدرر السنية (١٠/ ٨٧)، وسبق نقل كلام مهم له فيه حكاية الإجماع في هذه المسألة، انظر: ج١ ص٣٥٧

⁽٣) السابق (١٠/ ١٣٩).

فإن عمل به ظاهرا من غير اعتقاد فهو المنافق، وإن عمل بخلافها من الشرك فهو الكافر ولو قالها)(١).

٣١ - الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ﴿ فَعَيْ ، تَ: ١٢٨٥ هـ

قال: (فلا إله إلا الله لا تنفع إلا من عرف مدلولها نفيا وإثباتا، واعتقد ذلك، وقبله، وعمل به)(٢).

وفي أحاديث أخر: اصِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ ا(1)، اخَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ ا(٥) امُسْتَيْقِنًا بِهَا قَلْبُهُ ا(١)،

⁽١) تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، ص (٧٩).

 ⁽٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (١/ ١٢٨)، وسبق نقل كلامه في حكاية الإجماع على هذه المسألة.

⁽٣) رواه البخاري (٥٤٠١) ومسلم (٣٣).

⁽٤) رواه البخاري (١٢٨) من حديث معاذ عليه ، ولفظه: "مَا مِنْ أَحَدِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنْ مُحْمَدًا رَسُولَ اللهُ أَفْلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ إِذَا يَتُكِلُوا وَأَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ إِذَا يَتَكِلُوا وَأَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ إِذَا يَتَكِلُوا وَأَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا قَالَ إِذَا يَتَكِلُوا وَأَخْبَرُ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْثَيًا".

 ⁽٥) رواه البخاري (٩٩) من حديث أبي هرير حجيث ، ولفظه: " أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا
 إِلَّهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ".

 ⁽٦) رواه مسلم (٣١) من حديث أبي هريرة خات ، ولفظه: "اذْهَبْ بِنَعْلَيْ هَاتَيْنِ فَمَنْ لَقِيتَ مِنْ وَرَاهِ هَـذَا
 الحُتائِطِ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُسْتَيْقِنَا بِهَا قَلْبُهُ فَبَشْرُهُ بِالْجَنَّةِ".

«غَيْرَ شَاكُ اللهِ اللهِ عنه الكلمة قائلها إلا جنه القيود إذا اجتمعت له مع العلم بمعناها ومضمونها... فلا بد من العلم بحقيقة معنى هذه الكلمة علما ينافي الجهل بخلاف من يقولها وهو لا يعرف معناها).

وذّكر اليقين والإخلاص والصدق والقبول والمحبة، ثم قال: (ولابد من الانقياد بالعمل بها، وما دلت عليه مطابقة وتضمنا والتزاما، وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينا سواه)(٢).

وقال أيضا: (فلا إله إلا الله هي كلمة الإسلام، لا يصح إسلام أحد إلا بمعرفة ما وضعت له، ودلت عليه، وقبوله، والانقياد للعمل به. وهي كلمة الإخلاص، المنافي للشرك، وكلمة التقوى، التي تقي قائلها من الشرك بالله، فلا تنفع قائلها إلا بشروط سبعة: الأول: العلم بمعناها نفيا وإثباتا. الثاني: اليقين، وهو كهال العلم بها، المنافي للشك والريب. الثالث: الإخلاص المنافي للشرك. الرابع: الصدق المانع من النفاق. الخامس: المحبة لهذه الكلمة، ولما دلت عليه، والسرور بذلك. السادس: القبول المنافي للرد، فقد يقولها من يعرفها، لكن لا يقبلها ممن دعاه إليها، تعصبا وتكبرا، كها قد وقع من كثير. السابع: الانقياد بحقوقها، وهي الأعهال الواجبة إخلاصا لله، وطلبا لمرضاته)(٣).

 ⁽١) رواه مسلم (٣١) من حديث أبي هريرة عليه ، ولفظه: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَةَ إِلَّا اللهُ وَأَنِي رَسُولُ اللهِ لَا يَلْقَى
 الله جها عَبْدٌ غَيْرَ شَاكُ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجُنَّةُ".

 ⁽۲) الدرر السنية (۲/ ۲۶۳)، وما بعدها، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية (۲/ ۲/ ۲۸).

 ⁽٣) الدرر السنية (٢/ ٢٤٦)، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٢/ ٢/ ٨٧).

٣٢- الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، وصلى، ت ١٢٩٢ هـ

وقد سبق دفاعه عن كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب عطم في "كشف الشبهات" وتأكيده الإجماع الذي حكاه في المسألة، وقوله: (ولا شك أن العلم والقول والعمل مشترط في صحة الإتيان بهما)(١١).

وقال على : (أما جعله شيخنا على بمن يشترط الشرائع الإسلامية في الدخول فيه فهذا باطل، إنها تشترط المباني ونحوها في صحة الإسلام، لا في الدخول فيه)(٢).

٣٣ - الشيخ حمد التويجري، وأحمد بن عثمان، وأخوه محمد، رحمهم الله

قالوا في رسالة موجهة للشيخ سليهان بن عبد الوهاب بعد توبته ورجوعه للحق والصواب: (ونقول أيضا: لا خلاف أن التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل من هذا شيء لم يكن الرجل مسلها، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهها، وإن عمل بالتوحيد ظاهرا وهو لا يفهمه ولا يعتقده بقلبه فهو منافق شر من الكافر)(٢).

٣٤- الشيخ سليمان بن سحمان، ظهر، ت: ٩ ١٣٤٩ هـ

قال: (فاعلم أن لا إله إلا الله لا تنفع قائلها إلا بعد معرفة معناها، والعمل

⁽١) انظر: (١/ ٣٦٣) من هذا البحث.

⁽٢) مصباح الظلام ص (٣٥٨).

⁽٣) نقلها الشيخ عبد اللطيف في مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام، ص (١١١).

بمقتضاها، وأنها لا تنفعه إلا بعد الصدق، والإخلاص، واليقين؛ لأن كثيرا ممن يقولها في الدرك الأسفل من النار.

فلابد في شهادة ألا إله إلا الله، من اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، فإن اختل نوع من هذه الأنواع، لم يكن الرجل مسلما)(١١).

وقال: (فلا إله إلا الله، لا تنفع إلا من عرف مدلولها، نفيا وإثباتا، واعتقد ذلك، وقبله، وعمل به)(٢).

وقال في الرد على من أباح ذبيحة الصَّلَب (٢)، وكفار البوادي، وحكم بإسلامهم بمجرد النطق بالشهادتين، مع ترك الصلاة والزكاة والصوم والحج وارتكاب جميع المحارم: (وإنها المقصود بالرد على من أفتى بهذه الفتوى لأمور: أحدها: أن دعوى من أفتى بهذه الفتوى أن من تلفظ بالشهادتين يكون مسلها تؤكل ذبيحته، وإن كان مع ذلك لا يصلي ولا يزكي ولا يصوم ولا يحج ويرتكب مع ذلك جميع الكبائر. وقد تبين لك: أنه لابد من معرفة شهادة ألا إله إلا الله، والعمل بمقتضاها، من القيام بهذه الأركان الأربعة. وهؤلاء الصَّلَب الذين أحل ذبائحهم وشهد لهم بالإسلام، لا يعرفون معنى لا

⁽١) الدرر السنية (٢/ ٣٥٠).

⁽۲) السابق (۲/ ۲۵۷)، وانظر: (۲/ ۳٦۰).

 ⁽٣) جماعة من أراذل الأعراب، يكثرون التنقل والارتحال، ويمتهنون أعمالا وضيعة، ولهم عادات غريبة،
 وانظر: الدرر السنية (٧/ ٤٨٥).

إله إلا الله، ولا عملوا بمقتضاها، وقد حكم لهم بغير ما أمر الله به ورسوله)(١).

إلى أن قال: (الأمر السابع: أنه استدل في جوابه على إسلام الصلبة - الذين لا يصلون ولا يزكون ولا يصومون ولا يحجون، لأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وينتسبون إلى الإسلام - بها في الصحيحين: أن رسول الله على قال: المرت أن أقاتِلَ الناس حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنِي رَسُولُ الله، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنْي دِمَاءَهُم وَأَمُوا أَمُن إلا يحقِّها وَحِسَا بُهُم عَلَى الله وال محرد التلفظ بالشهادتين يحتفى به في عصمة المال والدم، ويكون الرجل به مسلها، وإن لم يصل ويزك ويصم ويحج.

وقد أشكل هذا على عمر بن الخطاب عضي، فقال: يا خليفة رسول الله، كيف تقاتل الناس... الحديث، فقال أبو بكر: ألم يقل: "إلا بحقها" فإن الزكاة من حقها، والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله على لقاتلتهم على منعها، قال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعلمت أنه الحق (")، فوافق عمر أبا بكر، واتفق الصحابة كلهم على ذلك، وقاتلوا من منع الزكاة، وأدخلوهم في حكم أهل الردة، فكيف بمن أضاف إلى ذلك ترك الصلاة والصيام والحج؟ فهذا أولى بالكفر والردة عن الإسلام، ممن ترك الزكاة وحدها، فناقض ما أجمع عليه أصحاب رسول الله

⁽١) الدرر السنية (١٠/ ٤٩٢).

⁽٢) رواه البخاري (٢٩٤٦) ومسلم (٢١) من حديث أبي هريرة بلفظ قريب مما ذكره المصنف.

⁽٣) رواه البخاري (١٤٠٠) ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة عجت.

ﷺ من تكفير هؤلاء، وجعلهم مسلمين بمجرد التلفظ بالشهادتين)(١).

٣٥ - الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي ﴿ مُ : ٢٧٦هـ

قال على : (فائدة (٣٢) [الإيمان يشمل عقائد الدين وأعمال القلوب والجوارح] توضيح أن الإيمان يشمل عقائد الدين، وأعمال القلوب، وأعمال الجوارح، كما دل عليه الكتاب والسنة، واتفق عليه السلف الصالح، وبيان ارتباط بعضها ببعض: وذلك أن العبد إذا سمع النصوص من الكتاب والسنة، الدالة على صفات الله إثباتا ونفيا، وعلى تصديق رسوله، وعلى الإخبار بكل الغيوب، وعلى الأمر بالخير والنهي عن الشر، فإنه يفهمها أولا، فإذا فهمها وعرفها، اعترف القلب بها، وصدقها تصديقا لا ريب فيه، تصديقا لله ولرسوله، وذلك يقتضي محبتها، والتقرب إلى الله باعتقاد ما دلت عليه، والجزم بأنه الحق النافع، فإذا عرف الله ورسوله وأحبه، أحب كل ما يقرب إلى الله، وكره كل ما يبغضه ويمقته، وحينئذ ينقاد القلب انقيادا جازما لطاعة الله وطاعة رسوله، فيقصد ويريد فعل ما يقدر عليه من مجبوبات الله، من واجب ومستحب قصدا جازما، يترتب عليه وجود ما قصده وأراده، ويقصد اجتناب ما نهى الله عنه ونهى عنه رسوله قصدا جازما، يقترن به الترك، وهذا هو معنى قوله: ﴿رَّبُّنَاۤ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًّا يُنَادِي لِلْإِيمَنِنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَعَامَنًا ﴾ (٢)، وقول المؤمنين: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (٢)، ومنّة الله

⁽١) الدرر السنية (١٠/ ٤٩٥) وما بعدها.

⁽٢) سورة آل عمران، آية: ١٩٣

⁽٣) سورة البقرة، آية: ٢٨٥

عليهم بقول. : ﴿ وَلَكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهُ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفِسُوقَ وَٱلْفِصَيَانَ ﴾ (١) الآية، فتبين أن هذه الأمور: التصديق، والاعتراف، والحب، والانقياد، ووجود مُقتضى هذا الانقياد، متلازمة، مرتبط بعضها ببعض، إذا تم واحد منها وكمل، عُلم أن جميعها قد كملت، وإذا انتفى واحد منها بالكلية: عُلم أن جميعها انتفت، وإذا نقص واحد منها فلنقصٍ في بقيتها، فافهم هذا الإيضاح في بيان الإيان، ولهذا مثل الله الإيهان بالشجرة في وجودها، وكهالها، ونقصها، على هذا الوصف الذي ذكرنا، والله أعلم) (١).

وهذا صريح في إثبات التلازم والارتباط بين أجزاء الإيمان، وأنه إذا انتفى عمل الجوارح بالكلية عُلم انتفاء بقية الأجزاء، وكذا لو انتفى التصديق، أو انتفى عمل القلب.

وقال ﴿ فَالَ اللهِ عَلَى اللهِ عَالَى: ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ

يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (٣) : (أي جمعوا بين الإيهان الصحيح، المستلزم لأعهال الإيهان الظاهرة
والباطنة، وبين التوكل، الذي هو الآلة لكل عمل، فكل عمل لا يصحبه التوكل، فغير

اسورة الحجرات، آية: ٧

⁽٢) مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، ص (٤٩) وما بعدها.

⁽٣) سورة الشورى، آية: ٣٦

تام)(١).

وقال على : (وقد يعطف الله على الإيهان الأعهال الصالحة، أو التقوى، أو الصبر، للحاجة إلى ذكر المعطوف؛ لئلا يظن الظان أن الإيهان يكتفى فيه بها في القلب. فكم في القرآن من قوله: { إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات } ثم يذكر خبرا عنهم. والأعهال الصالحات من الإيهان، ومن لوازم الإيهان، وهي التي يتحقق بها الإيهان. فمن ادعى أنه مؤمن، وهو لم يعمل بها أمر الله به ورسوله من الواجبات، ومن ترك المحرمات، فليس بصادق في إيهانه)(٢).

٢٦- الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي عطي تا ١٣٧٧ هـ

قال على: (ومحال أن ينتفي انقباد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب، قال النبي على: قبل الجُسَدُ مُضْعَة إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الجُسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجُسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الجُسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ، ومن هنا يتبين لك أن من قال من أهل السنة في الإيهان هو التصديق على ظاهر اللغة؛ أنهم إنها عنوا التصديق الإذعاني المستلزم للانقياد ظاهراً وباطناً، لم يعنوا مجرد التصديق) (3).

٢٧- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ على، ت: ١٣٨٩ هـ

قال على: (فدل على أن مجرد قول لا إله إلا الله لا يمنع من التكفير، بل يقولها ناس

⁽١) تيسير الكريم الرحمن، ص (٧٠٥).

⁽٢) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، ص (٩٣) وما بعدها.

⁽٣) معارج القبول (٢/ ٥٩٤).

كثير ويكونون كفارا: إما لعدم العلم بها، أو العملِ بها، أو وجود ما ينافيها، فلابد مع النطق بها من أشياء أخر، أكبرها معرفة معناها والعمل به)(١).

٣٨- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، علم، ت: ١٤٢٠ هـ

وقد زعم البعض أنه يرى مسألة ترك عمل الجوارح بالكلية، مسألة خلافية بين أهل السنة، وهذا زعم باطل، فالشيخ هاه: يجزم بأن العمل ركن في الإيمان، وأن القول بأنه شرط كمال قول المرجئة، لا قول أهل السنة، ويرى أنه لا يتصور وجود الإيمان مع ترك جميع العمل، وتولى التحذير من القول المخالف الذي يحكم بإسلام تارك العمل بالكلية، وقرظ وأقرّ ما فيه التصريح بأن ترك جميع العمل كفر. وإليك البيان من ثمانية أوجه (٢):

الاول: أن الشيخ على صرح في حوار أجرته معه مجلة المشكاة بأن مقولة: "العمل شرط كمال" هي مقولة المرجئة، وهذا نص الحوار:

(المشكاة: ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ (السلف قالوا....

الشيخ ابن باز: لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيهان، الإيهان قول وعلم

 ⁽١) شرح كشف الشبهات، جمع محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ص (١١١). وسبق نقل مهم عنه في حكاية الإجاع في هذه المسألة، انظر: (١/ ٣٦٣).

⁽۲) سبق أن بينت ذلك بذكر سنة أوجه، نشرت عام ١٤٢٢ هـ، وسأزيد عليها هنا وجهين آخرين، وقد نشر الدكتور عصام بن عبد الله السناني هذه الأوجه المشار إليها، وأضاف إليها غيرها، انظر: أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان، ص (١٤٤).

وعقيدة أي تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجاعة.

المشكاة: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كهال، جزء، جزء من الإيهان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيهان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط.

الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

المشكاة: المقصود بالعمل جنس العمل؟

الشيخ: من صلاة وصوم وغير. عمل القلب من خوف ورجاء.

المشكاة: يذكرون أنكم لم تعلقوا على هذا في أول الفتح؟

الشيخ: ما أدري، تعليقنا قبل أربعين سنة، قبل أن نذهب إلى المدينة، ونحن ذهبنا للمدينة في سنة ١٣٨١ هـ، وسجلنا تصحيحات الفتح أظن في ١٣٧٧هـ أو ٨٧ [لعلها ٧٨] أي تقريبا قبل أربعين سنة. ما أذكر يمكن مرّ ولم نفطن له)(١).

الثاني: أن الشيخ عط حذر من كتاب "ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه"، واعتبر كتابه داعيا لمذهب الإرجاء المذموم وأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة في حقيقة

⁽١) جلة المشكاة المجلد الثاني، الجزء الثاني ص (٢٧٩، ٢٨٠).

الإيان.

والكتاب المحذَّر منه يرى أن عمل الجوارح شرط كمال في الإيمان، وأن تاركه بالكلية مسلم عاص معرض للوعيد. ولو كان الشيخ يراها مسألة خلافية لما حذر من كتابه ولما وصفه بالإرجاء (١١).

الثالث: أن الشيخ على أقر ما تعقب به الشيخ على بن عبد العزيز الشبل كلام الحافظ ابن حجر، وذلك في كتابه: التنبيه على المخالفات العقدية في الفتح ص ٢٨

قال المؤلف: (الصواب أن الأعال عند السلف الصالح قد تكون شرطا في صحة الإيان، أي أنها من حقيقة الإيان، قد ينتفي الإيان بانتفائها كالصلاة. وقد تكون شرطا في كاله الواجب فينقص الإيان بانتفائها كبقية الأعال التي تركها فسق ومعصية وليس كفرا، فهذا التفصيل لابد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية.

⁽۱) انظر نص التحذير الصادر من اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز ظلاء في الملحق رقم ٢، ومما قاله المؤلف المشار إليه في كتابه ص ١ -٤، مينا سبب تأليفه له: (وفي الحقيقة فقد حدا بي لكتابة هذه السطور، ما رأيته في بعض تلك الكتابات من محاولات لوضع ضوابط لبعض مسائل الإيهان والتكفير خلاف الدليل وما رأيته كذلك من جرأة البعض على التكفير والتقض بلا دليل، ونسبة ذلك إلى منهج أهل السنة، ومن وراء ذلك الطعن في بعض العلماء واتهامهم بالإرجاء وعلى رأسهم محدث العصر العلامة الفقيه ناصر السنة قذى عيون المبتدعة الشيخ ناصر الدين الألباني، وقد حملهم على هذه التهمة أن الشيخ حفظه الله صرح أن منهج أهل السنة أن العمل الظاهر شرط كهال للإيهان وليس شرط صحة، وأن تارك الصلاة لا يكفر كفرا أكبر يخرج عن الملة... وأما ما ذكر من أن العمل الظاهر شرط كهال في وان ثبي من أبي). هذا مع قوله في كتابه: إن الإيهان قول وعمل، يزيد وينقص.

مع أن العمل عند أهل السنة والجاعة ركن من أركان الإيمان الثلاثة: قول وعمل واعتقاد، والإيمان عندهم يزيد وينقص خلافا للخوارج والمعتزلة، والله ولي التوفيق)(١).

الرابع: أن الشيخ على قد أقر ما هو أبلغ من ذلك وأظهر في نقد كلام ابن حجر وبيان معتقد أهل السنة، وذلك بإقراره ما كتبه الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف في كتابه: "التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد"، حيث علق المؤلف في الهامش بقوله: (وكلامه هذا عليه مآخذ أهمها نسبته القول بأن الأعمال شرط في كمال الإيمان للسلف، وهو على إطلاقه غير صحيح، بل في ذلك تفصيل:

فالأعمال المكفرة سواء كانت تركا، كترك جنس العمل أو الشهادتين أو الصلاة، أو كانت فعلا كالسجود لصنم أو الذبح لغير الله، فهي شرط في صحة الإيمان، وما كان ذنبا دون الكفر فشرط كمال. وإنها أوردت كلامه هنا لحكمه بالكفر على من فعل فعلا يدل على كفره كالسجود لصنم دون أن يقيده بالاعتقاد. على أن هذه العبارة فيها نظر أيضا، فالسجود لصنم كفر بمجرده وليس فعلا يدل على الكفر)(٢).

وقد أثنى الشيخ على الكتاب وقال: (فألفيتها رسالة قيمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون).

الخامس: أن الشيخ علا قرظ كتاب "درء الفتنة عن أهل السنة" للشيخ بكر بن

⁽١) التنبيهات على المخالفات العقدية في فتح الباري ص (٢٨).

⁽٢) التوسط والاقتصاد ص (٧١).

عبد الله أبو زيد حفظه الله، وقد جاء في الكتاب: (وإياك ثم إياك - أيها المسلم - أن تغتر بها فاه به بعض الناس من التهوين بواحد من هذه الأسس الخمسة لحقيقة الإيهان، لا سيها ما تلقفوه عن الجهمية وغلاة المرجئة من أن العمل كهالي في حقيقة الإيهان ليس ركنا فيه، وهذا إعراض عن المحكم من كتاب الله تعالى في نحو ستين موضعا، مثل قول الله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن يَلَّكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾(١)، ونحوها في السنة كثير، وخرق لإجماع الصحابة ومن تبعهم بإحسان)(٢).

والأسس الخمسة المشار إليها هي أن الإيهان: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

قال الشيخ ابن باز على في تقريظه: (أما بعد: فقد اطلعت على هذه الرسالة الموسومة ب " درء الفتنة عن أهل السنة " من مؤلفات أخينا العلامة الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد، فألفيتها رسالة قيمة مفيدة جديرة بالنشر والتوزيع. جزى الله مؤلفها خيرا وضاعف مثوبته ونصر به الحق، إنه جواد كريم. وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى آله وصحبه)(").

السادس: أن الشيخ على يرى كفر من ترك عمل الجوارح بالكلية، وهذا يعلم من: تصم يحه بكفر تارك الصلاة، فتارك الصلاة وما معها من أعمال الجوارح لا شك في كفره

⁽١) سورة الأعراف، آية: ٤٣

⁽٢) در الفتنة عن أهل السنة، ص (٣٤).

⁽٣) السابق، ص (١١) الطبعة الثانية.

عند الشيخ، من باب أولى.

وليست المسألة راجعة إلى قضية الصلاة، حتى يدعى الخلاف فيها، بناء على الخلاف المشهور في حكم تارك الصلاة، بل جميع أهل السنة يرون ركنية العمل وضرورة وجوده ليصح الإيهان، سواء قالوا بكفر تارك الصلاة أو نازعوا في ذلك. يوضحه الوجه:

السابع: أن الشيخ على أجاب أحد طلابه بجوابٍ فصلٍ في هذه المسألة، مبيناً الفرق بين ترك آحاد الأعمال، وترك العمل جملة، وأن أهل السنة متفقون على أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيمان.

قال الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي حفظه الله: (وقد سألت شيخنا الإمام ابن باز على عام(١٤١٥هـ) وكنا في أحد دروسه على الأعمال: أهمي شرط صحة للإيهان، أم شرط كمال؟

فقال على على على شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر. ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه (١).

فقلت له على عنده شرط عنده شرط كالمالة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كال

 ⁽١) على الشيخ صالح الفوزان حفظه الله على هذا الموضع قائلاً: (لكن جنس العمل هو من حقيقة الإيهان،
 وليس شرطاً فقط) انظر هامش: "أقوال ذوي العرفان" ص (١٤٦).

فقال: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيها يصح الإيهان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة هيئه ، كها حكاه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون بغيرها. إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيهان عند السلف جميعاً. لهذا الإيهان عندهم: قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة)(١).

الثامن: أن الشيخ ابن باز على سئل ما نصه: من شهد أن لا إله إلا الله واعتقد بقلبه ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلماً؟

فأجاب: (لا، ما يكون مسلماً حتى يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه ورجاءه، وعبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا وحرم كذا. ولا يتصور، ما يتصوّر أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له. لا يمكن يتصور أن يقع من أحد. نعم؛ لأن الإيمان يحفزه إلى العمل. الإيمان الصادق)(٢).

تعليق: مع وضوح كلام الشيخ على وكثرته في بيان هذه المسألة، إلا أن المخالف أعرض عنه، وتمسك بكلامه في حكاية خلاف أهل السنة في حكم تارك الصلاة، أو تارك المباني الأربعة، وهذا خارج عن محل النزاع، فكلامنا في ترك العمل الظاهر بالكلية، لا في ترك بعض الأعمال.

ومن ذلك استشهادهم بحوار أجرته مجلة الفرقان مع الشيخ عضي، جاء فيه: (س:

 ⁽۱) نقلاً عن جريدة الرياض، عدد ١٢٥٠٦ بتاريخ ١٤٣/٧/١٣هـ، وسيأتي الجواب عن الشبهة وهي
قولهم: إن المسألة راجعة إلى الحلاف في تكفير تارك الصلاة.

⁽٢) أشرطة فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، إصدار تسجيلات البردين الشريط رقم ٢ الوجه الثاني.

العلماء الذين قالوا بعدم كفر من ترك أعمال الجوارح مع تلفظه بالشهادتين ووجود أصل الإيمان القلبي هل هم من المرجئة؟

فقال الشيخ على : هذا من أهل السنة والجهاعة، فمن ترك الصيام أو الزكاة أو الحج لا شك أن ذلك كبيرة عند العلهاء، ولكن على الصواب لا يكفر كفراً أكبر، أما تارك الصلاة، فالأرجح أنه كافر كفراً أكبر إذا تعمد تركها، وأما تارك الزكاة والصيام والحج فإنه كفر دون كفر.

السائل: أعمال الجوارح هل هي شرط كمال أم شرط صحة الإيمان؟

الشيخ: إن أعيال الجوارح كالصوم هي من كيال الإييان والصدقة والزكاة من كيال الإييان وتركها كفر ، فالإنسان عندما الإييان وتركها ضعف في الإييان، أما الصلاة فالصواب أن تركها كفر ، فالإنسان عندما يأتي بالأعيال الصالحة فإن ذلك من كيال الإييان) انتهى.

قلت: هذا أعلى ما استشهدوا به من كلام الشيخ والله في هذه المسألة، ولا معارضة بينه وبين ما نقلته عنه، فكلامه هنا عن ترك آحاد العمل، كالصيام أو الزكاة أو الحج، أو الصلاة، والخلاف فيها معتبر بين أهل السنة، ولم يتحدث الشيخ عن ترك جميع العمل، وإن كان السائل أراد هذا، لكن لا يخفى أن عبارة: (ترك أعمال الجوارح) تحتمل الترك الكلي، وتحتمل ترك البعض، والشيخ على كل تقدير، أجاب عن ترك البعض.

وأما ما نقلته عنه فهو صريح في الترك الكلي، وفي الحكم على القول المخالف بأنه قول المرجئة، فلا يَترك هذا، ويتمسك بما هو خارج عن محل النزاع، من يريد الحق وينشده، والموفق من وفقه الله.

٢٩- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ﴿ عُلْهِ ، ت: ٢٠ ١ ٨ هـ

قال على (إن الإيهان بدون عمل لا يفيد؛ فالله الله حينها يذكر الإيهان يذكره مقرونًا بالعمل الصالح؛ لأننا لا نتصور إيهانًا بدون عمل صالح، إلا أن نتخيله خيالا؛ آمن من هنا، قال: أشهد ألا إله إلا الله ومحمد رسول الله، ومات من هنا. هذا نستطيع أن نتصوره، لكن إنسان يقول: لا إله إلا الله، محمد رسول الله؛ ويعيش دهره مما شاء الله ولا يعمل صالحًا؛ فعدم عمله الصالح هو دليل أنه يقولها بلسانه، ولم يدخل الإيهان إلى قلبه؛ فذكر الأعمال الصالحة بعد الإيهان ليدل على أن الإيهان النافع هو الذي يكون مقرونًا بالعمل الصالح)(1).

٤٠- الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، عظم، ت: ١٤٢١ هـ

وكلامه في هذه المسألة مستفيض، ومذهبه واضح بين، لا يشتبه على من قرأ كلامه على م وضعا:

(۱) قال والم الشبهات الشبهات المنهات الشبهات المؤلف هذه الشبهات بمسألة عظيمة هي: أنها لابد أن يكون الإنسان موحدا بقلبه، وقوله، وعمله، فإن كان موحدا بقلبه، ولكنه لم يوحد بقوله أو بعمله (۲) فإنه غير صادق في دعواه؛ لأن توحيد القلب

⁽۱) من شرح الأدب المفرد، الشريط السادس، الوجه الأول. وما ورد عن الشيخ عط من أن العمل شرط كيال، يمكن حمله على آحاد الأعيال، كيا هو أحد الأوجه في الجواب على ما نسبه الحافظ ابن حجر علا إلى السلف، وبه أجاب شيخنا الدكتور عبد الله بن إبراهيم الزاحم حفظه الله، كيا سيأتي.

 ⁽۲) انظر كيف سوى الشيخ عط بين القول والعمل، فجعل من وحد بقلبه ولم يوحد بعمله، كمن وحد=

يتبعه توحيد القول والعمل؛ لقول النبي ﷺ: قَأَلَا وَإِنَّ فِي الجُسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتُ صَلَحَتُ صَلَحَ الجُسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ، فإذا وحد الله كما زعم بقلبه ولكنه لم يوحده بقوله أو فعله؛ فإنه من جنس فرعون الذي كان مستيقناً بالحق عالماً، لكنه أصر وعاند وبقي على ما كان عليه من دعوى الربوبية)(١).

 (٢) وسئل على: عفا الله عنك يا شيخ، ورد عن بعض السلف في حديث أنه من شهد بالتوحيد دخل الجنة أنه منسوخ بأحاديث الفرائض، فهل هذا قول صحيح؟

فأجاب: (الصحيح أنه لا نسخ بهذا، ولكن ليكن معلوما أن من شهد بالتوحيد خلصا، فلا يمكن أن يدع الفرائض؛ لأن إخلاصه يحمله على أن يفعل. كيف تشهد ألا إله إلا الله، أي لا معبود بحق إلا الله، وكيف تقول: أنا أريد بذلك وجه الله، ثم لا تعمل العمل الذي يوصلك إلى الله؟! فهذا لا يمكن، ولهذا كان من حافظ على ترك الصلاة ولم يصل أبدا كافر، فلو قال: أشهد ألا إله إلا الله وأومن بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ولكن لا أصلي، نقول: أنت كافر، لا فرق بينك وبين الذي يسجد للصنم؛ ولهذا جاء في رواية مسلم من حديث جابر: "بَيْن الرَّجل وَبَيْن الكُفر وَالسَّمِرُ لِكِ تـرُكُ الصَّلاة)".

(٣) وقال ﴿ فَا فَي شرح حديث عتبان بن مالك ﴿ فَاكِتْ : ﴿ فَإِنَّ اللَّهُ ۚ حَرَّمَ عَلَى النَّـارِ مَنْ

⁼ بقلبه ولم يوحد بقوله، ثم جعل القول والعمل تابعين لتوحيد القلب، مصدَّقين له.

 ⁽۱) شرح كشف الشبهات، ضمن مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (٧/ ١٠٠).

⁽٢) لقاءات الباب المفتوح (٢/ ٤٧٠)، سؤال رقم ١١٢٤

(٤) وقال علاه: (وترك الصلاة كفر مخرج عن الملة إذا تركها الإنسان ولم يصل،
 لأدلة كثيرة من الكتاب والسنة، وقد حكى بعض أهل العلم إجماع الصحابة على ذلك،

⁽١) سبق تخريجه ص ٤٤

⁽٢) عزاه الحافظ في الفتح (٣/ ١٠٩) إلى ابن اسحاق في السيرة أن النبي على الرسل العلاء بن الحضرمي قال له: "إذا سئلت عن مفتاح الجنة فقل مفتاحها لا إله إلا الله". قال الحافظ: وروى عن معاذ بن جبل مرفوعا نحوه، أخرجه البيهقي في الشعب، وزاد: "ولكن مفتاح بلا أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك". وقال البخاري في صحيحه: (باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله وقيل لوهب بن منه: أليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بل ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان فإن جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك). قال الحافظ: (وأما أثر وهب فوصله المصنف في التاريخ وأبو نعيم في الحلية).

⁽٣) القول المفيد شرح كتاب التوحيد (١/ ٧٤).

ولا شك أن الذي لا يصلي ليس في قلبه إيهان؛ لأن الإيهان مقتضٍ لفعل الطاعة، وأعظم الطاعات البدنية الصلاة، فإذا تركها فهو دليل أنه ليس في قلبه إيهان، وإن ادعى أنه مؤمن، فإن من كان مؤمناً فإنه بمقتضى هذا الإيهان يكون قائهاً بهذه الصلاة العظيمة)(١).

(٥) وسئل عله: عن قول النبي ﷺ: ايقول الله تعالى: شَفَعَتْ المُلَاثِكَةُ وَشَفَعَ النَّابِيُّونَ وَشَفَعَ النَّادِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبُقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِينَ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّادِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ ؟ رواه مسلم (٢)، ما معنى قوله: الم يعملوا خيرا قط ؟

فأجاب هطة: (معنى قوله: «لم يعملوا خيرا قط» أنهم ما عملوا أعمالا صالحة، لكن الإيمان قد وقر في قلوبهم، فإما أن يكون هؤلاء قد ماتوا قبل التمكن من العمل، آمنوا ثم ماتوا قبل أن يتمكنوا من العمل، وحينئذ يصدق عليهم أنهم لم يعملوا خيرا قط.

وإما أن يكون هذا الحديث مقيداً بمثل الأحاديث الدالة على أن بعض الأعمال الصالحة تركها كفر كالصلاة مثلا، فإن من لم يصل فهو كافر ولو زعم أنه مؤمن بالله ورسوله، والكافر لا تنفعه شفاعة الشافعين يوم القيامة وهو خالد مخلد في النار أبد الآبدين والعياذ بالله. فالمهم أن هذا الحديث إما أن يكون في قوم آمنوا ولم يتمكنوا من العمل فهاتوا فور إيهانهم، فها عملوا خيرا قط.

وإما أن يكون هذا عاما ولكنه يستثنى منه ما دلت النصوص الشرعية على أنه لا بد

⁽١) مجموع فتاوي ورسائل الشيخ ابن عثيمين (١٢/ ٣٩).

⁽٢) رواه مسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري عليث، ويأتي بتهامه في الفصل الأول من الباب الرابع.

أن يعمل كالصلاة، فمن لم يصل فهو كافر لا تنفعه الشفاعة ولا يخرج من النار)(١).

(٦) وسئل على: (كيف التوفيق بين قوله على في أقوام يدخلون الجنة ولم يسجدوا لله سجدة، والأحاديث التي جاءت بكفر تارك الصلاة؟

فأجاب: يحمل قوله على أناس يدخلون الجنة ولم يسجدوا لله سجدة على أناس يجهلون وجوب الصلاة، كما لو كانوا في بلاد بعيدة عن الإسلام، أو في بادية لا تسمع عن الصلاة شيئا. ويحمل أيضا على من ماتوا فور إسلامهم دون أن يسجدوا لله سجدة.

وإنها قلنا ذلك لأن هذا الحديث الذي ذكرت من الأحاديث المتشابهة، وأحاديث كفر تارك الصلاة من الأحاديث المحكمة البينة، والواجب على المؤمن في الاستدلال بالقرآن أو السنة أن يحمل المتشابه على المحكم. واتباع المتشابه واطراح المحكم طريقة من في قلوبهم زيغ والعياذ بالله، كما قال الله تعالى: ﴿هُو اللَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ قَيَتَبِّعُونَ مَا تَشْنَبَهُ مِنْهُ أَيْنَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ قَيَتَبِّعُونَ مَا تَشْنَبَهُ مِنْهُ أَبِّ اللهِ تَعْلَى اللهِ اللهِ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهُ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهِ تَعْلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ تَعْلَى اللهِ اللهُ اللهِ الل

 (٧) وسئل هاه: (استدل بعض العلماء على عدم كفر تارك الصلاة بحديث الشفاعة الطويل الذي أخرجه البخاري ومسلم... في قولكم حفظكم الله تعالى؟

 ⁽۱) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (۲/٢).

⁽٢) سورة آل عمران، آية: ٧

⁽٣) لقاءات الباب المفتوح (٣/ ١٦٩) سؤال رقم ١٢٥٨

فأجاب بقوله: حديث الشفاعة الذي استدل به من لا يرى كفر تارك الصلاة عام غصوص بلا ريب، فإنه غصوص بمن قال لا إله إلا الله وأتى مكفراً، مثل أن يقول: لا إله إلا الله وهو ينكر تحريم الربا، أو فرضية الصلاة ونحو ذلك، لم يخرج من النار بشفاعة ولا غيرها، فكذلك من قال: لا إله إلا الله، وترك الصلاة، فإنه لا يخرج من النار بشفاعة ولا غيرها، لأنه كافر، فأي فرق بين من كفر بجحد فرضية الصلاة مع نطقه بالشهادة، ومن كفر بترك الصلاة مع نطقه بالشهادة؟!! فكها أن الأول لا يدخل في الحديث فكذلك الثاني.

وأيضاً فإن قوله: "لم يعمل خيراً قط" عام يدخل فيه من لم يصل؛ لأن الصلاة من الخير، ولكن هذا العموم نُحصً بالأدلة الدالة على كفر تارك الصلاة، فيخرج تارك الصلاة من عمومه، كما هو الشأن في العمومات المخصوصة)(١).

(٨) وسئل عله: (يوجد قِبَلنا من يقول: الإيمان اعتقاد بالقلب، وتلفظ باللسان،
 وأصل عمل القلوب^(١)

 ⁽۱) مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (۱۲/ ۷۱) وما بعدها.

⁽٣) عا يؤسف له أن هذه المقالة الفاسدة راجت على بعض طلبة العلم، حتى ظنوا أن قول السلف: الإيهان قول وعمل، يعنون به الإيهان الكامل، وأما أصل الإيهان المخرج من الكفر فلا يشترط فيه شيء من عمل الجوارح، وهذا لا شك في بطلانه من وجوه، منها: أنه مخالف لإجماع السلف الذين قرروا أنه لا يجزئ التصديق والقول من دون عمل الجوراح. ومنها: أن هذا نفي للتلازم بين الظاهر والباطن، وتصور لوجود عمل القلب مع تصديقه، دون أن يظهر موجب ذلك ولازمه على الجوارح. وسيأتي مزيد من التوضيح في فصل الجواب عن الشبهات العقلية.

فقال المخط وهو غاضب-: أعوذ بالله، هذا قول المرجثة، وهو مذهب قديم معروف)(١١).

(٩) وسئل على: (نرجو توضيح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية على حيث قال: (ولكن ما وقر في القلب إيهانا، وإذا لم الكن ما وقر في القلب وصدقته الأعهال، فالعمل يصدِّق أن في القلب إيهانا، وإذا لم يكن عمل كذّب أن في القلب إيهانا؛ لان ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم).

فأجاب: (كلام الشيخ ظاهر، وهو مروي عن الحسن البصري على "أن الإيهان ليس بالتمني ولا بالتحلي ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعهال"، وهذا معلوم من قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "أَلَا وَإِنَّ فِي الجُسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتُ صَلَحَ الجُسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتُ فَسَدَ الجُسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ، فمعلوم أن القلب إذا كان فيه إيان، فلا بد أن تظهر مقتضياته على الجوارح)(").

(١٠) وسئل على الشخص قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه مصدقاً بقلبه مستسلماً منقاداً لكنه لم يعمل بجوارحه خيراً قط مع إمكان العمل هل هو داخل في المشيئة أم كافر؟

فأجاب: أقول والحمد لله رب العالمين: إذا كان لا يصلي فهو كافر، ولو قال لا إله

⁽١) تنبيه الإخوان إلى حقيقة الإيمان، للأخ على بن عبد العزيز موسى ص (٦٩).

⁽٢) الأسئلة القطرية، لقاء هاتفي، نظمته إدارة الدعوة بوزارة الأوقاف القطرية.

إلا الله. لو كان صادقاً بقول لا إله إلا الله مخلصاً بها والله لن يترك الصلاة، لأن الصلاة صلة بين الإنسان وبين الله على فقد جاء في الأدلة من القرآن والسنة والنظر الصحيح وإجماع الصحابة كها حكاه غير واحد على أن تارك الصلاة كافر مخلد في نار جهنم وليس داخلاً تحت المشيئة.

ونحن إذا قلنا بذلك لم نقله عن فراغ ونحن إذا قلنا بذلك فإنها قلناه لأنه من مدلولات كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأقوال الصحابة التي حُكي إجماعهم عليها. قال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يرون شيئاً من الأعهال تركه كفر إلا الصلاة. ونقل إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة الحافظ ابن راهويه عليه وهو إمام مشهور.

أما سائر الأعمال إذا تركها الإنسان كان تحت المشيئة يعني لو لم يزك مثلاً فهذا تحت المشيئة؛ لأن النبي على لما ذكر عقوبة مانع الزكاة قال: «ثُمَّ يَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الجُنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» (١) ومعلوم أنه لو كان كافراً لم يكن له سبيل إلى الجنة. والصيام والحج كذلك من تركها لم يكفر، وهو تحت المشيئة ولكنه يكون أفسق عباد الله)(١).

قلت: تأمل قوله على: (لو كان صادقاً بقول لا إله إلا الله مخلصاً بها والله لن يترك الصلاة) ففيه تقرير للتلازم بين الظاهر والباطن، ورد على من توهم حصول الإيمان في القلب مع تخلف العمل الظاهر جملة. ولهذا لما استقر هذا الوهم صاروا يفترضون مسائل

⁽١) رواه مسلم (٩٨٧).

⁽٢) الأسئلة القطرية.

لا يمكن وقوعها، كقولهم هنا: شخص قال لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه مصدقاً بقلبه مستسلماً منقاداً لكنه لم يعمل بجوارحه خيراً قط مع إمكان العمل! ومعلوم أن القلب لو استسلم وانقاد، لانقادت الجوارح ولابد، فمن جهة عدم إدراك التلازم بين الظاهر والباطن، غلط غالطون، كما قال شيخ الإسلام المخيد (١).

(١١) وسئل عِنْهِ: (كيف نفهم حديث أبي سعيد الخدري عِنْكَ عند مسلم وفيه: (فَيُخْرِجُ اللهِ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّهُ(٢)؟

فأجاب: (نفهم هذا أنه عام وأن أدلة كفر تارك الصلاة خاصة، ومعلوم عند العلماء أن العام لا يخصص (") بخاص، لأن هذا الحديث لم يقل: لم يصل، حتى نقول: إنه معارض للنصوص الدالة على كفر تارك الصلاة، بل قال: "لم يعمل خيرا قط" فلم ينص على الصلاة بل عمم، ونصوص كفر تارك الصلاة خاصة فتخص بها خصصت به)(١٤).

(۱۲) وسئل على: (يقول البعض: إذا ترك عمل الجوارح بالكلية خرج من الإيمان ولكن لا يقتضي عدم انتفاعه بأصل الإيمان والشهادتين، بل ينتفع بهما، كمن أراد الحج ولم يشهد عرفة وهو ركن فإنه ينتفع بالأركان الأخرى، (٥) فها قول فضيلتكم في ذلك؟

⁽١) انظر: (١/ ٣٢٤) من هذا البحث.

⁽٢) سبق تخريجه ص ٦٣

⁽٣) لعله: لا يعارض، أو أن (لا) زائدة.

⁽٤) الأسئلة القطرية.

 ⁽٥) هذه الشبهة أو التأصيل الباطل، مما أورده صاحب كتاب: "حقيقة الإيبان بين غلو الخوارج وتفريط=

فأجاب: نقول هذا ليس بصواب، إنه لن ينتفع بإيهانه مع ترك الصلاة التي دلت النصوص على كفر تاركها، وكذلك لو ترك الوقوف بعرفة، ما صح حجه كها دل على ذلك سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما من أدرك عرفة قبل الفجر يوم النحر فقد أدرك، ومن لا فلا، حتى لو جاء بعد ذلك بالرمي والمبيت في منى والطواف والسعي لم يكن حج)(١).

تعليق:

المتأمل في كلام الشيخ على يرى أنه يسير على منوال واحد، هو تقرير أن عمل الجوارح من الإيهان، وأن تاركه بالكلية كافر، وأنه لو وجد إيهان القلب فلابد أن يظهر مقتضاه على الجوارح، وأن حديث: «لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّه - وهو أقوى دليل للقائلين بإسلام تارك العمل الظاهر - حديث عام، مخصص بأدلة تكفير تارك الصلاة، أو محمول على حالة من لم يتمكن من العمل.

وبهذا يتضح جليا أنه لا خلاف بين الشيخ فيلا وبين أهل العلم الذين حذروا من الكتب الداعية للإرجاء في هذا العصر. غاية الأمر أن الشيخ فيلا أعرض عن تعبير: "جنس العمل" وقال حين سئل: (تارك جنس العمل كافر. تارك آحاد العمل ليس بكافر، ما رأيكم في ذلك؟) قال: (من قال هذه القاعدة؟! من قائلها؟! هل قالها محمد رسول الله؟! كلام لا معنى له. نقول: من كفره الله ورسوله فهو كافر، ومن لم يكفره الله

⁼ المرجئة"، وقد حذرت منه اللجنة الدائمة، انظر نص بيان اللجنة في الملحق رقم ٣

⁽١) الأسئلة القطرية.

ورسوله فليس بكافر هذا الصواب. أما جنس العمل أو نوع العمل أو آحاد العمل فهذا كله طنطنة لا فائدة منها)(١).

وهذا إعراض عن المصطلح، مع الموافقة على المضمون كما سبق، وهو اجتهاد من الشيخ وهذه لفض النزاع وتقليل الخلاف، فإنه قد دعي في هذا اللقاء ليحسم هذه المسألة، وأخبر أن الخلاف دائر حولها، فرأى المصلحة في صرف المتنازعين عن الألفاظ المجملة، والاعتهاد على المناطات الواضحة التي يمكن الركون إليها، فتارك العمل بالكلية، يحكم بكفره لأنه تارك للصلاة، وهذا مجمع عليه بين الصحابة كما أكد الشيخ وظه، فلا مجال للخروج عن إجماعهم، مع تقرير أنه لا يمكن أن يوجد الإيهان في القلب مع ترك عمل الجوارح.

وأيضا: فإن السؤال الذي عُرض على الشيخ على عن جهل، وفتنة بالمصطلح، فقول السائل: (تارك جنس العمل كافر)، يقال فيه: عمل ماذا؟! عمل القلب أم عمل الجوارح أم كلاهما؟! وقوله: (تارك آحاد العمل ليس بكافر)، يقال فيه: أي عمل تريد؟ الصلاة؟ أم الزكاة؟ أم بر الوالدين؟ أم عمل القلب كالخوف والمحبة؟

فلا شك أن هذا السؤال طنطنة، بل عيّ وجهل.

ولله دره على، فقد حدث بعده أن اختلف المختلفون في المراد بجنس العمل، فمنهم من قال: المراد به ترك العمل الظاهر كله، ومنهم من قال: بل المراد ترك جنس كل عمل،

⁽¹⁾ الأسئلة القطرية.

أي ترك جنس الصلاة، وجنس الزكاة، وجنس بر الوالدين! ولا أحسب سنيا يقول هذا، لكنه من تشنيع المخالف على المخالف.

على أنه قد ورد التعبير ب"جنس العمل" و"جنس التصديق" في كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، لكنه محفوف بسياق وسباق يزيل عنه اللبس، وقد قدمت في أول هذه المسألة أني أعرضت عن استعمال هذا المصطلح، وآثرت التعبير بها لا لبس فيه، من نحو قولنا: تارك عمل الجوارح كله، أو بالكلية.

٤١ - الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، ﴿ مُلَّمَّ ، ت: ٢٢ ؟ ١ هـ

وقد قرظ كتاب: اجتماع الأثمة على نصرة مذهب أهل السنة، لمؤلفه سعود بن صالح السعدي، وقد انتصر المؤلف لمذهب أهل السنة في لزوم العمل الظاهر لصحة الإيمان. قال الشيخ مقبل في تقريظه: (فقد قرأت كتاب الشيخ الفاضل سعود بن صالح السعدي (اجتماع الأثمة على نصرة مذهب أهل السنة) فوجدته كتابا يتعلق بالعقيدة، اشتمل على فوائد تشد لها الرحال، ضمنه التنبيه على ما زلق فيه بعض العصريين، فجزاه الله خيرا...).

٤٢ - الشيخ عبد الله الغديان، حفظه الله (١)

سئل حفظه الله: (يا شيخ الذي يقول إن الأعمال في الإيمان شرط كمال، هل هذا قول

 ⁽۱) جرى ترتيب النقل عن المشايخ حفظهم الله بحسب أعهارهم، أسأل الله أن يبارك فيهم، وأن ينفعنا بعلمهم.

أهل السنة؟

فأجاب الشيخ: (لا، شرط صحة)

ثم قال الشيخ: (أجل الآن لو أن الناس مثلا تركوا جميع الأوامر، وفعلوا جميع النواهي يكون الإيهان صحيح؟ يعني لا يصلون ولا يصومون ولا يعتمرون ولا يججون ولا يزكون ويتعاملون بالربا والزنا والسرقة وكل شيء يصيرون مؤمنين؟ هذا قصدهم الذين يقولون إنه شرط كهال.

السائل: هل هذا قول المرجئة؟

الشيخ: قول المرجئة)(١).

٤٣ - الشيخ عبد الرحمن البراك، حفظه الله:

(١) سئل حفظه الله: (كيف نوفق بين قول النبي ﷺ: "يخرج الله من النار أقواما لم
 يعملوا خبرا قط" وبين قولنا: إن العمل ركن في الإيهان؟

فأجاب: (هذا الله أعلم، الحديث هذا أنا أقول إنه من المتشابه الذي يرد إلى النصوص المحكمة الدالة على أنه لابد من عمل. "لم يعملوا خيرا قط": هذا من النصوص المتشابهة. والأحاديث وأحاديث الوعيد والوعد كلها يجب رد بعضها إلى بعض، والله أعلم)(1).

 ⁽١) من اتصال هاتفي أجري مع الشيخ يوم الأربعاء ٨/ ٥/٤٢٦هـ

⁽٢) أشرطة شرح الطحاوية، على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبرمجيات، ملف رقم ٢٤

(٢) وبين الشيخ حفظه الله أن الصورة التي يفرضها المخالف: وهي أن يتشهد إنسان بالشهادتين، ثم لا يعمل شيئا من دين الإسلام، بين أن هذا هو الإعراض الذي تكلم عنه الشيخ محمد بن عبد الوهاب على وجعله من نواقض الإسلام، قال الشيخ البراك حفظه الله:

(ولا يصح إطلاق القول بأن العمل بهذا الشكل، أن العمل شرط كهال؛ لأن إطلاق ذلك يتضمن أن الإنسان - نفس الإنسان - يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ولا يعمل شيئا من دين الإسلام أبدا، وهذا هو الذي عبر عنه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في النواقض، وجعله الناقض العاشر: الإعراض عن الدين الإسلام، عن الإسلام لا يتعلمه ولا يعمل به)(١).

(٣) وقال حفظه الله: (لا يكون الإنسان مؤمنا بمجرد التصديق بالقلب، أو بمجرد التصديق باللسان، حتى ينضاف إلى ذلك العمل، عمل القلب، وإذا انتفت أعال الجوارح كلها، لا صلاة ولا زكاة ولا صيام ولا حج ولا جهاد ولا تحليل حلال ولا تحريم حرام. هذا لا يكون، لا يكاد يكون صادقا، أو لا يكون مصدقا، سبقت الإشارة أن من نواقض الإيان الإعراض عن دين الإسلام إعراضا كليا، حتى ولو تسمى الإنسان بالإسلام ونطق بالشهادتين، لكنه معرض، فإنه لا يكون لهذه الشهادة دلالة ولا حقيقة عملية)(٢).

⁽١) السابق.

 ⁽٢) من أشرطة شرح الشيخ حفظه الله ل (مجردة لوامع الأنوار في عقائد أهل الآثار) للحافظ أبي الحسن =

 (٤) وقال حفظه الله: (الثالث: ما يلزم منه لزوماً ظاهراً و يدل دلالة ظاهرة على عدم الإقرار بالشهادتين باطناً، و لو أقر بهما ظاهراً و ذلك يشمل أمورا:

 ١ - الإعراض عن دين الإسلام، لا يتعلمه، و لا يعمل به، ولا يبالي بها ترك من الواجبات، و ما يأتي من المحرمات، و لا بها يجهل من أحكام.

و ينبغي أن يُعلم أن المكلف لا يخرج من كفر الإعراض - المستلزم لعدم إقراره - بفعل أي خصلة من خصال البر، وشعب الإيبان، فإن من هذه الخصال ما يشترك الناس في فعله - كافرهم و مؤمنهم - كإماطة الأذى عن الطريق، وبر الوالدين، وأداء الأمانة. وإنها يتحقق عدم هذا الإعراض، والسلامة منه بفعل شيء من الواجبات التي تختص بها شريعة الإسلام التي جاء بها الرسول من الواجبات والحج - إذا فعل شيئاً من ذلك إيهاناً واحتساباً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا يكون الرجل مؤمناً بالله و رسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد على من "مجموع الفتاوي" (٧/ ٦٢١).

ملاحظة: هكذا وردت العبارة في "الفتاوى"، و لعل المناسب للسياق (مع عدم فعل شيء))(١).

(٥) وقال الشيخ حفظه الله في تعليقاته على فتح الباري: (وأما عند السلف: فعمل

⁼ على بن شكر الشافعي، موجودة على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبرمجيات، ملف رقم ٣٥ (١) جواب في الإيان ونواقضه، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، ص (٢٣).

الجوارح تابع لعمل القلب، وجنس عمل القلب شرط لصحة الإيهان، وجنس عمل الجوارح تابع أو لازمٌ لعمل القلب، فيلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم؛ فإن الإعراض عن جميع الأعمال دليل على عدم انقياد القلب)(١).

£4- الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، حفظه الله:

سئل حفظه الله: (هل العمل شرط كمال في الإيمان أم شرط صحة، وهل الخلاف هنا يندرج ضمن خلاف التنوع؟

فأجاب: (العمل ركن في الإيمان، لا يمكن وجود إيمان بلا عمل.

وسئل حفظه الله: هل مصطلح جنس العمل أو تارك جنس العمل من المصطلحات المُحْدَثَة أم قال به السلف، وهل يُبَدَّع من يقول بهذا المصطلح؟

فأجاب: الجنس يشمل ما يطلق عليه الاسم، فإذا قلت: "رجل " صدّق ذلك على كل من يسمى رجلا، وكذا امرأة، وشجرة، ونخلة، وهذا من مبادئ اللغة)(٢).

وسئل حفظه الله ما نصه: (بسم الله الرحمن الرحيم، إلى سياحة العلامة الشيخ المحقق عبد الله بن الغنيان حفظه الله وأبقاه ذخرا، وأسبع عليه وافر الإنعام، من ابنكم حامد عبد الله العلي من الكويت، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: فنحمد إليكم

 ⁽۱) فتح الباري مع تعلقات الشيخ البراك (١/ ٤٦) وسيأتي كلام الشيخ بتهامه عند إيضاح كلام الحافظ ابن
 حجر ظع، في الفصل الأخير من هذا البحث.

 ⁽۲) من أسئلة رواد ملتقى أهل الحديث، أجاب عليها الشيخ حفظه الله، ونشرت في الموقع بتاريخ
 ۲۲/۲۷ من أسئلة رواد ملتقى أهل الحديث، أجاب عليها الشيخ حفظه الله، ونشرت في الموقع بتاريخ

الله الذي لا إله إلا هو على سوابغ نعمه، ومزيد إحسانه وكرمه، ونسأله سبحانه أن يديم عليكم ما آتاكم من نعمة العلم والحكمة، ويمن علينا وعليكم بالثبات في الأمر، والعزيمة على الرشد، ويوزعنا شكر نعمته، وحسن عبادته.

موجب الخطاب بعد إبلاغ السلام وحصول التشريف بالسؤال عن حالكم والاطمئنان على جنابكم، طلب جواب أهل العلم، ومن له اليد الطولي في تحقيق العقيدة السنية، والطريقة السلفية المرضية، عن اعتقاد قوم ينسبونه إلى مذهب أهل السنة والجاعة، زاعمين:

أن من يصدق بقلبه ما جاء به الرسول على وينطق بلسانه بالشهادتين ولو مرة واحدة لا يزيد عليها، فهو مسلم ناج من الخلود في النار، وإن تولى عن الانقياد للشهادتين بعمل الجوارح توليا كليا، فلا يفعل واجبا من الواجبات قط، ولا ينتهي عن شيء من المحرمات إلا ما أشرب من هواه، أو لم يقدر عليه، مع تمكنه من الفعل، وعلمه بها أوجبه الله تعالى، ولو عُمِّر ما يتذكر فيه من تذكر!

فلها قيل لهم: إن مثل هذا يمتنع أن يكون مؤمنا؛ لأن ترك الانقياد بعمل الجوارح على هذه الصورة، لا يكون إلا مع زوال عمل القلب الذي لا يصح الإيهان بدونه، قالوا: يكفيه من عمل القلب ما حمله على النطق بالشهادتين ولو مرة واحدة في دهره، وجهذا العمل القلبي فحسب، وبالتصديق والنطق بالشهادتين ولو مرة واحدة، يصح إيهانه ويكون مسلها، ولو قال: لا أفعل شيئا من فرائض الإسلام، ولا أستحل تركها، ولا أنتهى عن شيء من المحرمات، ولا أستحل فعلها، أنه بذلك لا يكون ناقضا لإيهانه، بل

هو مسلم ناقص الإيمان من أهل الكباثر.

فلما قيل لهم: إن هذا هو اعتقاد المرجئة، ولا يستقيم على طريقة أهل السنة الذين يجعلون الإيمان قولا وعملا، وأن من يتولى عن عمل الجوارح كله مع العلم والقدرة لا يكون مؤمنا، بل هو كافر وإن نطق بالشهادتين، وأما أهل الكبائر فهم أهل انقياد في الجملة بالأعمال الظاهرة مع التقصير، لكنهم اقترفوا كبائر الذنوب ولم يتوبوا منها.

قالوا: بل ما نقوله هو اعتقاد أهل السنة، وقال بعضهم هو اعتقاد طائفة من أهل السنة، ونحن على هذا الاعتقاد.

والمطلوب: تحرير المسألة، وبيان منهج أهل السنة في الباب، فإن ضاق وقتكم عن التحرير المفصل، فعلى قدر ما يسعكم من الوقت، وإن عجلتم الجواب فهو غاية المطلوب، فإن الحاجة ماسة، أبقاكم الله ذخرا، وأيدكم بالتوفيق.

فأجاب حفظه الله: (من عبد الله بن محمد الغنيان إلى الأخ المكرم حامد بن عبد الله العلي، أعلى الله قدره بطاعته، وأتم عليه نعمته، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، كتابكم الكريم وصلنا، وسؤالكم عن أحوالنا، فجزاك الله خيرا، ونخبركم بأننا على ما يسرك والحمد لله رب العالمين.

أما السؤال: فلا يخفى عليك أن قول القائل: من صدق بقلبه ونطق بالشهادتين ولو مرة واحدة لا يزيد عليها، فهو مسلم ناج من الخلود في النار، وإن تولى عن الانقياد ...إلى آخره، أنه قول باطل مصادم لما جاء به الرسول رهو قول المرجئة الضلال، فإن من الضروريات دينا أن الرسول بعث بالإبهان والعمل، وأن من تولى عن العمل فإنه

يعتبر غير متبع لرسول الله ﷺ.

والإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، والجزاء، وتؤمن بالقدر خيره وشره، ومتى حصل للعبد هذا الإيمان، وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام، الذي هو الاستسلام لله بالطاعة من الشهادتين والصلاة وأداء الزكاة وصوم رمضان والحج؛ لأن الإيهان بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله والانقياد له مع الحب والخضوع، فمن المتنع أن يكون العبد قد حصل له الإيمان في القلب والحب والانقياد في الباطن، ولا يحصل له ذلك في الظاهر، كالجوارح مع القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة ولا يحصل له المراد. ففرضُ أن هناك إيهاناً مع تخلف العمل فرض ممتنع. وبهذا يتبين أن من آمن بقلبه إيهاناً جازماً امتنع أن لا ينطق بالشهادتين ولا يعمل ما أوجب عليه الشرع مع قدرته على ذلك، فعدم العمل مستلزم لانتفاء الإيمان القلبي، وبهذا يتبين خطأ المرجئة الجهمية ونحوهم في زعمهم بأن مجرد الإيمان القلبي ينفع بدون أعمال الجوارح، فإن هذا ممتنع حصوله، فلا يمكن أن يوجد إيهان القلب الجازم إلا ويوجد معه العمل الظاهر، ولهذا علق الرسول على ترك قتال الناس بإتيانهم العمل، كما قال: ﴿أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ا(١).

كما قرن التولي مع التكذيب، فإن التولي هو ترك العمل، وضد ذلك قرن العمل

سبق تخریجه فی (۱/ ٤٩).

الصالح مع الإيمان لأنه يستلزمه، قال شيخ الإسلام: (اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله يتناول فعل الواجبات، وترك المحرمات) (٧/ ٤٢) من الفتاوي.

وقال: كفّر أحمد ووكيع وغيرهما، من قال بقول جهم في الإيهان، وهو أن الإيهان معرفة القلب وتصديقه، وقال: (اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر وأما الصلاة والزكاة والصوم والحج فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فالمقصود المعاصي كالزنا وشرب الخمر، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور) نفس المصدر ص (٣٠٢).

وقال: (فالإيهان في القلب لا يكون إيهانا بمجرد تصديق ليس له عمل قلب، وموجبه من محبة الله ورسوله ونحو ذلك) نفس المصدر (٥٢٩).

يعني أنه لابد من العمل مع الإيهان، وقد دل على هذا القرآن في مواضع كثيرة جدا، كقول عبل وعلا: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَانَ لَفِي خُسْرِ ﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴾ (١).

فأقسم بأن جنس الإنسان في خسران مستمر، إلا من آمن وعمل صالحا، وحصل منه التواصي بالحق والتواصي بالصبر، وقال جل وعلا: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ فِي أُخْسَنِ تَقْوِيدٍ ﴾ ثُمَّ رَدَذَنَهُ أَسْفَلَ سَنفِلِينَ ﴾ إلا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَنتِ فَلَهُمْ أُجْرُ

⁽١) سورة العصر بتمامها، ١-٣.

غَيْرُ مَنُونٍ ﴾(١)، فبين أن من لم يؤمن بالله ويعمل صالحا فهو في أسفل سافلين وأسفل سافلين هو جهنم.

والأدلة على ذلك من كتاب الله جل وعلا كثيرة جدا، كقوله جل وعلا: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِعَايَنتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرُواْ بِهَا خَرُواْ سُجَدًا وَسَبَّحُواْ بِحَمْدِ رَبِهِمْ وَهُمْ لَا يَشْتَكِبرُونَ ﴾ (٢) فنفى الإيهان عن غير هؤلاء، فمن كان إذا ذكر القرآن، لا يفعل ما فرض الله عليه من السجود لم يكن من المؤمنين.

واسم الإيهان يطلق تارة على ما في القلب من الأقوال القلبية والأعهال القلبية من التصديق والمحبة والتعظيم ونحو ذلك، وتكون الأقوال الظاهرة والأعهال لوازمه ومقتضاه ودلائله، وتارة يطلق على ما في البدن جعلا لموجب الإيهان ومقتضاه داخلا في مسهاه، وجذا يتبين أن الأعهال الظاهرة تسمى إسلاما، وأنها تدخل في مسمى الإيهان، كها ذكر في الفتاوى (٧/ ٥٥).

وبهذا يتبين أنه إذا وجد في القلب إيهان، امتنع أن لا يتكلم بالشهادتين أو لا يعمل مع القدرة على ذلك، فعدم العمل دليل على عدم الإيهان وانتفائه، ويمتنع أن يحب الإنسان غيره حبا جازما، ثم لا يحصل منه حركة ظاهرة لوصله، فمن الخطأ أن يظن أن الإيهان إذا وجد في القلب يتخلف عنه العمل.

⁽١) سورة النين، آية: ٣- ٦.

⁽Y) سورة السجدة، آية: ١٥.

قال شيخ الإسلام على: (منشأ الغلط في هذا الموضع من وجوه، أحدهما: ظنهم أن العمل والتصديق مستلزم لجميع درجات الإيهان. والثاني: ظنهم أن ما في القلوب لا يتفاضل الناس فيه. والثالث: ظنهم أن ما في القلب من الإيهان المقبول، يمكن تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر عنه. والرابع: ظنهم أن ليس في القلب إلا التصديق وأن ليس الظاهر إلا عمل الجوارح، والصواب أن القلب له عمل مع التصديق، والظاهر قول ظاهر وعمل ظاهر، وكلاهما مستلزم للباطن) الفتاوى (٧/ ١٥٤).

ونرجو أن ييسر الله تعالى الكتابة في الموضوع بتوسع وبيان مقنع والله الموفق)(١١).

٤٥- الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حفظه الله:

وكلامه مستفيض في بيان هذه المسألة، فمن ذلك:

(١) سئل حفظه الله: (فضيلة الشيخ صالح الفوزان وفقه الله لما يجبه يرضاه، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: فقد كثر الكلام في الأونة الأخيرة بين طلبة العلم حول مسألة مهمة تتعلق بأصل الدين، وسأذكر بعض الأقوال التي أرجو من الشيخ أن يبين هل هي موافقة لعقيدة أهل السنة والجهاعة، أم أن فيها شيئا من الخلل:

قول بعض الناس: (إن عقيدة أهل السنة والجاعة أن العمل شرط في كمال الإيمان، وليس شرطا في صحة الإيمان)، مع أنه من المعلوم أن الإيمان عند أهل السنة قول وعمل، وأنه لا إيمان إلا بعمل كما صرح بذلك بعض أثمة السلف.

 ⁽١) نقلا عن: بيان حقيقة الإيهان والرد على مرجئة العصر فيها خالفوا فيه محكم القرآن، للشيخ حامد بن عبد
 الله العلى، انظر خاتمة كتابه.

فأجاب حفظه الله: (القول الأول هو قول مرجئة أهل السنة (١)، وهو خطأ، والصواب أن الأعال داخلة في حقيقة الإيان، فهو اعتقاد وقول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهذا قول جمهور أهل السنة؛ لأن الله سمى الأعال إيانا، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتُوكُمُ مَا الْبِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللهُ وَجِلَتَ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ وَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتُوكُمُ وَلَا اللهِ عَلَيْهِمْ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَىٰ رَبِهِمْ يَتُوكُمُ وَلَا اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهُ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهِ عَلَىٰ وَاللهِ اللهِ عَلَالِهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهِ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَا اللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَلَهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَوْلِهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَا

(٢) وسئل حفظه الله: (ما حكم من ترك جميع العمل الظاهر بالكلية لكنه نطق بالشهادتين ويقر بالفرائض لكنه لا يعمل شيئا ألبتة، فهل هذا مسلم أم لا؟ علما بأن ليس له عذر شرعي يمنعه من القيام بتلك الفرائض.

فأجاب حفظه الله: (هذا لا يكون مؤمنا، من كان يعتقد بقلبه ويقر بلسانه ولكنه لا يعمل بجوارحه، وعطل الأعمال كلها من غير عذر فهذا ليس بمؤمن؛ لأن الإيمان كما

⁽١) استشكل بعضهم هذا الإطلاق، وقالوا: وهل في أهل السنة مرجنة؟! ومراد الشيخ حفظه الله ومن أطلق هذا: الإشارة إلى المرجنة الخالصة التي لم تجمع بين الإرجاء وغيره من البدع المشهورة، وذلك أن المرجئة عند أهل المقالات على أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة، وهي المرادة هنا. انظر: شرح المواقف (٤/ ٤٢٩) وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد على مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٣)، وفرق معاصرة تنسب إلى الإسلام (٢/ ٧٦١).

⁽٢) سورة الأنفال، آية: ٣،٢

⁽٣) المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان (٢/٩).

ذكرنا وكما عرف أهل السنة والجماعة أنه: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، لا يحصل الإيمان إلا بمجموع هذه الأمور، فمن ترك واحدًا منها فإنه لا يكون مؤمنًا)(١).

(٣) وسئل حفظه الله: (هل تصح هذه المقولة: أن من قال الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد وينقص، فقد برئ من الإرجاء كله حتى لو قال: لا كفر إلا باعتقاد وجحود؟

فأجاب: هذا تناقض لأنه إذا قال: لا كفر إلا باعتقاد أو جحود، فهذا يناقض قوله: إن الإيهان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح.

لأنه إذا كان الإيمان قولًا باللسان، واعتقادًا بالجنان، وعملًا بالجوارح، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، فمعناه أن من تخلى عن الأعمال نهائيًا فإنه لا يكون مؤمنًا؛ لأن الإيمان مجموع هذه الأشياء ولا يكفي بعضها. والكفر ليس مقصورًا على الجحود، وإنها الجحود نوع من أنواعه، فالكفر يكون بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، وبالشك، كما ذكر

⁽١) مسائل في الإيهان، أجاب عنها فضيلة الشيخ صالح الفوزان، ص (٢١). وقول الشيخ حفظه الله: (فإنه لا يكون مؤمنا) مطابق لما جاء في السؤال: (فهل هذا مسلم)؛ فإن من ترك قول اللسان أو اعتقاد القلب كان كافرا من غير شك، فكذلك من ترك عمل الجوارح، وقد عبر الشيخ عن الجميع بقوله: (فمن ترك واحدا منها فإنه لا يكون مؤمنا). وإنها نبهت على هذا مع وضوحه لأنا قد ابتلينا بمن يجادل في الواضحات.

العلماء ذلك. وانظر باب أحكام المرتد من كتب الفقه)(١).

(٤) وسئل حفظه الله: (هناك بعض الأحاديث التي يستدل بها البعض على أن من ترك جميع الأعمال بالكلية فهو مؤمن ناقص الإيمان، كحديث: "لمُ يَعْمَلُ خَيْرًا قَطُّ»، وحديث البطاقة، وغيرها من الأحاديث، فكيف الجواب على ذلك؟

⁽١) مسائل في الإيمان، ص (٢٣).

 ⁽٢) تأمل اتفاق المشايخ: ابن عثيمين قطع والشيخ البراك والشيخ صالح على أن هذا من الاستدلال بالمتشابه،
 الذي يجب رده إلى المحكم، كما هي طريقة الراسخين في العلم، بخلاف من في قلوبهم زيغ.

⁽٣) سورة آل عمران، آية: ٧

⁽٤) سق تخ يحه (١/ ٥٦).

وقال: "فَإِنَّ اللهُ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجُهَ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَى المناه هذا لم يتمكن من العمل، مع أنه نطق بالشهادتين واعتقد معناهما، وأخلص لله الله الكنه لم يبق أمامه فرصة للعمل حتى مات، فهذا هو الذي يدخل الجنة بالشهادتين، وعليه يحمل حديث البطاقة وغيره مما جاء بمعناه، وعليه يحمل حديث الذين يخرجون من النار وهم لم يعملوا خيرًا قط؛ لأنهم لم يتمكنوا من العمل، مع أنهم نطقوا بالشهادتين ودخلوا في الإسلام. أما من ترك الأعمال كلها مختارًا مع تمكنه منها فهذا لا يكون مؤمنًا، هذا هو الجمع بين الأحاديث) (۱).

 (٥) وسئل حفظه الله: (ما حكم من يقول بأن من قال: إن من ترك العمل الظاهر بالكلية بها يسمى عند بعض أهل العلم بجنس العمل أنه كافر، إن هذا القول قالت به فرقة من فرق المرجئة؟

فأجاب: (هذا كما سبق، أن العمل من الإيمان، فمن تركه يكون تاركًا للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائيًا فلم يعمل شيئًا أبدًا، أو أنه ترك بعض العمل لأنه لا يراه من الإيمان، ولا يراه داخلًا في الإيمان، فهذا يدخل في المرجئة. والعمل قد يزول الإيمان بزواله، كترك الصلاة، ومنه ما ينقص الإيمان بزواله، كبقية الأعمال نقصًا كبيرًا أو نقصًا يسيرًا بحسب نوعية العمل)(٢).

⁽١) سبق تخريجه ص ٤٤

⁽٢) مسائل في الإيان، ص (٢٨).

⁽٣) السابق، ص (٣٤).

(٦) وقال الشيخ حفظه الله: (المرجئة قصروا الإيهان على الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، فالقول الحق: أن الإيهان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح. فالأعهال داخلة في حقيقة الإيمان، وليست بشيء زائد عن الإيمان، فمن اقتصر على القول باللسان والتصديق بالقلب دون العمل، فليس من أهل الإيهان الصحيح)(١).

(٧) وقال الشيخ حفظه الله: (وأما إذا لم يعمل بمقتضى لا إلىه إلا الله، واكتفى بمجرد النطق بها، أو عمل بخلافها، فإنه يحكم بردته ويعامل معاملة المرتدين. وإن عمل بمقتضاها في شيء دون شيء فإنه ينظر: فإن كان هذا الذي تركه يقتضي تركه الردة، فإنه يحكم بردته، كمن ترك الصلاة متعمدا، أو صرف شيئا من أنواع العبادة لغير الله. وإن كان هذا الذي تركه لا يقتضي الردة، فإنه يعتبر مؤمنا ناقص الإيهان بحسب ما تركه، كأصحاب الذنوب التي هي دون الشرك)(٢).

(۱۰) قرظ الشيخ حفظه الله كتاب "درء الفتنة عن أهل السنة" للشيخ بكر بن عبد
 الله أبو زيد حفظه الله، وقد سبق نقل ما يتعلق بمسألتنا منه (٢٠).

(١١) شارك الشيخ حفظه الله في التحذير من كتاب: "ضبط الضوابط في الإيهان ونواقضه"، وكتاب: "حقيقة الإيهان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة"، وكتابي:

⁽١) التعليقات المختصرة على منن العقيدة الطحاوية، ص (١٤٥).

⁽٢) المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان (١/ ٩).

⁽٣) انظر ص ٨٦

"التحذير من فتنة التكفير" و"صيحة نذير"، وهذه الكتب انتصرت لمقولة: الأعمال شرط كمال في الإيمان، وتاركها بالكلية مسلم تحت المشيئة (١٠).

(١٢) قرظ الشيخ حفظه الله كتاب: "رفع اللائمة عن اللجنة الدائمة" لمؤلفه الشيخ محمد بن سالم الدوسري، وقد تضمن الكتاب الرد على الحلبي في زعمه أن عمل الجوارح شرط كمال في الإيمان، كما تضمن التأكيد على أن جنس عمل الجوارح لابد منه لصحة الإيمان.

(١٣) قرظ الشيخ حفظه الله كتاب: "أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان، وفيه بيان أن الأعمال جزء من حقيقة الإيمان وليست شرطا في كماله" لمؤلفه الدكتور عصام بن عبد الله السناني، وقد انتصر حفظه الله لبيان مذهب أهل السنة في ركنية العمل وكفر تاركه بالكلية.

ومما جاء فيه: (المقدمة السادسة: أن المتقرر عند علماء أهل السنة هو تكفير من ترك أعمال الجوارح التي أمر الله جا في كتابه أو رسول الله على في سنته كلياً، خاصة الفرائض، كما هو مقرر في كتب أهل العلم)(١).

ومن تعليقات الشيخ صالح حفظه الله على الكتاب المذكور، قوله: (لكن جنس العمل هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطاً فقط)(٢).

⁽١) انظر نص التحذير الصادر عن اللجنة الدائمة في هذه الكتب في الملاحق٢، ٣، ٤

⁽٢) أقوال ذوي العرفان ص (١١١).

⁽٣) السابق ص (١٤٦).

(١٤) وسئل حفظه الله: (فضيلة الشيخ وفقكم الله، هناك من يقول: إن تارك جنس العمل بالكلية لا يكفر، وإن هذا القول قولٌ ثان للسلف، لا يستحق الإنكار ولا التبديع، فها صحة هذه المقولة؟

الشيخ: هذا كذاب! اللي يقول هذا الكلام كذَّاب! كذب على السلف.

السلف ما قالوا إن الذي يترك جنس العمل ولا يعمل شيء أنه يكون مؤمن.

من ترك العمل نهائيا من غير عذر، ما يصلي ولا يصوم ولا يعمل أي شيء، ويقول: أنا مؤمن، هذا كذّاب .

أما اللي يترك العمل لعذر - شيء - ما تمكن من العمل، نطق بالشهادتين بصدق ومات، أو قتل في الحال، فهذا ما في شك أنه مؤمن؛ لأنه ما تمكن من العمل. ما تركه رغبة عنه.

أما الذي يتركه، لا يصلي ولا يصوم ولا يزكي، ولا يتجنب المحرمات، ولا يتجنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول إنه مؤمن إلا المرجثة)(١).

(١٥) وسئل حفظه الله: (انتشر عندنا في بلادنا من يقول: إن تارك أعمال الجوارح
 مسألة خلافية بين أهل السنة والجماعة، هل هذا القولُ صحيح؟

فأجاب: (كذّاب هذا ..ما فيه خلاف بين أهل السُّنة والجاعة، أن الأعمال من

 ⁽١) من شريط شرح العقيدة الحموية، بتاريخ ٢٢ / ٢/ ٢٦ ١٤هـ، مستفاد من مقال للدكتور عبد الله الفارسي
 وفقه الله، على الإنترنت.

الإيهان، ولا يصح إيهان بدون عمل، كها لا يصح عمل بدون إيهان، فهما متلازمان. هذا قول أهل السنة والجهاعة، أن الإيهان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ولو قدّر أن فيه خلاف من بعض أهل السنة، فإن العبرة بالذي قام عليه الدليل وعليه الأكثر، عليه أكثر أهل السنة، ويعتبر هذا قولا شاذا مخالفا، لا يعتبر، لا يحتج به)(١).

٤٦- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، حفظه الله:

(١) سئل حفظه الله عمن يقول: (الإيمان قول وعمل واعتقاد لكن العمل شرط كمال فيه)، ويقول أيضا: (لا كفر إلا باعتقاد)، فهل هذا القول من أقوال أهل السنة أم لا؟

فأجاب: (ليست هذه الأقوال من أقوال أهل السنة. أهل السنة يقولون: الإيهان هو قول باللسان، وقول بالقلب، وعمل بالجوارح، وعمل بالقلب.

ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل.

ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل ونية، فالإيهان لا بد أن يكون بهذه الأمور الأربعة: (أ) قول اللسان: وهو النطق باللسان. (ب) قول القلب: وهو الإقرار والتصديق. (ج) عمل القلب: وهو النية والإخلاص. (د)عمل الجوارح، فالعمل جزء من أجزاء الإيهان الأربعة، فلا يقال: العمل شرط كهال، أو أنه لازم له، فإن هذه أقوال

⁽١) من شرح الشيخ حفظه الله على "شرح السنة" للبرجاري، بمسجد الأمير متعب بن عبد العزيز، بتاريخ:



المرجئة، ولا نعلم لأهل السنة قولا بأن العمل شرط كمال.

وكذا قول من قال: (لا كفر إلا باعتقاد) فهذا قول المرجئة. ومن أقوالهم: (الأعمال والأقوال دليلٌ على ما في القلب من الاعتقاد) وهذا باطل، بل نفس القول الكفري كفر، ونفس العمل الكفري كفر، كما مر في قول الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَنتِهِ، وَرَسُولِهِ، كُنتُمْ تَسْتَهْزُءُونَ لَيْ لَا تَعْتَذِرُواْ قَذْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَنينكُمْ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّه

(٢) وسئل حفظه الله عن حكم عن ترك العمل الظاهر.

فأجاب: (لا بد من العمل كما سبق؛ لأن من أقر بالشهادتين فلا بد أن يعمل؛ لأن النصوص التي فيها الأمر بالنطق بالشهادتين، وأن من نطق بالشهادتين فهو مؤمن، مقيدة بقيود لا يمكن معها ترك العمل، وقد ثبت في الحديث الصحيح عنه و أنه قال: المَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجَنَّةَ ""، وقوله: "خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ هذا ينفي الشرك؛ لأن الإخلاص ينافي الشرك، ومن ترك العمل فهو مشرك؛ لأنه عابدً

⁽١) سورة التوبة، آية: ٦٦،٦٥

⁽٢) شريط: أسئلة وأجوبة في الإيهان والكفر.

⁽٣) رواه البخاري (٩٩) من حديث أبي هرير جيئ ، ولفظه: "أَسْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْفِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ". وروى مسلم (٣٨٥) من حديث عمر جيئ : " إِذَا قَالَ المُؤذَّنُ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ لَلهُ أَكْبَرُ لَلهُ أَكْبَرُ اللهُ أَيْنِ وَقِ آخره: "قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجُنَّة " وليس فيه: "خالصا". ونبه الألباني جيمة على أنها ليست في مسلم ولا في غيره. انظر: إرواء الغليل (١/ ٢٥٨) رقم

للشيطان؛ ولأنه معرض عن دين الله، ومن أعرض عن دين الله كفر. وكذلك جاء في الأحاديث: "مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِصًا "(()، وفي بعضها: "صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ "()، وفي بعضها: "مُسْتَنْقِنَا مِنْ قَلْبِهِ "()، وفي بعضها: "وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ الله " ().

فهذه النصوص التي فيها أن من نطق بالشهادتين فهو مؤمن، مقيدة بهذه القيود التي لا يمكن معها ترك العمل، فلا بد أن يكفر بها يعبد من دون الله، ومن لم يعمل فإنه مغرض عن دين الله، وهذا نوع من أنواع الردة، فمن لم يعمل مطلقا وأعرض عن الدين لا يتعلمه ولا يعبد الله فهذا من نواقض الإسلام، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَمَّا أُنذِرُواْ مُعْرِضُونَ ﴾ (٥) فلا بد أن يعمل. فإذا قال: لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه، وقالها عن إخلاص، وفي بعضها: ﴿وَهُوَ غَيْرَ شَاكً ﴾ (١) فلا بد أن يعمل، ولا يمكن أن يتكلم بكلمة

⁽١) رواه البزار من حديث أي سعيد، وصححه الألباني في صحيح الجامع ٦٤٣٣. ورواه أحمد (٨٠٥٦) من حديث أي هريرة، بلفظ: "وَشَفَاعَتِي لَمَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ مُخْلِصًا يُصَدُّقُ قَلْبُهُ لِسَانَهُ وَلِسَانُهُ قَلْبَهُ" وصححه الأرنؤوط في تحقيق المسند.

 ⁽٢) رواه أحمد (٢٢٠٥٦) من حديث معاذ عليث ، ولفظه: "مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا
 رَسُولُ اللهِ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الجُنَّةُ" وصححه شعيب الأرنؤوط في تحقيق المسند، والألباني في السلسة الصحيحة رقم ٢٢٧٨

⁽٣) رواه مسلم (٣١) وسبق بتهامه ص ٤٤

⁽³⁾ رواه مسلم (TT).

⁽٥) سورة الأحقاف، آية: ٣

⁽٦) رواه مسلم (٣١) من حديث أبي هريرة علين ، ولفظه: " أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَّهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهُ =

التوحيد عن صدق وإخلاص ولا يصلي أبداً وهو قادر؛ لأنه إذا ترك الصلاة دل على عدم إخلاصه، ودل على عدم صدقه، ودل على أن قلبه ليس مستيقنا بها، ولو كان قلبه مستيقنا بها، وكان عنده يقين وإخلاص وصدق لا بد أن يعمل، فإن لم يعمل دل على عدم إيانه، وعدم يقينه، وعدم إخلاصه، وعدم صدقه، ودل على ريبه وشكه، وهذا واضح من النصوص)(1).

٤٧- الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (المفتى العام) حفظه الله:

(١) شارك حفظه الله في التحذير من كتاب: "حقيقة الإيهان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة"، وقد تبنى مؤلفه القول بإسلام تارك عمل الجوارح بالكلية، وأنه تحت المشيئة، ونسب ذلك إلى جمهور أهل السنة، وجاء في فتوى اللجنة-برئاسة الشيخ حفظه الله-: (أن هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيهان وحقيقته، وأنه عندهم شرط كهال، وأن المؤلف قد عزز هذا المذهب الباطل بنقول عن أهل العلم تصرف فيها بالبتر والتفريق وتجزئة الكلام وتوظيف الكلام في غير عله...)(1).

(٢) شارك حفظه الله في التحذير من كتابي: "التحذير من فتنة التكفير" و"صيحة نذير" وقد تبنى مؤلفها أن العمل ليس شرط صحة في الإيهان، ونسب ذلك إلى أهل

⁼ لَا يَلْقَى اللهُ بِهَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكُ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجُنَّةُ".

⁽١) شرح الطحاوية، السؤال السابع عشر، من موقع الشيخ على الإنترنت.

 ⁽٢) انظر نص تحذير اللجنة الدائمة في الملحق رقم ٣

السنة، وجاء في فتوى اللجنة برئاسة الشيخ عبد العزيز حفظه الله: (بناه مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي النضال الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود والتكذيب والاستحلال القلبي...)(١).

(٣) شارك حفظه الله في فتوى مفصلة في التحذير من الإرجاء، جاء فيها: (هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان ويقولون: هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط وليست منه...).

وجاء فيها أيضا: (وأما ما جاء في الحديث: أن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيرا قط، فليس هو عاما لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنها هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب)(٢).

(٤) قرظ الشيخ حفظه الله كتاب "درء الفتنة عن أهل السنة" للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله، ومما جاء في التقريظ: (وقد بين المؤلف جزاه الله خيرا أن الله هدى جماعة المسلمين أهل السنة والجماعة إلى الحق والوسطية في ذلك، حيث بنوا إيمانهم على خسة أركان مستقاة من الكتاب والسنة، وهو الحق الذي لا يجوز العدول عنه، ولا يجوز فيه الخلاف).

⁽١) انظر نص تحذير اللجنة الدائمة من هذين الكتابين في الملحق رقم ٤

 ⁽٢) انظر نص فتوى اللجنة الدائمة في الملحق رقم ٥

(٥) سئل الشيخ حفظه الله، في برنامج: "نور على الدرب": هناك من يقول بأن العمل شرط كمال في الإيمان، وأن من ترك الصلاة أو الزكاة أو الحج، وغير ذلك من الأعمال لا يكفر الكفر المخرج من الملة. فكان من جوابه حفظه الله: (هذا قول المرجئة) (هذا قول خاطئ) (هذا قول المرجئة الضالة) (العمل شرط صحة في الإيمان وهو من الإيمان).

وقد ظهر انفعال الشيخ وشدته في إنكار هذا القول، وحذر من اتباع هذه الأهواء (١١).

(٦) وسئل حفظه الله: (انتشر في الآونة الأخيرة مقال عبر شبكة الإنترنت، يقرر فيه
 صاحبه أن العمل شرط لكهال الإيهان، فها نصيحتكم حفظكم الله؟

فأجاب: (هذه كلها أكاذيب، العمل جزء من الإيهان، لا انفكاك بين العمل وبين الإيهان) وسئل حفظه الله: (هل من يقول بأن تارك جنس العمل مؤمن ناقص الإيهان يسمى مرجئا؟

فأجاب: (يا إخواني الأعمال جزء من الإيمان، لا انفصام بين العمل والإيمان، الإيمان، العمل والإيمان، الإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن الإيمان والأعمال شيء واحد، فالذي يترك الأعمال هو تارك للإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن وهو لا يؤدي عمله، لا يصلي، لا يزكي، لا يصوم، لا يحج، لا يؤدي واجباً، ولا يبتعدُ عن محرم، ولا يلتزم واجباً، أين هذا الإيمان؟

⁽١) استمعت إليه بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠/ ١٤ هـ، وكان السؤال واردا إلى البرنامج من مستمعة من ليبيا.

الإيهان والعمل شيء واحد، ولا انفصام للعمل عن الإيهان، بل الأعمال جزء من الإيهان. والله ما ذكر الإيهان إلا مقرونا بالعمل الصالح)(١).

٤٨- الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، حفظه الله:

قال في كتابه: "درء الفتنة عن أهل السنة": (وإياك ثم إياك أيها المسلم أن تغتر بها فاه به بعض الناس من التهوين بواحد من هذه الأسس الخمسة لحقيقة الإيهان، لا سيها ما تلقفوه عن الجهمية وغلاة المرجئة من أن العمل كهالي في حقيقة الإيهان ليس ركنا فيه، وهذا إعراض عن المحكم من كتاب الله تعالى في نحو ستين موضعا، مثل قول الله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن يَلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَغْمَلُونَ ﴾ (")، ونحوها في السنة كثير، وخرق لإجماع الصحابة ومن تبعهم بإحسان) (").

والأسس الخمسة المشار إليها هي أن الإيمان: اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

وشارك الشيخ حفظه الله مع اللجنة الدائمة في التحذير من الكتب الداعية إلى الإرجاء، والزاعمة بأن العمل شرط كهال، وأن تاركه بالكلية مسلم(1).

 ⁽۱) من أسئلة أجاب عليها الشيخ حفظه الله بعد محاضرة الشيخ راشد الزهراني في مسجد الأمير تركي بن
 عبد الله الجمعة ٣/ ٢٤ / ٢٦ / ٤ / ٨

⁽٢) صورة الأعراف، آية: ٤٣

⁽٣) در الفتنة عن أهل السنة، ص (٣٤).

⁽٤) انظر الملاحق.

٤٩- الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، حفظه الله:
 وكلامه مستفيض في بيان هذه المسألة، فمن ذلك:

(۱) قال في شرح "لمعة الاعتقاد": (كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا "العمل داخل في مسمّى الإيهان وركن فيه لا يقوم الإيهان إلا به". نعني به جنس العمل، وليس أفراد العمل، لأن المؤمن قد يترك أعهالا كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمنا، لكنه لا يُسمّى مؤمنا ولا يصحّ منه إيهان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين وقال أقول ذلك وأعتقده بقلبي، وأترك كل الأعهال بعد ذلك أكون مؤمنا، فالجواب: أن هذا ليس بمؤمن؛ لأنّه ترك مسقط لأصل الإيهان؛ يعني ترك جنس العمل مسقط لأصل الإيهان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجهاعة يصحّ إيهانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل اللعمل اللنواهي.

كذلك الإيهان مرتبة من مراتب الدين، والإسلام مرتبة من مراتب الدين، والإسلام فُسِّر بالأعهال الظاهرة، كها جاء في المسند أن النبي عَيِيَّة قال «الإيهان في القلب والإسلام علانية» يعني أن الإيهان ترجع إليه العقائد -أعهال القلوب-، وأمّا الإسلام فهو ما ظهر من أعهال الجوارح، فليُعلم أنّه لا يصح إسلام عبد إلا ببعض إيهان يصحح إسلامه، كها أنّه لا يصح إيهانه إلا ببعض إسلام يصحح إيهانه، فلا يُتصور مسلم ليس بمؤمن البتة، ولا مؤمن ليس بمسلم البتة.

وقول أهل السنة: "إنّ كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا" لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلا، بل لابد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لابد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي به يصح إيهانه، ونعني بمطلق الإسلام جنس العمل، فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيهان وما أصلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس)(١).

(۲) وسئل حفظه الله ما نصه: (هل تارك العمل بالكلية مسلم؛ تارك الأركان
 وتارك غيرها من الواجبات والمستحبات والأعمال الظاهرة بالجوارح؟

فأجاب: إن العمل عند أهل السنة والجاعة داخل في مسمى الإيمان؛ يعني أن الإيمان يقع على أشياء مجتمعة وهي الاعتقاد والقول والعمل، ولذلك من ترك جنس العمل فهو كافر؛ لأنه لا يصحّ إسلام ولا إيمان إلا بالإتيان بالعمل.

س: هل يُتصور وجود مطلق الانقياد في القلب ولا يظهر له أثر على الجوارح؟

والجواب: أن هذا فرع المسألة التي قبلها، فإن الانقياد في أصله عقيدة واجب وهو من عمل القلب، ولا يصح الإيهان حتى يكون الانقياد ظاهرا على الجوارح؛ يعني حتى يعمل)(٢).

(٣) وقال أيضا: (الفرق ما بين مذهب أهل السنة والجهاعة وما بين مذهب الخوارج والمعتزلة أنّ أولئك جعلوا ترك أي عمل واجب أو فعل أي عمل محرّم فإنه ينتفي عنه اسم الإيهان، وأهل السنة قالوا: العمل ركن وجزء من الماهية؛ لكن هذا العمل أبعاض

 ⁽١) شرح لمعة الاعتقاد، الشريط الثاني، الوجه الثاني، وانظر: شرح الشيخ حفظه على الطحاوية، الشريط رقم
 ٣٠ الوجه الأول.

⁽٢) شرح الطحاوية، الشريط السادس.

ويتفاوت وأجزاء، إذا فات بعضه أو ذهب جزء منه فإنه لا يذهب كله. فيكون المراد من الاشتراط: جنس العمل؛ يعني أن يوجد منه عمل صالح ظاهرا بأركانه وجوارحه، يدل على أن تصديقه الباطن وعمل القلب الباطن، على أنه استسلم به ظاهرا، وهذا متصل بمسألة الإيهان والإسلام، فإنه لا يتصور بوجود إسلام ظاهر بلا إيهان، كها أنه لا يتصور وجود إيان باطن بلا نوع استسلام لله جل وعلا للانقياد له بنوع طاعة ظاهرا)(١).

- (٤) وقال حفظه الله: (المقصود من هذا تحرير أصل المسألة، وهو أن الكفر عند أهل
 السنة والجماعة يكون:
- بالاعتقاد: إما بخلو القلب مما اعتقده من الإيمان، أو باعتقاد شيء يناقضه، يناقض أصل الإيمان .
- عمل: بخلوه من العمل أصلا، لم يعمل خيرا قط، فاته جنس العمل، لم يعمل، وإنها اكتفى بالشهادة قولا واعتقادا، ولم يعمل جنس العمل، فهذا يسلب عنه، أو عمل عملا مضادا لأصل الإيمان.
 - وكذلك القول: قال، أو ترك القول.

هذه مسألة لا شك أنها مهمة، والأثمة كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم أوضحوا ذلك وبينوه، وفي كلام أثمة الدعوة: الشيخ محمد بن عبد الوهاب علا وتلامذته وأبنائه في ذلك ما يشفي ويكفي؛ لأنهم عاشروا المسألة وعاصروها مدة طويلة

⁽١) شرح الطحاوية، الشريط رقم ٣٠ الوجه الأول.

من الزمن، أكثر من مائة سنة، هذه المسألة تدور معهم فحرروها تحريرا بالغا، والله أعلم)(١).

٥٠ الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد، حفظه الله:

قال في تقريظه لكتاب: "رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة": (أما بعد فقد اطلعت على كتاب الشيخ محمد بن سالم الدوسري، وفقه الله تعالى، وهو: رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة، وقد تحدث في هذا الكتاب عن عدة مسائل وأهمها: ١- أن العمل لابد منه في الإيهان ولا يصح إلا به). إلى أن قال: (فأما المسألة الأولى، وهي كون العمل لابد منه في الإيهان، وأن الإيهان لا يصح إلا به، فقد دل على هذا الكتاب الكريم، والسنة النبوية وإجماع السلف.

فأما الكتاب والسنة فقد تنوعت الأدلة التي تدل على ذلك، ويمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: ما جاء في الكتاب والسنة من إطلاق الإيهان على العمل مما يدل دلالة واضحة على أن العمل جزء رئيس في الإيهان وأنه لا يصح بدونه...

النوع الثاني: من الأدلة ما جاء في آيات كثيرة جدا من الجمع بين الإيهان وعمل الصالحات، وهذا يدل على أن عمل الصالحات لا ينفك عن الإيهان، ولا يصح الإيهان بدون ذلك...

 ⁽١) شريط: أسئلة في الإيبان والكفر، وسيأتي نقل كلام مهم له، ص ٢٣٣ من هذا البحث. وسبق نقل كلام عدد من أثمة الدعوة رحمهم الله، بها يؤكد كلام الشيخ حفظه الله.

النوع الثالث: من الأدلة التي جاء فيها تقرير أنه لا أخوة في الدين إلا بالتوبة من الشرك وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وأنه لا نجاة من عذاب الله تعالى ولا دخول إلى الجنة إلا بالعمل...

النوع الرابع: من الأدلة ما جاء في الكتاب والسنة من تكفير من لم يأت بالعمل مطلقا، وهو المسمى بجنس العمل، وهذا سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عنه)(١).

٥١- عدد من المشايخ والمختصين:

ومن هؤلاء من تناول مسألة العمل وصلته بالإيهان، في مباحث مطولة، ومنهم من شارك بالتقريظ والانتصار لقول أهل السنة.

ومن هؤلاء:

١ - الشيخ د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، في كتابه: "ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي"(٢).

٢- الشيخ د. عبد الله بن محمد القرني، في كتابه: "ضوابط التكفير عند أهل السنة والجهاعة"(")، وفي تقريظه لكتاب: "التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيهان".

⁽١) تقريظ الشيخ عبد الله السعد على رفع اللائمة، ص (١٧ - ١٠).

 ⁽٢) انظر: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي (٢/ ٦٢٥ - ٧٦٧). رسالة دكتوراة مجازة من جامعة أم القرى
 بمكة المكرمة، بإشراف الأستاذ محمد قطب.

⁽٣) انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجاعة، ص (١٩٧). رسالة ماجستير مجازة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، بإشراف الأستاذ الدكتور بركات عبد الفتاح دويدار.

٣- الشيخ د. عبد العزيز بن محمد بن على العبد اللطيف، في كتابه: "نواقض الإيهان القولية والعملية"(١).

٤- الشيخ د. محمد بن عبد الله بن علي الوهيبي، في كتابه: "نواقض الإيهان الاعتقادية" (٢).

٥ - الشيخ د. عبد الله بن إبراهيم الزاحم، في تقريظه لكتاب: "التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان".

٦- الشيخ د. غالب بن على العواجي، في تقريظه لكتاب: "التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيان".

٧- الشيخ د. سعد بن ناصر الشثري، في كتابه: "حقيقة الإيهان وبدع الإرجاء في القديم والحديث".

٨- الشيخ د. عصام بن عبد الله السناني، في كتابه: "أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان".

(١) انظر: نواقض الإيهان القولية والعملية، ص (٢٧، ٤٤٣ - ٣٥٧). رسالة دكتوراة مجازة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بإشراف الشيخ سالم بن عبد الله الدخيل ظه.

 ⁽۲) انظر: نواقض الإيان الاعتقادية (۲/ ۱۳۲ - ۱۳۹). رسالة دكتوراة مجازة من جامعة الإمام محمد بن
 سعود الإسلامية، بإشراف الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود.

⁽٣) وهي في الأصل محاضرة نافعة ألقاها الشيخ حفظه الله في الجامع الكبير بالرياض في ٥/ ٦/ ١٤٢٢، وعلق عليها سهاحة المفتى العام الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ حفظه الله.

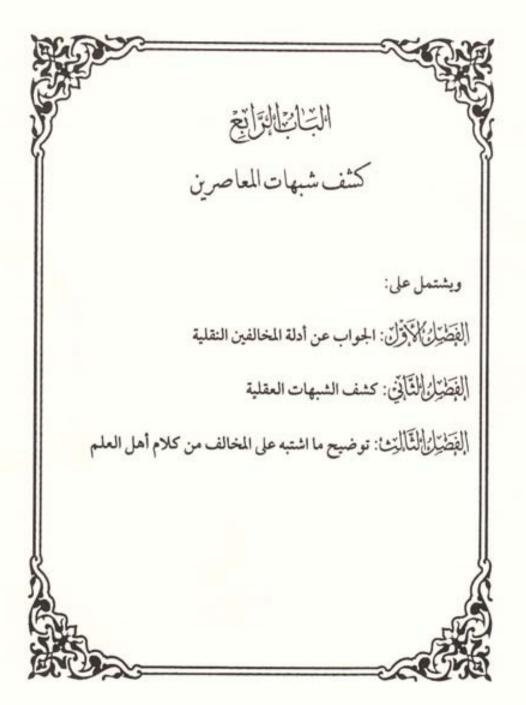
٩ - الأخ عادل بن محمد بن على الشيخاني، في كتابه: "قواعد في بيان حقيقة الإيمان عند أهل السنة والجماعة"(١).

١٠ - الأخ محمد بن سعيد بن عبد الله الكثيري، في كتابه: "براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة" (٢).



(١) رسالة علمية مقدمة للجامعة اليمنية، بإشراف الشيخ الدكتور علي بن محمد بن مقبول الأهدل.

 ⁽٢) رسالة ماجستير مجازة من جامعة أم درمان الإسلامية، وقدم لها فضيلة الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن
 صالح المحمود، وقد اطلعت عليها بعد فراغي من البحث، فلم أتمكن من الإفادة منها إلا شيئا يسيرا.





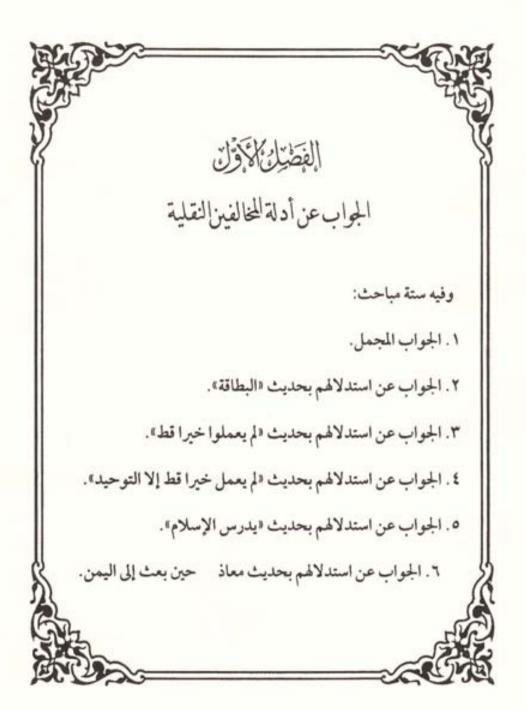
من خلال اطلاعي على جلّ ما ألف في هذه المسألة، ومتابعتي للعديد من المقالات والردود التي كتبت حولها، تبين لي أن ما اعتمد عليه المخالفون في هذه المسألة لا يخرج عن ثلاثة أمور:

الاول: بعض الأحاديث التي قد يفهم منها حصول النجاة في الآخرة لمن لم يعمل خيراً قط من أعمال الجوارح، كحديث الجهنميين، وحديث البطاقة، وأحاديث الشفاعة بوجه عام، والكلام عليها هو مادة هذا الفصل.

الثاني: بعض الشبه العقلية التي يقصد منها التشكيك فيها ذهب إليه أهل السنة من تكفير تارك العمل الظاهر بالكلية، ونسبة المخالف للإرجاء، من نحو قول المخالف: كيف تُنسب مقولة: "العمل شرط كهال" إلى المرجئة، والمرجئة لا تقول بالكهال والنقصان، ومن نحو قولهم: ما حد العمل المطلوب، ومتى يكفر تاركه، بعد يوم؟ أو ساعة؟ أو أقل؟ ومن نحو قولهم: إن المراد بالعمل عند أهل السنة: عمل القلب، أو إن المراد بالظاهر: الظاهر والباطن إنها هو في الإيهان الكامل لا في أصل الإيهان، أو إن المراد بالظاهر: القول والعمل معا، إلى غير ذلك مما يأتى بيانه في الفصل التالى.

الثالث: نقولات عن أهل العلم، ظن المخالف أنها تعارض ما حكيناه عن أهل السنة، ومحل الكلام عليها في الفصل الأخير من هذا الكتاب إن شاء الله، وهذا أوان الشروع في المقصود، وهو الإجابة عما احتج به المخالف من الأدلة النقلية.







المبحث الأول: الجواب المجمل

وهو من وجهين:

الوجه الأول:

قد تقرر في محله أن العصمة والنجاة في اتباع الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، وهذه إحدى الحقائق البينة الواضحة التي لا أراني محتاجا إلى الاستدلال لها أو التأكيد عليها.

ومن سبر أحوال الفرق المخالفة، وتأمل طرق استدلالهم، ومُجل شبهاتهم، علم أنهم أتوا من هذا الباب، وهو استدلالهم بأدلة من القرآن والسنة، فهموها على غير وجهها، وحملوها على غير المراد منها، وذلك حين راموا فهمها بعيدا عن فهم السلف الصالح لها.

ولهذا كان لزاما على من يستشهد بهذه الأحاديث العظيمة، لا سيها في مسائل الاعتقاد، أن ينظر إلى فهم أصحاب النبي على لها، وفهم التابعين لهم بإحسان، من أهل القرون المفضلة.

ولا ينقضي عجبي حين أرى أناسا يدعون إلى التمسك بمنهج السلف الصالح، وفهمهم، وطريقتهم، ثم هم يستدلون بأدلة لم يسبقهم إلى الاستدلال بها صحابي أو تابعي، مع مخالفتها للمنقول عن الصحابة والتابعين!

وأوضح مثال على ذلك مسألة تارك الصلاة، فقد انقسم الناس فيها إلى فريقين:

فريق تمسك بالنصوص المصرحة بكفر تارك الصلاة، التي يعضدها فهم أصحاب النبي على وفهم جمهور السلف وأصحاب الحديث - كما يقول شيخ الإسلام -.

وفريق تمسك بأدلة عامة أو خارجة عن محل النزاع، لم يسبق أن استدل بها صحابي أو تابعي على المعنى المراد إثباته.

ويزداد العجب حين يكون "السبق" إلى هذا الاستدلال سببا للفرح والشعور بالنعمة!

ونحن لا ننكر أن يفتح الله على أحد بشيء من الفهم والاستنباط لم يُسبق إليه، لكن لا اعتداد بفهم يخالف فهم أولئك. فقف حيث وقف القوم.

وبعبارة واضحة نقول: مَنْ من الصحابة أو التابعين فهم من حديث "البطاقة" أو أحاديث "الشفاعة" الحكم بإسلام تارك الصلاة؟!

ومن من هؤلاء، فهم من هذه الأحاديث نجاة تارك عمل الجوارح بالكلية؟!

وهي أحاديث جاءت عن طريقهم.. هم حملتها، وأوعيتها، وهم أوْلَى الناس بفهمها ومعرفة المراد منها.

إن كون هذه الأحاديث لم يتعرض لها أصحاب النبي و بالمناقشة، ولم تشكّل عندهم صورة من صور التعارض مع النصوص الحاكمة بكفر تارك الصلاة، ولم يذهب اليها منهم ذاهب، إن ذلك يعني أن القوم فهموها فهم آخر، مغايرا لفهم من أراد تقديمها على تلك النصوص الصريحة الصحيحة.

وحين يُجبِع السلف على أن الإيهان قول وعمل، وأنه لا ينفع قول بلا عمل، أو على أن الإيهان إقرار ومعرفة وعمل بالجوارح، وأنه لا يجزئ الإقرار والمعرفة من غير عمل

الجوارح.

ألا يعني ذلك أنهم لم يفهموا من هذه النصوص، ما يفهمه منها المخالف الآن؟ ألا يعني أن من حاول الاستدلال بها الآن-مع كونه خارجا عن إجماعهم-أنه لا يلتزم بقاعدة: الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح؟

وفي هذا المقام، أنقل كلمة رائعة سطرها الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد القرني حفظه الله في مقدمة كتابه "ضوابط التكفير" حيث قال:

(ومن هذه القواعد:

١ - الوقوف مع إجماع السلف، وعدم تجاوزه أو قبول الخلاف فيه بأي حال؛ لان خالفة إجماعهم يقتضي بالضرورة تخطئتهم، وهم إنها أجمعوا على الأصول التي أجمعوا عليها بناء على نصوص كثيرة، فلا يمكن أن يكون إجماعهم خطأ، بل إن من يخالفهم لا بد أن يكون هو الذي أخطأ، وأحدث في الدين ما ليس منه.

فإذا كان أهل السنة قد أجمعوا - مثلا - على أن الإيهان قول وعمل، فإن مقتضى ذلك عندهم أن الكفر قد يكون بالعمل، فلا يصح تقييد الكفر بمجرد الاعتقاد... كما أنه يلزم عن هذا الأصل تكفير التارك لجنس العمل، وأن النجاة من عذاب الكفار لا تكون إلا بالعمل، وقد نص العلماء على أن هذه هي حقيقة الفرق بين أهل السنة والمرجئة في هذا الباب، ثم يأتي من يقول: إن العمل كهالي للإيهان، وأن النجاة من عذاب الكفار ممكنة بمجرد الإقرار، ولو لم يعمل أي عمل، ويدعي أن هذا هو مقتضى دلالة النصوص، مع

أن علماء أهل السنة قد بينوا دلالة تلك النصوص بما يوافق الأصول التي اتفقوا عليها، فلم تشكل عليهم تلك النصوص فضلا عن أن يعارضوا بها الأصول المتفق عليها.

٢- ضرورة أن يكون القول في أي مسألة مبنيا على النظر في جميع النصوص الواردة فيها، والنظر في مجموع تلك النصوص وفق القواعد المقررة في أصول الفقه، بحيث يتميز المطلق من المقيد، والعام من الخاص ونحو ذلك، مع الجزم بأن ما ذهب إليه السلف في فهم تلك النصوص والجمع بينها هو الحق.

فلا يصح مثلا الحكم بأن حديث الشفاعة الوارد في الجهنميين نص في أن العمل كمالي للإيمان، لما ورد فيه من أنهم دخلوا الجنة مع أنهم لم يعملوا خيرا قط، مع أن السلف قد أجمعوا على أن العمل من الإيمان، وأنه شرط للنجاة من عذاب الكفار، ولم يُشكل هذا الحديث على ما ذهبوا إليه، بل فهموه بها يتفق مع ذلك الأصل.

ومثله حديث البطاقة، ونحوه من الأحاديث التي فيها البشارة بدخول الجنة أو تحريم النار على من قال لا إله إلا الله، فإنها لم تُشكل على السلف، بل فهموها وفق النصوص الدالة على اشتراط العمل في الإيهان وكونه ركنا فيه، وأن النجاة من التخليد في النار لا تكون بدونه) انتهى(١).

⁽١) ضوابط التكفير عند أهل السنة والجاعة، ص (٩- ١١) الطبعة الثانية.

الوجه الثاني:

أن عامة ما استدلوا به في هذه المسألة لا يخرج عن أربعة أقسام ينطبق عليها ما قاله الشيخ ابن عثيمين عطي، وهو يناقش أدلة المانعين من تكفير تارك الصلاة:

(القسم الأول: ما لا دليل فيه أصلا للمسألة، مثل استدلال بعضهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُثْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (١) فإن معنى قوله: ﴿مَا دُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (١) فإن معنى قوله: ﴿مَا دُونَ ذَالِكَ ﴾ ما هو أقل من ذلك، وليس معناه ما سوى ذلك... والكفر المخرج عن الملة من الذنب الذي لا يغفر وإن لم يكن شركا.

القسم الثاني: عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة، مثل قوله على القسم الثاني: عام مخصوص بالأحاديث الدالة على كفر تارك الصلاة، مثل قوله على في حديث معاذ بن جبل: « مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّارِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اله

القسم الثالث: عام مقيد بم لا يمكن معه ترك الصلاة، مثل قوله على في حديث عتبان بن مالك: «فَإِنَّ اللهِ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ اللهِ عَبْدَ فِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ اللهِ اللهِ عَبْدَ فِي اللهِ اللهِ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّامِ (٣).

وقوله ﷺ في حديث معاذ بن جبل: امّا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا

⁽١) سورة النساء، آية: ٨٤

 ⁽۲) رواه مسلم (۳۲). وهو عند البخاري (۱۲۸) وفيه: "صدقا من قلبه"، وسيذكره الشيخ في القسم
 الثالث.

⁽٣) سبق تخريجه ص ٤٤

رَسُولُ اللهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ الله عَلَى النَّارِ (۱) فتقييد الإتيان بالشهادتين بإخلاص القصد، وصدق القلب، يمنعه من ترك الصلاة؛ إذ ما من شخص يصدق في ذلك ويخلص إلا حمله صدقه وإخلاصه على فعل الصلاة ولا بد، فإن الصلاة عمود الإسلام، وهي الصلة بين العبد وربه، فإذا كان صادقا في ابتغاء وجه الله، فلا بد أن يفعل ما يوصله إلى ذلك، ويتجنب ما يحول بينه وبينه، وكذلك من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله صدقا من قلبه فلابد أن يحمله ذلك الصدق على أداء الصلاة مخلصا بها لله تعالى، متبعا فيها رسول الله فلابد أن يحمله ذلك من مستلزمات تلك الشهادة الصادقة.

القسم الرابع: ما ورد مقيدا بحال يعذر فيها بترك الصلاة - وذكر الشيخ حديث حذيفة: «يدرس الإسلام» - ثم قال: فإن هؤلاء الذين أنجتهم الكلمة من النار كانوا معذورين بترك شرائع الإسلام لأنهم لا يدرون عنها، فها قاموا به هو غاية ما يقدرون عليه، وحالهم تشبه حال من ماتوا قبل فرض الشرائع، أو قبل أن يتمكنوا من فعلها، كمن مات عقيب شهادته قبل أن يتمكن من فعل الشرائع، أو أسلم في دار الكفر قبل أن يتمكن من العلم بالشرائع)(1).

(١) سبق تخريجه ص ٤٤

⁽٢) الشرح الممتع (٢/ ٣٠).

المبحث الثاني: الجواب عن حديث البطاقة

قالوا: (وفي الحديث إشارة إلى أنه ليس معه من الصالحات غير شهادة التوحيد، هذا هو القطع لأنه لم يذكر شيء غيره. ومن قال: إن معه أعمال أخرى فعليه أن يتوب إلى الله إذ هو استدراك على رسول الله على الله. (٢)

والجواب من وجوه:

 ⁽١) رواه أحد والترمذي (٢٦٣٩) وابن ماجه (٤٣٠٠) واللفظ له، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن
 ماحه.

⁽۲) ضبط الضوابط، ص (۲۹)، وأقر المؤلف بأن هذه الشهادة كانت مقرونة بالصدق والإخلاص، وأنه ليس كل واحد من أمة محمد الله يفعل به ذلك، قال: (وكل واحد منهم معه مثل هذه البطاقة، والنبي الله حكى عن رجل من أمته وليس عن كل أحد) انتهى. قلت: وإذا كان الأمر خاصا بهذا الرجل، فكيف تهدم القواعد المستقرة عند أهل السنة بمثل هذه الحالة الخاصة!

الأول:

أن يقال: صاحب البطاقة إما أن يكون قد أتى بالقول المجرد، من غير صدق وإخلاص ويقين. وهذا باطل؛ إذ هو خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، كها قال ابن القيم عطام (١٠).

وإما أن يكون أتى بالنطق مع الإخلاص والصدق واليقين. وحينئذ فيمتنع أن يترك العمل الظاهر كله، ومنه الصلاة، لما تقرر عند أهل السنة من إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، فيكون هذا الحديث داخلا في القسم الثالث الذي ذكره الشيخ ابن عثيمين عيمين (عام مقيد بها لا يمكن معه ترك الصلاة).

الوجه الثاني:

أن الجزم بأن هذا الرجل لم يأت بصلاة ولا زكاة ولا صيام ولا حج: لا يصح. وليس في الحديث ما يصرح بذلك، بل في ألفاظ الحديث ما يشعر بوجود العمل.

ففي رواية ابن ماجة السابقة: (فَيَقُولُ بَلَى إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَاتٍ وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْهُ وَ فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ الحديث. فقوله تعالى: (إن لك عندنا حسنات) يشعر بوجود العمل، لكن لعظم جنايات الرجل وكثرة سجلاته-"تسعة وتسعون سجلاً وضعف عمله، يتهيب أن يجيب ربه بنعم، حين يسأله: (ألك عذر أو حسنة، فيهاب الرجل فيقول: لا يا رب).

⁽١) انظر مدارج السالكين (١/ ٣٣٩).

والمُثبَتُ في الحديث هو وجود سجلات الذنوب، ولهذا كان من دقة شيخ الإسلام ابن تيمية على تصريحه بأن الله غفر له بهذه البطاقة كبائر الذنوب.

قال على الناس يقصرون في الحسنات، حتى في نفس صلاتهم، فالسعيد منهم من يكتب له نصفها وهم يفعلون السيئات كثيرا، فلهذا يُكفّر بها يقبل من الصلوات الخمس شيء، وبها يقبل من الجمعة شيء، وبها يقبل من صيام رمضان شيء آخر، وكذلك سائر الأعمال.

وليس كل حسنة تمحو كل سيئة، بل المحو يكون للصغائر تارة، ويكون للكبائر تارة باعتبار الموازنة.

والنوع الواحد من العمل قد يفعله الإنسان على وجه يكمل فيه إخلاصه وعبوديته لله فيغفر الله له به كبائر، كما في الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي في أنه قال: ايصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رؤوس الخلائق...) وذكر الحديث، ثم قال: (فهذه حال من قالها بإخلاص وصدق، كما قالها هذا الشخص، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ولم يترجح قولهم على سيئاتهم، كما ترجح قول صاحب البطاقة)(١).

الوجه الثالث:

أنه ليس في الحديث ذكرٌ لإخلاص الرجل أو صدقه، فزعم المخالف أن صاحب

⁽١) منهاج السنة (٦/ ٢١٨).

البطاقة معه عمل القلب من الصدق والإخلاص، استدراك على النبي على النبي على ، حسب تأصيله.

فإن قالوا: استفيد هذا القيد من النصوص الأخرى التي تقيد الانتفاع بالشهادة بوجود الإخلاص والصدق.

قيل لهم: واستفيد وجود الصلاة من النصوص التي قضت بكفر تاركها، والنصوص التي أخبرت بكون النار لا تأكل مواضع السجود، والنصوص التي دلت على أنه لا يبقى - بعد هلاك الكفار واليهود والنصاري - إلا من كان «يسجد لله» إخلاصا أو نفاقا.

بل استفيد وجود الصلاة من هذا القيد الذي أثبتموه: "الإخلاص والصدق" كما سبق عن الشيخ ابن عثيمين علام، في قوله: (فتقييد الإتيان بالشهادتين بإخلاص القصد وصدق القلب يمنعه من ترك الصلاة).

الوجه الرابع:

أن المخالف مقر بأنه ليس كل أحد من أمة محمد يُفعل به كذلك.

وقوله هذا حق، فإن كل مسلم معه هذه البطاقة، ولو كان هذا الحكم عاما للزم أن لا يدخل أحد من العصاة النار!! وهذا باطل قطعا؛ فإن النصوص دلت على دخول أناس من أمة محمد على أنار، ثم يخرجون منها بالشفاعة أو بعد التهذيب والتنقية.

قال ابن القيم عله: (فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنها تتفاضل

بتفاضل ما في القلوب. فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما في التفاضل كما بين السماء والأرض. والرجلان يكون مقامهما في الصف واحدا، وبين صلاتيهما كما بين السماء والأرض.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلا، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة وتطيش السجلات، فلا يعذّب، ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار بذنوبه، ولكن السرَّ الذي ثقّل بطاقة ذلك الرجل، وطاشت لأجله السجلات، لمّا لم يحصل لغيره من أرباب البطاقات، انفردت البطاقة بالثقل والرزانة)(١).

وإذن فكيف تُرد النصوص الصريحة في كفر تارك الصلاة، وكيف يرد الإجماع السلفي المصرح بأنه لا بجزيء القول والتصديق إلا بالعمل، لأجل حالة خاصة لا تحدث لكل أحد!

الوجه الخامس:

أنه قد نقل عن جماعة من الصحابة القول بكفر تارك الصلاة، وحكي على ذلك إجماعهم -كما سبق- دون أن يشكل عليهم هذا الحديث، أو يتأولوا النصوص لأجله.

الوجه السادس:

أن هذا الحديث يمكن حمله على حالة خاصة، وقضية عين، لا يُرَدُّ لها إجماعُ الصحابة

⁽۱) مدارج السالكين (۱/ ٣٤٠).

على أن الإيمان قول وعمل ونية وأنه لا بجزيء واحد من الثلاثة إلا بالآخر، وإجماعهم على أن تارك الصلاة كافر.

وبيان هذه الحالة الخاصة كما يلي:

أنه يمكن حمل هذا الحديث على رجل مسرف على نفسه، مفرّط في حق ربه، اقترف ما اقترف من الآثام والأوزار، ثم قال: لا إله إلا الله، بصدق وإخلاص ويقين، دون أن يتوب من ذنوبه السابقة، ثم مات على ذلك.

وهذا هو تأويل شيخ الإسلام لحديث البطاقة، ويأتي لفظه.

وإنها قلتُ: دون أن يتوب من ذنوبه السابقة؛ لأنه لو تاب منها لبدلت حسنات، كما أخبر الله تعالى في كتابه.

أما كلام شيخ الإسلام فنقله الشيخ سليهان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب-رحمهم الله - في شرح حديث عتبان بن مالك، ونقله الشيخ عبد الرحمن بن حسن في فتح المجيد أيضا.

قال في "تيسير العزيز الحميد" بعد ذكر الأحاديث في فضل الشهادتين: (وأحسن ما قيل في معناه، ما قاله شيخ الإسلام وغيره: إن هذه الأحاديث إنها هي فيمن قالها ومات عليها كها جاءت مقيدة، وقالها خالصا من قلبه مستيقنا بها قلبه، غير شاك فيها، بصدق ويقين... وحينئذ فلا منافاة بين الأحاديث؛ فإنه إذا قالها بإخلاص ويقين تام لم يكن في هذه الحال مصرا على ذنب أصلا، فإن كهال إخلاصه ويقينه يوجب أن يكون الله أحب

إليه من كل شيء، فإذاً لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله ولا كراهية لما أمر الله.

وهذا هو الذي يحرم من النار وإن كانت له ذنوب قبل ذلك؛ فإن هذا الإيمان وهذه التوبة، وهذا الإخلاص، وهذه المحبة، وهذا اليقين لا يتركون له ذنبا إلا يمحى كما يمحى الليل بالنهار.

فإذا قالها على وجه الكمال المانع من الشرك الأكبر والأصغر فهذا غير مصر على ذنب أصلا فيغفر له ويحرم على النار.

وإن قالها على وجه خلص به من الشرك الأكبر دون الأصغر، ولم يأت بعدها بها يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كها في حديث البطاقة فيحرم على النار، ولكن تنقص درجته في الجنة بقدر ذنويه. وهذا بخلاف من رجحت سيئاته على حسناته ومات مصرا على ذلك فإنه يستوجب النار وإن قال لا إله إلا الله وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعد ذلك بسيئات رجحت على حسنة توحيده، فإنه في حال قولها كان مخلصا لكنه أتى بذنوب أوهنت ذلك التوحيد والإخلاص فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك.

بخلاف المخلص المستيقن فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرا على سيئة فإن مات على ذلك دخل الجنة...

والذين يدخلون النار ممن يقولها قد فاتهم أحد هذين الشرطين:

إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التامين المنافيين للسيئات أو لرجحان السيئات.

أو قالوها واكتسبوا بعد ذلك سيئات رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم ويقينهم، ثم لم يقولوها بعد ذلك بصدق ويقين تام، لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء لا يقوى على محو السيئات، بل ترجح سيئاتهم على حسناتهم. انتهى ملخصا، وقد ذكر معناه غيره كابن القيم وابن رجب والمنذري والقاضى عياض وغيرهم)(١).

ويرد على هذا الوجه إشكال حاصله: أن الكبائر لا تمحى إلا بالتوبة، فكيف يقال: إنه لم يتب، وإنها قال الشهادة بصدق وإخلاص، فغفر الله له.

والجواب: أن من "الأعمال والحسنات" ما تغفر به الكبائر والصغائر، وإن لم تحصل التوبة من الكبائر.

وقد بين ذلك شيخ الإسلام على بخمسة أوجه، ذكرها في كتابه الإيمان الأوسط(٢).

ومن كلامه على: (وسؤالهم على هذا الوجه أن يقولوا: الحسنات إنها تكفر الصغائر فقط، فأما الكبائر فلا تغفر إلا بالتوبة، كما قد جاء في بعض الأحاديث: «ما اجتنبت الكبائر » فيجاب عن هذا بوجوه:

أحدها: أن هذا الشرط جاء في الفرائض، كالصلوات الخمس والجمعة وصيام

 ⁽۱) تيسير العزيز الحميد ص (۸۷ - ۹۰)، وانظر: فتح المجيد (۱/ ۱۳۷ - ۱۶۳)، إرشاد طالب الهدى لما يبعد عن الردى، للشيخ عبد الرحمن بن حسن، ص (۲٤).

⁽٢) انظر: مجموع الفتاوي (٧/ ٤٨٩ - ٤٩٤).

رمضان، وذلك أن الله تعالى يقول: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآبِرَ مَا تُنْهُونَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّعَاتِكُمْ ﴾(١)، فالفرائض مع ترك الكبائر مقتضية لتكفير السيئات.

وأما الأعمال الزائدة من التطوعات فلابد أن يكون لها ثواب آخر، فإن الله سبحانه يقول: ﴿ فَمَن يَعْمَلَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ فَي وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرَّا يَرَهُ ﴿ ٢٠٠٠ .

الثاني: أنه قد جاء التصريح في كثير من الأحاديث بأن المغفرة قد تكون مع الكبائر، كما في قوله: "غُفِرَ لَهُ وَإِنْ كَانَ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ" ("). وفي السنن: " أَتَيْنَا رَسُولَ الله ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَوْجَبَ فَقَالَ أَعْتِقُوا عَنْهُ يُعْتِقْ اللهِ يَكُلِّ عُضْوٍ عُضْوًا مِنْهُ مِنْ النَّارِ "(أ). وفي الصحيحين في حديث أبي ذر: "وَإِنْ زَنَا وَإِنْ سَرَقَ" (٥).

الثالث: أن قوله لأهل بدر ونحوهم: «اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمُ الله إن مُمل على الصغائر، أو على المغفرة مع التوبة، لم يكن فرق بينهم وبين غيرهم.

⁽١) سورة النساء، آية: ٣١

⁽٢) سورة الزلزلة، آية: ٧، ٨

⁽٣) رواه أبو داود (١٥١٧) والترمذي (٣٥٧٧) من حديث زيد مولى رسول الله والفظه: "من قال أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفر له وإن كان فر من الزحف" وصححه الألبان في صحيح أبي داود.

 ⁽٤) رواه أحمد بهذا اللفظ، ورواه أبو داود (٣٩٦٤) وفيه: " في صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ يَعْنِي النَّارَ بِالْقَتْلِ"
 وضعفه الألباني في إرواء الغليل (٧/ ٣٣٩) رقم ٢٣٠٩

⁽٥) رواه البخاري (٥٨٢٧) ومسلم (٩٤).

⁽٦) رواه البخاري (٤٨٩٠) ومسلم (٢٤٩٤) من حديث على علي ع

فكم لا يجوز حمل الحديث على الكفر؛ لما قد عُلم أن الكفر لا يغفر إلا بالتوبة، لا يجوز حمله على مجرد الصغائر المكفرة باجتناب الكبائر...) انتهى.

ومما يؤكد ما قدمتُ من حمل الحديث على رجل لم يتب من ذنوبه... النج: قول شيخ الإسلام في هذا المبحث، بعد أن بين أن عقوبة الذنب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب، أحدها التوبة، والسبب الثاني: الاستغفار، قال: (وقد يقال على هذا الوجه: الاستغفار هو مع التوبة، كها جاء في حديث: "مَا أَصَرَّ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ مِثَةً مَرَّ قَالًا.

وقد يقال: بل الاستغفار بدون التوبة ممكن واقع، وبسطُ هذا له موضع آخر؛ فإن هذا الاستغفار إذا كان مع التوبة بما يحكم به، عام في كل تائب.

وإن لم يكن مع التوبة، فيكون في حق بعض المستغفرين الذين قد يحصل لهم عند الاستغفار من الخشية والإنابة ما يمحو الذنوب كها في حديث البطاقة، بأن قول لا إله إلا الله ثقلت بتلك السيئات، لما قالها بنوع من الصدق والإخلاص الذي يمحو السيئات، وكها غفر للبغي بسقي الكلب لما حصل في قلبها إذ ذاك من الإيهان، وأمثال ذلك كثير)(١).

 ⁽۱) رواه أبو داود (۱۵۱٤) والترمذي (۳۵۵۹) من حديث أبي بكر شخ ، لكن بلفظ: "سبعين مرة".
 والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (۱/۲۱۱).

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٨٨)، وينظر: منهاج السنة (٦/ ٢١٨) وما بعدها.

الوجه السابع:

ما ذكره الشيخ صالح الفوزان حفظه الله جوابا لمن استدل بهذا الحديث على عدم تكفير تارك الصلاة، وأنه من غير المعقول أن شخصا يصلي وليس له حسنات.

قال الشيخ حفظه الله (... فهذا الحديث الشريف فيه أن التوحيد يكفر الله به الخطايا التي لا تقتضي الردة والخروج من الإسلام، أما الأعمال التي تقتضي الردة فإنها تناقض كلمة التوحيد وتصبح لفظا مجردا لا معنى له...)(١).

وحاصل هذه الأوجه السبعة: أنه لا يخرج الجواب عن أمرين:

الامر الاول: أن يقال: إنه رجل مصل، فلم يترك عمل الجوارح بالكلية، فخرج هذا الدليل عن محل النزاع.

والأمر الثاني: أن يقال: إنها حالة خاصة بمن قالها عند الموت بصدق وإخلاص، دون أن يتوب من ذنوبه، كما سبق.

قلت: الوجه المختار عندي في الجواب عن هذا الحديث أن صاحب البطاقة من أهل الصلاة، لكن لعله ممن لم يحسن صلاته، فلم يذكرها في هذا المقام العظيم حياء من ربه. والذي يدل على أنه من أهل الصلاة أمور:

١ - التصريح بأن له حسنات.

٢- ما سبق من ضرورة فهم النصوص في ضوء ما أجمع عليه السلف، وعدم تجاوز

المنتقى من فتاوى الشيخ الفوزان (٢/ ١٠).

ذلك بحال.

٣ - ما تقرر عند أهل السنة من إثبات التلازم بين الظاهر والباطن، وأن إخلاص القلب وصدقه واستلامه وانقياده، يستلزم انقياد الجوارح ولابد، فمن حصل له الإخلاص والصدق واليقين، لم يتصور تركه للصلاة.

إن النصوص دلت على أن ترك الصلاة كفر، وأن كلمة الشهادة لا نفع لها مع
 وجود الكفر، فلزم أنه من أهل الصلاة.

أما عدم احتجاجه بحسناته وأعماله، فلعله راجع إلى ضعفها وتفريطه فيها، مع هيبته لربه جل وعلا(١٠).



⁽١) وانظر ما سيأتي في الجواب عن الحديث التالي، الوجه السابع.

المبحث الثالث: الجواب عن حديث: «لم يعملوا خيرا قط»

ونصه: ما رواه مسلم في صحيحه قال: وحَدَّثَنِي سُوِّيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا فِي زَمَن رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهُ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ رَسُولُ الله عَيْ: انْعَمْ قَالَ هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ بِالظَّهِيرَةِ صَحْوًا لَيْسَ مَعَهَا سَحَابٌ وَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللهُ قَالَ مَا تُضَارُُونَ فِي رُؤْيَةِ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا كُمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ لِيَتَّبِعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْبُدُ غَيْرَ اللهَ سُبْحَانَهُ مِنْ الْأَصْنَام وَالْأَنْصَابِ إِلَّا يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الله مِّنْ بَرًّ وَفَاجِرٍ وَغُبِّرِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيُدْعَى الْيَهُودُ فَيْقَالُ لَمُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ قَالُوا كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهَ قَيْقَالُ كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ فَهَاذَا تَبْغُونَ قَالُوا عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ أَلَا تَرِدُونَ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَخْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى فَيُقَالُ لَمُّمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ قَالُوا كُنَّا نَعْبُدُ الْمُسِيحَ ابْنَ اللهُ قَيْقَالُ لَمُّمْ كَذَبْتُمْ مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ فَيْقَالُ لَحُمْ مَاذَا تَبْغُونَ فَيَقُولُونَ عَطِشْنَا يَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا قَالَ فَيُشَارُ إِلَيْهِمْ أَلَا تَرِدُونَ فَيُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ كَأَنَّهَا سَرَابٌ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا فَيَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهُ تَعَالَى مِنْ بَرِّ وَفَاجِرٍ أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﷺ فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنْ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا قَالَ فَمَا تَنْتَظِرُونَ تَتْبَعُ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ قَالُوا يَا رَبَّنَا فَارَقْنَا النَّاسَ فِي الدُّنْيَا أَفْقَرَ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبْهُمْ فَيَقُولُ أَنَّا

رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ نَعُوذُ بِاللَّهَ مِنْكَ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهَ شَيْئًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ لَيَكَادُ أَنْ يَنْقَلِبَ فَيَقُولُ هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ فَتَعْرِفُونَهُ بِهَا فَيَقُولُونَ نَعَمْ فَيُحْشَفُ عَنْ سَاقٍ فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ للهَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللهُ لَهُ بِالسُّجُودِ وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتَّقَاءٌ وَرِيَاءٌ إِلَّا جَعَلَ اللهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةٌ وَاحِدَةً كُلَّمَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ ثُمَّ يَرْفَعُونَ رُءُوسَهُمْ وَقَدْ تَحَوَّلَ فِي صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمْ فَيَقُولُونَ أَنْتَ رَبُّنَا ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ وَيَقُولُونَ اللَّهُمَّ سَلَّمْ سَلَّمْ قِيلَ يَا رَسُولَ اللهُّ وَمَا الْجِسْرُ قَالَ دَحْضٌ مَزِلَّةٌ فِيهِ خَطَاطِيفٌ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكٌ تَكُونُ بِنَجْدٍ فِيهَا شُويْكَةٌ يُقَالُ لَمَا السَّعْدَانُ فَيَمُرُّ المُؤْمِنُونَ كَطَرْفِ الْعَيْنِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرَّيحِ وَكَالطَّيْرِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ فَنَاجِ مُسَلَّمٌ وَتَخْدُوشٌ مُرْسَلٌ وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ حَتَّى إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ النَّارِ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ بِأَشَدَّ مُنَاشَدَةً لله في اسْتِقْصَاءِ الْحَقِّ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ للهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ فِي النَّارِ يَقُولُونَ رَبَّنَا كَانُوا يَصُومُونَ مَعَنَا وَيُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ فَيُقَالُ لَمَهُمْ أَخْرِجُوا مَنْ عَرَفْتُمْ فَتُحَرَّمُ صُورُهُمْ عَلَى النَّارِ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا قَدْ أَخَذَتْ النَّارُ إِلَى نِصْفِ سَاقَيْهِ وَإِلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا مَا بَقِيَ فِيهَا أَحَدٌ مَِّنْ أَمَرْنَنَا بِهِ فَيَقُولُ ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارِ مِنْ خَيْرِ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا أَحَدًا مِّنَ أَمَرْتَنَا ثُمَّ يَقُولُ ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارِ مِنْ خَيْرِ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا عِمَّنْ أَمَرْتَنَا أَحَدًا ثُمَّ يَقُولُ ارْجِعُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ خَلْقًا كَثِيرًا ثُمَّ يَقُولُونَ رَبَّنَا لَمْ نَذَرْ فِيهَا خَيْرًا وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُذُرِيُّ

يَقُولُ إِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي بِهِذَا الْحَدِيثِ فَاقْرُءُوا إِنْ شِنْتُمُ إِنَّ اللهُ لَا يَظْلِمُ مِنْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا فَيَقُولُ اللهُ وَاللهُ مَنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قُومًا لَمْ وَشَفَعَ المُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبُقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِينَ فَيَقْبِصُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قُومًا لَمْ يَعْمَلُوا خَبْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا مُمَا فَيُلْقِيهِمْ فِي بَهْرِ فِي أَفْوَاهِ الجُنَّةِ يُقَالُ لَهُ نَهُو الْحَيَاةِ فَيَخُوجُونَ يَعْمَلُوا خَبْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا مُمَا فَيُلْقِيهِمْ فِي بَهْرِ فِي أَفْوَاهِ الجُنَّةِ يُقَالُ لَهُ مَهُو الْحَيْدِ مَا يَكُونُ إِلَى الضَّجَرِ أَوْ إِلَى الشَّجَرِ مَا يَكُونُ اللهُ كَانَكَ كَانُكَ كُونُ اللهُ اللَّذِينَ أَدْعَلُهُ اللهُ الْجُنَةَ بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرِ قَدَّمُوهُ ثُمَّ يَقُولُ الْجُنَّةِ مَعُولُاءِ عُمْ اللهُ الْجُنَّةُ وَلَى مَا يَعُولُونَ وَا رَبَا أَعْطَيْتُنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ الْعَالِينَ فَيَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي عَمَلِ عَمْلُوهُ وَلَا خَيْرِ قَدَّمُوهُ ثُمَّ يَقُولُ اللَّذَي اللَّهُ الْمُنْ عَلَى الشَّعُولُ وَلَا الْجُنَّةُ وَلَا الْمَالِينَ فَيَقُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُونَ وَا رَبَّنَا أَعْطَلَمُ مِنْ هَذَا فَيَقُولُ وَنَ مَا رَبَّنَا أَيْ شَيْءٍ أَفْصُلُ مِنْ هَذَا فَيَقُولُ وَنَا وَيَعُولُونَ يَا رَبَّنَا أَيْ شَيْءً أَفْصُلُ مِنْ هَذَا فَيقُولُ وضَايَ فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمُ اللْمُ اللْعُلُونَ وَلَا أَسْخَلُوا الْمُنْ الْمَالِقُولُ وَلَا خَيْرًا أَسْفَالًا مُلْعَلَا اللْعَلَى اللَّهُ اللْمُ الْمُعُلِقُولُ اللْمُعُولُ اللْمُولُولُ اللْمُعَلِي اللْمُلِي اللَّهُ اللْمُولُولُ اللْمُولُولُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

والحديث رواه البخاري، وليس فيه: ﴿فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّهُ.

ولفظه: ﴿... فَهَا أَنْتُمْ بِأَشَدَ لِي مُنَاشَدَةً فِي الْحَقِّ قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ الْمُؤْمِنِ يَوْمَثِذِ لِلْجَبَّادِ
وإذَا رَأُوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِخْوَانُنَا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا وَيَصُومُونَ
مَعَنَا وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَادٍ مِنْ إِيمَانِ
فَأَخْرِجُوهُ وَيُحُرِّمُ اللهُ صُورَهُمْ عَلَى النَّارِ فَيَأْتُونَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّادِ إِلَى قَدَمِهِ وَإِلَى

⁽۱) رواه مسلم (۱۸۳).

أنصافِ سَاقَيْهِ فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْيهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي فَلْهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَإِنْ لَمْ تُصَدُّقُونِ فَلْهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمُلَائِكَةُ فَافْرَءُوا إِنَّ الله لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفُهَا فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمُلَائِكَةُ وَالله النَّيْسُونَ وَالْمُلَائِكَةُ مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقُوامًا قَدْ امْتُحِشُوا وَالمُنْ فَي عَلَيْهُ مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقُوامًا قَدْ امْتُحِشُوا فَيُنْفُونَ فِي خَلِيلِ وَلَمُ عَلَيْهُ مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقُوامًا قَدْ امْتُحِشُوا فَيُنْفُونَ فِي خَلِيلِ فَيْ مَهُ النَّيْمُونَ وَالْمُنْفِقُ اللَّهُ مِنْ النَّارِ فَي خَلِيلِ الشَّمْونَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُولَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ وَإِلَى جَانِبِ الشَّجْرَةِ فَهَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ السَّمْسِ مِنْهَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَنْفُولَ وَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ الْمُعَلِّمُ وَمَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ الْمُعْرِقُ وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَلْمُولُوا عَتَقَاءُ الرَّحْنِ أَذَى لَا أَنْفُلُو فَي مُعْلًا فِي وَعَلَى اللَّهُ مَعَلَى اللَّهُ مُولُولُهُ وَلَا خَيْرِ عَمَلِ الْمُؤْلُو وَلَا خَيْرِ قَدَّمُوهُ فَيْقَالُ هَمُ لَكُمُ مَا رَأَيْتُمُ وَمِثْلَهُ مَعَهُ الرَّحْنِ أَذَحَلَهُمُ الْمُعْرَاقِ وَلَا خَيْرِ قَدَّمُوهُ فَيْقَالُ هُمُ لَكُمُ مَا رَأَيْتُمُ وَمِثْلَهُ مَعَهُ الْأَولُونَ الْجُنَةَ فَي مُؤْلُوا عَلَقَالُ الْمُعْلَى الْمُولُولُ الْمُنْ اللَّولُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَا خَيْرِ قَدَّمُوهُ فَيْقُولُ الْمُعْلُولُ الْمُؤْلُو وَلَا خَيْرِ قَدَّمُوهُ فَيُعَلِي الْمُؤْلُولُ وَلَا خَيْرِ فَلَا الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُؤْلُولُ وَلَا عَلَى السَلَامُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ وَلَا الْمُلْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْل

وجه الدلالة:

استدل المخالف بهذا الحديث على أن تارك عمل الجوارح بالكلية مسلم تحت المشيئة، وبالغ بعضهم فقال: إن الحديث قطعي الدلالة على كونهم لم يعملوا أي عمل بالجوارح.

وقال آخرون: إنه نص قاطع على أن تارك الصلاة ليس بكافر.

وزعم المخالف أن التدرج في هذا الحديث بإخراج أهـل العمـل الظـاهر مـن صلاة

⁽١) رواه البخاري (٧٤٤٠).

وصوم وحج، إلى إخراج من ليس معهم إلا كلمة التوحيد دون عمل عملوه، يدل على أن "الجهنميين" ليسوا من أهل الصلاة، وأنه لا يليق أن يطلق على من معه هذه الشعيرة العظيمة تعبير: لم يعمل خيرا قط.

والجواب عن استدلالهم من ثمانية أوجه:

الوجه الأول:

أن هذا الحديث لا يمكن الأخذ بظاهره والاكتفاء به دون تقييده بالأدلة الأخرى.

وبيان ذلك: أن التدرج المذكور في الحديث:

فمن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خير فأخرجوه.

فمن وجدتم في قلبه مثقال نصف دينار من خير فأخرجوه.

فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من خير فأخرجوه.

ثم قول الملاثكة بعد ذلك: ربنا لم نذر فيها خيرا.

ثم قول الله على: شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط.

هذا التدرج يدل بظاهره على أن هؤلاء ليسوا من أهل التوحيد.

فليس معهم شيء من إيمان القلب، ولا مثقال ذرة من خير.

ولم يعملوا خيرا قط، لا من أعمال الجوارح ولا من أعمال القلوب، كما يفيده هذا النفي. ولم يُذكر في الحديث أنهم قالوا: لا إله إلا الله.

ولهذا احتج به بعض أهل البدع في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار.

قال الحافظ في الفتح: (تنبيه: قرأت في تنقيح الزركشي: وقع هنا في حديث أبي سعيد بعد شفاعة الأنبياء، فيقول الله: بقيت شفاعتي فيخرج من النار من لم يعمل خيرا.

وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار.

وَرُدَّ بوجهين: أحدهما: أن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة كما قال عبد الحق في الجمع.

والثاني: أن المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين، كما تدل عليه بقية الأحاديث.

هكذا قال، والوجه الأول غلط منه فإن الرواية متصلة هنا، وأما نسبة ذلك لعبد الحق فغلط على غلط؛ لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من خير...) انتهى كلام الحافظ (١).

وقد نسب الشيخ الألباني على هذا (الوجه الثاني) إلى الحافظ ابن حجر، ولم ينبه على أنه كلام الزركشي.

وارتضى هذا الجواب، ومثّل للأحاديث المشار إليها في كلام الزركشي بحديث أنس الطويل في الشفاعة، ويأتي.

⁽١) فتح الباري (١٣/ ٤٣٨).

وقولهم: (إن المراد بالخير المنفي ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين)، إن كان في حق هذه الفئة، لعذرٍ منعها من العمل، فلا إشكال فيه، على أن يتضمن (أصلُ الإقرار) عملَ القلب.

وإن كان تأصيلا للقول بنجاة تارك العمل، فهو جارٍ على مذهب من يرى العمل الظاهر كماليا في الإيمان، لا ركنا فيه. وقد يُفهم من كلامهم اشتراط عمل القلب، وقد يُنازَع في هذا، ولهذا كان الصواب ما قاله ابن القيم عظم: (فإنه سبحانه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من خير). ثم قال: (الخير في هذا الحديث هو الإيمان بالله ورسله، كما في اللفظ الآخر: «أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان»، وهو تصديق رسله، والانقياد لهم بالقلب والجوارح)(۱).

وقد نبّه ابن خزيمة على سبب انحراف المرجئة في هذا الباب، وهو استدلالهم ببعض الروايات المختصرة، والألفاظ المجملة، معرضين عن الأخذ بما يفسرها ويوضحها.

قال على : (وبيقين يعلم كل عالم من أهل الإسلام أن النبي على لم يُرد بهذه الأخبار أن من قال: لا إله إلا الله، أو زاد مع شهادة أن لا إله إلا الله شهادة أن محمدا رسول الله، ولم يؤمن بأحد من الأنبياء، غير محمد على ، ولا آمن بشيء من كتاب الله، ولا بجنة ولا نار، ولا بعث ولا حساب أنه من أهل الجنة، لا يعذب بالنار. ولئن جاز للمرجئة

شفاء العليل (٢/ ٢١٤) ط. العبيكان.

الاحتجاج بهذه الأخبار، وإن كانت هذه الأخبار ظاهرها خلاف أصلهم، وخلاف كتاب الله، وخلاف سنن النبي على ، جاز للجهمية الاحتجاج بأخبار رويت عن النبي على إذا تؤولت على ظاهرها، استحق من يعلم أن الله ربه وأن محمدا نبيه الجنة، وإن لم ينطق بذلك لسانه. ولا يزال يسمع أهل الجهل والعناد، يحتجون (۱) بأخبار مختصرة، غير متقصاة، وبأخبار مجملة غير مفسرة، لا يفهمون أصول العلم، يستدلون بالمتقصي من الأخبار على مختصرها، وبالمفسر منها على مجملها. قد ثبتت الأخبار عن النبي على بلفظة لو حملت على ظاهرها كها حملت المرجئة الأخبار التي ذكرناها في شهادة أن لا إله إلا الله على ظاهرها، لكان العالم بقلبه أن لا إله إلا الله مستحقا للجنة، وإن لم يقر بذلك بلسانه، ولا أقر بشيء مما أمر الله به، ولا انزجر عن شيء حرمه الله من سفك دماء المسلمين، عمل بجوارحه شيئا أمر الله به، ولا انزجر عن شيء حرمه الله من سفك دماء المسلمين، وسبي ذراريهم وأخذ أموالهم، واستحلال حرمهم) (۱)، ثم ذكر على قول النبي الله إلا الله دخل الجنة،

والحاصل أن ظاهر الحديث لا يمكن القول به إلا مع مراعاة الأدلة الأخرى. وهذا هو الوجه الثاني.

الوجه الثاني:

أن المخالف إن قال: بل هؤلاء الذين لم يعملوا خيرا قط، معهم الإقرار والتصديق

ف الأصل: (ومجتجون).

⁽٢) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٨١٥) وما بعدها.

وعمل القلب.

قيل له: من أين لك هذا، ولا وجود له في الحديث، لا سيها مع "التدرج" الذي تحتج به؟

فإن قال: أُثبت هذا من النصوص الأخرى التي تشترط- للنجاة - قولَ لا إله إلا الله، بصدق ويقين وإخلاص.

قيل له: ونحن نثبت وجود عمل الجوارح، لا سيها الصلاة، من النصوص الأخرى، كما يأتي بيانه.

وقيل له: إنَّ وُجد الصدق واليقين والإخلاص، وُجد العمل ولابد، وإلا فمحال أن يقوم بالقلب ما ذكرت، دون أن يتبعه مقتضاه من أعمال الجوارح، إلا على قول المرجئة الضالة التي أنكرت التلازم بين الظاهر والباطن.

فالمخالف بين أمرين:

الاول: أن يدعي نجاة هؤلاء دون عمل من أعمال القلب، وهذا حقيقة قول جهم.

الثاني: أن يثبت عمل القلب، فيلزمه حينئذ إثبات عمل الجوارح، وإلا كان منكرا للتلازم، ذاهبا مذهب المرجئة في ذلك.

وحسبك أن تعلم- مما قدمت في هذين الوجهين- مقدار الدعوى بأن الحديث "دليل قاطع" و"نص في محل النزاع" و"قطعي الدلالة على كونهم لم يعملوا أي عمل بالجوارح"!!!

الوجه الثالث:

أنا نقول: قد دلت النصوص الأخرى، بل دل الحديث نفسه، على أن هؤلاء القوم من أهل الصلاة. وبيان ذلك بأمور:

أولا: أن هذا الحديث - حديث أبي سعيد - دل على أنه لا نجاة إلا لأهل السجود والصلاة.

فإذا تساقط في النار عباد الأشجار والأحجار والطواغيت، بقي من كان يعبد الله من بر وفاجر، وغُبِّر أهل الكتاب.

وحين يساق اليهود والنصاري إلى النار، لا يبقى إلا من كان يسجد لله، إخلاصا أو نفاقا ورياء.

افَيُكُشَفُ عَنْ سَاقِ فَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لللهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ إِلَّا أَذِنَ اللهُ لَهُ
 إلله جُودِ وَلَا يَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ اتَّقَاءً وَرِيَاءً إِلَّا جَعَلَ اللهُ ظَهْرَهُ طَبَقَةً وَاحِدَةً كُلَّمَا أَرَادَ
 أَنْ يَسْجُدَ خَرَّ عَلَى قَفَاهُ».

فقد آل أمر الناس كلهم إلى هذين الفريقين.

ثم تنطفئ أنوار المنافقين، ويضرب بينهم وبين المؤمنين بسور له باب، باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب.

فيهلك المنافقون، ويبقى المؤمنون الذين كانوا يسجدون لله في الدنيا مبن تلقاء أنفسهم. فأنت ترى أنه لم يبق إلا أهل الصلاة، وهؤلاء فيهم المقصّر والمفرّط ممن يدخل النار ليهذّب وينقى، ثم يخرج بالشفاعة أو برحمة أرحم الراحمين.

فلا أعجب ممن يستدل بآخر الحديث وينسي أوله! (١).

ثانيا: قد جاء في حديث أبي هريرة عليك أن آخر فثة تخرج من النار، بعد أن يفرغ الله من القضاء بين العباد، تعرفهم الملائكة بآثار السجود.

فقد روى البخاري ومسلم من حديث سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءِ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ أَنَاسٌ يَا رَسُولَ اللهَّ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ...

وفيه: ﴿ حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنْ الْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ النَّارِ مَنْ أَرَادَ أَنْ

⁽۱) هذا ما كتبته من نحو خس سنوات، ثم وقفت على إيراد ابن القيم على هذا الاستدلال، ضمن أدلة من كفر تارك الصلاة، قال على: (أما الكتاب: فقد قال تعالى: ﴿ أَفَتَجْعَلُ ٱلْمَشْبِينَ كَٱلْجَرِمِينَ ﴿ مَا الْكَتَابِ: فقد قال تعالى: ﴿ أَفَتَجْعَلُ ٱلْمَشْبِينَ كَٱلْجَرِمِينَ ﴾ مَا لَكُرُ كَيْفَ خَكُمُونَ ﴾ إلى قول من ﴿ فَيْوَمُ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَلِمُونَ ﴾ [القلم: ٣٥ - ٤٣] فوجه الدلالة من الآية أنه سبحانه أخبر أنه لا يجعل المسلمين كالمجرمين، وأن هذا الأمر لا يليق بحكمته ولا بحكمه، ثم ذكر أحوال المجرمين الذين هم ضد المسلمين، فقال: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ وأنهم يدعون إلى السجود لربهم تبارك وتعالى، فيحال بينهم وبينه، فلا يستطيعون السجود مع المسلمين عقوبة لهم على ترك السجود له مع المصلين في دار الدنيا. وهذا يدل على أنهم مع الكفار والمنافقين الذين تبقى ظهورهم إذا سجد المسلمون كصياصي البقر، ولو كانوا من المسلمين لأذن لهم في السجود كها أذن للمسلمين)

يُخْرِجَ مِنَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوهُمْ فَيَعْرِفُو بَهُمْ يِعَلَامَةِ آثَارِ السُّجُودِ وَحَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ مِنْ ابْنِ آدَمَ أَثَرَ السُّجُودِ فَيُخْرِجُونَهُمْ قَدْ امْتُحِشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءٌ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ نَبَاتَ الْحِبَّةِ فِي حَيلِ السَّيْلِ وَيَبْقَى رَجُلٌ مِنْهُمْ مُنْ يَوجُهِهِ عَلَى النَّارِ فَيَقُولُ يَا رَبِّ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَاوُهَا فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنْ النَّارِ فَيَقُولُ يَا رَبِّ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَاوُهَا فَاصْرِفْ وَجْهِي عَنْ النَّارِ اللهَ المِخاري (١٠).

وله أيضا: ﴿وَيَبْقَى رَجُلٌ مِنْهُمْ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجُنَّةَ فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنْ النَّارِ ﴾ (٢).

ولفظ مسلم: ﴿... حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنْ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ المُلَاثِكَةَ أَنْ يُحْرِجُوا مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهَ شَيْعًا عِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ مِنَّ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثْرِ السُّجُودِ تَأْكُلُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمُهُ مِنَّ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ قَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثْرِ السُّجُودِ تَأْكُلُ اللهُ عَلَى النَّارِ مِنْ النَّهُ وَمَهُمْ بِأَثْرِ السُّجُودِ حَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلُ آثَرَ السُّجُودِ فَيُحْرَجُونَ مِنْ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحُيّاةِ فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُثُ الْجِبَةِ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ثُمَّ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحُيّاةِ فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُثُ الْجُبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ثُمَّ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحُيّاةِ فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُثُ الْجُبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ ثُمَّ لَا اللهُ تَعَالَى مِنْ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيَبْقَى رَجُلُ مُقْبِلٌ بِوجْهِهِ عَلَى النَّارِ وَهُ وَ آخِرُ أَهُ اللَّهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيَبْقَى رَجُلُ مُقْبِلٌ بِوجْهِهِ عَلَى النَّارِ وَهُو آخِرُ أَهُلِ الْجُنَّةِ دُخُولًا الجُنَّةِ . دُخُولًا الجُنَّة . .. ٤

قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ وَأَبُو سَعِيدِ الْخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَنَّ اللهَّ قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ وَمِثْلُهُ مَعَهُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ وَعَشَرَةُ

⁽١) رواه البخاري (٢٥٧٤).

⁽٢) رواه البخاري (٧٤٣٨).

أَمْنَالِهِ مَعَهُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوْلَهُ ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَهُ أَمْثَالِهِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الجُنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ ('').

والذي يدل على أن هؤلاء الذين تعرفهم الملائكة بآثار السجود، هم الجهنَّميُّون:

١ - قوله: «حَتَّى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنْ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ
 أَهْلِ النَّارِ».

وهذا مثل قوله في حديث جابر عند أحمد: اثُمَّ يَقُولُ اللهُ اللهَ أَنَا الْآنَ أُخْرِجُ بِعِلْمِي وَرَحْمَتِي قَالَ فَيُخْرِجُ أَضْعَافَ مَا أَخْرَجُوا وَأَضْعَافَهُ فَيُكْتَبُ فِي رِقَابِهِمْ عُتَفَاءُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فَيُسَمَّوْنَ فِيهَا الْجُهَنَّمِيِّنَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

فهؤلاء الجهنميون يخرجهم الله تعالى ابرحمته كما في حديث أبي هريرة.

و «بعلمه ورحمته» كما في حديث جابر، وليس بشفاعة أحد. وأفاد حديث أبي هريرة أن الملائكة تعرفهم بآثار السجود، فدل على أنهم من أهل الصلاة.

٢- ويدل على ذلك أيضا(٢): اتفاق صفتهم وحالهم:

ففي حديث أبي سعيد عند مسلم: ﴿فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ

⁽¹⁾ مسلم (۱۸۲).

 ⁽۲) مسند الإمام أحمد (۱٤٥٣١) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات
 رجال الشيخين غير أبي الزبير، فمن رجال مسلم.

 ⁽٣) أي أن الذين تعرفهم الملائكة بآثار السجود هم الجهنميون

يَعْمَلُوا خَبْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا مُمَمَا فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ نَهَرُ الْحَيَاةِ فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ أَلَا تَرَوْنَهَا تَكُونُ إِلَى الْحَجَرِ أَوْ إِلَى الشَّجَرِ مَا يَكُونُ إِلَى الشَّمْس أُصَيْفِرُ وَأُخَيْضِرُ وَمَا يَكُونُ مِنْهَا إِلَى الظُّلِّ يَكُونُ أَبْيَضَ ".

وعند البخاري: "فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنْ النَّارِ فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ مَاءُ الْحُيَاةِ فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْجِبَّةُ فِي حَيلِ السَّيْلِ قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ فَهَا كَانَ إِلَى الشَّمْسِ مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظَّلِ كَانَ أَبْيَضَ».

وهي نفس الصفة الواردة في حديث أبي هريرة: "أَمَرَ الْمُلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْنًا عِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمَهُ عِمَّنْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَيَعْرِفُونَهُمْ في النَّارِ يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثْرِ السُّجُودِ تَأْكُلُ النَّارُ مِنْ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ حَرَّمَ اللهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ فَيُخْرَجُونَ مِنْ النَّارِ وَقَدْ امْتَحَشُوا فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَّاةِ فَيَنْبُنُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الْجِبَةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ.

٣- وأيضا فقد جاء في رواية البخاري أن آخر أهل النار خروجا منها، هو واحد من هؤلاء الذين تعرفهم الملائكة بآثار السجود: "وَيَبْقَى رَجُلٌ مِنْهُمْ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجُنَّةَ فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنْ النَّارِ "(١).

وإذا كان آخر من يخرج من النار هو من أهل السجود، دلَّ على أن هؤلاء الجهنميين

⁽١) رواه البخاري (٧٤٣٨).

من أهل الصلاة، وهذا واضح، ولله الحمد والمنة.

الوجه الرابع:

أن قوله: «لم يعملوا خيرا قط» ليس المراد منه نفي جميع العمل، بل جاء إطلاق هذه العبارة في النصوص مع إثبات العمل، وقد وقع هذا في حديث الشفاعة وفي غيره.

١- ففي رواية حذيفة عن أبي بكر الصديق عضا لحديث الرؤية والشفاعة: ٥٠٠٠ أَمُمَّ يُقَالُ ادْعُوا الْأَنْبِيَاءَ قَالَ فَيَجِيءُ النَّبِيُّ وَمَعَهُ الْعِصَابَةُ وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الْعَصَابَةُ وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الْعَصَابَةُ وَالنَّبِيُّ وَمَعَهُ الْعَصَابَةُ وَالنَّبِيُّ وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ثُمَّ يُقَالُ ادْعُوا الشُّهَدَاءَ فَيَشْفَعُونَ لَيْنَ أَرَادُوا وَقَالَ فَإِذَا فَعَلَتْ الشُّهَدَاءُ ذَلِكَ قَالَ يَقُولُ اللهُ قَالَ اللهُ قَالَ اللهُ الرَّحِينَ الرَّاحِينَ الرَّاحِينَ الرَّاحِينَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قَالَ ثُمَّ يَقُولُ اللهُ عَلَىٰ انظُرُوا فِي النَّارِ هَلْ تَلْقُونَ مِنْ أَحَدِ عَمِلَ خَبُرًا قَطُّ قَالَ فَيَجِدُونَ فِي النَّارِ رَجُلًا فَيَقُولُ اللهُ عَلَىٰ النَّامِ عُلَىٰ النَّاسِ فِي النَّارِ رَجُلًا فَيَقُولُ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ الله

بِي وَأَنْتَ الْمُلِكُ ا (١).

٢ - وجاء في رواية أنس، عند أحمد وابن منده أن هؤلاء الجهنميين كانوا يعبدون الله
 ولا يشركون به شيئا في الدنيا:

المنتقلة المنتقلة المنتقبة المنتقبة

⁽۱) رواه أحمد وابن أبي عاصم في السنة برقم ۷۵۱، ۸۱۲ وحسن إسناده الشيخ الألباني، وقال: (وأخرجه ابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طرق أخرى عن النضر به. وقال ابن حبان: قال إسحاق (هو ابن راهوية الإمام): هذا من أشرف الحديث". وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (۱۰/ ۳۷۶-۳۷۵): رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ورجالهم ثقات) انتهى كلام الألباني.

⁽٢) في هذا أن الجهنميين لا يخرجون بالقبضة، بل يرسل الله إليهم من يخرجهم، وهو موافق لحديث أبي موسى – ويأتي قريبا- ولحديث أبي هريرة وأبي بكر – وقد سبقا- إلا أن حديثها ليس فيه التصريح باسم الجهنميين، ويأتي مزيد بيان في الوجه الثامن والأخير.

 ⁽٣) رواه أحمد (١٣٤٩١) وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده جيد. وقال الألباني في تحقيق السنة لابن أبي =

قال الإمام ابن منده: (هذا حديث صحيح مشهور عن ابن الهاد)(١).

وقال الحافظ في الفتح: (ووقع في رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس عند النسائي ذكر سبب آخر لإخراج الموحدين من النار ولفظه: "وفرغ من حساب الناس وأدخل من بقي من أمتي النار مع أهل النار فيقول أهل النار: ما أغنى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله لا تشركون به شيئا، فيقول الجبار: فبعزتي لأعتقنهم من النار، فيرسل إليهم فيخرجون».

وفي حديث أبي موسى عند ابن أبي عاصم والبزار رفعه: «وإذا اجتمع أهل النار في النار ومعهم من شاء الله من أهل القبلة يقول لهم الكفار: ألم تكونوا مسلمين؟ قالوا: بلى. قالوا: في أغنى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار؟ فقالوا: كانت لنا ذنوب فأخذنا بها، فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا. فقال الكفار: يا ليتنا كنا مسلمين، وفي الباب عن جابر وقد تقدم في الباب الذي قبله. وعن أبي سعيد الخدري عند ابن مردويه)(١).

فهؤلاء الجهنميون عتقاء الرحمن: يعبدون الله، ومن أهل القبلة. فكيف يظن أنهم لم يعملوا شيئا من أعمال الجوارح؟!

٣- ومن ذلك أيضا- أي إطلاق عبارة: لم يعملوا خيرا قط، على أناس ثبت لهم

⁼ عاصم ص ٣٩٣: (أخرجه أحمد والدارمي وابن خزيمة في التوحيد. قلت: وسندهم صحيح على شرط الشيخين، وله طريق أخرى عن أنس بنحوه رواه الطبراني كها في تفسير ابن كثير).

⁽١) الإيان (٣/ ٢٢٨).

⁽٢) فتح الباري (١١/ ٤٦٣). وحديث أبي موسى عند ابن أبي عاصم صححه الشيخ الألباني برقم (٨٤٣).

العمل-:

ما رواه أحمد و النسائي: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: ﴿إِنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلُ خَبْرًا قَطُّ وَكَانَ يُدَايِنُ النَّاسَ فَيَقُولُ لِرَسُولِهِ خُذْ مَا تَبَسَّرَ وَاثَرُكُ مَا عَسُرَ وَجَهَاوَزُ لَعَلَّ اللهً تَعَالَى أَنْ يَتَجَاوَزُ عَنَّا فَلَمَ هَلَكَ قَالَ اللهُ ﷺ فَا لَهُ عَلْمَ عَمِلْتَ خَبْرًا قَطُّ قَالَ لَا إِلَّا أَنْهُ كَانَ لِي عَلَى أَنْ يُتَجَاوَزُ عَنَّا فَلَكَ النَّاسَ فَإِذَا بَعَثْتُهُ لِيَتَقَاضَى قُلْتُ لَهُ خُذْ مَا تَبَسَّرَ وَاثْرُكُ مَا عَسُرَ وَتَجَاوَزُ لَعَلَى الله يَعَلَى الله يَعَلَى الله يَعَلَى الله يَعَلَى الله يَعَلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يَعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الله يُعْلَى الل

فقد أخبر النبي ﷺ أو لا بأنه لم يعمل خيرا قط، ثم أثبت له عملا صالحا هو تجاوزه عن المعسرين، وأمره لغلامه بذلك.

وهذا يؤكد ما سيأتي عن ابن خزيمة في معنى قول العرب: لم يعمل خيرا قط.

٤ - حديث الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفسا: وهو في الصحيحين.

وقد جاء فيه – كما في رواية مسلم – أن ملائكة العذاب تقول: إنه لم يعمل خيرا قط.

وأن ملائكة الرحمة تقول: جاء تائبا مقبلا بقلبه إلى الله.

والملائكة جميعهم صادقون في وصفهم للرجل، فهم لا يكذبون ولا يعصون.

فعلم بهذا أنه قد يقال عن رجل: لم يعمل خيرا قط، مع تلبسه ببعض الأعمال الصالحة، ويكون المراد بالنفي أنه لم يأت بكمال العمل الواجب.

 ⁽١) رواه أحمد (٨٧١٥) والنسائي (٤٦٩٤) وقال الألباني: حسن صحيح، وقال شعيب الأرتؤوط: إسناده قوى رجاله ثقات رجال الشيخين غير ابن عجلان.

ولفظ مسلم: ١٠. فَدُّلَ عَلَى رَجُلِ عَالَمٍ فَقَالَ إِنَّهُ فَتَلَ مِائَةَ نَفْسِ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ فَقَالَ اللهُ فَتَلَ مِائَةَ نَفْسِ فَهَلْ لَهُ مِنْ تَوْبَةٍ فَقَالَ اللهُ فَاعْبُدُ وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ انْطَلِقْ إِلَى أَرْضِ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّ بِهَا أَنَاسًا يَعْبُدُونَ الله فَاعْبُدُ الله مَعَهُمْ وَلَا تَرْجِعُ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سَوْءٍ فَانْطَلَقَ حَتَّى إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ اللهُ مَعَهُمْ وَلَا تَرْجِعُ إِلَى أَرْضِكَ فَإِنَّهَا أَرْضُ سَوْءٍ فَانْطَلَقَ حَتَّى إِذَا نَصَفَ الطَّرِيقَ أَتَاهُ اللهُ مَا اللهُ مَعْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلائِكَةُ الْعَذَابِ إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطَّ فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ مُعْلِلاً بِقَلْبِهِ إِلَى اللهُ وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُ فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ مُعْبِلا بِقَلْبِهِ إِلَى اللهُ وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُ فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ مَعْمَلُ بِقَلْبِهِ إِلَى اللهُ وَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الْعَذَابِ إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلُ خَيْرًا قَطُ فَأَتَاهُمْ مَلَكٌ فِي صُورَةِ مَنْ فَقَالَ اللهُ وَقَالَ اللهُ وَقَالَتُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ قَالَ قَتَادَةُ فَقَالَ الْجُسَنُ ذُكِولَ لَنَا فَوَالَ فَتَادَةً فَقَالَ الْحُسَنُ ذُكِولَ لَنَا اللهُ وَتُنَا الْمُؤْتُ اللهُ وَتُعْبَضَةُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ قَالَ قَتَادَةً فَقَالَ الْحُسَنُ ذُكِولَ لَنَا اللّهُ وَتُعْرَفُهُ الْمَالُ الْمُؤْتُ اللّهُ وَاللّهُ الْمُؤْتُ الْمَالِ الللّهُ وَاللّهُ الْمَالِ الللّهُ مُنَالًا الْمُؤْلُقُ الْمَالِي اللّهُ وَاللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ وَلَا الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ وَلَا الْمَالُ الْمُؤْلُ اللّهُ مُلِلّهُ الللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُولُ اللّهُ الْمُؤْلُ الللّهُ الللّهُ الْمُؤْلُ اللللّهُ اللللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ اللّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الللّهُ الْمُؤْلُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الْمُؤْلُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الْمُؤْلُ اللللللّهُ

فهذا السير والانطلاق، ثم النأي بالصدر أليس عملا صالحا من أعمال الجوارح؟! ولهذا قال الإمام ابن خزيمة عظم:

(هذه اللفظة: «لم يعملوا خيراً قط» من الجنس الذي تقول العرب: ينفى الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال والتمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل: لم يعملوا خيراً قط على التمام والكمال، لا على ما أوجب عليه وأمر به، وقد بينت هذا المعنى في مواضع من كتبي، (٢٠).

وللإمام أبي عبيد القاسم ابن سلام عطم بيان مهم يحسن إيراده هنا، قال عطم : (فإن

⁽۱) مسلم (۲۲۷۲).

⁽۲) التوحيد لابن خزيمة (۲/ ۷۳۲).

قال قائل: كيف يجوز أن يقال: ليس بمؤمن، واسم الإيمان غير زائل عنه؟

قيل: هذا كلام العرب المستفيض عندنا، غير المستنكر، في إزالة العمل عن عامله إذا كان عمله على غير حقيقته، ألا ترى أنهم يقولون للصانع إذا كان ليس بمحكم لعمله: ما صنعت شيئا، ولا عملت عملا. وإنها وقع معناهم هاهنا على نفي التجويد، لا على الصنعة نفسها، فهو عندهم عامل بالاسم، وغير عامل في الإتقان، حتى تكلموا به فيها هو أكثر من هذا، وذلك كرجل يعقُّ أباه ويبلغ منه الأذى، فيقال: ما هو بولده، وهم يعلمون أنه ابن صلبه، ثم يقال مثله في الأخ والزوجة والمملوك، وإنها مذهبهم في هذا: المزايلة من الأعهال الواجبة عليهم من الطاعة والبر)(١).

وبنحوه قال الإمام محمد بن نصر المروزي علم: (فإن قيل: كيف يُقال ليس بمُؤمن واسم الإيهان لازم له؟ قيل: هذا كلام العرب المُستفيض عنها، غير المُستنكر عندها قد وجدناهُ في الآثار وغيرها، من ذلك قول النبي على للذي لم يُتم صلاته: «ارجع فصلي فإنك لم تُصل» فأخبره أنه لم يُصلّ، وقد رآه يُصليها، ولكن لما لم يُكملها جعله غير مُصل، وقد وكذلك حين سُئِلَ عمن صام الدهر فقال: «ما صام وما أفطر»، فجعله غير صائم، وقد زاد على صيام الناس، ولكنه لما أخطأ به موضعه جعله غير صائم. قال: وكذلك كلام العرب، ألا تراهم يقولون للصانع إذا كان غير حاذق لعمله ولا محسن له: فُلان ليس بصانع، وهم يعلمون أنه يعالج ذلك العلاج، وأنه من أهله، غير أنهم إنها نفوا عنه تجويد

⁽١) الإيمان لأبي عبيد ص (٤١).

العمل، لا الصناعة برُ متها، وكذلك يقول الرجل لصاحبه إذا عمل عملا بغير إحكام، أو تكلم بكلام لم يقُم فيه بحجته: ما صنعت شيئاً، ولو سُئل عنه أكان تاركاً للعمل أو الكلام؟! لقالوا: لا، ولكنه ترك موضع الإصابة فيه، فكثر هذا في ألفاظهم حتى تكلموا بهذه المعاني، فيها هو أعجب مما ذكرنا. قال أبو عبد الله: وذلك مثل قولهم للرجل يعق والديه، ويدخل عليهم الأذى، ويجرم عليها الجرائم: ليس ذاك بولد، إنها هو عدو...)(1).

وهذا كلام واضح بين، يزيل الإشكال حول هذه اللفظة الم يعملوا خيرا قط،

⁽١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٧٨ - ٥٨٢). وقد جاء في أوله: (وهكذا فسر أبو عبدالله فطع هذه الأخبار في كتابه المنسوب إليه في الإيهان. قال أبو عبدالله: والذي عندنا أن المعاصي لا تزيل الإيهان...). وقال عققه: (قوله: (وهكذا فسر أبو عبدالله النج) من قول راوي الكتاب عن المروزي. وله كتاب الإيهان، كها صرح به المؤلف، انظر المقدمة، مبحث: مؤلفاته) انتهى.

قلت: الذي يظهر والله أعلم أن الكلام المنقول في مسألتنا هو كلام أبي عبيد القاسم بن سلام عطع؛ الأمرين: الأول: أنه مطابق لكلامه الذي ذكره في كتابه الإيمان، مع اختلاف يسير في بعض الكلمات وفي التقديم والتأخير.

والثاني: قول المروزي علا في نهاية النقل: (إلى هاهنا كلام أبي عبيد). فإما أن يكون المروزي نقل كلامه في كتاب الإيهان، ثم أدرجه هنا، وقدم له الراوي بقوله: (وهكذا فسر أبو عبد الله النج) وإما أن تكون الجملة تصحفت في المطبوع، والصواب: (وهكذا فسر أبو عبيد علا هذه الأخبار في كتابه المنسوب إليه في الإيهان) ويكون الكلام من المروزي لا من الراوي عنه، وهذا أظهر، لاسبها والمروزي قد ذكر بعد نهاية كلام أبي عبيد، أمثلة من السنة، تؤيده، ثم قال: (وسنذكر الأخبار المروية على هذا المثال في كتاب الإيهان خاصة) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٩٠).

ويُعلم أن المراد منها أنهم لم يعملوا على التهام والكهال، وبهذا تجتمع النصوص، بل يجتمع النص الواحد فلا يضرب أوله بآخره، فهم من أهل الصلاة وفيهم آثار السجود، وإن لم يعرفهم إخوانهم وأصحابهم، لكن الله تعالى يأمر بإخراجهم، ويرسل من يخرجهم.

الوجه الخامس:

أني قدمت في الجواب الإجمالي - نقلا عن الدكتور عبد الله القرني حفظه الله-:

(ضرورة أن يكون القول في أي مسألة مبنيا على النظر في جميع النصوص الواردة فيها، والنظر في مجموع تلك النصوص وفق القواعد المقررة في أصول الفقه، بحيث يتميز المطلق من المقيد والعام من الخاص ونحو ذلك، مع الجزم بأن ما ذهب إليه السلف في فهم تلك النصوص والجمع بينها هو الحق.

فلا يصح مثلا الحكم بأن حديث الشفاعة الوارد في الجهنميين نص في أن العمل كالي للإيمان، لما ورد فيه من أنهم دخلوا الجنة مع أنهم لم يعملوا خيرا قط، مع أن السلف قد أجمعوا على أن العمل من الإيمان، وأنه شرط للنجاة من عذاب الكفار، ولم يشكل هذا الحديث على ما ذهبوا إليه، بل فهموه بها يتفق مع ذلك الأصل).

وهذه السبيل التي أشار إليها الشيخ حفظه الله هي سبيل أهل السنة، يجمعون النصوص الواردة في المسألة، ويحملون عامها على خاصها، ومطلقها على مقيدها، فيستبين لهم العلم والحكم.

قال ابن خزيمة على تعليقه على أحاديث الشفاعة: (وهذه الأخبار تدل على صحة مذهبنا أن الأخبار رويت على ما كان يحفظها رواتُها، منهم من كان يحفظ بعض الخبر، ومنهم من كان يحفظ الكل، فبعض الأخبار رويت مختصرة، وبعضها متقصّاه، فإذا جمع بين المتُقصي من الأخبار وبين المختصر منها، بان حينثذ العلم والحكم)(١).

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين الله: (كيف نفهم حديث أبي سعيد الخدري الله عند مسلم وفيه: (فيخرج الله منها قوماً لم يعملوا خيراً قطا)

فأجاب: (نفهم هذا أنه عام وأن أدلة كفر تارك الصلاة خاصة، ومعلوم عند العلماء أن العام لا يخصص بخاص، لأن هذا الحديث لم يقل: لم يصل، حتى نقول: إنه معارض للنصوص الدالة على كفر تارك الصلاة، بل قال: "لم يعمل خيرا قط"فلم ينص على الصلاة بل عمم، ونصوص كفر تارك الصلاة خاصة فتخص بها خصصت به)(٢).

وهذا القول من الشيخ علا يؤكد صحة ما أثبته آنفا من كون هؤلاء الجهنميين من أهل الصلاة.

فإن قال المخالف: إنه لا يليق أن يطلق على من معه هذه الشعيرة العظيمة: لم يعمل خبرا قط.

قيل له: وهل يليق أن يطلق على من معه (عمل القلب من الإخلاص واليقين والصدق والخشية) لم يعمل خيرا قط؟!

فحاصل هذا الوجه: أن الحديث عام مخصص بأدلة تكفير تارك الصلاة، وهو مؤكد

التوحيد لابن خزيمة (۲/۷۰۷).

⁽٢) سبق نقله ص ٦٨، كما سبق النقل عنه الله بأن الحديث يمكن حمله على حالة خاصة، وأنه من المتشابه.

لما ذكر في الوجه الثالث من أن هؤلاء "الجهنميين "من أهل الصلاة.

الوجه السادس:

أنه يمكن حمل هذا على أناس من المؤمنين ذهبت سيئاتهم بالمقاصة فلم يبق لهم حسنات، ووضعت عليهم سيئات من ظلموهم مع سيئاتهم فأدخلوا النار، وقد بقيت كلمة التوحيد لا تقتسمها الغرماء.

قال ابن رجب على في كلام له في نحو مسألتنا هذه: (كلمة التوحيد والإيهان القلبي وهو التصديق لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ بل يبقى على صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك لخلد بعض أهل التوحيد وصار مسلوباً ما في قلبه من التصديق وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنها يخرج عصاة الموحدين من النار بهذين الشيئين)(١).

وعلى هذا فليس في الحديث أن هؤلاء لم تكن لهم أعمال صالحة في الدنيا، بل لهم أعمال ذهبت بالمقاصة، وبقيت لهم كلمة التوحيد مع التصديق، وبذلك خرجوا من النار. الوجه السامع:

أن من أهل العلم من رأى حمل هذا الحديث على حالة خاصة تلاثم النصوص المحكمة وما أجمع عليه السلف الصالح من أن الإيهان قول وعمل.

وهذا ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة في فتواها المفصلة عن الإرجاء (فتوي رقم

 ⁽١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٩٥) وسيأتي إيضاح كلام ابن رجب هذا في الفصل الأخير؛ لأنه مما يحتج به
 المخالف ويحمله على غير وجهه.

٢١٤٣٦ وتاريخ ٨/ ٤/ ١٤٢١ هـ).

حيث جاء فيها: (وأما ما جاء في الحديث إن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيرا قط، فليس هو عاما لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنها هو خاص بأولئك لعذرٍ منعهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب)(١).

فإن قيل: فيا وجه دخولهم النار، وهم معذورون في تركهم الصلاة وغيرها؟

قلنا: معلوم أن الأحكام لا تثبت إلا بعد البلوغ، وقد يبلغ الإنسانَ منها شيءٌ دون شيء، فيؤاخذ على ما فرط فيه مما بلغه، فلعل هؤلاء ممن أصابوا ذنوبا وآثاما قد بلغهم حكمها، كالقتل والزنا ونحو ذلك، وعذروا فيها تركوه جهلا.

قال شيخ الإسلام ﴿ فَهُ : (ولا يثبت الخطاب إلا بعد البلاغ لقوله تعالى: ﴿ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ - وَمَنْ بَلَغَ ﴾ (٢) ، وقول - ه : ﴿ لِقَلَّا بِهِ - وَمَنْ بَلَغَ ﴾ (٢) ، ولقول - ه : ﴿ لِقَلًّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ (١٠) .

ومثل هذا في القرآن متعدد، بيّن سبحانه أنه لا يعاقب أحدا حتى يبلغه ما جاء بـه

 ⁽١) انظر: ملحق رقم ٥، وهذا ما أجاب الشيخ ابن عثيمين هظم في بعض أجوبته، كما في لقاءات الباب
 المفتوح ٣/ ١٦٩، سؤال رقم ١٢٥٨، وقد سبق نقله ص: ٦٤

⁽٢) سورة الأنعام، آية: ١٩

⁽٣) سورة الإسراء، آية: ١٥

⁽٤) سورة النساء، آية: ١٦٥

الرسول. ومن علم أن محمدا رسول الله فآمن بذلك ولم يعلم كثيرا مما جاء به لم يعذبه الله على ما لم يبلغه؛ فإنه إذا لم يعذبه على ترك الإيمان بعد البلوغ [فأن] لا يعذبه على بعض شرائطه إلا بعد البلاغ أولى وأحرى، وهذه سنة رسول الله على المستفيضة عنه في أمثال ذلك)(١).

وقال بعض علماء الدعوة رحمهم الله: (وأما إخراج الله من النار من لم يعمل خيرا قط، بل كفي عن العمل وجود أدنى إيمان في قلبه، وإقرار بالشهادتين في لسانه، فهو إما لعدم تمكنه من أداء ما افترض الله عليه، من أركان الإسلام، بل بمجرد أدنى إيمان في قلبه وشهادة بلسانه خرمته المنية، لكنه قد عمل عملا مفسقا به، لوجود ما صدر منه عالما به، فاستحق دخول النار عليه.

وإما لكونه نشأ في مكان قريب من أهل الدين والإيهان، فلم يعلم ما أوجب الله على خلقه من تفاصيل الدين والإيهان والإسلام وأركانه، بل جهل ذلك، ولم يسأل أهل الذكر عنه، وبأن الله أوجب على خلقه المكلفين التفقه في الدين وإن لم يحصل إلا بقطع مسافة كثيرة، غير معذور بهذا الجهل؛ إذ مثله لا يجهل ذلك؛ لقربه من المسلمين، فيعاقبه الله على ترك تعلم ما أوجب الله عليه، ولهذا لا يخلد في النار إن لم يوجد مناف للإسلام، من إنكار أمر علم من الدين ضرورة، ولم يمتنع من إجابة إمام المسلمين إذا دعاه لتقويم أركان الدين، بل هو مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وبالقدر لا ينكر

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٢/ ٤١)، وفيه: (فإنه) ولعل ما أثبته هو الصواب.

منه شيئا، وبأركان الإسلام كلها، لكنه جهل تفاصيل ذلك وأحكامه، وما يجب عليه منه.

والإيمان يتفاوت ويختلف بحسب أحوال الخلق، فمنهم من إيمانه كالجبال الراسيات، بحيث لا يزحزحه مزحزح، فيزيد إلى ما لا نهاية له، ومنهم من ينقص إيمانه حتى ينتهي إلى مثقال الذرة. فالأول سببه الطاعة والعلم والتفكر في مصنوعات الله، والثاني سببه المعاصى والجهل والغفلة والنسيان.

وهذا السبب الثاني لا يوجب الخلود في النار، حيث وجد الإيهان وما استطاع عليه من أركان الإسلام، لكن لجهله أو غفلته أو نسيانه أو معاصيه، وهن إيهانه، ولا يلزم من وهنه عدم فعل الصلاة، وسائر أركان الإسلام مما يقدر عليه، بل قد يفعلها وإيهانه ضعيف، حتى ينتهي إلى مثقال الذرة.

وإطلاق عدم العمل عليه، لكونه عمل جاهل، ولذلك أكثر العلماء منهم الإمام مالك يقول بعدم صحة عبادة الجاهل بتفاصيل الصلاة، فلا يميز بين أركانها وواجباتها وسننها، وكذا غير الصلاة، فكأنه في هذه الحالة لم يعمل)(١١).

الوجه الثامن والأخير:

أن من أهل العلم من قال: إن هذا الحديث من المتشابه الذي يتعين رده إلى المحكم. سئل الشيخ ابن عثيمين عله: (كيف التوفيق بين قوله عليه في أقوام يدخلون الجنة

⁽١) التوضيح عن توحيد الخلاق، ص (١٠٥) وما بعدها.

ولم يسجدوا لله سجدة، والأحاديث التي جاءت بكفر تارك الصلاة؟

فأجاب: يحمل قوله على أناس يدخلون الجنة ولم يسجدوا لله سجدة على أناس يجهلون وجوب الصلاة، كما لو كانوا في بلاد بعيدة عن الإسلام، أو في بادية لا تسمع عن الصلاة شيئا. ويحمل أيضا على من ماتوا فور إسلامهم دون أن يسجدوا لله سجدة.

وإنها قلنا ذلك لأن هذا الحديث الذي ذكرت من الأحاديث المتشابهة، وأحاديث كفر تارك الصلاة من الأحاديث المحكمة البينة، والواجب على المؤمن في الاستدلال بالقرآن أو السنة أن يحمل المتشابه على المحكم، واتباع المتشابه واطراح المحكم طريقة من في قلوبهم زيغ والعياذ بالله، كها قال الله تعالى:: ﴿ هُوَ ٱلَّذِينَ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَنبَ مِنْهُ ءَايَنتُ مُحْكَمَنتُ هُنَ أُمُّ ٱلْكِتنبِ وَأُخَرُ مُتَشَنبِهَنتُ فَأَمًّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبِعُونَ مَا تَشَنبَه مِنْهُ ٱبْتِغَاءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَاءَ تَأُوبِلِهِ عَلَى (١) (١).

وسئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: (هناك بعض الأحاديث التي يستدل بها البعض على أن من ترك جميع الأعمال بالكلية، فهو مؤمن ناقص الإيمان، كحديث: قلم يعملوا خيراً قط ، وحديث البطاقة وغيرها من الأحاديث، فكيف الجواب على ذلك؟ فأجاب: (هذا من الاستدلال بالمتشابه، هذه طريقة أهل الزيغ الذين قال الله سبحانه وتعالى عنهم: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْخٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبّهَ مِنْهُ ﴾، فيأخذون

⁽١) سورة آل عمران، آية: ٧

⁽٢) لقاءات الباب المفتوح ٣/ ١٦٩، سؤال رقم ١٢٥٨

الأدلة المتشابهة، ويتركون الأدلة المحكمة التي تفسرها وتبينها، فلا بد من رد المتشابهة إلى المحكم، فيقال: من ترك العمل لعذر شرعي، ولم يتمكن منه حتى مات فهذا معذور، وعليه تحمل هذه الأحاديث؛ لأن هذا رجل نطق بالشهادتين معتقداً لهما مخلصاً لله عز وجل، ثم مات في الحال، أو لم يتمكن من العمل، لكنه نطق بالشهادتين مع الإخلاص لله والتوحيد، كما قال ﷺ: امن قال لا إله إلا الله وكفر بها يعبد من دون الله فقد حرم دمه وماله، وقال: "فإن الله حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله، هذا لم يتمكن من العمل، مع أنه نطق بالشهادتين، واعتقد معناهما، وأخلص لله عز وجل، لكنه لم يبق أمامه فرصة للعمل حتى مات، فهذا هو الذي يدخل الجنة بالشهادتين، وعليه محملوا عمل حديث البطاقة وغيره مما جاء بمعناه، والذين يُخرجون من النار وهم لم يعملوا خيراً قط؛ لأنهم لم يتمكنوا من العمل، مع أنهم نطقوا بالشهادتين ودخلوا في الإسلام، هذا هو الجمع بين الأحاديث) (١٠).

قلت: ولعل ما يؤيد هذا القول مخالفة حديث أبي سعيد لغيره من الأحاديث الصحيحة الثابتة المبينة للشفاعة، ومنها حديث أبي هريرة في الصحيحين، الذي يرويه عنه عطاء بن يزيد و سعيد بن المسيب. وقد أخبر عطاء أن أبا سعيد: "لا يرد عليه من حديثه شيئا حتى إذا حدث أبو هريرة أن الله قال لذلك الرجل ومثله معه قال أبو سعيد وعشرة أمثاله معه يا أبا هريرة".

أسئلة وأجوبة في مسائل الإيهان والكفر، من موقع الشيخ حفظه الله على الإنترنت، وسبق النقل عن
 الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله أن هذا الحديث من النصوص المتشابهة، انظر: ص ٧٢

وأهم ما وقعت فيه المخالفة -غير قوله: «لم يعملوا خيرا قط»-أمران:

الأول: أن حديث أبي سعيد يصرح بأن الجهنميين يخرجون بقبضة الله على: "فيقبض قبضة من النار".

وهذا مخالف لرواية أبي بكر الصديق وأنس وأبي موسى وأبي هريرة.

ففي رواية أبي بكر الصديق: ﴿أَدْخُلُوا جَنْتِي ۗ.

وفي رواية أنس: «فيرسل إليهم فيخرجون،

وفي رواية أبي موسى: «فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا».

وفي رواية أبي هريرة: «أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله».

ورواية أبي بكر وأنس وأبي موسى لا شك أنها في الجهنميين.

والمخالف قد ينازع في رواية أبي هريرة لأن فيها التصريح بأن الملائكة تعرفهم بآثار السجود.

وقد يتكئ المخالف على أن حديث أبي هريرة لم يذكر القبضة، وإنها ذكر إخراج الملائكة لهم، وحينئذ يقال له: ما كان جوابا لك على حديث أبي بكر وأنس وأبي موسى، من عدم ذكر القبضة، فهو جوابنا عن حديث أبي هريرة.

وهذه ألفاظ الروايات مجتمعة، وقد سبقت أثناء البحث:

١ - رواية حذيفة عن أبي بكر الصديق: ١... ثم يقال ادعوا الصديقين فيشفعون.

ثم يقال ادعوا الأنبياء قال فيجيء النبي و معه العصابة و النبي معه الخمسة والستة والنبي ليس معه أحد. ثم يقال ادعوا الشهداء فيشفعون لمن أرادوا قال فإذا فعلت الشهداء ذلك قال:

> > انظروا في أهل النار هل تلقون من أحد عمل خبرا قط؟

قال فيجدون في النار رجلا فيقولون له: هل عملت خيرا قط؟ ١ الحديث.

٢ - ورواية أنس عند أحمد وابن منده:

"فيقول الجبار الله فيعزي الأعتقنهم من النار، فيرسل إليهم فيخرجون وقد امتحشوا فيدخلون في نهر الحياة فينبتون فيه كها تنبت الحبة في غثاء السيل ويكتب بين أعينهم هؤلاء عتقاء الله الله في فيذهب بهم فيدخلون الجنة فيقول لهم أهل الجنة هؤلاء الجهنميون فيقول الجبار بل هؤلاء عتقاء الجبار الله المجار.

٣- ورواية أنس عند النسائي - كما عزاها الحافظ في الفتح ولم أجدها في السنن الصغرى ولا الكبرى -: "فيقول الجبار: فبعزي لأعتقنهم من النار، فيرسل إليهم فيخرجون".

٤ - ورواية أبي موسى عند ابن أبي عاصم - وهو صحيح كما سبق «فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا. فقال الكفار: يا ليتنا كنا مسلمين».

٥- وفي حديث أبي هريرة: «أمر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئا ممن أراد الله تعالى أن يرحمه ممن يقول لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار يعرفونهم بأثر السجود تأكل النار من ابن آدم إلا أثر السجود حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود فيخرجون من النار وقد امتحشوا فيصب عليهم ماء الحياة فينبتون منه كما تنبت الحبة في حميل السيل».

الأمر الثاني - بما وقع فيه الخلاف بين حديث أبي سعيد وحديث غيره -:

أن ظاهر حديث أبي سعيد أن الجهنميين، يخرجون بعد شفاعة الأنبياء والملائكة: «فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون.

فيقول الجبار: بقيت شفاعتي فيقبض قبضة من النار فيخرج أقواما قد امتحشوا... الحديث.

وهذا موافق لرواية الحسن البصري عن أنس لحديث الشفاعة وهو في الصحيحين: وهذا لفظ مسلم: وفيه أن الله تعالى يقول لنبيه على: «انطلق فمن كان في قلبه مثقال حبة من برة أو شعيرة من إيهان فأخرجه...

فيقال لي انطلق فمن كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيهان فأخرجه منها... فيقال لي انطلق فمن كان في قلبه أدنى أدنى أدنى من مثقال حبة من خردل من إيهان فأخرجه من النار فأنطلق فأفعل.

«ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأحمده بتلك المحامد ثم أخر له ساجدا فيقال لي يا محمد

ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط واشفع تشفع فأقول يا رب اثذن لي فيمن قال لا إله إلا الله.

قال ليس ذاك لك أو قال ليس ذاك إليك ولكن وعزتي وكبريائي وعظمتي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله. قال(١): فأشهد على الحسن أنه حدثنا به أنه سمع أنس بن مالك أراه قال قبل عشرين سنة وهو يومئذ جميع».

فظاهر هذا أن النبي على الله الله الجهنميين.

قال النووي على: (وقوله على: «انذن لي فيمن قال لا إله إلا الله. قال: ليس ذلك لك ولكن وعزي وجلالي وكبريائي وعظمتي وَجِبْرِيَائِي لأخرجن من قال لا إله إلا الله، معناه لأتفضلن عليهم بإخراجهم من غير شفاعة، كما تقدم في الحديث السابق: «شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين») انتهى.

لكن هذا يشكل عليه ما جاء في صحيح البخاري وسنن الترمذي وأبي داود وابن ماجة وأحمد من أن الجهنميين يخرجون بشفاعة النبي على:

فعن عمران بن حصين عض النبي عن النبي الله قال: (يَغُرُجُ قَوْمٌ مِنْ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدِ عَلَى فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّنَ، هذا لفظ البخاري(٢).

وعند الترمذي: ﴿لَيَخْرُجَنَّ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي مِنْ النَّارِ بِشَفَاعَتِي يُسَمَّوْنَ الجُهَنَّمِيُّونَ ١٠.

 ⁽١) القائل هو معبد بن هلال العنزي الراوي عن الحسن هظه .

⁽٢) البخاري (٦٥٦٦) والترمذي (٢٦٠٠) وأبو داود (٤٧٤٠) وابن ماجه (٤٣١٥).

وعند أبي داود: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَيَدْخُلُونَ الجُنَّةَ وَيُسَمَّوْنَ الجُهَنَّمِيِّنَ».

> وعند ابن ماجه: «لَيَخْرُجَنَّ قَوْمٌ مِنْ النَّارِ بِشَفَاعَتِي يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيِّينَ». وهذا معارض ولا شك لظاهر حديث أبي سعيد وحديث أنس.

قال الحافظ في الفتح: (قوله: "فيسميهم أهل الجنة الجهنميين" سيأتي في الثامن عشر من هذا الباب من حديث عمران بن حصين بلفظ: "يخرج قوم من النار بشفاعة محمد عن أنس عند للصنف في التوحيد.

وزاد جابر في حديثه: افيكتب في رقابهم: عتقاء الله فيسمون فيها الجهنميين، أخرجه ابن حبان والبيهقي وأصله في مسلم.

وللنسائي من رواية عمرو بن عمرو عن أنس: «فيقول لهم أهل الجنة: هؤلاء الجهنميون فيقول الله هؤلاء عتقاء الله» وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد وزاد: «فيدعون الله فيذهب عنهم هذا الاسم»)(١).

وقال هله: (وظهر لي بالتتبع شفاعة أخرى وهي الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة...

وشفاعة أخرى هي شفاعته فيمن قال: لا إله إلا الله ولم يعمل خيرا قط، ومستندها

⁽١) فتح الباري (٢١/ ٤٣٧).

رواية الحسن عن أنس كم سيأتي بيانه في شرح الباب الذي يليه، ولا يمنع من عدها قول الله تعالى له: «ليس ذلك إليك» لأن المنفي يتعلق بمباشرة الإخراج، وإلا فنفس الشفاعة منه قد صدرت، وقبولها قد وقع وترتب عليها أثرها)(١١).

وقال أيضا: (قال البيضاوي: وقوله: اليس ذلك لك): أي أنا أفعل ذلك تعظيما لاسمي وإجلالا لتوحيدي، وهو مخصص لعموم حديث أبي هريرة الآتي: اأسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله مخلصاً. قال: ويحتمل أن يجري على عمومه ويحمل على حال ومقام آخر. قال الطيبي: إذا فسرنا ما يختص بالله بالتصديق المجرد عن الثمرة، وما يختص برسوله هو الإيهان مع الثمرة من ازدياد اليقين أو العمل الصالح حصل الجمع.

قلت [ابن حجر]: ويحتمل وجها آخر، وهو أن المراد بقوله: «ليس ذلك لك» مباشرة الإخراج لا أصل الشفاعة، وتكون هذه الشفاعة الأخيرة وقعت في المذكورين، فأجيب إلى أصل الإخراج، ومنع من مباشرته، فنسبت إلى شفاعته في حديث: «أسعد الناس» لكونه ابتدأ بطلب ذلك، والعلم عند الله تعالى) انتهى كلام الحافظ(٢).

فتحصل من هذه الأوجه الثهانية أنه لا حجة لمن استشهد بهذا الحديث على نجاة تارك العمل الظاهر بالكلية، وأنه ينبغي أن تفهم هذه اللفظة في ضوء الروايات الأخرى وما أجمع عليه السلف.

⁽١) فتح الباري (١١/ ٢٦٤).

⁽٢) السابق (١١/ ٤٣٧).

وحاصل هذه الأوجه أمران:

الأول: أن هؤلاء الجهنميين من أهل الصلاة، فلا يصح أن يقال إنهم تركوا العمل الظاهر بالكلية، وعليه فالحديث خارج عن محل النزاع.

والثاني: أنه على فرض أنهم ليسوا من أهل الصلاة، وأنهم لم يعملوا شيئا قط من عمل الجوارح، فهو محمول على حالة خاصة، لا يعارض بها ما دل عليه الدليل من كفر تارك الصلاة، وما أجمع عليه أهل السنة من لزوم العمل في الإيهان وكفر تاركه بالكلية، والله أعلم (١).



⁽١) وعلى هذا فمن استشهد بكلام لأهل العلم - ابن رجب أو غيره - في أن هؤلاء حصلت لهم النجاة وليس لديهم عمل، وأراد أن يعمم الحكم في كل من ترك العمل الظاهر مع القدرة، لم ينفعه ذلك؛ لأن القائل بها سبق قد يراها حالة خاصة، لا تعارض النصوص، ولا تمنع من تكفير تارك الصلاة، ولا من الجزم بأن العمل لا بد منه في الإيهان، كها هو الحال في فتوى اللجنة الدائمة، فتنبه ولا تغتر بكل ما ينقل!

المبحث الرابع: الجواب عن حديث: ولم يعمل خيرا قط إلا التوحيد،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ فَإِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ وَاذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ فَوَاللهَّ لَيْنُ قَدَرَ اللهُ عَلَيْهِ لَيُعَذَّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذَّبُهُ أَحَدًا مِنْ الْعَالِينَ فَأَمَرَ اللهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ثُمَّ قَالَ لِمَ فَعَلْتَ قَالَ مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ فَغَفَرَ لَهُ الرواه البخاري ومسلم (١٠).

وفي رواية للبخاري: «قَالَ كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمُؤْتُ قَالَ لِبَنِيهِ إِذَا أَنَا مُتُ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اطْحَنُونِي ثُمَّ ذَرُّونِي فِي الرَّيحِ فَوَاللَّهِ لَيْنُ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذَّبُنِي عَذَابًا مَا عَذَابًا مَا عَذَابًا مَا عَذَابًا مَا عَذَابًا مَا عَذَابًا مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ بَا رَبِّ خَشْيَتُكَ فَعَفَرَ لَهُ وَقَالَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ بَا رَبِّ خَشْيَتُكَ فَعَفَرَ لَهُ وَقَالَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ بَا رَبِّ خَشْيَتُكَ فَعَفَرَ لَهُ وَقَالَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ بَا رَبِّ خَشْيَتُكَ فَعَفَرَ لَهُ وَقَالَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ بَا رَبٌ خَشْيَتُكَ فَعَفَرَ لَهُ وَقَالَ عَلَى مَا صَنَعْتَ قَالَ بَا رَبٌ خَشْيَتُكَ فَعَفَرَ لَهُ وَقَالَ

ورواه أحمد: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ حَدَّثَنَا حَادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَمْ يَعْمَلْ خَبْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ فَلَمَّا احْتُضِرَ قَالَ لِأَهْلِهِ انْظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُ أَنْ يُحْرِقُوهُ حَتَّى يَدَعُوهُ مُمَا ثُمَّ اطْحَنُوهُ ثُمَّ اذْرُوهُ فِي يَوْمِ رِيحٍ فَلَمَا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ فَإِذَا هُوَ فِي قَبْضَةِ اللهُ قَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَا ابْنَ آدَمَ مَا خَمَلَكَ عَلَى مَا مَاتَ فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ فَإِذَا هُو فِي قَبْضَةِ اللهُ قَقَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَا ابْنَ آدَمَ مَا خَمَلَكَ عَلَى مَا

⁽١) البخاري (٧٥٠٦) ومسلم (٢٧٥٦).

⁽۲) البخاري (۳٤۸۱)، ولمسلم نحوها بلفظ: أسرف رجل على نفسه

فَعَلْتَ قَالَ أَيْ رَبِّ مِنْ نَخَافَتِكَ قَالَ فَغُفِرَ لَهُ بِهَا وَلَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ إِلَّا التَّوْحِيدَ" (١).

احتج المخالف برواية أحمد هذه، وقال: (فإنّ الاستثناءَ نصٌّ لا يحتملُ التّأويل).

والجواب من وجوه:

الأول:

أنه قد تقدم أن هذه اللفظة: «لم يعمل خيرا قط» هي من المتشابه عند بعض أهل العلم (٢)، وأنه يجب ردها إلى المحكم الذي أجمع عليه السلف، من أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا يجزئ الإيمان من غير العمل، وإلى المحكم من أدلة تكفير تارك الصلاة، التي أجمع على الأخذ بها أصحاب النبي الله ، وجمهور السلف وأصحاب الحديث.

الثاني:

أنه يقال في هذا الحديث ما قيل في الجواب عن حديث الجهنميين، من أنه محمول على حالة خاصة، أو هو عام مخصص بأدلة تكفير تارك الصلاة.

قال النووي على : (اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث... وقالت طائفة: كان هذا الرجل في زمن فترة، حين ينفع مجرد التوحيد ولا تكليف قبل ورود الشرع على المذهب

⁽١) أحد (٨٠٢٧) وقال عققه: (للحديث إسنادان: أولها عن حماد بن سلمة عن ثابت البتاني عن أبي رافع الصائغ عن أبي هريرة، وهذا إسناد متصل صحيح. وثانيها عن حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن وابن سيرين مرسلا: وهو ضعيف لإرساله ولجهالة حماد بن سلمة).

 ⁽٢) انظر كلام الشيخ ابن عثيمين قلع ص ٦٤، والشيخ البراك ص ٧٧، والشيخ الفوزان ص ٨٤

الصحيح؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ (١)(٢).

وقد قرر شيخ الإسلام على في مواضع من كتبه أن هذا الرجل شك في القدرة والمعاد، لكنه كان جاهلا مخطئا، فعذره الله (٢)، وإذا كان كذلك، فلا يبعد أن يكون جاهلا بالأعمال والشرائع، لكونه في زمن الفترة، أو لعدم من يعلمه. والنزاع إنها هو فيمن ترك العمل بعد بلوغه حكمه، وتمكنه من أدائه.

وقال الحافظ ابن حجر على : (ولعل هذا الرجل قال ذلك من شدة جزعه وخوفه، كما غلط ذلك الآخر، فقال: أنت عبدي وأنا ربك، أو يكون قوله: «لئن قدّر علي» بتشديد الدال أي قدر علي أن يعذبني ليعذبني، أو على أنه كان مثبتا للصانع، وكان في زمن الفترة، فلم تبلغه شرائط الإيهان. وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه، حتى ذهب بعقله لما يقول، ولم يقله قاصدا لحقيقة معناه، بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤاخذ بها يصدر منه، وأبعد الأقوال قول من قال: إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر)(1).

ولا ينقضي العجب ممن يستشهد بهذا الحديث، الوارد في رجل من غير أمة محمد ﷺ

⁽١) سورة الإسراء، آية: ١٥

⁽٢) شرح النووي على مسلم (١٧/ ٧١).

 ⁽۳) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٩)، (٨/ ١١)، (١١/ ٤٠٩)، (٣٤٧/٢٣)، بغية المرتاد، ص (٣١٠) وما
 بعدها، الاستقامة (١/ ١٦٤)، منهاج السنة (٥/ ٤٨٤).

⁽٤) فتح الباري (٦/ ٥٢٣) ط. دار المعرفة.

، قد قيل إنه آخر أهل النار خروجا منها، ليؤصل قاعدة عامّة في نجاة تارك العمل بالكلية، ضاربا بذلك النصوص والإجماع، مستدلا بها لم يسبقه إليه أحد.

وقد سبق نقل ما جاء في فتوى اللجنة الدائمة عن الإرجاء، من قولهم: (وأما ما جاء في الحديث إن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيرا قط، فليس هو عاما لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنها هو خاص بأولئك لعذرٍ منعهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب)(١).

أن المخالف يتمسك هنا بقوله: "إلا التوحيد" ويعتبر هذا نصا على عدم وجود العمل، وقد فاته أن التوحيد ليس مجرد الكلمة كها يظنه من يظنه من الجهلة، بل التوحيد لابد أن يكون بالقلب واللسان والجوارح.

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب علام: (لا خلاف بين الأمة أن التوحيد: لابد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم؛ واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلما)(٢).

والحديث أثبت لهذا الرجل: الخشية، وهي من التوحيد، ومن عمل القلب، الذي يتبعه عمل الجوارح.

 ⁽١) وانظر ما سبق نقله عن الشيخ ابن عثيمين على ص ٢٤، وعن "التوضيح عن توحيد الخلاق" ص ١٥٢
 فإنه مهم.

⁽٢) سبق نقله بنيامه في (١/ ٣٥٧).

وقد جاء في إحدى روايات الحديث أن هذا الرجل كان يسيء الظن بعمله، وفي هذا إشارة واضحة لوجود العمل، لكن لإسرافه على نفسه كما جاء في الروايات الأخرى، خاف أن يلقى الله بتقصيره.

فعن حذيفة هين عن النبي على قال: «كَانَ رَجُلٌ مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ فَقَالَ لِأَهْلِهِ إِذَا أَنَا مُتُ فَخُذُونِي فَذَرُّونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ فَفَعَلُوا بِهِ فَجَمَعَهُ اللهُ ثُمَّ قَالَ مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ قَالَ مَا حَمَلَنِي إِلَّا كَافَتُكَ فَغَفَرَ لَهُ اللهُ "".

وأيضا: فمن قال بكفر تارك الصلاة، جعل الصلاة من التوحيد الذي لا نجاة للعبد إلا به، فكما لا ينجو من عبد غير الله، أو أشرك معه غيره، أو استحل محرما مجمعا عليه، لا ينجو من أتى بغير ذلك من النواقض، كترك الصلاة، وترك العمل بالكلية، إلا إذ كان في حالٍ يُعذر فيها بترك العمل.

والحاصل أن هذا الحديث لا يُشكل على أصول أهل السنة، ولا يقدح في محكمات الأدلة، بل يتعين فهمه في ضوئها، ولهذا لم يشكل على من رواه من الصحابة، ومن نقله من الأئمة، ولله الحمد والمنة.

⁽١) رواه البخاري (٦٤٨٠).

البحث الخامس: الجواب عن استدلالهم بحديث: « يدرس الإسلام.»

قال المخالف: هذا نص من حذيفة على أن تارك الصلاة - ومنها بقية الأركان - ليس بكافر بل هو مسلم ناج من الخلود في النار يوم القيامة.

والجواب:

أن هذا الأثر خارج عن محل النزاع؛ إذ النزاع فيمن ترك الصلاة والأعمال الظاهرة، بعد علمه بوجوبها، وتمكنه من أدائها، وأما من جهل وجوبها حتى مات، ولم يدر ما صلاة ولا زكاة ولا صيام، مع كونه مسلما يقول لا إله إلا الله، فهذا معذور، كما دل عليه أدلة كثيرة تعلم في بابها.

⁽١) رواه ابن ماجه (٤٠٤٩) وقال البوصيري: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه مسدد في مسنده عن أبي عوانة عن أبي مالك بإسناده ومتنه، ورواه الحاكم في المستدرك من طريق أبي كريب عن أبي معاوية به وقال صحيح على شرط مسلم). وصححه الألباني.

قال شيخ الإسلام على : (وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة الذي يندرس فيها كثير من علوم النبوات، حتى لا يبقى من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة، فلا يعلم كثيرا عما يبعث الله به رسوله، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك، ومثل هذا لا يكفر، ولهذا اتفق الأثمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيهان، وكان حديث العهد بالإسلام، فأنكر شيئا من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة، فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول، ولهذا جاء في الحديث: فيأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة ولا صوما ولا حجا، إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة يقول: أدركنا آباءنا وهم يقولون: لا إله إلا الله ...،)(۱).

وقال الشيخ ابن عثيمين على: (القسم الرابع: ما ورد مقيدا بحال يعذر فيها بترك الصلاة، كالحديث الذي رواه ابن ماجه عن حذيفة بن اليهان قال قال رسول الله على: ويُدرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشَيُ الشَّوْبِ الحديث، وفيه: "وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنْ النَّاسِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ أَدْرَكُنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَنَحْنُ نَقُولُانَ أَدُوكُنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ فَنَحْنُ نَقُولُانَ فَقَالَ لَهُ صِلَةُ مَا تُغْنِي عَنْهُم لَا إِلَه إِلَّا الله وَهُم لَا يَدْرُونَ مَا صَلَاةٌ وَلَا صِيّامٌ وَلَا نُسك فَقَالَ لَهُ صِدَقَةٌ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَة ثُمَّ وَدَّهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَة ثُمَّ أَقْبَلَ وَلَا صَدَقَةٌ فَاعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَة ثُمَّ وَدَّهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَة ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّالِيَةِ فَقَالَ: "يَا صِلَة تُنْجِيهِمْ مِنْ النَّارِ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَة ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّالِيَةِ فَقَالَ: "يَا صِلَة تُنْجِيهِمْ مِنْ النَّارِ ثَلَاثًا"، فإن هؤلاء الذين أنجتهم الكلمة من النار كانوا معذورين بترك شرائع الإسلام؛ لأنهم لا يدرون عنها، في قاموا به هو غاية ما يقدرون عليه، وحالهم تشبه حال من ماتوا قبل فرض الشرائع، أو قبل أن

⁽١) مجموع الفتاوي (١١/٧٠١) وما بعدها، وانظر: بغية المرتاد، ص (٣١١).

يتمكنوا من فعلها، كمن مات عقيب شهادته قبل أن يتمكن من فعل الشرائع، أو أسلم في دار الكفر قبل أن يتمكن من العلم بالشرائع)(١٠).

وقال الشيخ الألباني على : (وهذا الحديث الصحيح يستفاد منه أن الجهل قد يبلغ ببعض الناس أنهم لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادة، وهذا لا يعني أنهم يعرفون وجوب الصلاة وسائر الأركان ثم هم لا يقومون بها، كلا ليس في الحديث شيء من ذلك، بل هم في ذلك ككثير من أهل البوادي والمسلمين حديثا في بلاد الكفر لا يعرفون من الإسلام إلا الشهادتين.

و قد يقع شيء من ذلك في بعض العواصم فقد سألني أحدهم هاتفيا عن امرأة تزوجها وكانت تصلي دون أن تغتسل من الجهاع...) ثم نقل على عن شيخ الإسلام قوله: (ومن علم أن محمدا رسول الله على فامن بذلك ولم يعلم كثيرا مما جاء به لم يعذبه الله على ما لم يبلغه...))(٢).

الشرح الممتع (٢/ ٣٢).

⁽٢) حكم تارك الصلاة ص (٥٥). وقد احتج الشيخ على بذا الحديث على عدم تكفير تارك الصلاة، كما في السلسلة الصحيحة (١/ ١٣٠)، لكنه في تعليقه هذا كأنه انتبه إلى خروج هذا الأثر عن محل النزاع، فاكتفى بتقرير مسألة العذر، ونقل كلام شيخ الإسلام، وهذا هو الصواب، والله أعلم.

وإذا كان الأمر كذلك، فلا وجه لنقض إجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة بهذا النقل عن حذيفة على الله المخالف مطالب بنقل صحيح عن صحابي واحد، يرى أن ترك الصلاة ليس كفرا، في حال العلم والتمكن والسعة، لا في حال العذر والمسامحة، وهذا ما لم نقف عليه بعد، ولا أوقفنا أحد عليه، فصح إجماعهم، ولله الحمد والمنة.

وقد سبقت الإشارة إلى أهمية تحرير محل النزاع في هذه المسألة قبل الدخول في تفاصيلها.



المبحث السادس: الجواب عن استدلالهم بحديث معاذ ولله في بعثه لأهل اليمن

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَنَهُ إِلَى الْيَمَنِ: ﴿إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله قَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ الله قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَ اللهِ مِنْ الله قَيْرُهُ عَلَى فُقَرَ اللهِ مَا أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ الله قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُوْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَ اللهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَرَائِهِمْ فَارِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَرَائِهِمْ فَارَائِهِمْ فَارَدُ عَلَى فُقَرَ اللهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَرَائِهِمْ فَارِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَرَائِهِمْ فَارَائِهِمْ فَاللهُ وَكَرَائِمْ أَمُوا لِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةً المُظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الله عَهُمُ أَمْواهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةً المُظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الله عَرْدُاللهُ عَجَابٌ اللهَ عَرَائِهُمْ وَاتَقِ دَعْوَةً المُظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الله عَرَائِهُمْ وَاتَقِ دَعُوةً المُطْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللهَ عَجَابٌ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ

استشهد به أحدهم، وقال: (وهذا دليل على أن الإسلام يصح من صاحبه، ولو لم يعمل؛ إذ لا يجوز لأحد أن يأمر بشيء دون ركنه أو شرطه الذي لا يصح إلا به). ثم قال: (فلو كان إيهان العبد لا يصح إلا بوجود عمل ظاهر غير الشهادتين، لقيل لمن يريد أن يسلم: أن يشهد شهادة التوحيد، ويعمل معها عملا مباشرا، يصحح إيهانه الباطن، ونطقه بالتوحيد).

والجواب من وحوه:

الأول:

أن هذا الاستدلال من أغرب ما رأيت، وهو من جنس استدلال الخرافيين وعباد القبور على أن العصمة تثبت بالشهادتين ولو فعل قائلها ما فعل من النواقض!

⁽١) رواه البخاري (١٤٩٦) ومسلم (١٩).

فالمخالف لا يميز بين ثبوت العصمة، واستمرارها، أو بين ثبوت حكم الإسلام، ودوامه، وكان الأولى له حيث أراد هذا الاستدلال، أن يستدل بحديث أسامة، وبغيره مما يؤخذ منه الحكم بالإسلام بالشهادتين!

فقوله: (الإسلام يصح من صاحبه، ولو لم يعمل).

جوابه أن يقال: ماذا تعني بالإسلام، ثبوته ابتداءً، أم دوامه واستمراره؟

أما الأول، فلا نازع في أن الإسلام يثبت ابتداء بدون عمل، وقد قدمت أنه يحكم بالإسلام بمجرد النطق بالشهادتين، وأن ذلك مجمع عليه، ثم يطالب بالتزام أحكام الإسلام.

وأما الثاني: وهو استمرار حكم الإسلام مع ترك العمل، فهذا محل النزاع، وليس في الحديث أن الكتابين الذي بعث إليهم معاذ لو تركوا العمل، استمر الحكم لهم بالإسلام، غاية ما فيه أنه لم يُطلب منهم العمل ابتداء، بل لم يُطلب منهم التزام العمل، وهذا لا تعرّض فيه لحكم ترك العمل، أو الالتزام، كما سيأتي.

قال ابن رجب الحنبلي على : (ومن المعلوم بالضرورة أن النبي النه كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط، ويعصم دمه بذلك، ويجعله مسلما، وقد أنكر على أسامة بن زيد قتله لمن قال لا إله إلا الله، لما رفع عليه السيف، واشتد نكيره عليه، ولم يكن عليه السيف، والركاة).

وقال: (مع أن من أقر بالشهادتين صار مسلم حكما(١)، فإذا دخل في الإسلام بذلك، ألزم بالقيام ببقية خصال الإسلام)(٢).

وقال شيخ الإسلام على : (ويكون على قد قال كلا من الحديثين في وقت، فقال: : المُورْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا الله الله المسلمون أن الكافر المحارب إذا قالها وجب الكف عنه، وصار دمه وماله معصوما، ثم بين في الحديث الآخر أن الفتال ممدود إلى الشهادتين والعبادتين؛ ليُعلم أن تمام العصمة وكها إنها تحصل بذلك، ولئلا تقع الشبهة؛ فإن مجرد الإقرار لا يعصم على الدوام، كها وقعت لبعض الصحابة، حتى طلاها الصديق ثم وافقه، وتكون فائدة ذلك أنه إذا قال: لا اله إلا الله، كان قد شرع في العاصم لدمه، فيجب الكف عنه، فإن تمتم ذلك تحققت العصمة، وإلا مطلت) (").

وقال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن على : (أما جَعُله[أي المخالف] شيخَنا على من يشترط الشرائع الإسلامية في الدخول فيه، فهذا باطل، إنها تشترط المباني

⁽۱) وفائدة الإسلام الحكمي (أننا إذا حكمنا بإسلامه طالبناه بلوازم الإسلام، فيرث أقاربه المسلمين، ويرثونه، وإن قال: فعلته استهزاء، فنعتبره مرتدا، والفرق بين كونه مرتدا وبين كفره الأصلي أن كفر الردة لا يقر عليه بخلاف الكفر الأصلي، فيقر عليه) الشرح الممتع للشيخ ابن عثيمين ظه (٢/ ١٩).

⁽٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٢٨، ٢٣٠).

⁽٣) شرح العمدة (٢/ ٦٣).

ونحوها في صحة الإسلام، لا في الدخول فيه)(١).

فمن قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فقد دخل في الإسلام، ثم يطالب بالعمل، ومنه الصلاة، فإن لم يفعل، فهو كافر في قول جمهور السلف وأصحاب الحديث، ممن لم يشكل على على الفيهم، ولا علمت أحدا استدل بهذا الحديث على ما استدل به المخالف.

الثاني:

أن نظير استدلال المخالف أن يقال: عدم الإيهان بالملائكة أو الكتب أو القدر أو البعث ليس كفرا؛ لأن هذه الأمور لو كانت أركانا للإيهان لا يصح بدونها، للزم ذكرها عند الدخول في الإسلام؛ إذ على قول المخالف (لا يجوز لأحد أن يأمر بشيء دون ركنه أو شرطه الذي لا يصح إلا به)!!

وهذا باطل قطعا؛ فإن من أتى بالشهادتين حكم بإسلامه إجماعا، وقد لا يكون سمع شيئا عن الكتب المنزلة، أو الإيهان بالقدر. فعُلم من ذلك أن تأخير هذا عن الشهادتين، لا مدخل له في الحكم بأنه ركن أو شرط، أو أن تركه حرام أو كفر. وكذلك الصلاة والعمل، لا يلزم من عدم ذكرها عند الدعوة إلى الإسلام ألا تكون ركنا أو شرطا، كها توهم المخالف.

وأيضا: (فالتزام) وجوب الصلاة ونحوها من الواجبات المعلومة في الإسلام، لابد

⁽١) مصباح الظلام ص (٣٥٨).

منه، وترك هذا الالتزام كفر اتفاقا، ومع ذلك فلم يكن النبي على الله يشترط على من جاءه يريد الإسلام أن يلتزم الصلاة والزكاة، كما سبق.

وأبلغ من ذلك أن يقال: إن من أهل العلم من يثبت الإسلام لمن قال: لا إله إلا الله، دون أن يشهد لمحمد في بالرسالة، ثم يُلزم بعدها أن يقول: محمد رسول الله، فإن أبى صار مرتدا، ولا نزاع في أن الشهادة بالرسالة ركن الإسلام والإيمان!

قال النووي على (والمذهب الذي قطع به الجمهور أن كلمتي الشهادتين لا بد منها، ولا يحصل الإسلام إلا بها، وحكى الإمام مع ذلك طريقة أخرى منسوبة إلى المحققين أن من أتى من الشهادتين بكلمة تخالف معتقده، حُكم بإسلامه، وإن أتى منها بها يوافقه لم يحكم، فإذا وحد الثنوي، أو قال المعطل: لا إله إلا الله، جُعل مسلماً، وعُرض عليه شهادة الرسالة، فإن أنكر صار مرتدا، واليهودي إذا قال: محمد رسول الله، حكم بإسلامه (۱)، وحكى عن هذه الطريقة خلافا في أن اليهودي أو النصراني إذا اعترف بصلاة توافق ملتنا، أو حكم يختص بشريعتنا، هل يكون ذلك إسلاما، وقال: ميل معظم المحققين إلى كونه إسلاما، وعن القاضي حسين في ضبطه، أنه قال: كل ما كفر المسلم بجحده صار الكافر المخالف له مسلما بعقده، ثم إن كذب غير ما صدّق به كان مرتدا.

⁽۱) قال شيخ الإسلام علا : (لكن تنازعوا فيها إذا قال : أشهد أن محمدا رسول الله: هل يتضمن ذلك الشهادة بالتوحيد أو لا يتضمن؟ أو يفرق بين من يكون مقرا بالتوحيد ومن لا يكون مقرا على ثلاثة أقوال معروفة من مذهب أحمد وغيره من الفقهاه) انتهى من دره التعارض (٤/ ١٠٧).

فرع: استحب الشافعي رضي الله عنه أن يمتحن الكافر عند إسلامه بإقراره بالبعث بعد الموت)(١).

وقال الحافظ ابن حجر على: (واستدل به [أي بحديث معاذ] على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف إليها الشهادة لمحمد بالرسالة، وهو قول الجمهور. وقال بعضهم: يصير بالأولى مسلما، ويطالب بالثانية، وفائدة الخلاف تظهر بالحكم بالردة)(٢).

فهل يقال إن هذه الطائفة من أهل العلم لا ترى الشهادة لمحمد على بالرسالة ركنا؛ لأنها لم تشترط الإتيان بها عند الدخول في الإسلام؟!

وهذا البعث بعد الموت، لا يصح إيهان أحد إلا به، ومع ذلك يثبت الإسلام الحكمي بدونه، ولا يشترط ولا يجب ذكره مع الشهادتين، فعُلم من ذلك قطعا أنه لا تلازم بين كون العمل ركنا أو شرطا لصحة الإسلام، وبين ذكره مع الشهادتين، وأنّ قول المخالف: لا يجوز لأحد أن يأمر بشيء دون ركنه أو شرطه، كلام باطل، لم يسبق إليه، وهو مشابه لقول بعض الغلاة الذين لا يحكمون بإسلام من أتى بالشهادتين حتى يمتحن و يختبر، أو يدخل وقت الصلاة فيصلي!

فانظر كيف تلعب الأهواء بأهلها، فتراهم ينتقلون من بدعة إلى بدعة، ومن تفريط

⁽١) روضة الطالبين (٨/ ٢٨٣).

⁽٢) فتح الباري (٣/ ٢٥٩).

إلى إفراط.

وكأني بهذا المخالف يقترح على جمهور السلف وأصحاب الحديث القائلين بكفر تارك الصلاة، ألا يحكموا بإسلام الكافر حتى يقرن الشهادتين بفعل الصلاة! وإلا لم تكن الصلاة عندهم ركنا، ولا كان تركها كفرا!

الثالث:

أن الكافر إذا دخل في الإسلام، طولب بالواجبات إذا كان أهلا للوجوب، في زمن الوجوب، في زمن الوجوب، فيطالب بالصلاة إذا أدرك من وقتها قدر الركعة أو التكبيرة - على خلاف-، فيصليها مع ما يُجمع إليها قبلها، في قول الجمهور (١)، ومن أسلمت حال حيضها أو نفاسها، لم تُدع إلى الصلاة! وليس هذا لأن الصلاة ليست ركنا، أو تركها ليس كفرا، فهذا أمر آخر. وكذلك الزكاة والصوم والحج لا يطالب بشيء منها إلا إذا توفرت فيه شرائط الوجوب.

وليس في هذا الحديث أن الكتابي إذا أسلم، أمهل وترك، ولم يطالب بالعمل، حال وجوبه عليه، وإنها يدل الحديث على أنه لا يطالب بالعمل قبل الإسلام، فلا يدعى إلى الصلاة قبل أن يسلم (٢)، لأن الإسلام شرط في صحتها، ولا يدعى إلى الزكاة قبل أن

 ⁽۱) انظر: المغني (۱/ ٤٤١). ورجح الشيخ ابن عثيمين ظاه أنه لا تلزمه إلا الصلاة الحاضرة. انظر: الشرح المتع (۲/ ١٣١).

⁽٢) شرح العمدة لشيخ الإسلام (٢/ ٣٦) وقد استدل على ذلك بحديث معاذ عليف.

يصلي؛ لأنه إذا لم يقر بالصلاة كفر، وصار ماله فيثا، فلم تنفعه الزكاة(١١).

وهل المطلوب هنا هو الإقرار بالصلاة فقط، أم فعلها؟

الجواب: المطلوب فعلها، لا مجرد الإقرار بوجوبها؛ وقد دل على ذلك قوله في الرواية الأخرى: «فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَّ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ فَإِذَا صَلَوا فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ اللهَّ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُوْخَدُ مِنْ غَنِيهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقِيرِهِمْ (٢).

وفي رواية: «فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَّ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَاثِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَاثِهِمْ اللهِمُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِمْ اللهِمْ اللهِ عَلَى ال

وهذا مفسر لقوله: «فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ»، وتكون العلة في ترتيب الزكاة على الصلاة، أنه لا يصح الإسلام بدون الصلاة، كما هو القول الذي دلت عليه النصوص، وأجمع عليه الصحابة.

والمقصود أن المخاطبة بهذه الواجبات، تختلف بحسب الزمان والمكان، وبحسب حال المكلّفِ نفسِه، وهذا شيءٌ، والحكم بأن تركها أو ترك بعضها كفرٌ، شيءٌ آخر، فعدم مطالبة من أسلمت حال حيضها، بالصلاة، لا يعني أن ترك الصلاة ليس كفرا.

⁽١) فتح الباري (٣/ ٣٥٩) ط. دار المعرفة.

⁽٢) البخاري (٧٣٧٢).

⁽٣) البخاري (١٤٥٨) ومسلم (١٩).

الرابع:

أن استشهاد المخالف بهذا الحديث على عدم تكفير تارك العمل لا وجه له؛ إذ محل النزاع في هذه المسألة، فيمن ترك العمل، مع بلوغه حكمه، وتمكنه من فعله، وأما من لم يطالب بالفعل، لعدم أهليته، أو لعدم إدراكه وقت الوجوب، فهذا خارج عن محل النزاع، ولهذا من اخترمته المنية قبل إمكان العمل - كها في قصة اليهودي - فهو مسلم بلا نزاع، والكلام ليس فيمن ترك العمل وقتا أو وقتين، أو يوما أو يومين، بل المخالف يثبت الإسلام لم عاش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يؤدي له فرضا ولا نفلا، ويزعم أنه مع ذلك مقرٌ منقادٌ في الباطن، بل معه القدر اللازم من الخوف والرجاء والمحبة!

الخامس:

أن معاذا على وهو راوي هذا الحديث، ممن يقول بكفر تارك الصلاة، وهو من على الصحابة وفقهائهم، وهو أحق الناس بفهم هذا الحديث، الذي وُجّه به إلى اليمن داعيا ومعلّما، فلم يفهم منه ما فهم المخالف من أن تأخير الدعوة إلى الصلاة - عن الشهادتين -، يعني أن تركها ليس كفرا، فضلا عن أن يفهم منه أن ترك العمل كله، يستقر معه الإسلام ويثبت!

وقد نَسب إلى معاذ عليت القولَ بتكفير تارك الصلاة، جماعةٌ من الأثمة، منهم ابن حزم والمنذري وعبدُ الحق الأشبيلي وابنُ القيم، وغيرُهم.

قال المنذري على : (قال أبو محمد بن حزم: وقد جاء عن عمر، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متعمدا حتى يخرج وقتها، فهو كافر مرتد، ولا نعلم لهؤلاء من الصحابة مخالفا.

قال الحافظ عبد العظيم: قد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة متعمدا لتركها حتى يخرج جميع وقتها، منهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبد الله، وأبو الدرداء هيفه)(١).

وقال ابن القيم على : (وقد تقدم مثل ذلك عن معاذ بن جبل، وعبدالرحمن بن عوف، وأبي هريرة، ولا يعلم عن صحابي خلافهم.

وقال الحافظ عبد الحق الأشبيلي على في كتابه في الصلاة: (ذهب جملة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم إلى تكفير تارك الصلاة متعمدا لتركها حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وجابر، وأبو السدرداء، وكذلك روي عن على بن أبي طالب كرم الله وجهه، هؤلاء من الصحابة...))(1).

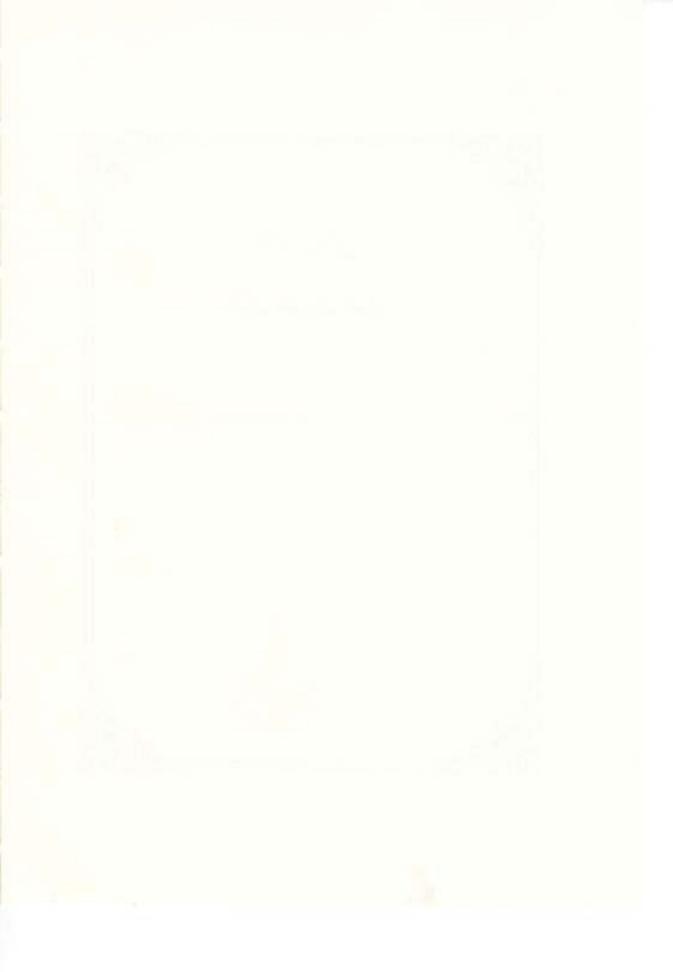


⁽١) الترغيب والترهيب (١/ ٢٢)، وانظر الصلاة وحكم تاركها لابن القيم، ص (٢٩، ٤٣).

⁽٢) الصلاة وحكم تاركها لابن القيم، ص (٤٣) وانظر ص (٢٩).







وقد أكثر المخالفون في هذه المسألة من إيراد الشبه العقلية، التي مؤداها: ١ - التشكيك فيها أجمع عليه أهل السنة، من أن الإيهان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر.

٢- الالتفاف على مفهوم "التلازم بين الظاهر والباطن "وتفريغه من حقيقته ومضمونه، وجعل هذا التلازم مقصورا على الإيهان الكامل في القلب، فهذا الذي يستلزم العمل عندهم، وأما أصل الإيهان، فلا تلازم بينه وبين العمل الظاهر!

٣- الالتفاف على مقولات شيخ الإسلام والله في مسألة التلازم، والزعم بأن
 الظاهر عنده هو القول والعمل معا، وأن انتفاء العمل وحده لا يخرم الأصل الباطني.

٤ - التشغيب على ما قرره أهل العلم المعاصرون من أن "مقولة العمل شرط كمال في الإيهان" هي مقولة المرجئة.

فهذه هي المضامين العامة التي تدور حولها شبهاتهم العقلية، وقد بلغت بعد الحصر والتتبع: عشر شبهات

وقد تأملت هذه الشبهات، فرأيت مردها إلى سوء الفهم، أو سوء القصد، أو هما معا، والغالب هو الأول، والموفق من وفقه الله، ومن لم يجعل الله له نورا فها له من نور.



الشبهة الأولى:

قولهم: إن السلف أرادوا بقولهم: "الإيمان قول وعمل"، بيان الإيمان المطلق (الكامل)، فهذا الذي يشمل القول والعمل، وأما مطلق الإيمان، أي القدر الذي لابد منه لصحة الإيمان، فلا يدخل فيه العمل، بل هو التصديق وعمل القلب وقول اللسان.

وحجتهم في ذلك أن السلف قالوا مقولتهم هذه في معرض الرد على المرجئة التي زعمت أن تارك العمل مؤمن كامل الإيهان، فبين السلف أن العمل لابد منه في الإيهان الكامل(١٠).

والجواب من وجوه:

الأول:

أن السلف لم يكتفوا بقولهم: الإيمان قول وعمل، حتى يقال: مقصودهم الإيمان

⁽۱) هذه الشبهة قررها غير واحد من المخالفين، واستشهد لها أحدهم بقول شيخ الإسلام في عن أعيال الجوارح: (وهي شعبة من مجموع الإيان المطلق وبعض له) وعلق عليه بقوله: (فالأعيال الظاهرة - طاعات ومعاص - وجودا وعدما - متعلقة بالإيان المطلق، لا مطلق الإييان؛ فتنبه ...). وعلق في موضع آخر بقوله: (قلنا: وانتفاء الإيان المطلق - وهو كياله - لا يلزم منه انتفاء (مطلق الإيان) - وهو أصله - كيا قرره شيخ الإسلام - في مواضع -) انتهى.

قلت: سيأتي الجواب المفصل على ما فهموه من كلام شيخ الإسلام، وذلك في الفصل الأخير إن شاء الله، لكن أشير إلى أمر لا يخفى على ذي فهم، وهو أن قول اللسان شعبة من شعب الإيهان المطلق أيضا! كها هو نص حديث شعب الإيهان، فهل يقال -بناء على فهم المخالف-: (فقول اللسان- وجودا وعدما- متعلق بالإيهان المطلق، وانتفاء الإيهان المطلق لا يلزم منه انتفاء مطلق الإيهان)؟! وفات المخالف أن تصديق القلب شعبة من شعب الإيهان المطلق أيضا! فهل يصح أن يقول فيه ما قاله في الأعهال؟!

الكامل أو الأصل أو غير ذلك، بل بينوا مرادهم، فقالوا: لا يجزئ القول دون العمل، ولا يقبل القول إلا بالعمل، كما لا يقبل العمل إلا بالقول. وقالوا: العمل يصدّق أن في القلب إيهانا، فإذا لم يكن عمل كذّب أن في القلب إيهانا. وقالوا: من صدق بالقول وترك العمل كان مكذبا وخارجا من الإيهان، وقالوا: إذا كان قولا بلا عمل فهو كفر، كما نقله شيخ الإسلام عن سهل التستري ولم ينكره (١١). وجعلوا العمل من الإيهان كالشفتين من اللسان، لا يصح الكلام إلا بهها، وقالوا: وفي سقوط العمل ذهاب الإيهان، إلى غير ذلك من مقولاتهم الواضحة (١٤)، ولو كان الأمر على ما ذكر المخالف لم يكن ترك العمل كفرا، ولا كان قبول القول متوقفا عليه.

الثاني:

أن المرجئة خالفت أهل السنة في مسائل عدة:

في دعواها أن العمل ليس من الإيمان - المجزئ أو الكامل-.

وفي دعواها أنه لا تلازم بين الظاهر والباطن، وأن الإيمان يمكن أن يكون تاما كاملا في القلب من غير عمل الجوارح.

وفي دعواها أن الإيمان شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص ولا يستثنى منه- ومنهم من أثبت ذلك كما سبق-.

⁽١) انظر ص: ١٧، وانظر كلام الآجري وابن بطة ص ١٨، ٢٢

⁽٢) انظر هذه النقو لات في الفصل الثالث من الباب الثالث.

وفي دعواها أن الكفر لا يكون بالعمل، بل بالجحود والتكذيب، أو العناد عند طائفة منهم.

وكان قول أهل السنة - مع اختصاره وإحكامه - وافياً ببيان معتقدهم، والردعلى خالفيهم، فقولهم: الإيمان قول وعمل مبني أو لا على النصوص التي دلت على ذلك، ومتضمن للرد على المرجئة في جل مقالتهم، فإذا أضيف إلى ذلك قولهم: يزيد وينقص ويستثنى فيه، أتى على جميع مقالة المرجئة، بل وغير المرجئة، كالخوارج والمعتزلة.

والمقصود أن قول القائل: أرادوا بذلك الرد على المرجئة لأنها تثبت الإيهان الكامل بلا عمل، تحكم ودعوى بلا برهان، وإلا فلقائل أن يقول: بل أرادوا الرد على المرجئة في الأمرين معا، في زعمها أن الإيهان يصح ويكمل بلا عمل، فبينوا أن العمل لابد منه، وأكدوا ذلك بعباراتهم الواضحة التي سبق ذكرها، من نحو: لا يجزئ، ولا ينفع، ولا يقبل.

والحاصل أن المخالف لم يسق حجة صحيحة على ما ادعاه، وإنها اعتقد ثم تكلّف في فهم كلام السلف وتأويله (1). ورأيت من يحتج لهذا بكلام لشيخ الإسلام حاصله أن الإيهان المطلق يتضمن القول والعمل، وهذا لا حجة فيه، ولا معارضة بينه وبين قولنا: مطلق الإيهان لابد فيه من العمل، فمطلق الإيهان أو القدر المنجي من الخلود في النار لابد فيه من أصل التصديق، وأصل أعهال القلب، وقول اللسان، وأصل عمل الجوارح، أو

 ⁽١) يأتي في جواب الشبهة الخامسة ذكر من سبق المخالف إلى هذا التأويل، كابن التلمساني والقسطلاني
 والنفراوي، وجميعهم من الأشاعرة!

أصل الطاعة، كما هو تعبير شيخ الإسلام، ويأتي نصه.

وأما الإيمان المطلق فإنه يتضمن أعلى الكمال من هذه الأركان، فيدخل فيه جميع الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

الثالث

أنه على قول المخالف يكون العمل الظاهر ثمرة للإيهان للباطن وليس لازما، فيمكن أن يوجد الإيهان الباطن في القلب صحيحا مجزئا من غير أن يوجد العمل، وهذا حقيقة قول المرجئة، فإن المرجئة لا تنازع في كون العمل الظاهر ثمرة للإيهان الباطن، كها لا تنازع في أن تارك العمل مستحق للوعيد، ولكنها تنازع في كونه لازما لا ينفك عن الإيهان الباطن.

قال شيخ الإسلام عطم: (فإن المرجئة لا تنازع في أن الإيهان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة، ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه، لكنها تنازع هل يستلزم الطاعة؟)(١).

ومما يؤكد هذا أن شيخ الإسلام على يرى النزاع لفظيا مع من قال: الإيمان قول وتصديق، إن أقر بأن العمل الظاهر لازمٌ للإيمان الباطن لا ينفك عنه، بحيث إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم(٢).

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۵۰).

⁽٢) انظر تفصيل ذلك في الجزء الأول ص ٢٧٩- ٢٨٦

وهذا يبين أن دخول العمل في الإيهان معناه أنه جزء أو لازم لابد منه، مرتبط بأصل الإيهان لا بكهاله فقط.

وأنت إذا تأملت قول المخالف وجدته ممن لا يثبت التلازم بين الظاهر والباطن حقيقة، فيتصور قيام التصديق والمحبة بالقلب، من غير أن ينفعل البدن بالممكن من أعمال الجوارح، بل يتصور أن يعيش الرجل دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يفعل له طاعة، ثم هو مصدق منقاد مستسلم!

وبيان ذلك أنهم يقولون: لو أتى بالتصديق والنطق وعمل القلب، ثم ترك جميع أعمال الجوارح، وعاش ولو ماثة سنة على حاله هذا، يفعل جميع المحرمات، ويترك سائر الواجبات، غير أنه لا يرتكب ناقضا من نواقض الإسلام، فإنه يظل مسلما؛ لأن معه أصل الإيمان من التصديق وعمل القلب!

وهذا إقرار منهم بأن أصل الإيمان في القلب يُتصور وجوده واستمراره مع ترك جميع أعمال الجوارح، وهذا نفي للتلازم ولاشك(١).

ولما علم المخالف أن هذا هو حقيقة قوله، زعم أن التلازم لا يكون إلا في الإيمان الكامل! وأما أصل الإيمان في القلب - تصديقا وعملا - فإنه لا يستلزم شيئا من أعمال الجوارح! وهذه شبهة أخرى، وتحكم آخر، ودعوى لا برهان عليها، وسيأتي الجواب عنها قريبا.

⁽١) وليست المصيبة في أن يقول هذا فلان أو فلان، ولكن البلية حقا أن ينسب مثل هذا الكلام إلى السلف!

الرابع:

أن شيخ الإسلام على وهو من أعلم الناس بمقولات السلف والأثمة، احتج بهذا الإجاع على كفر تارك الصلاة، وعلى كفر تارك العمل الظاهر، في مواضع، فمن ذلك قوله: (وأيضا فإن الإيمان عند أهل السنة و الجماعة قول وعمل كما دل عليه الكتاب والسنة و أجمع عليه السلف و على ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنا.

و القول الذي يصير به مؤمنا قول مخصوص و هو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة...

وأيضا فإن حقيقة الدين هو الطاعة و الانقياد، وذلك إنها يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئا فها دان لله دينا، و من لا دين له فهو كافر)(١).

ولو كان العمل متعلقا بالإيمان الكامل فقط، لم يكن تركه كفرا، ولم يسغ الاحتجاج بهذا الإجماع على كفر تارك الصلاة.

وقال على : (وهذه المسألة لها طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر.

والثاني: في إثبات الكفر الباطن.

فأما الطرف الثاني فهو مبني على مسألة كون الإيمان قولا وعملا كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إيمانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة

⁽١) شرح العمدة (٢/ ٨٦).

والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح)(١).

فقد جعل إثبات الكفر باطناً، لمن عاش دهره لا يؤدي هذه الأعمال، مبنياً على مسألة كون الإيمان قولا وعملا، وهذا الاستدلال لا يتم إلا إذا كان العمل داخلا في مطلق الإيمان) أو القدر المنجي من الكفر، فصح أن قول السلف: الإيمان قول وعمل، يدخل فيه الإيمان المطلق الكامل، كما يدخل فيه (مطلق الإيمان) فكلاهما لابد فيه من العمل.

ومثل ذلك قوله على : (وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياما ولا غير ذلك من الواجبات، [ولو قدّر أن يؤدي الواجبات] لا لأجل أن الله أوجبها، مشل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيهان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر؛ فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد الله عنه المؤرث.

⁽۱) مجموع الفناوي (۷/ ۲۱٦).

 ⁽۲) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢١)، وما بين المعقوفتين من تحقيق الإيهان الأوسط للدكتور علي بن بخيت الزهراني ص (٥٧٧).

وهذا يدل- كسابقه - على أن شيخ الإسلام والله على من قول السلف: الإيمان قول وعمل، أن العمل لابد منه لصحة الإيمان، وأنه داخل في مطلق الإيمان، الذي لا نجاة للعبد إلا به، ولهذا رتب على ذلك تكفير تارك العمل.

الخامس:

أن شيخ الإسلام على صرح بأن الكافر لو صدق وأقر بلسانه، لم ينفعه ذلك حتى يقترن التصديق بالعمل الباطن، ويقترن قول اللسان بالعمل الظاهر.

قال علمه (فإذا قال أحد هؤلاء العالمين الجاحدين الذين ليسوا بمؤمنين: محمد رسول الله، كقول أولئك اليهود وغيرهم، فهذا خبر محض مطابق لعلمهم الذي قال الله في الله في التين عَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِتَنبَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُم وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُم لَيْكَتُمُونَ أَنْكَة هُمْ يَعْلَمُونَ فَلَا لا ينفعهم مجرد العلم، لا ينفعهم مجرد الخبر، بل لابد أن يقترن بالعلم في الباطن مقتضاه من العمل الذي هو المحبة والتعظيم والانقياد ونحو ذلك، كما أنه لابد أن يقترن بالخبر الظاهر مقتضاه من الاستسلام والانقياد وأصل الطاعة)(1).

فهذه أربعة أركان لابد منها، والعمل الظاهر أحدها، وعبر عنه شيخ الإسلام بأصل الطاعة، وهو تعبير دقيق. واشتراطه علا وجود هذه الأركان الأربعة، هو تفسير لقول السلف رحمهم الله: الإيمان قول وعمل، فلابد من قول ظاهر وباطن، ولابد من

⁽١) سورة البقرة، آية: ١٤٦

⁽٢) التسعينية (٢/ ٦٧٣).

عمل ظاهر وباطن.

السادس:

أنه قد سبق حكاية إجماع الصحابة هيئه على تكفير تارك الصلاة، وهذا يدل على أن عمل الجوارح لابد منه لصحة الإيمان عندهم، فيكون العمل داخلا في (مطلق الإيمان) أو القدر المجزئ الذي تحصل به النجاة من الخلود في النار.

السابع:

أن هذه المقولة (الإيمان قول وعمل) مقولة أجمع عليها أهل السنة، من الصحابة والتابعين والأثمة، والمخالف يقول: إن العمل عندهم إنها يدخل في الإيمان المطلق فحسب، أما مطلق الإيمان فيصح، ولو انتفت جميع أعمال الجوارح.

فيقال: قد عُلم أن جمهور السلف وأصحاب الحديث يقولون بكفر تارك الصلاة (١٠)، وهذه المقولة (الإيهان قول وعمل) قد ذاعت فيهم، بل هم قائلوها وناشر وها، فكيف يكون العمل عندهم مرتبطا بالكهال الواجب فقط، والحال أن منه ما يدخل في الأصل، وهو الصلاة، فمن تركها فليس بمسلم.

فلو أنصف المخالف لقال- مثلا -: عمل الجوارح لا يدخل في أصل الإيهان إلا عند جمهور السلف القائلين بكفر تارك الصلاة! لأنهم يجعلون الصلاة من التوحيد الذي لابد منه، وفي تركها الكفر.

 ⁽١) وهو إجماع الصحابة كما سبق تقريره، لكن الكلام هنا على سبيل التنزل مع المخالف الذي لا يقر هذا الإجماع.

ولو أنصف لقال: تارك عمل الجوارح بالكلية لا يكفر إلا عند جمهور السلف الذين يكفرون تارك الصلاة!

ولقال: مقولةُ (الإيمان قول وعمل) يراد بها تعريف الإيمان المجزئ عند جمهور السلف القائلين بكفر تارك الصلاة!

لكنه لم يقل هذا، بل ذهب بعيدا فقال: (فإن السلف - قاطبة - مجمعون على أن أعمال الجوارح من كمال الإيمان لا من أصله)(١).

ثم ذهب أبعد من هذا فقال عمن يدخل عمل الجوارح في أصل الإيمان: (والحق أنهم بهذا يقررون مذهب الخوارج والمعتزلة، شعروا بذلك أم لم يشعروا)(٢).

قلت: فيا أعظم المصيبة الحاصلة بكتابات هؤلاء!

وهل يجهل الكاتب مذهب السلف في حكم تارك الصلاة؟

قال الإمام محمد بن نصر المروزي على: (وهذا مذهب جمهور أصحاب الحديث)(٢).

وقال شيخ الإسلام عطه: (وتكفير تارك الصلاة هو المشهور المأثور عن جمهور

⁽١) شرح ألفاظ السلف في الإيهان، ص (٣٤٤)، والعجب أنه لم ينقل هذا الإجماع عن أحد قبله، وأنى له!

⁽٢) السابق، الصفحة نفسها.

⁽٣) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٩٣٦).

السلف من الصحابة والتابعين)(١).

وقال: (وأكثر السلف على أنه يقتل كافرا وهذا كله مع الإقرار بوجوبها)(٢).

فإن قيل: إن هذا السؤال يرد عليكم أيضا، فأنتم حين تقولون: ترك عمل الجوارح بالكلية كفر، أو تقولون: إن عمل الجوارح لابد منه لصحة الإيمان، وتدعون الإجماع على ذلك، كيف غفلتم عن الخلاف المشهور في تارك الصلاة؟

فالجواب: أنا لم نغفل ذلك، لكن القائل- من السلف - بعدم تكفير تارك الصلاة، لا يقول بأن تارك العملي كلّه لا يكفر، ولا يقول بأن الإيهان يمكن أن يستقر في القلب تصديقا وانقيادا ثم لا يظهر أثره على الجوارح ألبتة، ومن وقف على شيء من ذلك في عصر من حكى الإجماع أو قبله، فلا يبخل به علينا.

ونحن جازمون بإجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة - كما سبقت حكايته - وهذا كاف فيها ندعيه في هذه المسألة من أن عمل الجوارح لابد منه في الإيمان، وأن تركه بالكلية كفر؛ لأنه ترك للصلاة وزيادة، مع ما في هذا الترك الكلي من دليل على فساد عمل القلب.

على أنا نقول أيضا: من قال من أهل السنة - بعد الصحابة - بعدم تكفير تارك الصلاة، فليس في كلامهم أن ترك العمل بالكلية ليس كفرا، بل نجزم بأنهم مع سائر

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۰/۹۷).

⁽٢) السابق (٣٠٨/٢٨).

أهل السنة في أن العمل لابد منه في الإيهان، ولا يصح بدونه، وهذا ما صرح به شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز على، على ما مر آنفا(١).



⁽١) انظر: ص ٥٧

الشبهة الثانية: حول أصل الإيمان وفرعه

وحاصل هذه الشبهة أن السلف ميزوا بين شعب الإيهان، فجعلوا منها ما هو أصل، ومنها ما هو فرع، وليس الفرع كالأصل، والفرع هنا هو عمل الجوارح، فإذا قيل إن العمل من أصل الإيهان كان تفريقهم عبثا.

والجواب من وجوه:

الأول:

أنا لا ننازع في أن الإيهان له أصل وفرع، لكنا ننازع في أن ما سمي فرعا يجوز تخلفه ويصح الأصل بدونه، ونقول: هو وإن كان فرعا إلا أنه فرع لازم، لا يتصور وجود الإيهان الباطن بدونه، وهذا في الأحوال الاعتيادية كها سبق التنبيه عليه مرارا، وليس في كلام من قسم الإيهان - من أهل السنة - إلى أصل وفرع أن ترك الفرع بالكلية ليس كفرا.

الثاني:

أن الذين قسموا الإيمان إلى أصل وفرع من السلف والأثمة لم يتفقوا على تحديد الأصل والفرع، فمنهم من جعل قول اللسان من الأصل، كما هو قول ابن منده والمروزي، ومنهم من جعله من الفرع كما هو قول شيخ الإسلام في مواضع (١).

وتارة لا يجزم بأنه فرع، بل يترك الأمر على الاحتمال، وكأنه مراعاة لمن جعله أصلا في الإيمان. قال علام: (فالمؤمن الذي آمن بالله بقلبه وجوارحه، إيمانه يجمع بين علم قلبه

⁽١) انظر تفصيل ذلك في الجزء الأول، ص ٢٦-٧٠

وحال قلبه، تصديق القلب وخضوع القلب، ويجمع قول لسانه وعمل جوارحه، وإن كان أصل الإيمان هو ما في القلب أو ما في القلب واللسان، فلا بد أن يكون في قلبه التصديق بالله والإسلام له، هذا قول قلبه، وهذا عمل قلبه وهو الإقرار بالله).

إلى أن يقول: (... وإن دخل في ذلك قول اللسان وعمل الجوارح أيضا، فإن وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول، وهذا ظاهر ليس الغرض هنا بسطه)(١).

والمقصود أنه على قول المخالف وتأصيله، يكون شيخ الإسلام ممن يرى نجاة تارك القول! لأنه جعله (فرعا) للإيمان، لا أصلا!

ولا يخفى أن هذا مذهب قبيح لا يمكن أن ينسب إلى شيخ الإسلام بحال، كيف وقد حكى الإجماع على كفر من ترك النطق بالشهادتين مع القدرة ظاهرا وباطنا.

فتبين بهذا أن تسمية (القول) فرعا أو أصلا لا مدخل لها في الحكم بكفر تاركه أو إسلامه؛ فعلى فرض أنه فرع، فهو فرع لازم، لا يصح الأصل بدونه، وكذلك العمل الظاهر، ولا فرق، فتركه بالكلية كفر، سواء سمى أصلا أو فرعا.

الثالث:

أن الصلاة من أعمال الجوارح المسهاة ب (الفرع)(٢)، وقد انعقد إجماع الصحابة على أن تركها كفر، فدل على أن التسمية بالفرع أو الأصل لا يؤخذ منها أن الكفر محصور في

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲/ ۳۸۲).

 ⁽٢) وقد جعلها شيخ الإسلام (من أصول الدين والإيمان، مقرونة بالشهادتين) كما سيأتي في الجواب عما نقله
 المخالف من المناظرة مع ابن المرحل.

ترك الأصل فقط.

وإذا تجاوزنا الكلام على إجماع الصحابة، فلنكتف بها نقله المخالف عن الإمام ابن منده، فهو - وان سمى عمل الجوارح فرعا، فإنه قائل بكفر تارك الصلاة (١٠) وهذا واضح بين في أن عمل الجوارح وإن سمي فرعا، فإن مسألة التكفير بتركه مسألة أخرى.

الرابع:

أنا قدمنا أن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن لا ينفك عنه، وأنه متى زال اللازم زال الملزوم، فحقيقة الأمر هنا أن تارك العمل الظاهر بالكلية، تارك لعمل القلب، الذي هو من الأصل.

والمخالف عاجز عن إدراك هذا التلازم، معرض عن التسليم به، ولو أنه هدي إلى القول به لزالت عنه الشبهات، ولهدي إلى قول أهل السنة، ولم يعارض إجماعهم متمسكا بالألفاظ والأسهاء، التي يختلف فيها الناس، بل يختلف فيها قول الشخص الواحد، كها رأينا.

الخامس:

أن ثمرة التفريق بين الأصل والفرع تعرف بالنظر في هذه الأجزاء الأربعة، وما يتصور دخول العذر فيه منها، وما لا يتصور، فالنطق باللسان مما يدخله العذر،

⁽١) انظر ما سيأتي في توضيح ما اشتبه على المخالف من كلام ابن منده هظه .

كالأخرس الذي لا يقدر على النطق. وعمل الجوارح يدخله العذر أيضا، كمن آمن ثم مات من فوره ولم يتمكن من العمل.

أما التصديق وعمل القلب، فلا عذر في تركهما بحال(١).

فهذه ثمرة التفريق بين الأصل والفرع بالنظر إلى الأركان الأربعة جملة، وثمة ثمرة أخرى بالنظر إلى آحاد الأعمال.

وبيان ذلك أن الواجب يتعلق به من جهة المكلف أمران:

الأول: إقراره واعتقاد وجوبه والانقياد له باطنا، وهذا أصل.

والثاني: تنفيذه وامتثاله ظاهرا، وهذا فرع، وكذلك المحرم يتعلق به أصل وفرع، فمتى جاء المكلف بالأصل صح إيانه وإن لم يأت بهذا الفرع - إلا الصلاة - ومتى زال الأصل زال الإيان، وعليه تحمل عبارة من قال: إن ترك الفرع لا يقابله الكفر، أي آحاد الأعمال - غير الصلاة -، لا مجموعها.

قال شيخ الإسلام والله: (الوجه الثالث: أن العبد إذا فعل الذنب مع اعتقاد أن الله حرمه عليه، واعتقاد انقياده لله فيها حرمه وأوجبه، فهذا ليس بكافر، فأما إن اعتقد أن الله لم يحرمه أو أنه حرمه لكن امتنع من قبول هذا التحريم وأبى أن يذعن لله وينقاد، فهو إما جاحد أو معاند، ولهذا قالوا من عصى مستكبرا كإبليس كفر بالاتفاق، ومن عصى

 ⁽۱) وقد قرر شيخ الإسلام علا أن من أعهال القلب ما هو لازم للتصديق ولو لم يقصده المكلف، انظر:
 مجموع الفتاوى (٧/ ١٦).

مشتهيا لم يكفر عند أهل السنة والجهاعة وإنها يكفره الخوارج، فان العاصي المستكبر وان كان مصدقا بأن الله ربه فان معاندته له ومحادته تنافي هذا التصديق)(١).

وقال على الإنسان لا يفعل الحرام إلا لضعف إيهانه ومحبته، وإذا فعل مكروهات الحق فلضعف بعضها في قلبه أو لقوة محبتها التي تغلب بعضها، فالإنسان لا يأتي شيئا من المحرمات كالفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق والشرك بالله ما لم ينزل به سلطانا والقول على الله بغير علم إلا لضعف الإيهان في أصله أو كهاله، أو ضعف العلم والتصديق، وإما ضعف المحبة والبغض، لكن إذا كان أصل الإيهان ضعف العلم والتصديق، فإن هذه المحرمات يفعلها المؤمن مع كراهته وبغضه لها، فهو إذا فعلها لغلبة الشهوة عليه فلا بد أن يكون مع فعلها فيه بغض لها وفيه خوف من عقاب الله عليها وفيه رجاء لأن يخلص من عقابها، إما بتوبة وإما حسنات وإما عفو وإما دون ذلك، وإلا فإذا لم يبغضها ولم يخف الله فيها ولم يرج رحمته فهذا لا يكون مؤمنا بحال بل هو كافر أومنافق)(٢).

وهذا كلام نفيس جدا، فالعبد لا تقع منه المخالفة إلا لضعف في تصديقه أو في عبته، لكن هذا في آحاد الأعمال، لا في مجموعها، فلو قُدّر أنه لم يعمل شيئا من أعمال الجوارح، مع القدرة والتمكن، دل ذلك على انتفاء عمل القلب، لا ضعفه فقط. فضعف العمل الظاهر دليل على ضعف الإيمان في القلب، وزواله دليل على زواله، وهذا المعنى

⁽١) الصارم المسلول (٣/ ٩٧٠).

⁽٢) قاعدة في المحبة ص (١٠٤).

مستفيض في كلام شيخ الإسلام على، يقرر في مواضع أن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن، وأن (انتفاء) اللازم يدل على (انتفاء الملزوم).

وقد سبق النقل عن ابن القيم الله قوله: (فتخلف العمل ظاهرا مع عدم المانع دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيمان، ونقصه دليل نقصه، وقوته دليل قوته)(١).

والحاصل أن تسمية أعمال الجوارح فرعا، لا يعني أن تركها بالكلية ليس كفرا، بل هي فرع لازم، ينتفي إيمان القلب بانتفائها، وأن التفريق بين الأصل والفرع له ثمرة وفائدة بالنظر إلى مجموع الأعمال أو آحادها، كما سبق بيانه.



الفوائد ص (٨٥).

الشبهة الثالثة: حول مفهوم الإجزاء عند السلف

اشتهر عن السلف قولهم: لا يجزئ القول والاعتقاد من دون العمل، وهذا ما حكى عليه الشافعي إجماع الصحابة والتابعين، ثم حكاه الآجري عليه إجماعا لأهل السنة. وهو من أظهر الأدلة على مسألتنا هذه. فلما رأى المخالف ذلك حار كيف يصنع، فتارة يشكك في حجية الإجماع، ويقول إنه إجماع سكوتي، مختلف في حجيته!

وتارة يقول: إن الإجزاء بمعنى الكمال، أي لا يكمل الإيمان إلا بالقول والعمل والنية.

وأخيرا تفتّق ذهن أحدهم عن معنى آخر، فقال: إن المراد: لا يجزئ القول والاعتقاد في تحقيق الإيهان المطلق الكامل، بل لابد فيه من العمل.

وهذا لا يختلف عن التأويل الذي قبله، بل هو هو بعينه، أي لا يكمل الإيهان إلا بالعمل! لكن لما كان تأويل الإجزاء بالكمال مستشنعا عدل عنه إلى هذا التحريف.

وجواب هذه الشبهة من وجوه:

الأول:

أننا ننقل عبارة الشافعي والأجري رحمهم الله، لنرى هل يستقيم ما ذكره المتأول أو لا.

قال الشافعي على: (وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن

أدركناهم يقولون: الإيهان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر)(١).

وهذا كما ترى من أقوى التعابير في الدلالة على الترابط بين هذه الأمور الثلاثة، وأنه لا يجزئ بعضها عن بعض، وليس فيه ذكر الإيمان الكامل أو الناقص، والصحابة مات أكثرهم قبل انتشار بدعة الإرجاء، فلا وجه لأن يقال: إنهم أرادوا الإيمان الكامل لأنهم قالوا ذلك في معرض الرد على المرجئة!

وأما الآجري والله فعبارته أصرح من ذلك (٢)، فقد قال: (اعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم: أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل الجوارح.

ثم اعلموا أنه لا تجزيء المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيهان باللسان نطقا، ولا تجزيء معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنا، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين)(٣).

فتأمل قوله أولا: (لا تجزيء المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقا) فإنه على تأويل المخالف يكون التقدير: لا تكمل المعرفة والتصديق إلا

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢٠٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة لللالكائي (٥/ ٩٥٦) رقم ١٥٩٣

 ⁽۲) للآجري الله عبارات متنوعة، سبق نقلها في هذا البحث، وفيها من الشرح والتأكيد ما يبطل تأويل
 المتأول، فانظرها ص ۱۸، وفي (۱/ ۳۵۱).

⁽٣) الشريعة للآجرى (٢/ ٦١١).

بقول اللسان، ومعناه أن المعرفة والتصديق تصح بدون قول اللسان.

أو يكون التقدير: لا يجزئ في الإيهان المطلق (الكامل) المعرفة والتصديق بدون قول اللسان. ومعناه: أنه يجزئ ذلك في مطلق الإيهان.

وعلى كلا التأويلين يصح الإيهان ويجزئ من دون قول اللسان، وهذا ما لم يقله أحد من أهل السنة.

فانظر كيف تلعب الأهواء بأهلها حتى توردهم المهالك.

ثم إن الآجري على شرح كلامه، فكان مما قال: (فالأعمال- رحمكم الله تعالى-بالجوارح: تصديق للإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيهان بجوارحه: مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول: لم يكن مؤمنا (١٠)، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه العمل تكذيبا منه لإيهانه، وكان العمل بها ذكرنا تصديقا منه لإيهانه، وبالله تعالى التوفيق). (٢)

وقال: (لا يصحّ الدين إلا بالتصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وما أشبه ذلك)(٢).

 ⁽١) ومن غريب التأويل! قول أحدهم: (لا يلزم من قوله (لم يكن مؤمنا) أنه يكفره)! مع أن الأجري ظه
 قال بعدها: (ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيباً منه لإيهانه). فأي إسلام بقي له!

⁽٢) الشريعة (٢/ ١١٤).

⁽٣) السابق (٢/ ٦٣٥).

ف الآجري على يقول: ترك العمل تكذيب للإيمان، ولا يسمح الدين إلا به، والمخالف يقول: ترك العمل يذهب الكمال فقط!

الثاني:

أن هذا الإجماع المنقول عن الصحابة لا ينبغي أن ينظر إليه بمعزل عن إجماعهم على تكفير تارك الصلاة، فإذا تقرر أنهم مجمعون على كفر تارك الصلاة، زال الإشكال وعُلم أنهم مجمعون على أن الإيمان لابد فيه من عمل، وأنه لا يجزئ ولا يصح من دون عمل.

أن المخالف لو أمكنه أن يتأول ما سبق بنوع من التأول، فهاذا عساه يصنع مع مثل هذا الإجماع: قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب على: (لا خلاف بين الأمة أن التوحيد: لابد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم؛ واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلما)(١).

ثم إني وقفت على مقال لأحدهم، زعم أن نفي الإجزاء لا يعني بالضرورة البطلان وعدم الانتفاع بالمرة، بل قد تكون العبادة غير مجزئة ومع ذلك يثاب عليها العبد، واستشهد بقول شيخ الإسلام على :

(ثم يقال: ولو نُهي عن الامتثال على وجه معين، مثل أن يقال: صل ولا تصل في هذه البقعة، وخط هذا الثوب ولا تخطه في هذا البيت، فإذا صلى فيه وخاط فيه، فلا ريب

⁽١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ١٢٤)، ومجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٤/ ٣٧).

أنه لم يأت بالمأمور به، كما أمر لكن هل يقال: أتى ببعض المأمور به أو بأصله دون وصفه؟ وهو مطلق الصلاة والخياطة، دون وصفه، أو مع منهي عنه، بحيث يثاب على ذلك الفعل، وإن لم يسقط الواجب، أو عوقب على المعصية؟

قد تقدم القول في ذلك، وبينت أن الأمر كذلك، وهي تشبه مسألة صوم يوم العيد ونحوه، مما يقول أبو حنيفة فيه بعدم الفساد، وأن الإجزاء والإثابة يجتمعان ويفترقان، فالإجزاء: براءة الذمة من عهدة الأمر، وهو السلامة من ذم الرب أو عقابه، والثواب: الجزاء على الطاعة، وليس الثواب من متقتضيات مجرد الامتثال، بخلاف الإجزاء، فإن الأمر يقتضي إجزاء المأمور به، لكن هما مجتمعان في الشرع؛ إذ قد استقر فيه أن المطيع مثاب والعاصي معاقب، وقد يفترقان فيكون الفعل مجزئا لا ثواب فيه، إذا قارنه من المعصية ما يقابل الثواب، كما قيل: رب صائم حظه من صيامه العطش، ورب قائم حظه من قيامه السهر، فإن قول الزور والعمل به في الصيام أوجب إثما، يقابل ثواب الصوم، وقد اشتمل الصوم على الامتثال المأمور به، والعمل المنهى عنه، فبرثت الذمة للامتثال، ووقع الحرمان للمعصية، وقد يكون مثابا عليه غير مجزىء، إذا فعله ناقصا عن الشرائط والأركان، فيثاب على ما فعل، ولا تبرأ الذمة إلا بفعله كاملا، وهذا تحرير جيد، أن فعل المأمور به، يوجب البراءة، فإن قارنه معصية بقدرة تخل بالمقصود، قابل الثواب، وإن تقص المأمور به، أثيب، ولم تحصل البراءة التامة، فإما أن يعاد، وإما أن بجير وإما أن

يأثم)(١).

وزعم المخالف أنه ينبغي فهم كلام السلف عن الإجزاء في ضوء هذا، بحيث لا يقال: إن ترك العمل بالكلية يترتب عليه عدم صحة الإيمان، وقال: (وهذا الكلام يفيدنا في فهم كلام الآجري، وهو أن الإيمان الخلي عن عمل الجوارح لا يجزئ صاحبه للنجاة من الذم والعقاب؛ لأنه نقص منه بعض أركانه، لكن صاحبه يثاب على ما معه من أصل الإيمان، ونفي الإجزاء لا يقتضي نفي الانتفاع بها بقي بعد زوال العمل الظاهر).

وجواب هذا من وجوه:

الأول:

أن هذا لا يصح تطبيقه على كلام الآجري علام إذ يلزم منه أيضا صحة الإيهان مع ترك قول اللسان، فقد قال على : (ثم اعلموا أنه لا تجزيء المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيهان باللسان نطقا، ولا تجزيء معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح).

الثاني:

أن شيخ الإسلام على يقرر هنا أن العبادة التي نقص ركنها أو شرطها، لا تبرأ بها الذمة، ولابد من إعادتها، وهذا كاف في مسألتنا، فالإيهان الخالي من عمل الجوارح، لا يجزئ، ولا تبرأ به الذمة، ولابد من إعادته والإتيان به صحيحا. يؤكده:

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۹/ ۳۰۲– ۳۰۴).

الثالث:

أن شيخ الإسلام على قرر في هذا المبحث، أن العبادة إذا ذهب ركن منها بطلت، وهذا هو الذي يعنينا هنا، فإذا بطل الإيهان، ولم تبرأ به الذمة، فهذا لا يعني إلا الكفر، ومتى حصل الكفر، انتفى الانتفاع والثواب في الآخرة، فتنبّه!

قال شيخ الإسلام هله في أول هذا المبحث: (ثم النقص عن الواجب نوعان: نوع يبطل العبادة كنقص أركان الطهارة والصلاة والحج، ونقص لا يبطلها كنقص واجبات الحج التي ليست بأركان، ونقص واجبات الصلاة إذا تركها سهوا على المشهور عند أحمد، ونقص الواجبات التي يسميه أبو حنيفة فيها مسيئا، ولا تبطل صلاته كقراءة الفاتحة ونحوها)(١).

فإذا نقص الركن بطلت العبادة، تعمد أو لم يتعمد، فإذا نقص ركن الإيمان الذي هو العمل، بطل الإيمان، وهذا هو المطلوب، وأما أنه يثاب على ما أتى به فلا يصح هنا أيضا، يوضحه:

الرابع:

أن ما ذكره شيخ الإسلام على هو فيها يمكن أن يثاب عليه المرء مع بطلانه أو ذهاب ركنه، وهذا لا يصح في مسألة الإيهان، إذا كان المعنى أنه يثاب في الآخرة، لأن عدم صحة الإيهان، يعني البقاء على الكفر، أو الدخول في الردة، والكافر والمرتد، لا يثابان على أعها في الآخرة، كها هو مقرر في موضعه.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۱۹/۲۹۲).

الخامس:

أنه لا يصح الإطلاق بأن من ترك شرط العبادة أو ركنها، أثيب على ما أتى به منها، بل هذا إنها يكون في حق المعذور، لا المتعمد. فمن توضأ أو صلى أو حج، وتعمد ترك ركن أو شرط، لم تبرأ ذمته، ولم تصح عبادته، وأثم كذلك، لكن من فاته الركن أو الشرط، من غير تعمد، كأن يكون جاهلا، أو يكون الفعل مختلفا في صحته، كالصلاة في الدار المغصوبة، أو (فاته) الوقوف بعرفه، من غير تقصير، فهذا الذي قد يثاب على فعله، وإن لم تبرأ ذمته به.

ولهذا قال الشيخ ابن عثيمين ولا وقد سئل: (يقول البعض: إذا ترك عمل الجوارح بالكلية خرج من الإيهان ولكن لا يقتضي عدم انتفاعه بأصل الإيهان والشهادتين، بل ينتفع بها، كمن أراد الحج ولم يشهد عرفة وهو ركن فإنه ينتفع بالأركان الأخرى فها قول فضيلتكم في ذلك؟

فأجاب: نقول هذا ليس بصواب، إنه لن ينتفع بإيهانه مع ترك الصلاة التي دلت النصوص على كفر تاركها، وكذلك لو ترك الوقوف بعرفة، ما صح حجه كها دل على ذلك سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما من أدرك عرفة قبل الفجر يوم النحر فقد أدرك، ومن لا فلا، حتى لو جاء بعد ذلك بالرمي والمبيت في منى والطواف والسعي لم يكن حج)(١).

⁽۱) سبق نقله ص ۸۸

فمن ترك الوقوف، لم يصح حجه، وكذلك من ترك العمل كله، اختيارا، مع تمكنه منه، وقدرته عليه، فهذا لا يجزئه إيهانه، ولا تبرأ به ذمته، وهو آثم إثم الكفر، بتركه.



الشبهة الرابعة: قولهم: إن التلازم بين الظاهر والباطن إنما هو في الإيمان الكامل لا في أصل الإيمان

وهذه الشبهة من أعجب ما أتى به المخالف، وهي في الحقيقة ليست شبهة، وإنها هي تقرير باطل، وقائلها يحاول أن يستشهد لها ببعض الكلام الذي فهمه على غير وجهه، وحمله على غير محمله.

وسر المسألة أن المخالف وجد أهل السنة يعظمون مسألة التلازم بين الظاهر والباطن، ويكثرون من النقل فيها عن شيخ الإسلام وغيره، ويعتبرونها فارقا بين أهل السنة والمرجئة، فلم يجرؤ على إنكار التلازم، لكنه لجأ إلى الاعتراف به ظاهرا، وحاد عنه حقيقة، فأثبت التلازم، وأعلن أنه قائل به، ثم ناقض نفسه، فحكم لتارك العمل بالكلية بالإسلام، وتصور بقاء الإيهان الباطن معه!

ومنهم - المخالفين - من كان أجرأ من ذلك، فزعم أن التلازم بين الظاهر والباطن لا يتحقق إلا إذا كان الإيمان كاملا في القلب، أي زائدا عن الأصل، فحين تنتج الأعمال. وأما قبل ذلك فيصح الإيمان، وإن لم يكن ثمة عمل.

وجواب هذه الشبهة من وجوه:

الأول:

أن هذا القائل إن سلّم بالتلازم بين الظاهر والباطن، قيل له: هذه الأدلة على إثبات هذا الأصل، قد سقناها لك(١٠)، فانظر هل تجد فيها هذا التفريق الذي تدعيه.

⁽١) انظر: (١/ ٣٢٢-٣٣٣) من هذا البحث.

وتوضيح ذلك: أن الإيهان الباطن إن كان يستلزم العمل الظاهر والقول الظاهر، فها الذي أوجب أن يكون أصله لا يستلزم شيئا من ذلك، حتى إذا زاد عن الأصل استفاد هذه الخاصية، وأثمر الأقوال والأعهال؟!

وإذا لم يقو الأصل على ذلك، فها الذي جعل"ما بعده "مثمرا؟! الثاني:

أن المخالف اعتمد على بعض عبارات لشيخ الإسلام يذكر فيها أن الإيمان التام أو الواجب في القلب يستلزم العمل الظاهر.

فيقال له: إذا سلمنا أن مراد شيخ الإسلام بالتام أو الواجب: الكامل، أي ما زاد على الأصل (١)، فيكون التقدير: الإيان الكامل في القلب يستلزم العمل الظاهر والقول الظاهر، وليس في هذا أن الأصل لا يستلزم العمل، بل لا تعرض فيه للأصل وحُكمه!

ثم هو في مواضع عدة يقرر أن انتفاء العمل الظاهر يدل على "انتفاء "الإيمان الباطن، ولم يقل: يدل على انتفاء ما زاد عن الأصل فقط.

ومن ذلك قوله: (أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان وهذا هو المطلوب)(1).

وقال عله: (فالعمل يصدق أن في القلب إيهانا، وإذا لم يكن عمل كذّب أن في قلبه

⁽١) انظر ص ٣٢ لمعرفة المراد بالإيان التام عند شيخ الإسلام.

⁽٢) انظر ما سبق نقله في الفصل الأول والثالث من الباب الثالث.

إيهانا؛ لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر. وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم).

وقال أيضا: (والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان، فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بين، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه، وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن).

وقال: (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له: لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة)(١).

فهل يستقيم في الفهم أن يقال: إن المراد هنا هو الإيمان الكامل، أو أن يقال: إذا انتفى العمل الظاهر انتفى ما زاد على الأصل القلبي فقط؟!

والحاصل أنه إن كان مرد الشبهة إلى شيء من كلام شيخ الإسلام، فدونك كلامه فتأمله فإنه واضح غاية الوضوح لمن أنصف.

وإن كان المرجع هو النصوص التي دلت على التلازم، فليس فيها هذا التفريق الذي تدعيه.

الثالث:

أنه يلزم على قول المخالف صحة الإيهان، مع انتفاء قول اللسان! وهذا من أعظم الأقوال فسادا، فها أدى إليه فهو فاسد ولابد.

⁽١) انظر هذا وغيره فيها سبق نقله في الفصلين الأول والثالث من الباب الثالث.

وبيان ذلك: أن شيخ الإسلام على يقرر أن الإيهان الباطن يستلزم القول الظاهر والعمل الظاهر. والمخالف يسلم بذلك، ولكنه يقول: المراد بالإيهان الباطن: ما زاد عن الأصل.

فيكون التقدير: ما زاد على الأصل الباطني يستلزم القول والظاهر والعمل الظاهر، وأما الأصل فإنه لا يستلزم ذلك، فيصح أن يوجد الأصل مع انتفاء هذا الفرع، أي يصح أن يوجد الإيهان الباطن مع عدم قول اللسان، وهذا لا يقوله أحد من أهل السنة.



الشبهة الخامسة: حول المرجنة وشرط الكمال

وهذه الشبهة إنها أثيرت بعد صدور فتاوى اللجنة الدائمة في بعض المؤلفات التي دعمت الإرجاء، وكان مما جاء في كلام اللجنة: (هذه المقالة المذكورة هي مقالة المرجئة، الذين يخرجون الأعهال عن مسمى الإيهان، ويقولون: الإيهان هو التصديق بالقلب، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط، وأما الأعهال فإنها عندهم شرط كهال فيه فقط، وليست منه، فمن صدق بقلبه ونطق بلسانه، فهو مؤمن كامل الإيهان عندهم، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيرا قط...) وهذا ما قاله الشيخ صالح الفوزان والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، حفظهها الله أنها وريد، حفظهها

فاعترض أحدهم قائلا: كيف ينسب إلى المرجئة ذلك وهمي لا تقول بالكمال والنقصان!

والجواب من وجهين:

الأول:

أن المرجثة ليست مذهباً واحدا، فمع أنه اشتهر عنهم نفي الزيادة والنقصان، إلا أن منهم من أثبت ذلك، وهذا هو المعتمد عند متأخري الأشاعرة، وهم معدودون في فرق المرجثة، ليس لإخراجهم العمل من الإيهان فحسب، بل لقولهم - في معتمد مذهبهم -

 ⁽١) سبق نقله ص ٨١، ص ٩٥، وانظر نص فتوى اللجنة الدائمة، في الملحق رقم ٥، بل قاله الشيخ ابن باز
 ﴿ النَّفَا، انظر: ص ٥٣

إن النطق باللسان شرط لإجراء الأحكام في الدنيا فقط، وليس ركنا، إلى مخالفات أخرى في مفهوم الاستثناء، والكفر وحقيقته، وقد بسطت القول في هذا في الباب الثاني فليرجع إليه (١).

الثاني:

أن هذه المقولة بعينها (العمل شرط كمال) مقولة قررها الأشاعرة، وأثبتوها في مصنفاتهم، بل لا تكاد تعرف قبلهم.

قال في إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد: (يعني أن المختار عند أهل السنة في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال للإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمن فوّت على نفسه الكمال، والآتي بها ممتثلا محصل لأكمل الخصال)(١).

وقال الصاوي: (لأن المختار عند أهل السنة أن الأعمال الصالحة شرط كمال للإيمان)(٣).

وقال النفراوي: (وأما العمل بالجوارح فشرط في كماله).

وقال: (كما أن المشهور أن أعمال الجوارح شرط لكمال الإيمان على كلام السلف

 ⁽۱) وقد سبقت الإشارة إلى أن من المرجئة من قال: (الإيمان يتبعض ويتفاضل أهله) وهو مذهب أصحاب
 محمد بن شبيب، انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٨)، ومجموع الفتاوي (٧/ ٥٤٦).

⁽٢) إتحاف المريد ص (٩٢) وما بعدها، وانظر شرح البيجوري ص (٩٠، ٩٠، ٥١).

⁽٣) شرح الصاوي على الجوهرة ص (١٣٢).

وجمهور الأشاعرة والماتريدية).

وقال: (وأما المعتزلة ومن وافقهم فيجعلون الأعمال ركنا حقيقيا للإيمان)!!

وقال: (وأشار بهذا المصنف إلى دفع ما يتوهم من أن الأعمال شرط في صحة الإيمان، وليس كذلك، بل اعتمد أن عمل الجوارح شرط في كمال الإيمان على كلام أهل السنة، والمصنف جرى عليه حيث قال: (ولا يكمل الإيمان إلا ومعناه) فمن صدق بقلبه ونطق لسانه وترك الأعمال الواجبة كسلاكان إيمانه صحيحا إلا أنه ناقص، والحاصل أن الأعمال جزء من الإيمان الكامل)(١).

قلت: وهذا بعينه ما يدندن حوله المخالف: أن الأعمال جزء من الإيمان الكامل! وفيه رد على من يقول: المرجئة ترى تارك العمل مؤمنا كامل الإيمان، ونحن نراه

وفيه رد على من يقول: المرجئة ترى تارك العمل مؤمنا كامل الإيهان، ونحن نراه ناقص الإيهان؛ إذ الأشاعرة لا يرونه كامل الإيهان، وهم من المرجئة كها سبق، فهم والمخالف في هذا سواء.

وقال القسطلاني في شرح البخاري: (وما نسب لأكثر السلف من أن الإيمان اسم للتصديق والعمل، فهو مؤول بالإيمان الكامل، كما قاله ابن التلمساني ومن وافقه)(٢).

فتبين بهذا أن المخالف مسبوق إلى هذا التأويل، سبقه ابن التلمساني والقسطلاني

⁽١) الفواكه الدواني (١/ ٣٨، ٣٩، ٩٢، ٩٢). وانظر حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني (١/ ١٢٦).

⁽٢) نقله في الفواكه الدواني (١/ ٩٤).

والنفراوي، وجميعهم أشاعرة!

وهؤلاء مخالفون للسلف في مسألة الإيمان، ولا غرابة في كونهم يتأولون كلامهم، ويحاولون التوفيق (أو التلفيق) بينه وبين ما هو معتمد لديهم، أما المنتمون إلى المنهج السلفي فها عذرهم في ترك إجماع السلف؟!

والحاصل أن الأشاعرة أثبتوا الزيادة والنقصان، والاستثناء، وقالوا: العمل شرط كمال في الإيمان، أو جزء من الإيمان الكامل، وحصر وا الكفر في الجحود والتكذيب، وأنكروا أن يكون القول أو الفعل كفرا بذاته، لكنه قد يكون علامة على الكفر الباطن فقط.

هذا وقد جاء من ينسب نفسه إلى مذهب السلف في الإيمان، فلم يبعد كثيرا عن هذه المقالة!



الشبهة السادسة: قولهم: إن الظاهر اللازم للباطن هو مجموع القول والعمل ومرادهم بذلك أنه لا يكون الكفر، ولا ينخرم الباطن إلا عند فقد الاثنين معا.

ومنشأ الشبهة أن المخالف رأى أهل السنة ينقلون عن شيخ الإسلام نحو قوله: إذا انتفى الظاهر انتفى الإيهان، فزعم أن الظاهر هو مجموع القول والعمل، وأنه لا ينتفي الباطن إلا بانتفائهما!(١).

وهذه الشبهة تدل على عظم الفتنة بمشاركة الجهال والمتعالمين في بحث هذه المسائل؛ إذ لا يخفى أن الإيهان الباطن لو كان يستلزم الأمرين معا، لكان انتفاء العمل دليلا على أنه ليس مجزئا، كها لو تخلف القول! فإن شأن الإيهان الصحيح أن يستلزم الأمرين معا!

والمخالف استشهد بنقل عن شيخ الإسلام فيه أن إيهان القلب يستلزم الأمرين معا، من نحو قوله على: (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له: لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة).

وقوله: (فإذا كان القلب صالحا بها فيه من الإيمان، علم وعملا قلبيا، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق (٢).

 ⁽١) قلت: فليسلّم المخالف (حقا) بأن الباطن ينتفي (أصله وكهاله) عند انتفاء الظاهر، ثم نبحث معه المراد
 بالظاهر!

 ⁽٢) تعلق بعضهم بهذه الجملة الأخيرة (والعمل بالإيمان المطلق)، وصار يميزها عن غيرها بالخط الأسود
 العريض، ولا متعلق له فيها بوجه من الوجوه، فإن القلب إذا صلح صلح الجسد كله، والنزاع ليس في=

ولا إشكال في هذا ألبتة، بل هذا هو الحق، ولا يعارض قولَنا وقولَ شيخ الإسلام: إن الإيهان الباطن يزول بزوال العمل.

وقد سبق قوله على: (فالعمل يصدق أن في القلب إيهانا، وإذا لم يكن عمل كذّب أن في قلبه إيهانا؛ لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر. وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم).

وقوله: (والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيهان، فمن قصد منهم إخراج أعهال القلوب أيضا وجعلها هي التصديق، فهذا ضلال بين، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم: العمل الظاهر دليل انتفاء قيل لهم: العمل الظاهر دليل انتفاء الباطن).

وقوله على: (أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب).

وقوله: (وإذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما في القلب، لأنه متى ثبت الإيمان في القلب والتصديق بما أخبر به الرسول، وجب حصول مقتضى ذلك

⁼ هذا، وإنها النزاع في مسألتين: الأولى: في أصل الإيهان القلبي هل يستلزم العمل؟ وفي زوال العمل الظاهر بالكلية، هل يزول به الأصل؟ أما كون الإيهان - بحسب قوته - يستلزم بعض العمل أو كل العمل، فهذا لا إشكال فيه، ومن دقة شيخ الإسلام أنه عبر هنا بقول (فإذا كان القلب صالحا) ليشمل درجات متفاوتة من الصلاح، يترتب عليها حصول (العمل المطلق)، وحين يريد مجرد القول وأصل المطاعة يعبر بنحو قوله: (إذا قام بالقلب التصديق والمحية) ونحو ذلك.

ضرورة، فإنه ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه، فإذا ثبت التصديق في القلب، لم يتخلف العمل بمقتضاه ألبتة، فلا تستقر معرفة تامة ومحبة صحيحة ولا يكون لها أثر في الظاهر، ولهذا ينفى الله الإيهان عمن انتفت عنه لوازمه، فإن انتفاء اللازم يقتضى انتفاء الملزوم)(١).

قلت: وكلامه علا هذا في مواضع كثيرة، يعلمها من له عناية بكتبه علام، وإن جهلها المتعالمون.



⁽١) انظر هذه النقو لات وغيرها في الفصل الأول والثالث من الباب الثالث.

الشبهة السابعة: حول العمل المطلوب في الإيمان

هل هو الصلاة، أو المباني الأربعة، أو الواجبات، أو أي عمل مهم كان؟ (١٠) والمخالف يريد من ذلك أحد أمرين:

الأول: أن يقال: إنها مسألة غير منضبطة، فكيف يزعم أنها محل إجماع من السلف، ويبدّع بها المخالف ويحذر منه.

الثاني: أنه لو قيل: العمل المطلوب هو الصلاة، لقال: فهذه مسألة وقع فيها الخلاف بين أهل السنة وهو خلاف معتبر فلم التثريب على المخالف؟

والجواب من وجوه:

الأول:

أنه يجب الاتفاق أو لا على أن ترك العمل الظاهر بالكلية كفر ناقض للإيهان، لما سبق من إجماع أهل السنة على أنه لا يجزئ القول والاعتقاد من دون عمل، ولما سبق تقريره من مسألة التلازم بين الظاهر والباطن، وأنه إذا قام بالقلب التصديق والمحبة لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة.

فإذا سلم المخالف بذلك، فهذا هو المطلوب، وهذا هو محل النزاع،(٢) وليس النزاع

 ⁽١) هذه الشبهة أوردها غير واحد من المخالفين، وجعلها مادة للتشغيب والتشكيك فيها عليه أهل السنة من لزوم العمل لصحة الإيهان.

⁽٢) وبعض المخالفين يروغ عنه، ويحيد عن بيانه، حتى لا يظهرَ إنكاره للتلازم بين الظاهر والباطن، ثم يلجأ إلى التشكيك فيقول: ما هو العمل المطلوب وما حدّه؟ ومنهم من قال: متى يكفر بترك العمل؟=

في رجل أتى ببعض الأعمال دون بعض، إنها النزاع فيمن تركها بالكلية، وعاش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يؤدي له طاعة، فقال أهل السنة: هذا لا يكون إلا عن نفاق في القلب وزندقة، ويمتنع أن يوجد معه إيهان صحيح في الباطن، ثم لا يظهر مقتضاه على الجوارح، وقالت المرجئة: بل إيهانه في الباطن ثابت صحيح، ولو ترك جميع الأعمال، ثم افترقوا، فطائفة منهم تقول: إيهانه كامل كإيهان جبريل، وطائفة تقول: بل فاته الكهال، وهو معرض للوعيد(١).

الثاني:

أن أهل السنة الذين أجمعوا على أن الإيمان قول وعمل، لم يذكروا عملا معينا، وإنها مثلوا بالصلاة والزكاة والحج والجهاد وغيره، وهذا يدل على أن العمل يختلف بحسب

⁼ بعد لحظة أو ساعة أو يوم أو دهر؟ وجوابه أن يقال: متى يكفر بترك عمل القلب؟ بعد لحظة أو ساعة أو دهر؟! فيا كان جوابا له على هذه المسألة فهو جوابنا، والمقصود أن هذا تكلف لم يبحثه السلف، وكان الأولى بالمخالف أن يسلم بالصورة الواضحة: وهي صورة من عاش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يؤدي طاعة، هل يبقى تصديقه وانقياده؟ وهل يكون مؤمنا في الباطن إيهانا صحيحا؟! وقد فات المخالف أن الكلام في هذه المسألة هو من باب الحكم على الحقيقة لا الظاهر؛ لتعذر الجزم - غالبا - بأن فلانا بعينه قد ترك العمل الظاهر بالكلية كها سبق.

⁽١) وهذا ما تقول به الأشاعرة، وهم معدودون في فرق المرجنة كها سبق، والمخالف غرّه ما هو معلوم عن المرجنة القدامي من أن تارك العمل إيهانه كامل لا نقص فيه، فظن أن قوله: تارك العمل ناقص الإيهان معرض للعقوبة، يخرجه من الإرجاء، وفاته الأصل الذي شابه به المرجئة، وهو نفي التلازم بين الظاهر والباطن، والظن بأن الإيهان يكون صحيحا في القلب من غير عمل بالجارحة.

الحال والمقام، والبلاغ. والمحذور هو أن يخلو إيهانه من عمل، لكن يشترط في العمل أن يُؤدي امتثالا وتقربا إلى الله تعالى.

قال الآجري على: (فالأعمال - رحمكم الله تعالى - بالجوارح: تصديق للإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيمان بجوارحه: مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول: لم يكن مؤمنا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه العمل تكذيبا منه لإيمانه، وكان العمل بها ذكرنا تصديقا منه لإيمانه، وبالله تعالى التوفيق)(١).

وقال شيخ الإسلام وهذا باطل قطعا؛ فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو القلوب أيضا، وهذا باطل قطعا؛ فإن من صدق الرسول وأبغضه وعاداه بقلبه وبدنه فهو كافر قطعا بالضرورة، وإن أدخلوا أعال القلوب في الإيان أخطأوا أيضا لامتناع قيام الإيان بالقلب من غير حركة بدن. وليس المقصود هنا ذكر عمل معين، بل من كان مؤمنا بالله ورسوله بقلبه هل يتصور إذا رأي الرسول وأعداءه يقاتلونه وهو قادر على أن ينظر إليهم ويحض على نصر الرسول بها لا يضره هل يمكن مثل هذا في العادة إلا أن يكون منه حركة ما إلى نصر الرسول، فمن المعلوم أن هذا ممتنع)(٢).

⁽١) الشريعة (٢/ ١١٤).

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٥٦).

فإن قال قائل: سلمنا أن ترك العمل الظاهر بالكلية كفر، وأن السلف لم يشترطوا عملا معينا لتحقيق الإيمان والخروج من هذا الناقض، بل ذلك يختلف باختلاف الحال والمقام والبلوغ ونحو ذلك، فهل يكفي أن يكون هذا العمل نافلة من النوافل، أم يتعين أن يكون واجبا من الواجبات؟

فالجواب:

أن الذي نص عليه شيخ الإسلام عليه، أنه لابد من واجب من الواجبات التي اختص بها محمد عليه شيخ الإسلام على في ذلك الأعمال التي يشترك فيها المسلم وغيره، من نحو أداء الأمانة، و صدق الحديث، و العدل في القسمة والحكم.

وما ذهب إليه شيخ الإسلام ﴿ فِلْ يؤيده ما جاء عن سفيان وإسحاق رحمهما الله من تكفير تارك الفرائض كلها، من المباني الأربعة وغيرها.

قال سفيان بن عيينة على: (والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصرا بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنبا بمنزلة ركوب المحارم، وليسوا سواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية. وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر)(١).

وقال إسحاق بن راهوية عله: (غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قوما يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير

 ⁽١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٣٤٧)، وأورده ابن رجب في شرحه على البخاري (١/ ٢٥)، وفي
 جامع العلوم والحكم، ص (٤٤).

جحود بها أنا لا نكفّره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقر. فهؤلاء المرجئة الذين لاشك فيهم)(١).

وقال شيخ الإسلام على: (وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياما ولا غير ذلك من الواجبات، [ولو قدر أن يؤدي الواجبات] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيهان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر؛ فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد الله على المناه المناه ورسوله مع عدم شيء

وممن صرح بهذا من المعاصرين: الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله، حيث قال: (الثالث: ما يلزم منه لزوماً ظاهراً و يدل دلالة ظاهرة على عدم الإقرار بالشهادتين باطناً، و لو أقر بها ظاهراً و ذلك يشمل أمور:

١ - الإعراض عن دين الإسلام، لا يتعلمه، و لا يعمل به، ولا يبالي بها ترك من
 الواجبات، و ما يأتي من المحرمات، و لا بها يجهل من أحكام.

 ⁽۱) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، لحرب الكرماني، ص (۳۷۷). ونقله ابن رجب، كما في فتح
 الباري (۱/ ۲۵).

 ⁽۲) الإيهان الأوسط، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٦٢١)، وما بين المعقوفتين من تحقيق الإيهان الأوسط
 للدكتور على بن بخيت الزهراني ص (٥٧٧).

و ينبغي أن يُعلم أن المكلف لا يخرج من كفر الإعراض-المستلزم لعدم إقراره - بفعل أي خصلة من خصال البر، وشعب الإيبان، فإن من هذه الخصال ما يشترك الناس في فعله-كافرهم و مؤمنهم - كإماطة الأذى عن الطريق، وبر الوالدين، وأداء الأمانة. وإنها يتحقق عدم هذا الإعراض، والسلامة منه بفعل شيء من الواجبات التي تختص بها شريعة الإسلام التي جاء بها الرسول على المسلام والخج - إذا فعل شيئاً من ذلك إيهاناً واحتساباً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلا يكون الرجل مؤمناً بالله و رسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد على من "مجموع الفتاوي" (٧/ ٦٢١).

ملاحظة: هكذا وردت العبارة في "الفتاوي"، و لعل المناسب للسياق (مع عدم فعل شيء))(١١).



⁽١) جواب في الإيمان ونواقضه، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، ص (٢٣).

الشبهة الثامنة: أن المسالة راجعة إلى الخلاف في حكم تارك الصلاة

قال الخالف: المسألة راجعة إلى الخلاف في حكم تارك الصلاة، لأنه إن أتى بجميع الأعمال وتَرَك الصلاة: كفر، وإن ترك جميع الأعمال وصلى: لم يكفر.

والجواب: أن المسألة بالنظر إلى أحوال المكلفين لا تخرج عن أربعة أحوال:

الاول: أن يترك جميع العمل الظاهر، الصلاة وغيرها، فلا شك في كفره، وقد اجتمع فيه ناقضان: الأول: ترك العمل بالكلية، الدال على انتفاء عمل القلب. والثاني: ترك الصلاة.

الثاني: أن يأتي بالصلاة وحدها، فهذا مسلم، قد سلم من الناقضين، أما السلامة من الأول: فلأنه لا يصدق عليه أنه تارك للعمل بالكلية، لأنه أتى بالصلاة، وهي من العمل. وأما السلامة من الثاني، فلأنه لم يترك الصلاة.

الثالث: أن يأتي بشيء من الواجبات امتثالا، واتباعا لمحمد على الزكاة والصوم، ويدع الصلاة، فهذا قد سلم من الناقض الأول الذي هو ترك العمل، وكانت زكاته وصيامه دالين على وجود عمل القلب الذي حركه إلى ذلك، لكنه يكفر لتركه الصلاة، عند من يرى كفر تارك الصلاة، وأما من لا يرى كفر تارك الصلاة، فهذا مسلم عنده.

الرابع: أن يأتي بالأعمال الظاهرة من صلاة وزكاة وصوم وغيرها، فهذا لا إشكال فيه، وقد سلم من الناقضين، كصاحب الحال الثاني. وبهذا يتبين أن المسألة لا ترجع إلى الخلاف في حكم تارك الصلاة (١)، وأن ثمة ناقضين، قد يجتمعان في العبد، وقد يوجد أحدهما دون الآخر، وقد يسلم منهم جميعا.

لكن المخالف قد ينازع في الحالة الأولى، وهي حالة من ترك جميع الأعمال، الصلاة وغيرها، فيظن أنه لا يكفر، عند من لا يرى كفر تارك الصلاة، والأمر بخلاف ذلك. فعامة أهل السنة على أنه لا بدّ من عمل ظاهر يصحح الإيمان الباطن.

ويتاكد هذا بأمور:

الاول: أن من السلف من صرح بأن الإيمان لا يجزئ ولا يُقبل من دون العمل، مع أنهم لا يكفرون تارك الصلاة، كالشافعي علا في أحد قوليه، والمزني تلميذه، والشيخ محمد بن عبد الوهاب على فيها نقله المخالف عنه (٢).

⁽۱) وهذا رد على ما زعمه أحدهم من أنه لا يمكن الجمع في التكفير بين (ترك الصلاة) و (ترك جنس العمل) معا؛ لأن أحدهما مبطل للآخر حتها، واعتبر ذلك من باب جمع النقيضين ولقاء الضدين، وقال: (وإلا فكيف نتصور مصليا يكون في الوقت نفسه تاركا لجنس العمل، ومثله التارك الصلاة المؤدي أعهالا أخرى فرائض أو واجبات أو مستحبات) انتهى.

قلت: أما الصورة الأولى التي ذكرها، فليس فيها ترك لجنس العمل، وصاحبها قد سلم من الناقضين، كما بينت آنفا. والصورة الثانية أيضا، ليس فيها ترك لجنس العمل، كما بينته في الحالة الثالثة. فالمثالان لا يصحان، والصورة التي يجتمع فيها التكفير بترك الصلاة وترك جنس العمل: هي أن لا يعمل شيئا مطلقا، وهي صورة مكنة، لا يجتمع فيها نقيضان، ولا يلتقي فيها ضدان كما زعم.

 ⁽٢) انظر كلامهم في (٩/ ٣٤٩، ٣٥٩)، (٩/ ١٧) من هذا البحث. ومذهب المزني في حكم تارك الصلاة،
 انظره في: المجموع (٣/ ١٦) فقد نسب إليه القول بأنه يجبس ويؤدب ولا يقتل.

الثاني: ما سبق نقله عن إسحاق بن راهويه على من تكفير تارك عامة الفرائض، ونسبة القول المخالف إلى المرجئة، مع أنه على يرى الخلاف في تكفير (تارك الصلاة) مسألة اجتهاد (١٠)، ففرق على بين تارك الصلاة، وتارك عامة الفرائض، فالمنازع في تكفير الأول لا يقال إنه مرجئ، بخلاف المنازع في تكفير الثاني.

قال شيخ الإسلام على: (قال إسحاق: من ترك الصلاة متعمدا حتى ذهب وقت الظهر إلى المغرب، والمغرب إلى نصف الليل، فإنه كافر بالله العظيم، يستتاب ثلاثة أيام، فإن لم يرجع، وقال: تركها لا يكون كفرا، ضربت عنقه، يعنى تاركها وقال ذلك. وأما إذا صلى، وقال ذلك، فهذه مسألة اجتهاد)(٢).

فبان بهذا الفرق بين مسألة ترك الصلاة، ومسألة ترك العمل بالكلية، وبان صحة ما ذكره الشيخ ابن باز تتانة من أن أهل السنة الذين لم يقولوا بكفر تارك الصلاة، يشترطون العمل ولابد، وهذا هو:

الثالث: قال الشيخ ابن باز على وقد سأله الأخ عبد العزيز بن فيصل الراجحي حفظه الله: (عن الأعمال: أهي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

فقال على عله: من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر. ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها

 ⁽١) هذا مع حكايته الإجماع على كفر تارك الصلاة، كما سبق.

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ٣٠٨) وما بعدها.

وإثمه.

فقلت له على عنه من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كهال؟ أم شرط صحة؟

فقال: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيها يصح الإيهان به منه؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة الشخه، كما حكاه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون بغيرها. إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيهان عند السلف جميعاً. لهذا الإيهان عندهم: قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة)(١).

الرابع: سئل الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله عمن أخرج العمل من مسمى الإيمان هل الخلاف بيننا وبينهم لفظى أو حقيقي؟

فأجاب: (الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء حقيقي، وليس لفظيا ولا صوريا ولا شكليا.

ومن حيث التنظير، لا من حيث الواقع: الفرق بيننا وبينهم أنه عندهم يُتصوَّر أن يعتقد أحد الاعتقاد الحق الصحيح، ويقول كلمة التوحيد، ينطق بها، ويترك جنس العمل: لا يعمل عملا أبدا امتثالا لأمر الشرع، ولا يترك منهيا امتثالا لأمر الشرع. فهذا عندهم: مسلم مؤمن، ولو لم يعمل ألبتة.

وعندنا ليس بمسلم ولا بمؤمن حتى يكون عنده جنس العمل.

⁽١) نقلاً عن جريدة الرياض، عدد ١٢٥٠٦ بتاريخ ١٤٢٣/٧/١٣هـ.

ومعنى جنس العمل: أن يكون ممتثلا لأمرٍ من أوامر الله طاعةً لله جل وعلا، منتهيا عن بعض نواهي الله طاعةً لله جل وعلا ولرسوله على.

ثم أهل السنة اختلفوا: هل الصلاة مثل غيرها، أم أن الصلاة أمرها يختلف؟ وهي المسألة المعروفة بتكفير تارك الصلاة تهاونا وكسلا.

قد اختلف فيها أهل السنة كما هو معروف، واختلافهم فيها ليس اختلافا في اشتراط العمل.

فمن قال: يكفر بترك الصلاة تهاونا وكسلا، يقول: العمل الذي يجب هنا هو الصلاة (١)؛ لأنه إن ترك الصلاة فإنه لا إيان له.

والآخرون من أهل السنة الذين يقولون: لا يكفر تارك الصلاة كسلا وتهاونا. يقولون لا بد من جنس عمل: لابد من أن يأتي بالزكاة ممتثلا، بالصيام ممتثلا، بالحج ممتثلا، يعني واحدا منها: أن يأتي طاعة من الطاعات ممتثلا في ذلك حتى يكون عنده بعض العمل، أصل العمل؛ لأنه لا يسمى إيهان حتى يكون ثَمَّ عمل.

لأن حقيقة الإيمان راجعة إلى هـذه الثلاثة - في النصوص -: القـول والعمـل والاعتقاد.

> فمن قال: إن حقيقة الإيمان يخرج منها العمل، فإنه ترك دِلالة النصوص. فإذاً الفرق بيننا وبينهم حقيقي، وليس شكليا أو صوريا.

⁽١) المقصود أنه إن أتى بالصلاة، فقد أتى بالعمل، وسلم من الناقضين كما سبق.

هل هذا في الواقع مطبق؟ متصور أم غير متصور؟ هنا الذي يشكل على بعض الناس، يرى أنه لا يُتصور أن يكون مؤمنٌ يقول كلمة التوحيد ويعتقد الاعتقاد الحق ولا يعمل خيرا قط: لا يأتي بطاعة امتثالا لأمر الله، ولا ينتهي عن محرم امتثالا لأمر الله، يقول: هذا غير متصور.

ولما كان أنه غير متصور في الواقع عندهم: جعلوه ثمرة. صار الخلاف شكليا، كما ظنوه، لكن هذا ليس بصحيح؛ لأننا ننظر إليها لا من جهة الواقع، ننظر إليها من جهة دِلالة النصوص.

فالنصوص دلت على أن العمل أحد أركان الإيمان، فإذا كانت دلت على ذلك فوجب جعله ركنا، ومن خالف فيه فيكون نخالفا خلافا أصليا، وليس صوريا ولا شكليا، خلافا جوهريا.

هل يتمثل هذا في الواقع أو لا يتمثل؟ هذه مسألة الله جل وعلا هو الذي يتولى عباده فيها، لأن العباد قد يفوتهم أشياء من حيث معرفة جميع الخلق، وأعمال الناس، وما أتوه، وما تركوه)(١).

 ⁽١) شريط: أسئلة في الإبهان والكفر، وكلام الشيخ حفظه الله عن مرجئة الفقهاء، يحمل على من لم يقر منهم
 بالتلازم بين الظاهر والباطن، وانظر ما سبق (١/ ٢٧٩).

الشبهة التاسعة: حول الخلاف اللفظي مع مرجنة الفقهاء

قول المخالف: إن مرجئة الفقهاء لا يكفرون من أتى بالشهادتين والتصديق، ولو ترك جميع العمل الظاهر، وقد ردد شيخ الإسلام كثيرا أن خلافهم مع سائر أهل السنة خلاف لفظي، ولو كان يرى تكفير تارك العمل الظاهر مذهبا ثابتا لأهل السنة، لبين أن الخلاف حينئذ يكون جوهريا لا لفظيا.

وجواب هذه الشبهة من وجهين:

الأول:

أن شيخ الإسلام لم يجعل الخلاف لفظيا بين مرجئة الفقهاء وأهل السنة بإطلاق، بل جعل هذا خاصا بمن أثبت منهم التلازم بين الظاهر والباطن، وأقر بأنه إذا انتفى اللازم انتفى الملزوم، فحينئذ يكون الخلاف لفظيا، وقد سبق بيان ذلك على وجه التفصيل(١).

وأكتفى هنا بذكر موضعين من كلامه ﴿ اللهِ.

قال: (وقيل لمن قال دخول الأعمال الظاهرة في اسم الإيمان مجاز: نزاعك لفظي، فإنك إذا سلمت أن هذه لوازم الإيمان الواجب الذي في القلب وموجّباته، كان عدم اللازم موجبا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيا. وإن قلت ما هو حقيقة قول جهم وأتباعه، من أنه يستقر الإيمان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر وترك جميع الواجبات الظاهرة، قيل لك: فهذا يناقض قولك أن الظاهر لازم له وموجب له، بل قيل: حقيقة قولك أن الظاهر يقارن

⁽١) انظر: (١/ ٢٧٩-٢٨٦) من هذا البحث.

الباطن تارة، ويفارقه أخرى، فليس بلازم له ولا موجّب ومعلول له، ولكنه دليل إذا وجد دل على وجود الباطن، وإذا عدم لم يدل عدمه على العدم، وهذا حقيقة قولك)(١).

وقال على: (وهذا يلزم كل من لم يقل إن الأعمال الظاهرة من لوازم الإيمان الباطن. فإذا قال: إنها من لوازمه وأن الإيمان الباطن يستلزم عملا صالحا ظاهرا، كان بعد ذلك قوله: إن تلك الأعمال لازمة لمسمى الإيمان أو جزءا منه نزاعا لفظيا كما تقدم)(٢).

الوجه الثاني:

أن شيخ الإسلام تارة يجزم بأن مرجئة الفقهاء لا يدخلون أعمال القلوب في الإيمان، وتارة لا يجزم بذلك، فمن الأول قوله: (وعند الجهمية الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، هذا قول جهم والصالحي والأشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه.

وعند فقهاء المرجئة: هو قول اللسان مع تصديق القلب، وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الإيمان عندهم كأعمال الجوارح، فيمكن أن يكون الرجل مصدقا بلسانه وقلبه مع كراهة ما نزل الله)(٢٠).

ومن الثاني قوله: (والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم. فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمنا إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه،

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٧٧).

⁽٢) السابق (٧/ ١٨٥).

⁽٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٨٨).

وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما كفار مع تصديق قلوبهم. لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم دخول أعمال القلوب في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضا؛ فإنها لازمة لها. ولكن هؤلاء لهم حجج شرعية بسببها اشتبه الأمر عليهم)(١).

فعلى الأول: يلزم المخالف -بناء على تأصيله - أن يقول: ترك عمل القلب ليس كفرا، لأن شيخ الإسلام على أثبته قولا لمرجئة الفقهاء، ثم جزم بأن الخلاف بينهم وبين أهل السنة لفظي، ولو كان يرى كفر تارك عمل القلب مذهبا لأهل السنة لقال إن الخلاف حقيقي جوهري!

فهاذا عسى المخالف أن يقول في جواب هذا الإلزام؟!

لا ريب أن المخالف مضطر للقول بأن شيخ الإسلام لا يرى الخلاف لفظيا مع جميع مرجئة الفقهاء، بل مع من يثبت منهم عمل القلب، ويثبت التلازم أيضا، كها صرح به في مواضع، وهذا هو المطلوب.



⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ١٩٤).

الشبهة العاشرة: قولهم إن العمل في اصطلاح السلف يشمل قول اللسان

زعم المخالف أن العمل في اصطلاح السلف ليس مقصورا على عمل الجوارح، بل قول اللسان من العمل، ورتَّب على ذلك أن من لم يكفر بترك العمل الظاهر كله، لا يقال إنه خالف إجماع أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل!

والجواب من وجوه:

الأول:

أن هذه شبهة قديمة، أطلقها بعض المرجئة، منهم شبابة بن سوار، وراموا منها موافقة السلف وموافقة المرجئة! فيقولون: الإيهان قول وعمل، موافقة الأهل السنة، ثم يفسرون العمل بأنه قول اللسان!

ولا ريب أن قول اللسان يدخل في العمل، لكنه ليس العمل الذي أراده السلف بقولهم: الإيهان قول وعمل، وإلا كان كلامهم عيا وتكرارا، بل أرادوا بالقول: قول القلب وقول اللسان، وأرادوا بالعمل: عمل القلب وعمل الجوارح، وهذا مشهور عنهم شهرة لا تخفي على من له أدنى نظر في هذه المسألة، وقد مضى نقل عباراتهم (۱).

وأكتفي هنا بنقل واحد عن الآجري على، قال: (اعلموا رحمنا الله تعالى وإياكم: أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

ثم اعلموا أنه لا تجزيء المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان

⁽١) انظر الفصل الأول من الباب الأول.

نطقا، ولا تجزيء معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال كان مؤمنا، دل على ذلك الكتاب والسنة وقول علماء المسلمين)(١).

فميز على بين قول اللسان، وعمل الجوارح، ثم زاد الأمر بيانا فقال: (فالأعمال-رحمكم الله تعالى - بالجوارح تصديق للإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيهان بجوارحه: مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول: لم يكن مؤمنا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه العمل تكذيبا منه لإيهانه، وكان العمل بها ذكرنا تصديقا منه لإيهانه، وبالله تعالى التوفيق)(1).

الثاني:

أن النزاع بين السلف والمرجئة لم يكن حول النطق باللسان، هل هو من الإيهان أو لا؛ إذ عامة المرجئة المتقدمين-قبل جهم ومن وافقه - على أن قول اللسان من الإيهان، بل لم يكن النزاع أيضا في عمل القلب - فإن عامة المرجئة على إثباته خلاجهم ومن وافقه وإنها النزاع كان في عمل الجوارح، فكيف يقول عاقل: إن قول السلف: الإيهان قول وعمل، يعنون بالعمل قول اللسان، والخلاف لم يكن في قول اللسان! ثم ما الثمرة من قولهم: الإيهان قول وقول!

⁽١) الشريعة للأجرى (٢/ ٦١١).

⁽٢) السابق (٢/١٤).

ولهذا اشتد إنكار أحمد على على من ذهب هذا المذهب، واعتبره قولا خبيثا ما سمع مثله.

قال أبو بكر الأثرم على في "السنة": (وسمعت أبا عبد الله وقيل له شبابة (١) أي ر شيء تقول فيه؟

فقال: شبابة كان يدعي الإرجاء. قال: وحُكي عن شبابة قول أخبث من هذه الأقاويل ما سمعت عن أحدٍ بمثله. قال أبو عبد الله: قال شبابة: إذا قال، فقد عمل بلسانه، كما يقولون. فإذا قال، فقد عمل بجارحته أي بلسانه حين تكلم به. ثم قال أبو عبد الله: هذا قول خبيث ما سمعت أحدا يقول به ولا بلغني. قيل لأبي عبد الله: كنت كتبت عن شبابة شيئا؟ فقال نعم كنت كتبت عنه قديها يسيرا قبل أن نعلم أنه يقول بهذا.

⁽۱) هو شبابة بن سوار الفزاري مولاهم أبو عمرو المدائني، أصله من خراسان، قال في تهذيب التهذيب (٤) (٢٦٤): (قال أحمد بن حتبل: تركته لم أكتب عنه للإرجاء. قيل له: يا أبا عبد الله وأبو معاوية؟ قال: شبابة كان داعية. وقال زكريا الساجي: صدوق يدعوا إلى الإرجاء كان أحمد يحمل عليه. وقال ابن خراش: كان أحمد لا يرضاه وهو صدوق في الحديث. وقال جعفر الطيالسي عن ابن معين: ثقة. وقال عنهان الدارمي: قلت ليحيى: فشبابة في شعبة؟ قال: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة صالح الأمر في الحديث وكان مرجئا. وقال العجلي: كان يرى الإرجاء، قيل له أليس الإيهان قو لا وعملا؟ فقال: إذا قال فقد عمل. وقال البرذعي عن أبي زرعة: كان يرى الإرجاء. قيل له: رجع عنه؟ قال: نعم، وقال أبو خاتم: صدوق يكتب حديثه و لا مجتج به. وقال ابن عدي: إنها ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه وأما في الحديث فلا بأس به. وقال البخاري: يقال مات سنة ٤٥٢ أو ٢٥٥ وقال أبو موسى وغيره مات سنة الحديث كان تنهى مختصرا، وانظر: بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ص (١٨٩).

قلت لأبي عبد الله كتبت عنه بعد؟ قال: لا ولا حرف)(١).

وقال ابن رجب عطم: (وقد كان طائفة من المرجثة يقولون: الإيهان قول وعمل، موافقة لأهل السنة، ثم يفسرون العمل بالقول، ويقولون: هو عمل اللسان، وقد ذكر الإمام أحمد هذا القول عن شبابة بن سوار وأنكره عليه، وقال: هو أخبث قول، ما سمعت أن أحدا قال به ولا بلغني.

يعني أنه بدعة لم يقله أحد من السلف.

لعل مراده إنكار تفسير قول أهل السنة: الإيهان قول وعمل بهذا التفسير؛ فإنه بدعة وفيه عي وتكرير؛ إذ العمل على هذا هو القول بعينه، ولا يكون مراده إنكار أن القول يسمى عملا...)(٢).

وقد بين ابن رجب على أن قول اللسان عمل، واستدل لذلك، كما بين أن البخاري على ذهب إلى هذا، وأراد أن الإيمان عمل كله، مناقضة لمن يقول إنه قول، فالتصديق عمل، وكذلك قول اللسان، وعمل الجوارح، وليس المحذور في مجرد التسمية، إنها المحذور والبدعة هو تفسير قول أهل السنة: الإيمان قول وعمل، بهذا التفسير.

⁽١) نقلا عن مجموع الفتاوي (٧/ ٢٥٥)، ورواه الخلال في السنة (٣/ ٥٧١) برقم ٩٨٢

⁽٢) فتح الباري لابن رجب (١٢٢/١).

الثالث:

يلزم على قول المخالف أن لا يكون ثمّ إرجاء؛ إذ المرجئة يجعلون قول اللسان من الإيهان، فهم موافقون لأهل السنة في أن الإيهان قول وعمل! كما يلزم منه أن إنكار السلف على المرجئة وتبديعهم لهم، لا وجه له، كما يلزم منه أيضاً التهوينُ من شأن العمل، وحملُ النصوص الداعية إليه على قول اللسان أو أقواله، وهذا ضلال بين.



الشبهة الحادية عشرة: قولهم: لوكان ترك العمل كفرا لصرح العلماء بذلك

وحاصل هذه الشبهة أنهم يقولون: كيف يكون ترك العمل الظاهر كفرا، ولا نجد التصريح بهذا في كلام أهل العلماء، كما هو الحال في بقية المكفرات؟

والجواب من وجهين:

: 18

عدم التسليم، فقد وجد التصريح بهذا في كلام جماعة من أهل العلم، منهم سهل بن عبد الله التستري، كما نقله شيخ الإسلام وأقره، ومنهم شيخ الإسلام نفسه، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، رحمهم الله. فهؤلاء صرحوا بأن ترك العمل كفر، ووجد في كلام غيرهم ما يفيد هذا المعني، كالجزم بأنه لا ينفع ولا يجزئ التصديق والنطق من دون عمل الجوارح، كما هو كلام الآجري وغيره، على ما سبق نقله مفصلا(۱).

الثاني:

أنه يقال للمخالف: هذا عمل القلب، تركه كفر باتفاقنا، ومع ذلك قل أن تجد التصريح بذلك في كلام الأثمة، فهل يعني هذا أنه ليس بكفر؟!

بل ما ورد من التصريح بذلك في ترك عمل الجوارح، أكثر مما ورد في ترك عمل القلب.

انظر هذه النقول في الفصل الثالث من الباب الثالث، وفي مبحث حكاية الإجماع في المسألة، ضمن
 الفصل الثاني من الباب المذكور.

الشبهة الثانية عشرة: قولهم إن البحث في هذه المسألة من باب الترف

وهذه الشبهة، لا يقولها المخالف الذي كتب، وألف، وناظر، وزعم أن ما عليه هو الحق، وأن ما عليه مخالفه هو الباطل.

وإنها يقولها غيره، بدوافع مختلفة، وجوابها من وجوه:

الأول:

أن مسألةً يترتب عليها كفر أو إيهان، لا يكون بحثها ترفا، حتى لو قلنا: إنها تتعلق بالحكم على الحقيقة، أو الكفر الباطن، في أغلب الأحوال؛ فإن بيان الكفر بأنواعه لابد

الثاني:

أن في عرض هذه المسألة تأصيلاً لكلام أهل السنة، في بيان منزلة العمل، وتوضيحا لمرادهم من دخوله في الإيمان، وردا على المرجئة الذين تلاعب بهم الشيطان.

الثالث:

أن من ثمارها إيقاف طالب الحق على فهم السلف لكثير من النصوص التي تنازعت فيها الفرق، كأحاديث الشفاعة، ونصوص الوعد بصفة عامة.

الرابع:

أن في عرضها تأصيلا لمسألة التلازم بين الظاهر والباطن، وهي مسألة مهمة، غاب فهمها عن كثير من الناس، قديها وحديثا، ولعدم إدراك التلازم غلط غالطون، كما قال شيخ الإسلام على.

الخامس:

أنها لو كانت من باب الترف، لما اهتم أهل العلم ببيانها، ولما حذروا من الكتب المخالفة فيها، واعتبروها داعية لمذهب الإرجاء المذموم.

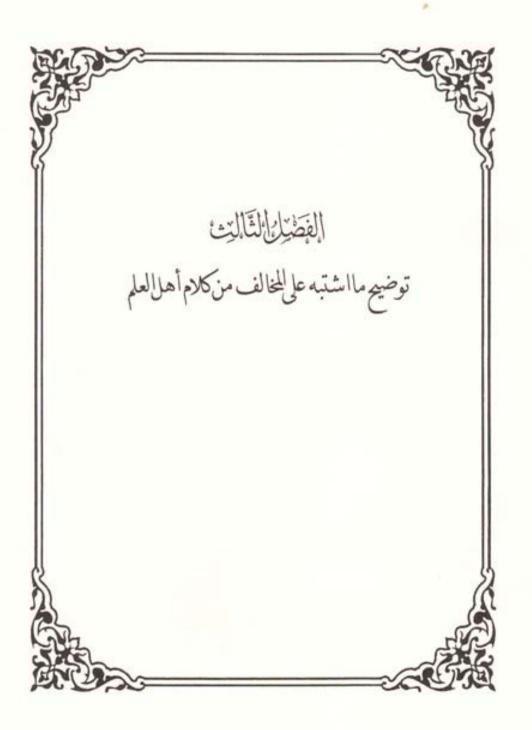
: lulem:

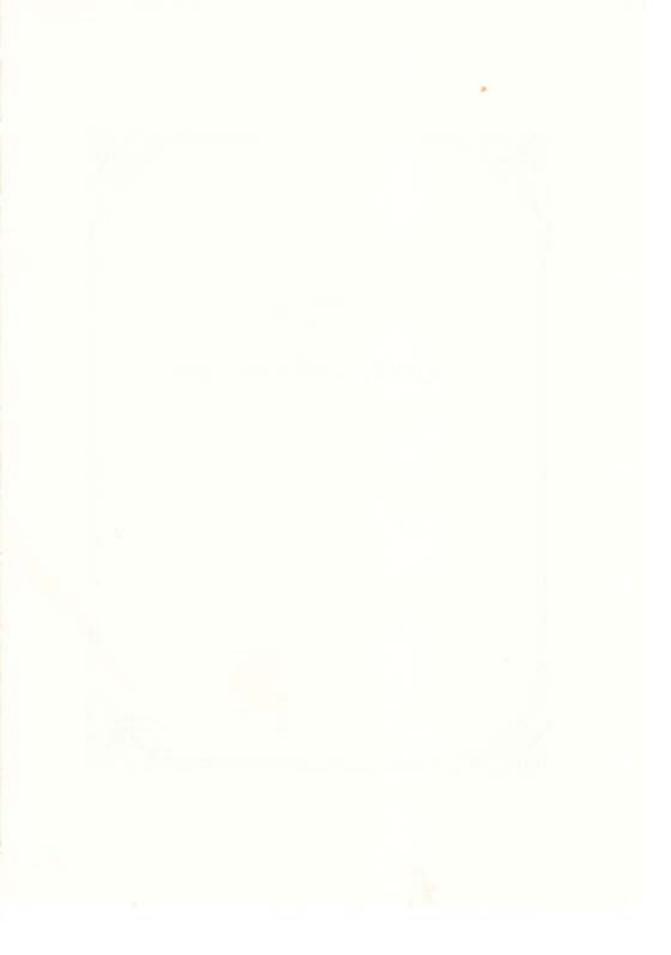
أن قائل هذه المقالة، يظن أن النزاع صوري أو لفظي، أو لا ثمرة له، وليس الأمر كذلك، بل هو نزاع حقيقي، يدور حول فهم النصوص، وفهم كلام السلف والأثمة، وفهم الإرجاء الذي هو بدعة باتفاق.

ولو كان النزاع لفظيا، أو كان الجميع متفقين، كما يُظن، لما أبي المخالف من الرجوع عن قوله إلى قول أهل العلم.

وبعد: فهذه محصلة ما وقفت عليه من الشبهات العقلية التي أوردها المخالف، وقد بان بحمد الله مقدار ضعفها ووهائها، وأنها لا تقاوم حجج أهل السنة وبراهينهم وما استقر عليه إجماعهم، ولولا أن المخالف أكثر من إيرادها وتكرارها، لما تكلفت نقلها والجواب عنها.







اعتمد المخالف على جملة من أقوال أهل العلم، زعم أنها تفيد أن العمل كمالي في الإيهان، وأن تاركه بالكلية مسلم ناج.

وليُعلم أن هذه الأقوال لا تخرج عن واحد من ثلاثة أمور:

الاول: أن يكون قولا لمتأخر، بعد الصحابة والتابعين، فهو محجوج بالإجماع قبله.
الثاني: أن يكون قولا محتملا، فلا قيمة له في هذا الباب.

الثالث: أن يكون قو لا نتفق نحن والمخالف على خطئه، فلا يجوز له الاحتجاج به.

وقد تبين لي بعد طول البحث أنه لا يوجد قول صريح يؤيد ما ذهب إليه المخالف، إلا ما جاء عمّن تأثر بالبدع الكلامية، وخالف مذهب السلف في جملة من الاعتقاد، كما سيأتي بيانه في النقل عن ابن حزم والبيهقي رحمهما الله.

ورغم وضوح ما سبق نقله عن أهل العلم- لا سيم إجماعهم - فقد دأب المخالف على التعلق ببعض الألفاظ المنقولة عن بعض الأئمة، موهما مخالفتها للإجماع، أو قدحها فيه.

وقد عزمت على عرض هذه الأقوال - جميعها - ونقدها نقدا علميا إن شاء الله تعالى.

وهذا يتضمن التعليق على:

١ - نقل عن الإمام سفيان بن عيينة ﴿ عُمَّ ،ت: ١٩٨ هـ

٢- نقل عن الإمام الشافعي علم ، ت: ٢ ٠ ١ هـ

٣- نقل عن الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي عطف ، ت: ١٩ ٢ هـ

٤ - نقل عن الإمام أحمد بن حنبل عله ، ت: ٢٤١هـ

٥ - نقل عن الإمام ابن قتيبة الدينوري ﴿ عُلْهُ ، ت: ٢٧٦ هـ

٦ - نقل عن الإمام محمد بن نصر المروزي على ، ت: ٣٩٤ هـ

٧- نقل عن طائفة من أهل الحديث، حكاه محمد بن نصر المروزي ﴿ اللهِ

٨- نقل عن الإمام ابن منده على ، ت: ٣٩٥ هـ

٩- نقل عن الإمام ابن حزم عله ، ت: ٤٥٦ هـ

• ١ - نقل عن الإمام البيهقي هط ، ت: ٤٥٨ هـ

١١- نقل عن القاضي عياض ﴿ الله ، ت: ٤٤٥هـ

١٢ - نقل عن الإمام ابن الصلاح في ، ت: ١٤٣هـ

١٣ - جملة نقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية عله ، ت: ٧٢٨ هـ

١٤ - نقل عن الإمام ابن القيم عله ، ت: ١٥٧هـ

١٥ - نقل عن الإمام ابن أبي العز الحنفي عظم ، ت: ٧٩٢ هـ

١٦ - نقل عن الإمام ابن رجب الحنبلي ﴿ فَعُ ، ت: ٧٩٥هـ

١٧ - نقل عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ﴿ الله عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ﴿ الله عن الحافظ ابن حجر العسقلاني ﴿ الله عن المالة عنه الما

أولا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام سفيان بن عيينة وله

قال على: (فمن ترك خلة من خلال الإيمان جاحداً كان بها عندنا كافراً، ومن تركها كسلاً أو تهاوناً أدبناه، وكان بها عندنا ناقصاً، هكذا السنة أبلغها عني من سألك من الناس)(١).

اعتمد المخالف على قوله هله: (ومن تركها كسلاً أو تهاوناً أدبناه، وكان بها عندنا ناقصاً) وقال: فلو كان ترك العمل كفرا لم يكتف بالتأديب، ولم يحكم له بالنقصان فحسب.

والجواب من وجهين:

الأول:

أن هذا خارج عن محل النزاع، فليس النزاع فيمن ترك خلة أو فرط في عمل، بل فيمن ترك العمل الظاهر كله، وهل يمكن أن يوجد إيهان القلب حينتذ؟

الثاني:

أنه سبق النقل عنه على بتكفير تارك الفرائض، حيث قال: (والمرجثة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله مصرا بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنبا بمنزلة ركوب المحارم، وليسوا سواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية. وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفر)(٢)، وهذا يدل على الفرق بين ترك جميع

⁽١) رواه الآجري في الشريعة (٢/ ٥٥٩) رقم ١٩٧، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٦٣١) رقم ٨١٧

⁽٢) انظر ص ١٣.

الواجبات، وترك آحادها.

ثانيا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الشافعي والع

قال المخالف: قال الشافعي: (واعلموا أن الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. ثم الإيمان أصل وفرع، وأصله ما إذا تركه العبد كفر، كالمعرفة والتصديق، واعتقاد ما يجب اعتقاده من أحكام المكلفين، كما بيناه، وفرعه إذا ما تركه العبد لم يكفر، ولكن يعصي في ترك البعض، كالصلوات المفروضات)(١).

وجه الاستشهاد: أن الشافعي على العمل من الأصل الذي يكفر تاركه، بل جعله من الفرع الذي إذا تركه العبد لم يكفر.

والجواب من وجهين:

الأول:

أن هذه الرسالة لا يصح نسبتها إلى الشافعي عُف .

قال شيخنا الدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل حفظه الله: (جميع من كتب عن الإمام الشافعي كابن أبي حاتم، والبيهقي، والرازي، وابن حجر، وغيرهم، وأصحاب الفهارس كتاريخ التراث العربي، والأدب العربي، وغيرهما، لم يذكروا هذه الرسالة ضمن مؤلفات الإمام الشافعي على مع حرصهم الواضح على تتبع ما كتبه، حتى إنهم عدوا بعض الكتب وهي في عداد المفقود، ولو سمعوا بهذه الرسالة لفرحوا بها، وخاصة

الفقه الأكبر، المنسوب للشافعي هلا.

الرازي، في جاء في هذه الرسالة موافق لكثير من عقيدته الأشعرية، ولا يمكن أن يسمع بها ويغفل ذكرها، بل هي أعظم دليل عنده على بعد الشافعي عن التشبيه والحشو الذي ينسبه الرازي لأهل السنة والجهاعة، وهم منه براء، وهذا أعظم دليل على عدم صحة هذه النسبة إليه)(١).

والعجب لا ينقضي ممن يستشهد بهذه الرسالة، المليئة بمصطلحات المتكلمين، والمقررة لمذهبهم، وفيها أن أول واجب هو النظر، وأن الله ليس بجوهر ولا جسم ولا عرض، وأن الباري لا مكان له، وأن آية الاستواء من المتشابه، وأن الله يخلق لا لسبب ولا لعلة، إلى غير ذلك، مما يعلم جزما براءة الشافعي منه، ومن أهله.

فهل أصبحت القضية مجرد النقل، مهم كان المنقول، لنصرة البدعة التي حكى الشافعي الإجماع على خلافها!

الثاني:

أن غاية ما في هذا النقل: أن العبد إذا ترك (بعض) الفرع، كالصلوات المفروضات، عصى ولم يكفر، وكلامنا ليس في ترك البعض، كما سبق.

وتسمية العمل الظاهر فرعا، لا إشكال فيه، كما سبق، وكما سيأتي.

⁽۱) منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة (٢/ ٤٦) وقد ساق الشيخ حفظه الله أحد عشر وجها في بيان أن الكتاب المذكور لا تصح نسبته إلى الشافعي. وانظر كذلك: براءة الأثمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، للدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي، ص (٨٨- ٩١) وقد بين حفظه الله أن الكتاب يكاد يكون نسخة مطابقة لكتاب الإنصاف للباقلاني، وعقد مقارنة بينها تؤكد ذلك.

الثالث:

أنه لم يجعل قول اللسان من الأصل الذي يكفر تاركه، فيلزم على فهم المخالف أن يحكم بإسلام تارك القول!

ثالثًا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام الحميدي والعم

قال على الدنوب، إنها الكفر في ترك الخمس التي قال رسول الله على الإسلام على بشيء من الذنوب، إنها الكفر في ترك الخمس التي قال رسول الله على الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول على وصوم رمضان، وحج البيت.

فأما ثلاث منها فلا يُناظر تاركه: من لم يتشهد، ومن لم يصل، ولم يصم لأنه لا يؤخر شيء من هذا عن وقته، ولا يجزي من قضاه بعد تفريطه فيه عامداً عن وقته.

فأما الزكاة فمتى ما أداها أجزأت عنه، وكان آثماً في الحبس، وأما الحج فمتى وجب عليه، ووجد السبيل إليه وجب عليه، ولا يجب عليه في عامة ذلك حتى لا يكون له منه بد متى أداه كان مؤدياً ولم يكن آثماً في تأخيره إذا أداه، كما كان آثماً في الزكاة لأن الزكاة حق لمسلمين مساكين حبسه عليهم، فكان آثماً حتى وصل إليهم، وأما الحج فكان في ما بينه وبين ربه إذا أداه فقد أدى، وإن هو مات وهو واجد مستطيع ولم يحج سأل الرجعة إلى الدنيا أن يحج، ويجب لأهله أن يحجوا عنه، ونرجو أن يكون ذلك مؤدياً عنه، كما لو

كان عليه دين فقضي عنه بعد موته)(١).

اعتمد المخالف على قوله ﴿ فَ : (إنها الكفر في ترك الخمس...) وقال: فلا يسمى ترك شيء من الأعمال كفرا إلا في الخمس.

والجواب من وجهين:

الأول:

أن هذا من أعجب ما وقفت عليه من طرق الاستشهاد! فليس في كلام الحميدي عضد أن تارك العمل بالكلية لا يكفر، بل كلامه ظاهرٌ في تكفير تارك الصلاة والصوم، والقائل بهذا قائل بكفر تارك جميع العمل ضرورة (٢).

وقد نسب إليه ابن رجب على القول بكفر تارك المباني الأربعة، قال على: (وروى يعقوب الأشعري، عن ليث، عن سعيد بن جبير قال: من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر، ومن أفطر يوما في رمضان فقد كفر، ومن ترك الحج متعمدا فقد كفر، ومن ترك الزكاة متعمدا فقد كفر. ويروى عن الحكم بن عتيبة نحوه، وحُكي رواية عن أحمد، اختارها أبو بكر من أصحابه، وعن عبد الملك بن حبيب المالكي مثله، وهو قول أبي بكر

⁽١) أصول السنة للحميدي، ص (٤٣).

⁽۲) علق المخالف على كلام الحميدي بقوله: (وقوله: (إنها الكفر في ترك الخمس) يعني به الكفر بنوعيه الأكبر والأصغر فلا يسمى ترك شيء من الأعهال كفرا إلا في الخمس، بدليل أنه فرق بين الشهادتين والصلاة والصوم وبين الزكاة والحج، وجعل الباخل بالزكاة المؤخر لها آثهاً). قلت: ظاهر كلام الحميدي أن الصلاة والصوم كالشهادتين، فتركها كفر أكبر، وهذا واضح، وهو كاف في إثبات المطلوب.

الحميدي)^(۱).

الثانى:

أنه قد صرح والله في رسالته هذه بأن (الإيهان: قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل وقول إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة) وهذا هو كلام الأثمة، وإجماع أهل السنة، فلا ينفع القول إلا بعمل. بل ذهب الحميدي إلى ما هو أوضح وأصرح، فقال والمحمد: (وأخبرتُ أن قوما يقولون: إن من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئا حتى يموت، أو يصلي مسند ظهره مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحدا، إذا علم أن تركه ذلك في إيهانه، إذا كان يقر الفروض واستقبال القبلة. فقلت: هذا الكفر بالله الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله و فعل المسلمين)(1).

فكيف ينسب إليه أنه لا يكفر بترك العمل؟!



⁽١) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٢١).

⁽٢) انظر: (١/ ٣٥٠) من هذا البحث.

رابعا: توضيح ما اعتمدوا عليه من قول الإمام أحمد ولله

قال في رسالته إلى مسدد بن مسرهد:

(والإيمان قول وعمل يزيد وينقص، زيادته إذا أحسنت، ونقصانه إذا أسأت، ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام، فإن تاب رجع إلى الإيمان، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله العظيم، أو يرد فريضة من فرائض الله جاحداً لها، فإن تركها تهاونا بهاً وكسلاً كان في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه)(١).

قال المخالف: (وهذه الرواية صريحة عن الإمام أحمد في أنه لا يكفّر إلا بالشرك بالله، وردّ الفرائض، وهو الإباء لفعلها، أو جحودها، وأنه لا يكفّر بالترك المجرد).

والجواب من وجوه:

الأول:

أن هذه الرسالة وإن اشتهرت عند أهل الحديث، إلا أنها لا تصح سندا؛ لجهالة أحمد بن محمد البردعي راويها عن أحمد.

قال شيخ الإسلام على: (ومنهم من أنكر ما روي عن أحمد في رسالته إلى مسدد، وقال: راويها عن أحمد مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد من اسمه أحمد بن محمد البردعي).

ثم نقل قول أبي القاسم عبد الرحمن بن منده في مصنفه المسمى بـ (الرد على من زعم

⁽١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ص (٢٢٦).

أن الله في كل مكان، وعلى من زعم أن الله ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير النزول) قال:

(أحمد بن محمد البردعي: مجهول لا يعرف في أصحاب أحمد، من اسمه أحمد بن محمد، فيمن روى عن أحمد بن محمد بن حنبل، كأحمد بن محمد بن هانئ، أبي بكر الأثرم، وأحمد بن محمد بن عيسى البراني القاضي، وأحمد بن محمد بن عيسى البراني القاضي، وأحمد بن محمد بن مزيد الوراق.

وزاد ابن الجوزي: أحمد بن محمد بن خالد أبا بكر القاضي، وأحمد بن خالد أبا العباس البراني، وأحمد بن محمد بن عبد الله بن صدقة، وأحمد بن محمد بن عبد الله بن صالح الأسدي، وأحمد بن محمد بن عبد الحميد الكوفي، وأحمد بن محمد بن يحيى الكحال، وأحمد بن محمد بن البخاري، وأحمد بن محمد بن بطة، وذكر أحمد بن الحسن أبا الحسن الترمذي، وأحمد بن سعيد، وقيل: أبي الأشعبة الترمذي. وذكر في المحمدين: محمد بن إسهاعيل الترمذي، قال: ولم يعد هذا فيمن روى عن مسدد أيضا)(١).

 ⁽۱) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٨١). وقد جاء فيه: (وأبي بكر الأثرم) (وأبي بكر المروزي) والصواب بإسقاط الواو فيهها.

ثم رأيت الدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي حفظه الله قد ضعف نسبة هذه الرسالة إلى أحمد تعثه وذكر أنه وقف على إسنادين لها، وكلاهما مسلسل بالمجاهيل، كما أن متنها مضطرب اضطرابا كبيرا ومتفاوت تفاوتا كبيرا، وقال: (فظهر بها تقدم أن الرسالة ضعيفة السند من الطريقين، وبالتالي ففي=

الثاني:

أنه على فرض صحة هذه الرواية عن أحمد علام، فغاية ما فيها الكلام على آحاد الأعمال، وأنه لا يكفر تارك الصلاة، أو تارك الزكاة، وهكذا، وليس فيها تعرض لحكم من ترك العمل الظاهر بالكلية.

بل لقائل أن يقول: إنها لا تدل على عدم تكفير تارك الصلاة؛ لأن تركها كفر وشرك، فيدخل في قوله: (ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله العظيم) وقد قال النبي على: "بَيْن الرَّجل وَبَيْن الشَّرْكِ وَالكُفر تَرْكُ الصَّلاةِ»(١).

الثالث:

أن المخالف إن احتج بالحصر الوارد في قول أحمد عله: (ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك بالله العظيم، أو يرد فريضة من فرائض الله جاحداً لها) وزعم أنه لم يكفر تارك العمل.

فجوابه أن يقال: لا شك أن المكفرات لا تنحصر في الشرك بالله تعالى أو رد فريضة من الفرائض، فثمة أنواع أخرى من الكفر متفق عليها، عند عامة أهل السنة، كسب الله تعالى، وسب نبيه والاستهزاء بشرعه ودينه، وغير ذلك من المكفرات القولية والعملية والاعتقادية.

⁼ نسبتها إلى الإمام أحمد على أنها من تأليفه وقفة وشك) انظر: براءة الأثمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، ص (١٠٠ - ١١٣).

⁽¹⁾ رواه مسلم (AY).

وأقرب من ذلك أن يقال للمخالف: ما حكم من ترك عمل القلب بالكلية، أو ترك قول اللسان مع القدرة؟ وهل لأحد أن يحتج بالحصر في كلام أحمد على على أن ذلك ليس كفراً مخرجا من الملة؟!

والجواب واضح(١).

خامسا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن قتيبة ﴿ عُلَمْ

قال: (سألت عن حديث النبي على: «الإيمان نيف وسبعون باباً أفضلها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذي عن الطريق، وقلت: أتقول لمن لم يمط الأذي عن الطريق ناقص الإيمان؟

أما وجه هذا الحديث، فالإيهان صنفان: أصل، وفرع:

فالأصل: الشهادتان، والتصديق بالبعث والجنة والنار والملائكة، وبكل ما أخبر الله به في كتابه، وأشباه هذا مما خبر به رسوله عنه، وهذا هو الأمر الذي من كفر بشيء منه، فقد خرج من الإيهان، ولا يقال له مؤمن، ولا ناقص الإيهان.

⁽١) ومما احتج به المخالف من كلام أحمد علام، قوله في زيادة الإيهان ونقصانه: (زيادته في العمل، ونقصانه في ترك العمل) ولا وجه للاستشهاد بهذا في مسألتنا، فنحن متفقون على أن من أتى عملا فقد زاد إيهانه، ومن ترك عملا فقد نقص إيهانه، والبحث هو فيمن ترك جميع الأعهال، ولبس في العبارة تصريح بهذا، والمخالف يدور حول نفي التلازم بين الظاهر والباطن، والظن بأن الإيهان الصحيح يكون في القلب من غير أن يظهر أثره على الجوارح قولا وعملا، وهذا ظن فاسد، ومعتقد كاسد، لا يُعرف عن أحد من السلف، وإنها هو قول المرجئة، كها سبق بهانه.

ومن الأصول: الصلاة، والزكاة، والصوم، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً، وهذا هو الأمر الذي من آمن بأنه مفروض عليه، ثم قصر في بعضه بتواني، أو اشتغال، فهو ناقص الإيهان حتى يتوب ويراجع.

وكذلك الكبائر إن لابسها غير مستحل لها فهو ناقص الإيمان حتى ينزع عنها.

وأما الفروع: فإماطة الأذى من الإيهان، وإفشاء السلام من الإيهان، وأشبه هذا...)(١).

احتج به المخالف قائلا: (فالأركان الأربعة أصولٌ ينقص الإيمان بتركها من غير جحود، وهو في الحكم كارتكاب الكبائر، وإن كان ترك الفرائض أغلظ).

والجواب من وجوه:

الأول:

أنه كلام خارج عن محل النزاع، فليس فيه تعرض لحكم ترك العمل بالكلية، وإنها كلامه فيمن (قصر في بعضه بتوانٍ أو اشتغال).

الثاني:

أنه ليس فيه تعرض لمسألة ترك المباني الأربعة، بل حديثه عن التقصير في بعضها، ولهذا لو استنبط منه باحث أنّ ابن قتيبة لا يكفر بترك الصلاة، كان مخطئا من غير شك، فكيف يؤخذ منه حكم ترك الأربعة!

⁽١) المسائل والأجوبة لابن قتية، ص (٣٣١).

الثالث:

أن جعله الشهادتين والتصديق- بها ذكر- أصلا، من كفر بشيء منه، فقد خرج من الإيهان، حقٌ لا ريب فيه، ويقال: ومن كفر بالصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج، فهو كافر أيضا، لكنه عطم لم يتعرض لهذا، وإنها تعرض لمن آمن بها ثم قصر في بعضها، وبين أنه ناقص الإيهان، وهذا حق أيضا.

والمقصود أن المخالف يورد من أقوال الأثمة ما هو خارج عن محل النزاع، ولولا خوف اغترار البعض بنقله، لم يكن لذكره هنا وجه (١١).



 ⁽١) ولهذا أعرضت عن إبراد كلامه في تأويل مختلف الحديث، ص (١٢٠)؛ لأنه أبعد ما يكون عن محل
 النزاع، وإن استشهد به غير واحد!

سادسا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام محمد بن نصر المروزي والعم

قال على الله الله على شبهة للمرجئة حاصلها: أنكم إذا قلتم إن الإيهان اسم لجميع الطاعات لزمكم أن تكفروا العاصي عند أول معصية يفعلها.

قال على المن المنقص منه لم يزل عنه اسم الإبهان، ولكنه يزداد بعده إيهانا إلى إيهانه. فإن الإيهان، ومن لم ينقص منه لم يزل عنه اسم الإبهان، ولكنه يزداد بعده إيهانا إلى إيهانه. فإن نقصت الزيادة التي بعد الأصل: لم ينقص الأصل الذي هو الإقرار بأن الله حق، وما قاله صدق، لان النقص من ذلك شك في الله، أحق هو أم لا؟ وفي قوله: أصدق هو أم كذب؟

ونقص من فروعه، وذلك كنخلة قائمة ذات أغصان وورق فكلما قطع منها غصن لم يزل عنها اسم الشجرة، وكانت دون ما كانت عليه من الكمال من غير أن ينقلب اسمها، إلا أنها شجرة ناقصة من أغصانها، وغيرها من النخل من أشكالها أكمل منها لتهامها بسعفها)(١).

وهذا لا حجة فيه ولا متعلق لمن يرى نجاة تارك عمل الجوارح بالكلية، وبيان ذلك من وجوه:

الأول:

أن تسمية الإقرار والتصديق أصلا، والعمل فرعا، لا إشكال فيه، كما سبق بيانه، فعمل الجوارح فرع لازم لإيمان القلب، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، وهل

⁽١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٧٠٣).

يدخل قول اللسان في الأصل أم الفرع؟ هذا يرجع إلى تفسير (الإقرار)، والذي يظهر لي أن المروزي الله يجعله من الأصل.

وقد ذهب شيخ الإسلام على - في مواضع عدة - إلى أن قول اللسان من الفرع (١)، وقال في تفسير الإقرار: (ومعلوم أن الإيهان هو الإقرار لا مجرد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق وعمل القلب الذي هو الانقياد، تصديق الرسول فيها أخبر، والانقياد له فيها أمر، كها أن الإقرار بالله هو الاعتراف به والعبادة له)(٢).

والمروزي على يقيس الصلاة على (قول اللسان) في أن الإيهان لا يتم إلا بها، قال في مناقشته للمرجئة:

(وقيل لهم: إبليس إنها كفر بترك الفرع، ولم تنفعه المعرفة، وليس القول من المعرفة في شيء؛ لأنه فرع مضاف إليها بالاسم، لا من جنسها، وإنها الإقرار باللسان يكون عنها، وليس هو بها، ولا من جنسها؛ لأن الأصوات والحروف والحركات ليست من جنس الضمير في شيء.

وإن كان الإيمان لا يتم إلا بفرع عن المعرفة، وليس من جنسها، فيا أنكرتم على من زعم أن الإيمان لا يتم إلا بالصلاة، وليست هي من جنس المعرفة، ولكن عنها يكون)(").

⁽١) انظر ما سبق في الجزء الأول، ص ٦٦

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲/ ۱۳۸).

⁽٣) تعظیم قدر الصلاة (٢/ ٨٧٨).

قلت: فهذا يدل على أمور:

الأول: أن قول اللسان وإن سمي فرعا، فتركه كفر، وتسميته فرعا لا تمنع من ذلك، وعليه فتسمية عمل الجوارح فرعا، لا تمنع من تكفير تاركه أيضا.

الثاني: قياس الصلاة على (القول) في أنه يكفر تاركها وإن لم تكن من الأصل، وعبارته هنا ليست صريحة في التكفير، لكن مذهبه في ذلك معروف كما سيأتي.

الثالث: بيان المقصود بالتهام في كلام السلف، وأن الإيهان لا يتم إلا بقول اللسان، أي لا يصح إلا بذلك.

الوجه الثاني:

أن قوله: (فإن نقصت الزيادة التي بعد الأصل: لم ينقص الأصل) ليس فيه تعرض لزوال الزيادة بالكلية، وهذا محل البحث، وأما نقصان العمل، بأداء البعض، وترك البعض، فهذا خارج عن محل النزاع (١)، لكن لما كانت المرجئة ترى أن الإيمان شيء واحد

⁽۱) ومثل هذا قول المروزي الله (۲/ ۷۱۳): (فقد كان يحق عليهم أن ينزلوا المؤمن بهذه المنزلة فيشهدوا له بالإيمان إذ أتى بإقرار القلب واللسان، ويشهدوا له بالزيادة كلما ازداد عملا من الأعمال التي سهاها النبي عليه الإيمان، وكان كلما ضبع منها شعبة علموا أنه من الكمال أنقص من غيره ممن قام بها، فلا يزيلوا عنه اسم الإيمان حتى يزول الأصل). فليس النزاع فيمن ضبع شعبة أو شعبا، ولكن النزاع فيمن ضبع العمل كله.

وقوله: (فلا يزيلوا عنه اسم الإيمان حتى يزول الأصل) أي هذا الذي ضبع شعبة من الإيمان، وصار أنقص من غيره، لا يزول عنه اسم الإيمان- بناء على مذهب المروزي علا في تسمية الفاسق مؤمنا، ويأتي تعقب شيخ الإسلام له في ذلك- والمقصود أن هذه الجملة من كلام المروزي علا متصلة بها قبلها،=

إذا زال بعضه زال كله، استشكلت بقاء الإيهان مع ترك الواجب أو فعل المحرم، وأوجبت لها هذه الشبهة إخراج العمل من الإيهان، كها بينتُه في محله، فكان جواب أهل السنة، أن نقصان العمل لا يعني ذهاب الأصل، وهذا حق لا مرية فيه.

الوجه الثالث:

أن المروزي على يذهب إلى تكفير تارك الصلاة، فلا يمكن أن يحمل كلامه هنا على ترك العمل بالكلية، بل يتعين حمله على نقصان العمل-مع فعل الصلاة -(١).

وإذا تقرر هذا فليُعلم أن الاستشهاد في هذه المسألة - أعني مسألة ترك العمل - بقول من يرى كفر تارك الصلاة، نوع من الغفلة؛ لأن تارك العمل بالكلية تارك للصلاة، فهو كافر عنده ولابد، كما أن معرفة قول العالم في مسألة الصلاة معينٌ على فهمه مراده ومذهبه في "الأصل" و"الفرع"، و"التهام" و"الكمال"، فتنبه!

تنبيه: اشتمل كلام المروزي على أمرين لا يوافَق عليهما:

أما الأول: فقوله عطه: (ومن لم ينقص منه [أي الأصل] لم يزل عنه اسم الإيمان).

⁼ فلا يصح أن تعزل عن سياقها، بحيث ينسب إليه علا أنه يقول: (لا يزول الإيهان حتى يزول الأصل الذي هو الإقرار بالقلب واللسان)، فإن هذا كذب على المروزي، ولا يقول به قطعا، بل يزول الإيهان عنده بترك الصلاة- وحدها، كما سيأتي- وحيننذ فزواله بترك الصلاة مع غيرها من الأعهال، من باب أولى.

 ⁽۱) تكفير المروزي فالد لتارك الصلاة، انظره في (۱/ ۱۳۲، ۱۳۳، ۲/ ۹۲۵، ۲۰۰۱، ۹۲۵) وغيرها،
 وانظر مقدمة الشيخ حماد الأنصاري فيلا.

وهذا لا يوافق عليه؛ فإن الفاسق لا ينال الاسم المطلق.

وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية على كلامٍ للمروزي مشابه لهذا فقال: (وقوله: من ترك من ذلك شيئا- ما سوى الإقرار والتصديق - فلن يزول عنه اسم الإسلام والإيهان إلا أنه أنقص من غيره في ذلك.

فيقال: إن أريد بذلك أنه بقي معه شيء من الإسلام والإيبان فهذا حق كها دلت عليه النصوص خلافا للخوارج والمعتزلة. وإن أراد أنه يطلق عليه بلا تقييد: مؤمن ومسلم في سياق الثناء والوعد بالجنة فهذا خلاف الكتاب والسنة، ولو كان كذلك لدخلوا في قوله: ﴿وَعَدَ اللّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَتِ جَنَّت عِجِّرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾(١)، وأمثال ذلك مما وعدوا فيه بالجنة بلا عذاب. وأيضا فصاحب الشرع قد نفى عنهم الاسم في غير موضع، بل قال: قِتَالُهُ كُفُرٌ ،(١)...)(١).

وأما الثاني: فقوله على: (فإن نقصت الزيادة التي بعد الأصل: لم ينقص الأصل الذي هو الإقرار بأن الله حق، وما قاله صدق، لأن النقص من ذلك شك في الله، أحق هو أم لا؟ وفي قوله: أصدق هو أم كذب؟).

وظاهر هذه العبارة أن الإيمان الذي في القلب (التصديق) لا يدخله النقص.

⁽١) سورة التوبة، آية: ٧٢

⁽٢) سبق تخريجه في (١٣٩/١).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٧/ ١٣).

وهذا لا يوافَق عليه، وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه على كلام للمروزي قريب من هذا، فقال: (وكذلك قوله: (لا يكون النقصان من إقرارهم بأن الله حق وما قاله صدق).

فيقال: بل النقصان يكون في الإيهان الذي في القلوب من معرفتهم ومن علمهم، فلا تكون معرفتهم وتصديقهم بالله وأسهائه وصفاته وما قاله من أمر ونهي ووعد ووعيد كمعرفة غيرهم وتصديقه، لا من جهة الإجمال والتفصيل، ولا من جهة القوة والضعف، ولا من جهة الذكر والغفلة، وهذه الأمور كلها داخلة في الإيهان بالله وبها أرسل به رسوله.

وكيف يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته متماثلا في القلوب، أم كيف يكون الإيمان بأنه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وأنه غفور رحيم عزيز حكيم شديد العقاب ليس هو من الإيمان به، فلا يمكن مسلما أن يقول إن الإيمان بذلك ليس من الإيمان به ولا يدعى تماثل الناس فيه)(١).

والعجب أني لم أر واحدا من المخالفين، نبّ على هذين الأمرين، مع كثرة استشهادهم بهذه المواضع، والله المستعان.

 ⁽١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٣ ٤)، وانظر كلام المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٣٥).

سابعا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام طائفة من أهل الحديث نقله الإمام المروزي وطع

قال على نقلا عن طائفة من أهل الحديث في تفسير قوله على: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ الْ عَنْ رأت هذه الطائفة أنه يزول عنه اسم الإيمان، ويبقى له اسم الإسلام، وأضافوا مع ذلك أنه يكون كافرا، لا كافرا بالله ولكن كافرا من طريق العمل. أي كفر لا ينقل عن الملة.

وحين ألزم هؤلاء بأنهم إذا سمّوه كافراً لزمهم أن يحكموا له بحكم الكافرين بالله أجابوا بقولهم:

(فإنا لم نذهب في ذلك إلى حيث ذهبوا، ولكنا نقول: للإيمان أصل وفرع، وضد الإيمان الكفر في كل معنى.

فأصل الإيمان: الإقرار، والتصديق.

وفرعه: إكمال العمل بالقلب والبدن.

فضد الإقرار والتصديق الذي هو أصل الإيمان: الكفر بالله وبم قال، وترك التصديق به وله.

وضد الإيهان الذي هو عمل وليس هو إقرار: كفرٌ ليس بكفر بالله ينقل عن الملّة، ولكن كفر يضيع العمل، كها كان العمل إيهانا وليس هو الإيهان الذي هو إقرار بالله، فكها كان من ترك الإيهان الذي هو إقرار بالله كافراً يُستتاب، ومن ترك الإيهان الذي هو عمل

سبق تخریجه فی (۱/ ۱۷۳).

مثل الزّكاة والحبّ والصّوم أو ترك الورع عن شرب الخمر والزّنا فقد زال عنه بعض الإيهان ولا يجب أن يُستتاب عندنا ولا عند من خالفنا من أهل السّنة وأهل البدع ممّن قال: إنّ الإيهان تصديق وعمل إلاّ الخوارج وحدها، فكذلك لا يجب بقولنا: كافر من جهة تضييع العمل أن يُستتاب ولا يزول عنه الحدود، وكها لم يكن بزوال الإيهان الذي هو عمل استتابة ولا إزالة الحدود عنه؛ إذ لم يزل أصل الإيهان عنه، فكذلك لا يجب علينا استتابته وإزالة الحدود والأحكام عنه بإثباتنا له اسم الكفر من قبل العمل؛ إذ لم يأصل الكفر الذي هو جحد بالله أو بها قال.

قالوا: ولما كان العلم بالله إيهانا، والجهل به كفرا، وكان العمل بالفرائض إيهانا والجهل بها قبل نزولها ليس بكفر، وبعد نزولها من لم يعملها ليس بكفر لأن أصحاب رسول الله قد أقروا بالله أول ما بعث الله رسوله ولله اليهم ولم يعلموا الفرائض التي افترضت عليهم بعد ذلك فلم يكن جهلهم بذلك كفرا، ثم أنزل الله عليهم الفرائض فكان إقرارهم بها والقيام بها إيهانا، وإنها يكفر من جحدها لتكذيبه خبر الله ولو لم يأت خبر من الله ما كان بجهلها كافرا.

وبعد مجيء الخبر من لم يسمع بالخبر من المسلمين لم يكن بجهلها كافرا، والجهل بالله في كل حال كفر قبل الخبر وبعد الخبر.

قالوا: فمن ثمّ قلنا: إنّ ترك التّصديق بالله كفرٌ به، وإنّ ترك الفرائض مع تصديق الله أنّه أوجبها كفرٌ ليس بكفر بالله، إنّها هو كفر من جهة ترك الحق، كها يقول القائل: كفرتني حقّي ونعمتي، يريد ضيّعت حقّي وضيّعت شكر نعمتي. قالوا: ولنا في هذا قدوة بمن روي عنهم من أصحاب رسول الله على والتابعين، إذ جعلوا للكفر فروعا دون أصله لا ينقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما أثبتوا للإيمان من جهة العمل فروعا للأصل لا ينقل تركه عن ملة الإسلام)(١).

والجواب: أنه ليس في هذا الكلام ما يصلح مستندا لمن يرى نجاة تارك عمل الجوارح بالكلية، وبيان ذلك من وجوه:

1 Ket:

أنه إن اعتمد المخالف على وصف هذه الطائفة لعمل الجوارح بأنه فرع، وأن ضده كفر ليس ينقل عن الملة.

فيقال: قد وصفت هذه الطائفة عملَ القلب أيضا بأنه فرع، وأن ضده كفر ليس ينقل عن الملة، وأنتم لا تقولون بذلك، فوجب اطّراح هذا القول، واعتباره خطأ، والتهاس العذر لقائله، كأن يحمل كلامه على ترك بعض العمل، من القلب أو البدن.

وقد قدمت أن الأقوال المخالفة لإجماع السلف في مسألة الإيهان لا تخرج عن واحد من أربعة أمور، وذكرت منها: (الثالث: أن يكون قولا نتفق نحن والمخالف على خطئه، فلا يجوز له الاحتجاج به).

الثاني:

وإن احتج المخالف بقول الطائفة: (ومن ترك الإيمان الّذي هو عمل، مثل الزّكاة

 ⁽١) تعظيم قدر الصلاة (٢/١٩٥).

والحجّ والصّوم أو ترك الورع عن شرب الخمر والزّنا، فقد زال عنه بعض الإيمان، ولا يجب أن يُستتاب عندنا، ولا عند من خالفنا من أهل السّنّة).

فالجواب: أن محل نزاعنا هو فيمن ترك أعمال الجوارح بالكلية، لا فيمن ترك الزكاة والحج والصوم، فإن النزاع في تكفير تارك هذه المباني معروف بين السلف.

الثالث:

وإن احتج المخالف بقولهم: (وكان العمل بالفرائض إيهانا، والجهل بها قبل نزولها ليس بكفر، وبعد نزولها من لم يعملها ليس بكفر).

وقولهم: (فمن ثمّ قلنا: إنّ ترك التّصديق بالله كفرٌ به، وإنّ ترك الفرائض مع تصديق الله أنّه أوجبها كفرٌ ليس بكفر بالله، إنّها هو كفر من جهة ترك الحق، كما يقول القائل: كفرتني حقّي ونعمتي، يريد ضيّعت حقّي وضيّعت شكر نعمتي).

فالجواب: أن هذا كسابقه، ليس فيه التصريح بترك سائر العمل، بل المراد بترك الفرائض عندهم ما سبق ذكره: (مثل الزّكاة والحجّ والصّوم أو ترك الورع عن شرب الخمر والزّنا). وظاهرٌ أنهم لم يدخلوا الصلاة في هذا؛ فلعلهم من القائلين بكفر تاركها؛ إذ هذا هو القول المأثور عن جمهور السلف، ونسبه المروزي إلى جمهور أصحاب الحديث (١).

 ⁽۱) تعظیم قدر الصلاة (۲/ ۹۳٦). هذا وقد يُطلِق القولَ بعدم تكفير تارك الفرائض، من يرى كفر تارك الصلاة، نحو قول ابن بطة ظه في الإبانة الصغرى ص (۲۰۱): (ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك=

ثامنا: توضيح ما نقل عن الإمام ابن منده عِفْد

قال الإمام ابن منده على في كتابه الإيهان، بعد ذكر مذاهب الطوائف في الإيهان: (وقال أهل الجهاعة: الإيهان هي الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح، غير أن له أصلاً و فرعاً. فأصله: المعرفة بالله والتصديق له وبه بها جاء من عنده بالقلب واللسان، مع الخضوع له و الحب له والخوف منه والتعظيم له، مع ترك التكبر والاستنكاف والمعاندة، فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيهان ولزمه اسمه وأحكامه، ولا يكون مستكملاً له حتى يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه: [أداء] (١) الفرائض واجتناب المحارم)(١).

زعم المخالف أن هذا النقل عن الإمام ابن منده، يفيد أن عمل الجوارح لا يدخل

⁼ بالله، أو برد فريضة من فرائض الله الله، جاحدا بها، فإن تركها تهاونا وكسلا، كان في مشيئة الله الله الساحة الله عذبه وإن شاء غفر له). ومع ذلك فقد قرر في الإبانة الكبرى - التي اعتبرها بعض الباحثين أصلا للإبانة الصغرى - تكفير تارك الصلاة، فقال بعد ذكر الأدلة على كفره: (فهذه الأخبار والآثار والسنن عن النبي و الصحابة والتابعين كلها تدل العقلاء ومن كان بقلبه أدنى حياء على تكفير تارك الصلاة وجاحد الفرائض وإخراجه من الملة) انتهى. وهذا قد يفسر الرواية المنقولة عن أحمد الحد في أنه لا يكفر إلا برد الفريضة، مع اشتهار الروايات عنه بتكفير تارك الصلاة، فالجمع بين أقواله وحمل الرواية المخالفة على الاختصار وأن المراد بها بقية الفرائض بعد الصلاة، أولى من معارضة الروايات بعضها ببعض، والله أعلم.

⁽١) في الأصل: أو، ولعل الصواب ما أثبته.

⁽٢) الإيمان لابن منده (١/ ٣٣١).

في أصل الإيمان، بل هو فرع مكمل للإيمان، فمن تركه بالكلية فهو مسلم تحت المشيئة.

والجواب عليه من وجوه:

: Je'l

أن هذا النقل لو أفاد الاقتصار على هذا"الأصل"المكون من: قول اللسان وتصديق القلب، وعمل القلب، في حصول النجاة - من عذاب الكفار-، لكان قولا خاطئا، مسبوقا بالإجماع الذي نقله الشافعي على وغيره.

الثانى:

أنه لا منافاة بين كلامه عله، وبين ما سبق تقريره.

فقوله: (فإذا أتى بهذا الأصل فقد دخل في الإيمان ولزمه اسمه وأحكامه): صحيح، بل نحن نقول: من أتى بمجرد القول: فقد دخل في الإيمان، ولزمه اسمه وأحكامه، فكل خطاب موجه باسم المؤمنين فهو داخل فيه.

أما قوله (ولا يكون مستكملاً له حتى يأتي بفرعه، وفرعه المفترض عليه...).

فهذا حق أيضا، فلن يستكمل الإيمان إلا بأداء الفرائض واجتناب المحارم.

لكن ليس في كلامه على أنه لو اكتفى (بالأصل) المذكور أنه يظل مسلما؟! وأنه ينجو بذلك يوم القيامة. هذا ما لا ذكر له في كلامه على.

فإن قيل: يفهم هذا من تعبيره بالأصل وبالفرع، ومن قوله: مستكملا له.

قلفا: إطلاق (الفرع) على عمل الجوارح لا إشكال فيه، فهو فرع لازم لإيمان القلب، كما سبق، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. وأما التعبير بالكمال، فهو حق كما سبق، فلا يستكمل الإيمان إلا بالإتيان بجميع ما أمر، وترك ما نهي عنه، وكلما فعل المأمور، وترك المحظور، كلما زاد إيمانه، وكلما فرط في ذلك نقص إيمانه، لكن ليس في هذا أنه لو ترك الفرع كله بقي إيمانه صحيحا مجزئا، فهذا لم يقله ابن منده على وهو لا يستقيم إلا على قول من لا يرى التلازم بين الظاهر والباطن، وإلا فمتى انتفى اللازم انتفى الملزوم ولابد.

ولا إشكال في قولنا: لا يكمل الإيهان إلا بالقول والتصديق والعمل.

أو: من استكمل ذلك كان مؤمنا، مع قولنا: إنه لو ترك العمل لم ينفعه القول والتصديق، أو قولنا: لو ترك التصديق لم ينفعه القول والعمل، كما لا يخفى. يوضحه:

الثالث:

أن من السلف من يعبر بالكهال عها هو أصل لا يختلفُ أهل السنة في تكفير تاركه، ومن ذلك قول الشافعي على: (وضع الله جلّ ثناؤه رسولَه على من دينه وفرضه وكتابِه الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله عَلماً لدينه، بها افترض من طاعته، وحرم من معصيته، وأبان فضيلته بها قرر من الإيهان برسوله مع الإيهان به، فقال تبارك وتعالى: آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه فجعل دليل ابتداء الإيهان الذي ما سواه تبع له: الإيهان بالله ثم برسوله عليه اسم كهال

الإيمان أبداً حتى يؤمن برسوله الك معه)(١).

قلت: فمن لم يؤمن بالرسول على لم يكتمل إيمانه، ومن لم يأت بأعمال الجوارح كلها، لم يكتمل إيمانه، ومن لم يقرن التصديق بعمل القلب لم يكتمل إيمانه، وهذا حق على ظاهره، والمحذور هو أن يُبنى على الوصف بالكمال حكم، فيقال: من ترك هذا الكمال فهو مسلم، ولازمه أن من ترك الإيمان بالرسول على فهو مسلم، وهذا لا يقوله أحد(٢).

وقال الشافعي على أيضا: (والإقرار بالإيهان وجهان: فمن كان من أهل الأوثان ومن لا دين له يدعي أنه دين نبوة ولا كتاب، فإذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله فقد أقر بالإيهان، ومتى رجع عنه قتل. (قال) ومن كان على دين اليهودية والنصرانية، فهؤلاء يدّعون دين موسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهها، وقد بدلوا منه، وقد أخذ عليهم فيهها الإيهان بمحمد رسول الله على فكفروا بترك الإيهان به واتباع دينه، مع ما كفروا به من الكذب على الله قبله، فقد قيل لي: إن فيهم من هو مقيم على دينه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، ويقول: لم يبعث إلينا، فإن كان فيهم أحد هكذا، فقال أحدٌ منهم: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد حق أو فرض، وأبرأ مما هذا مستكمل الإقرار بالإيهان، حتى يقول: وإن دين محمد حق أو فرض، وأبرأ مما

أحكام القرآن، للشافعي (١/ ٢٧) وما بعدها.

⁽۲) ولو وقف المخالف على عبارة كعبارة الشافعي، مضمونها أنّ من لم يأت بأعهال الجوارح لم يقع عليه اسم كهال الإيهان أبدا، لطار بها فرحا، وقال: إنها تدل على أن تارك العمل بالكلية لا يكفر! وسترى أن المخالف يستشهد بعبارات غايتها أنها وصفت العمل بأنه كهال!

خالف دين محمد على أو دين الإسلام، فإذا قال هذا فقد استكمل الإقرار بالإيهان، فإذا رجع عنه استتيب فإن تاب وإلا قتل.

وإن كان منهم طائفة تُعرف بأن لا تقر بنبوة محمد على الاعند الإسلام، أو تزعم أن من أقر بنبوته لزمه الإسلام، فشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، فقد استكملوا الإقرار بالإيمان، فإن رجعوا عنه استتيبوا، فإن تابوا وإلا قتلوا)(١).

قلت: وهذا كسابقه، مما فيه التعبير بالكمال، عما لا يصحّ الإسلام إلا به. فالشهادة لمحمد على بالرسالة، تكمّل الإقرار، ولا يصح الإقرار بدونها.

والمقصود أن قول من قال من السلف: العمل مكمل للإيهان، أو لا يكمُلُ الإيهان إلا بالعمل، هو حق على ظاهره، وقد يكون الحامل على التعبير بالكهال هنا هو الرد على المرجئة التي تزعم أن من أتى بالإقرار والتصديق فقد استكمل الإيهان، فقال أهل السنة: لا يكمل الإيهان إلا بالعمل، مناقضة لهم، وهذا لا تعرّض فيه للحكم على ترك العمل، هل هو كفر أو لا، ، فقائل ذلك قد يرى أن ذهاب هذا (الكهال) كفرٌ، كها مرّ في عبارة الشافعي على ، ويؤكده:

الرابع:

أن ابن منده على يقول بكفر تارك الصلاة، فكيف يفهم من وصفه لأعمال الجوارح بأنها فرع أو كمال: أنه لا يكفر تاركها بالكلية؟

⁽۱) الأم (٦/ ١٧١).

وكيف ينسب إليه القول بنجاة تارك أعمال الجوارح؟!

إن من يقول بكفر تارك الصلاة، فهو قائل - ولابد - بكفر تارك جميع أعمال الجوارح، كما سبق تقريره، فلا يجهدن أحدٌ نفسه في النقل عمن هذا قوله.

قال على المنافع الكفر)(١). وقال المنافع الزكاة وتارك الصلاة يستحق اسم الكفر)(١). وقال: (وترك الصلاة كفر، وكذلك جحود الصوم والزكاة والحج)(٢). وهذا "كفر أكبر" كما ترى؛ لأن جحد الصوم والزكاة والحج كفر أكبر، اتفاقا.



⁽١) الإيمان لابن منده (٢/ ٣٨٢).

⁽٢) السابق (٢/ ٢٦٢).



تاسعا: رد ما اعتمدوا عليه من كلام ابن حزم هي

١ - قال واله: (و من ضيع الأعهال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيهان لا يكفر)(١).

٢- وقال: (و قد بين الظيلا ذلك بأنه يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة شعير من خير ثم من في قلبه مثقال برة من خير، ثم من في قلبه مثقال حبة من خردل، ثم من في قلبه مثقال ذرة إلى أدنى أدنى أدنى من ذلك، ثم من لا يعمل خيراً قط إلا شهادة الإسلام، فوجب الوقوف عند النصوص كلها المفسرة للنص المجمل)(٢).

٣- وقال: (وإنّها لم يكفر من ترك العمل وكفر من ترك القول، لأنّ الرّسول ﷺ حكم بالكفر على من أبى من القول، وإن كان عالماً بصحة الإيهان بقلبه، وحكم بالخروج من النّار لمن علم بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل خيراً قط) (٣).

٤ - وقال: (قال أبو محمد: إن قال قائل أليس الكفر ضد الإيمان؟

قلنا وبالله تعالى التوفيق:

إطلاق هذا القول خطأ لأن الإيمان اسم مشترك يقع على معان شتى كما ذكرنا، فمن تلك المعاني شيء يكون الكفر ضدا له، ومنها ما يكون الفسق ضدا له، لا الكفر، ومنها ما يكون الترك ضدا له، لا الكفر ولا الفسق.

⁽١) المحل (١/ ١٢) ط. دار الكتب العلمية.

⁽۲) الفصل (۶/ ۹۰) ط. عكاظ.

⁽٣) الدرة فيها بجب اعتقاده ص (٣٣٧). ت: أحمد بن ناصر الحمد ورفيقه.

فأما الإيمان الذي يكون الكفر ضدا له: فهو العقد بالقلب والإقرار باللسان، فإن الكفر ضد لهذا الإيمان.

وأما الإيهان الذي يكون الفسق ضدا له لا الكفر: فهو ما كان من الأعهال فرضا، فإن تركه ضد للعمل وهو فسق لا كفر.

وأما الإيهان الذي يكون الترك له ضدا: فهو كل ما كان من الأعمال تطوعا فإن تركه ضد العمل به وليس فسقا ولا كفرا)(١).

هذه أربعة مواضع استشهد بها المخالف، تناول فيها ابن حزم مسألة تارك العمل. والجواب:

أني قدمت في أول هذا المبحث أن الأقوال المخالفة لإجماع السلف لا تخرج عن واحد من ثلاثة أمور: الثالث منها: أن يكون قولا نتفق نحن والمخالف على خطئه، فلا يجوز له الاحتجاج به.

وهذا ينطبق على ما احتجوا به من كلام ابن حزم عطه.

فالمخالف يرى أن زوال عمل القلب موجب لزوال الإيهان، وأنه لا نجاة لمن لم يأت به، كها أنه لا نجاة لمن لم يأت بالتصديق.

وابن حزم على يرى أن من أتى بالإقرار والتصديق، وضيع الأعمال كلها- ومنها أعمال القلب- أنه مسلم ناج (تحت المشيئة). وبيان ذلك من وجوه:

⁽١) الفصل (٣/ ٢٥٥).

الأول:

أنه قال في المحلى: (و من ضبع الأعمال كلها فهو مؤمن عاص ناقص الإيمان لا يكفر). وهذا عام في من ضبع عمل الجوارح وعمل القلب، كما تدل عليه صيغة العموم (الأعمال). ومما يؤكد هذا استدلاله على هذه الجملة بقول النبي على: قَحَتَى إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنْ قَضَائهِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَمَرَ المُلَاثِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْنًا عِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَرْحَمُهُ مِمَّنْ يَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ال

وأكد ذلك في الفصل بقوله: (ثم من في قلبه مثقال ذرة إلى أدنى أدنى أدنى من ذلك، ثم من لا يعمل خيراً قط إلا شهادة الإسلام).

الثاني:

أنه أكد ذلك أيضا في كتابه الدرة، حين قال:(وإنّها لم يكفر من ترك العمل وكفر من ترك القول). ثم قوله: (وحكم بالخروج من النّار لمن علم بقلبه وقال بلسانه وإن لم يعمل خيراً قط).

وهذا صريح في القول بنجاة من أتى بالعلم (المعرفة أو التصديق) وقول اللسان، وإن لم يعمل خيرا قط، من أعمال القلوب و الجوارح.

الثالث:

أنه جعل الكفر في مقابل الإقرار والاعتقاد الذي هو المعرفة -عنده- كما سيأتي،

⁽١) المحلى (١/ ٢٢).



وجعل الفسق في مقابل ترك الأعمال المفروضة، وهي شاملة لأعمال القلب وأعمال الجوارح.

قال: (فأما الإيمان الذي يكون الكفر ضدا له فهو العقد بالقلب، والإقرار باللسان، فإن الكفر ضدٌ لهذا الإيمان.

وأما الإيمان الذي يكون الفسق ضدا له، لا الكفر، فهو ما كان من الأعمال فرضا، فإنّ تركه ضد للعمل، وهو فسقٌ لا كفر).

والمخالف يقول: إن ترك عمل القلب كفر. فوجب رد هذا الكلام، وعدم التعويل عليه.

والدليل على أن ابن حزم يريد ب"الاعتقاد"التصديق والمعرفة: قوله: (ولا عدد للاعتقاد ولا كمية، وإنها الكمية والعدد في الأعمال والأقوال فقط). وذلك بعد قوله: (والتصديق بالشيء أي شيء كان لا يمكن ألبتة أن يقع فيه زيادة ولا نقص...) ويأتي نقله بتهامه.

فإن قال قائل: كيف يعاب على أبي محمد ابن حزم اعتقاده في الإيمان، وقد مدحه شيخ الاسلام فهه؟

فالجواب: أن مدح شيخ الإسلام له في مسائل الإيبان والإرجاء لا يعني أن جميع ما قاله ابن حزم في ذلك صواب، وإنها المقصود أنه أقوم من غيره، كما صرح بذلك شيخ الإسلام على ، قال: (وكذلك أبو محمد بن حزم فيها صنفه من الملل والنحل إنها يُستحمد بموافقة السنة والحديث، مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما

انفرد به من قوله في التفضيل بين الصحابة.

وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يستحمد فيه بموافقة أهل السنة والحديث؛ لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة ويعظم السلف وأثمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولهم في بعض ذلك، لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل ومن قبله من الأثمة في القرآن والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيهان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث وأكثر تعظيها له ولأهله من غيره، لكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صرفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم في ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ، وهؤلاء في المعنى، وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلهاء الحديث باتباعه لظاهرٍ لا باطن له، كها نفى المعاني في الأمر والنهي والاشتقاق، وكها نفى خرق العادات، ونحوه من عبادات القلوب، مضموما إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر والإسراف في نفي المعاني ودعوى متابعة الظواهر، وإن كان له من الإيهان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر...)(۱).

فهو في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، ويستحمد بموافقة السنة والحديث في مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء و باب الصفات، فهو في جميع هذه الأبواب يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف وأئمة الحديث، ويقول إنه موافق للإمام أحمد.

⁽١) مجموع الفتاوي (١٨/٤) وما بعدها.

مع أنه في باب الصفات أقل حالا من الأشعري، بل قوله موافق لقول الفلاسفة والمعتزلة في الحقيقة والمعنى (١).

وقد أجاد ابن حزم في الرد على الخوارج والمعتزلة والرد على المرجثة والجهمية والأشعرية، لا سيها في إثبات أن الكفر يكون بالقول وبالفعل، وإبطال حصره في الجحود والاعتقاد، لكنه لم يسلم من موافقة المرجئة حين رأى إسلام من ترك عمل القلب!

وهذا ليس غريبا على من يضلل الأشعرية، وينتصر لأحمد، ثم يكونون أقرب إلى أحمد وأهل السنة منه! ومن يوافق أهل السنة في اللفظ، ثم يخالفهم في المعنى!

والحاصل أن ثناء شيخ الإسلام المذكور لا يعني أن جميع ما قاله ابن حزم في باب الإيمان حق وصواب.

وحتى يتضح هذا الأمر رأيت أن أذكر جملة من المسائل التي تبناها ابن حزم علم في باب الإيهان والرد على المرجئة، لا يوافقه عليها شيخ الإسلام، وأكتفي بست مسائل:

١ - زعمه أن التصديق لا يزيد ولا ينقص.

٢- خطؤه في حكاية مذهب الكرامية في الإيهان.

٣- خطؤه في حكاية مذهب الأشعري في الكفر.

⁽١) وللوقوف على آراء ابن حزم العقدية المخالفة لأهل السنة، انظر: مقدمة تحقيق كتابه: الدرة فيها يجب اعتقاده، للدكتور أحمد بن ناصر الحمد، والدكتور سعيد بن عبد الرحمن القرني، وانظر: موقف ابن حزم من الإلهات، للدكتور أحمد بن ناصر الحمد.

٤ - خطؤه على أبي حنيفة علا.

٥- زعمه أن الإيان والإسلام شيء واحد.

٦- مخالفة شيخ الإسلام له في ما ينسب إلى مقاتل بن سليان من أنه لا يضر مع
 الإيان ذنب.

وهاك البيان:

١- زعم ابن حزم أن التصديق لا يزيد ولا ينقص:

قال على (والتصديق بالشيء أي شيء كان لا يمكن البتة أن يقع فيه زيادة ولا نقص، وكذلك التصديق بالتوحيد والنبوة لا يمكن ألبتة أن يكون فيه زيادة ولا نقص... لأن معنى التصديق إنها هو أن يقع ويوقن بصحة وجود ما صدّق به، ولا سبيل إلى التفاضل في هذه الصفة... فصح أن الزيادة التي ذكر الله تجلّق في الإيهان ليست في التصديق أصلا، ولا في الاعتقاد ألبتة فهي ضرورة في غير التصديق، وليس هاهنا إلا الأعهال فقط، فصح يقينا أن أعهال البر إيهان بنص القرآن.

⁽١) سورة التوبة، آية: ١٢٤

⁽٢) سورة آل عمران، آية: ١٧٣

كمية، وإنها الكمية والعدد في الأعمال والأقوال فقط)(١).

وقال أيضا: (فإذا قد وضح وجود الزيادة في الإيمان بخلاف قول من قال إنه التصديق، فبالضرورة ندري أن الزيادة تقتضي النقص ضرورة ولابد؛ لأن معنى الزيادة إنها هي عدد مضاف إلى عدد، وإذا كان ذلك، فذلك العدد المضاف إليه هو بيقين ناقص عند عدم الزيادة فيه، وقد جاء النص بذكر النقص وهو قول رسول الله وي المشهور المنقول نقل الكواف أنه قال للنساء: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أسلب للرجل الحازم منكن قلن يا رسول الله وما نقصان ديننا؟ قال النها. أليس تقيم المرأة العدد من الأيام والليالي لا تصوم ولا تصلي فهذا نقصان دينها».

قال أبو محمد: ولو نقص من التصديق شيء لبطل عن أن يكون تصديقا؛ لأن التصديق لا يتبعض أصلا ولصار شكا وبالله تعالى التوفيق)(٢).

وقال: (قال أبو محمد: فإن قال قائل: من أين قلتم أن التصديق لا يتفاضل ونحن نجد خضرة أشد خضرة، وشجاعة أشد من شجاعة، لا سيها والشجاعة والتصديق كيفيات من صفات النفس معا؟

فالجواب وبالله تعالى التوفيق: أن كل ما قبل من الكيفيات الأشدَّ والأضعف، فإنها يقبلها بمزاج يدخله من كيفية أخرى، ولا يكون ذلك إلا فيها بينه وبين ضده منها

⁽١) الفصل (٢/ ٢٣٢، ٢٣٢).

⁽٢) السابق (٢/ ٢٢٧).

وسائط قد تمازج كل واحد من الضدين، أو فيها جاز امتزاج الضدين فيه...

إذ لو مازج التصديق غيره لـصار كـذبا في الوقت، ولـو مـازج التصديق شيئا غيره لصار شكا في الوقت وبطل التصديق جملة وبالله تعالى التوفيق.

والإيهان قد قلنا إنه ليس هو التصديق وحده بل أشياء مع التصديق كثيرة، فإنها دخل التفاضل في كثرة تلك الأشياء وقلتها وفي كيفية إيرادها وبالله تعالى التوفيق)(١).

فهذه ثلاثة مواضع يقرر فيها ابن حزم أن التصديق لا يزيد ولا ينقص، وجميعها في كتابه الفصل، في مسائل الإيهان والردعلى المرجئة، مع قوله في المحلى: (واليقين لا يتفاضل.. برهان ذلك أن اليقين هو إثبات الشيء ولا يمكن أن يكون إثبات أكثر من إثبات فإن لم يحقق الإثبات صار شكا)(٢).

وقوله في الدرة: (والتصديق بالقلب لا يتفاضل ألبتة)(٣).

فهل يقال إن شيخ الإسلام عطم زكى جميع ما قاله ابن حزم في هذا الباب؟!

⁽١) الفصل (٣/ ٢٦٢، ٣٢٣).

⁽٢) الحل (١/ ٢٢).

⁽٣) الدرة فيها يجب اعتقاده، ص (٣٣٩). وكون التصديق مما يدخله التفاضل، أمر يجده كل إنسان في نفسه، فالعجب من مخالفة ابن حزم في هذا، مع تسليم جماعة من المتكلمين به! وانظر ما سبق ص ٨٤، ٣٣٦ من الجزء الأول.

٢- خطؤه في حكاية مذهب الكرامية في الإيمان:

وقال: (قال أبو محمد: غلاة المرجئة طائفتان إحداهما الطائفة القائلة: بأن الإيمان قول باللسان وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن عند الله تعالى، ولي لله الله من أهل الجنة، وهذا قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه، وهم بخرسان وبيت المقدس)(٢).

وهذا يعني أنهم يقولون بنجاة المنافق ودخوله الجنة، وهذا خطأ عليهم.

قال شيخ الإسلام على في شرح الأصفهانية: (وآخر الأقوال حدوثا في ذلك قول الكرامية إن الإيمان اسم للقول باللسان وإن لم يكن معه اعتقاد القلب، وهذا القول أفسد الأقوال لكن أصحابه لا يخالفون في الحكم؛ فإنهم يقولون: إن هذا الإيمان باللسان دون القلب هو إيمان المنافقين وأنه لا ينفع في الآخرة)(٣).

وقال: (فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنا، ويقولون: الإيمان هو الكلمة، يقولون: إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن.

⁽١) القصل (٣/٢٢٧).

⁽٢) السابق (٥/ ٧٣)، وانظر: الدرة فيها يجب اعتقاده، ص (٤٣٦).

⁽٣) شرح العقيدة الأصفهائية، ص (١٨٢).

وقد حكى بعضهم عنهم أنهم يجعلون المنافقين من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، إنها نازعوا في الاسم لا في الحكم بسبب شبهة المرجشة في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل)(١١).

وقال: (ولا يسمون [يعني المنافقين] بمؤمنين عند أحد من سلف الأمة وأثمتها ولا عند أحد من طوائف المسلمين إلا عند طائفة من المرجئة وهم الكرامية الذين قالوا: إن الإيهان هو مجرد التصديق في الظاهر، فإذا فعل ذلك كان مؤمنا وان كان مكذبا في الباطن، وسلموا أنه معذب مخلد في الآخرة فنازعوا في اسمه لا في حكمه، ومن الناس من يحكي عنهم أنهم جعلوهم من أهل الجنة، وهو غلط عليهم، ومع هذا فتسميتهم له مؤمنا بدعة ابتدعوها مخالفة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وهذه البدعة الشنعاء هي التي انفرد بها الكرامية دون سائر مقالاتهم) (٢).

وكأن شيخ الإسلام علا يشير إلى غلط ابن حزم فيها حكاه عن الكرامية.

ثم رأينا ابن حزم يجعل القول بنجاة المنافقين "لازما" لقول الكرامية، وهذا تناقض منه علام، فإنه جعله أو لا من قولهم، ثم عاد فجعله لازما، وفرقٌ بين القول، وما يلزم منه.

قال في الفصل: (قال أبو محمد: ويلزمهم أن المنافقين مؤمنون لإقرارهم بالإيمان

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٢١٥).

⁽٢) السابق (٧/ ٤٧٥). وانظر: (٧/ ١٤١، ٣٩٤)، وص: ١٤٦ من هذا البحث.

بألسنتهم، وهذا قول مخرج عن الإسلام، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَنفِقِينَ وَٱلْكَنفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ حَمِيعًا﴾(١)...)(٢).

والصواب أن الكرامية لا يقولون بذلك، ولا يلتزمون هذا اللازم.

٣- خطؤه في حكاية مذهب الأشعري في الكفر:

قال ابن حزم على: (اختلف الناس في ماهية الإيهان، فذهب قوم إلى أن الإيهان إنها هو معرفة الله تعالى بالقلب فقط وإن أظهر اليهودية والنصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه وعبادته، فإذا عرف الله تعالى بقلبه فهو مسلم من أهل الجنة، وهذا قول أبي محرز الجهم بن صفوان وأبي الحسن الأشعري البصري وأصحابها)(٢).

وقال: (والثانية: الطائفة القائلة: إن الإيهان عقد بالقلب وإن أعلن الكفر بلسانه بلا تقية وعبد الأوثان أو لزم اليهودية أو النصرانية في دار الإسلام وعبد الصليب وأعلن التثليث في دار الإسلام ومات على ذلك، فهو مؤمن كامل الإيهان عند الله على، ولي لله على من أهل الجنة. وهذا قول أبي محرز جهم بن صفوان السمرقندي مولى بني راسب، كاتب الحارث بن سريج التميمي، أيام قيامه على نصر بن سيار بخراسان، وقول أبي الحسن على بن إسهاعيل بن أبي اليسر الأشعري البصري وأصحابها)(1).

⁽١) سورة النساء، آية: ١٤٠

⁽٢) الفصل (٣/ ٢٤٩).

⁽٣) السابق (٣/ ٢٢٧).

⁽٤) السابق (٥/ ٧٣).

قلت: التسوية بين الجهم بن صفوان وأبي الحسن الأشعري هنا خطأ مخالف لما قرره شيخ الإسلام في مواضع.

فالأشعري وإن نصر قول جهم في الإيمان - في أحد قوليه - إلا أنه لا يجعل من أظهر اليهودية والنصرانية وسائر أنواع الكفر بلسانه مؤمنا من أهل الجنة.

بل يقول: إن ما يظهر من ذلك دليل على كفر الباطن.

قال شيخ الإسلام: (قال أبو الحسن: ثم السمع ورد بضم شرائط أخر إليه وهو أن لا يقترن به ما يدل على كفر من يأتيه فعلا وتركا، وهو أن الشرع أمره بترك العبادة والسجود للصنم، فلو أتى به دل على كفره، وكذلك من قتل نبيا أو استخف به دل على كفره وكذلك لو ترك تعظيم المصحف أو الكعبة دل على كفره)(١).

وقال على: (والحذاق في هذا المذهب: كأبي الحسن والقاضي ومن قبلهم من أتباع جهم عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل، فقالوا: لا يكون أحد كافرا إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره: فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء وقالوا: هذا مكابرة وسفسطة)(٢).

أما جهم بن صفوان فقد التزم أن من قال الكفر أو فعله أنه كافر في الظاهر، مؤمن

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ١٤٩).

⁽٢) السابق (١٤٦/٧).

في الباطن، ولهذا فهو من أهل الجنة، إلا من جاء النص على أنه كافر معذب في الآخرة.

قال شيخ الإسلام: (قال أحمد: ويلزمه أن يقول: هو مؤمن بإقراره وإن أقر بالزكاة في الجملة ولم يجد في كل ماثتي درهم خسة أنه مؤمن، فيلزمه أن يقول: إذا أقر ثم شد الزنار في وسطه وصلى للصليب وأتى الكنائس والبيع وعمل الكبائر كلها إلا أنه في ذلك مقر بالله، فيلزمه أن يكون عنده مؤمنا، وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم.

قلت: هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم جمع في ذلك جلا يقول غيره بعضها، وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه، ولهذا لما عرف متكلمهم مثل جهم ومن وافقه أنه لازم التزموه، وقالوا: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرا في الباطن لكن يكون دليلا على الكفر في أحكام الدنيا. فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافرا في الآخرة. قالوا: فهذه النصوص تدل على أنه في الباطن ليس معه من معرفة الله شيء فإنها عندهم شيء واحد فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع)(١).

فالأصل الذي اعتمده جهم هو: أن الإنسان لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة "المكفّرة" لم يكن بذلك كافرا في الباطن، لكن يكون دليلا على الكفر في أحكام الدنيا، أما الأشعري فيجزم بكفره باطنا، ويرجع ذلك إلى انتفاء المعرفة والتصديق.

ومتأخرو الأشاعرة منهم من اعتمد قول جهم، وقال: يجوز أن يكون فاعل ذلك في الباطن مؤمنا. ومنهم من قال: هذه الأمور جعلها الشارع علامة على التكذيب،

⁽۱) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٠١) وما بعدها.

فيحكم على فاعلها بوجود التكذيب في قلبه وانتفاء التصديق منه. وقد سبق بيان ذلك(١).

٤- خطؤه على أبي حنيفة عله :

ذكر ابن حزم أقوال الناس في الإيهان، فعرض قول الجهمية والكرامية وقول أبي حنيفة، وقول أهل السنة. ثم ذكر قول محمد بن زياد الحريري الكوفي، وهو: (من آمن بالله على، وكذب برسول الله على، فليس مؤمنا على الإطلاق، ولكنه مؤمن كافر معا؛ لأنه آمن بالله تعالى، فهو مؤمن، وكافر بالرسول على فهو كافر)(٢).

ثم قال: (قال أبو محمد: وقول محمد بن زياد الحريري لازم لهذه الطوائف كلها، لا ينفكون عنه على مقتضى اللغة وموجبها، وهو قول لم يختلف مسلمان في أنه كفر مجرد وأنه خلاف للقرآن كما ذكرنا)(٣).

قلت: أخطأ ابن حزم على، فإن هذا القول لا يلزم أبا حنيفة قطعا، وإنها يلزم جهما القائل بأن الإيهان هو معرفة القلب وإن أظهر اليهودية والنصرانية وسائر أنواع الكفر.

٥ - زعمه أن الإيمان والإسلام شيء واحد.

قال ﴿ وَاللَّهِ: (مسألة: الإيمان والإسلام شيء واحد، قال ١٠٤٠ ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا

⁽١) انظر: (١/ ٢٥٣) وما بعدها، من هذا البحث.

⁽٢) الفصل (٣/ ٢٢٧).

⁽٣) السابق (٣/ ٢٢٩).

مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتُومِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (١)، وقال: ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا أَقُل لَا تَمُنُوا عَلَى إِسْلَمَكُم أَبَلِ ٱللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُرْ أَنْ هَدَنكُرْ لِلْإِيمَنِ إِن كُنتُمْ صَندِقِينَ ﴾ (٢)(٢).

وهذا القول ينتقده شيخ الإسلام علم، ويراه قولا متطرفا مخالفا لما دل عليه الكتاب والسنة (١).

٦- مخالفة شيخ الإسلام له في ما يُنسب إلى مقاتل بن سليمان من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب:

قال ابن حزم: (وقال مقاتل ابن سليمان وكان من كبار المرجئة: لا يضر مع الإيمان سيئة جلت أو قلت أصلا، ولا ينفع مع الشرك حسنة أصلا)(٥).

قلت: أما شيخ الإسلام فيرى أن الأشبه أن هذا كذب على مقاتل.

قال وكثير من المرجئة والجهمية من يقف في الوعيد، فلا يجزم بنفوذ الوعيد، في حق أحد من أرباب الكبائر، كما قال ذلك من قاله من مرجئة الشيعة والأشعرية، كالقاضي أبي بكر وغيره. ويذكر عن غلاتهم أنهم نفوا الوعيد بالكلية، لكن لا أعلم معينا معروفا أذكر عنه هذا القول، ولكن حكى هذا عن مقاتل بن سليهان والأشبه أنه كذب

⁽١) سورة الذاريات، آية: ٣٥، ٣٦

⁽٢) سورة الحجرات: ١٧

⁽٣) المحلى (١/ ٥٩)، وانظر: الفصل (٣/ ٢٩٦).

⁽٤) انظر: (١٠٦/١) من هذا البحث.

⁽٥) الفصل (٥/ ٧٤).

عليه)(١)

وقال: (وهذا قد يكون قول الغالية الذين يقولون لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد، لكن ما علمت معينا أحكي عنه هذا القول، وإنها الناس يحكونه في الكتب ولا يعينون قائله، وقد يكون قول من لا خلاق له، فإن كثيرا من الفساق والمنافقين يقولون: لا يضر مع الإيهان ذنب أو مع التوحيد، وبعض كلام الرادين على المرجئة وصفهم بهذا)(٢).

فهذه ستة مواضع يخالف فيها شيخ الإسلام ابن تيمية ابن حزم، وجميعها ذكر في باب الإيمان وفي الرد على المرجئة.

وهذا يؤكد ما قلته من أن ثناء شيخ الإسلام هو على سبيل الإجمال والتغليب، ولا يعني صحة جميع ما ذكره ابن حزم في هذا الباب.

ثم يقال: على فرض أن ابن حزم هله يكفر بترك عمل القلب، وينازع في مسألة عمل الجوارح فقط، فهو محجوج بإجماع السلف قبله، ومخالفته هله لكثير من إجماعات السلف في الاعتقاد، كثيرة مشهورة، لا سيها في باب الصفات، والمخالف يقرّ بهذا، والله أعلم.

⁽١) شرح الأصفهانية، ص (١٨٢)..

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ١٨١).

عاشرا: ردما اعتمدوا عليه من كلام البيهقي علام

وقبل ذكر كلام البيهقي والتعليق عليه، أرى ضرورة التعريف بمنهج البيهقي في أبواب الاعتقاد الأخرى، فقد يُظن من خلال استشهاد بعض "السلفيين" بكلامه في الإيمان أنه سلفي المعتقد. والحقيقة أنه أحد أئمة الأشاعرة الذين كان لهم جهود عظيمة في خدمة ودعم المذهب الأشعري، وقد تحولت معرفته في الحديث وإمامته فيه إلى خدمة أهل التأويل - كما يقول الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود حفظه الله - لا إلى خدمة مذهب أهل الحديث والسنة، وهذا في باب العقائد دون الأحكام (١).

وقد تحدث الشيخ حفظه الله عن البيهقي حديثا مختصرا جامعا، واعتبر أن البيهقي والقشيري والجويني يمثلون مرحلة زمنية تطور فيها المذهب الأشعري، على نحو من تطوره على يد الباقلاني وابن فورك والبغدادي.

قال حفظه الله: (فالبيهقي مجدد المذهب الشافعي في الفقه، وأحد أعلام المحدثين، كان له دور في ربط المذهب الأشعري بالفقه الشافعي، ثم في دعم الأشاعرة من خلال حرصه على الحديث وروايته، ولبيان أن ذلك لا يخالف منهج الأشاعرة الكلامي.

والقشيري أدخل التصوف في منهج وعقائد الأشاعرة.

والجويني خطا خطوات بالمذهب نحو الاعتزال)(٢).

موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٥٨٥).

⁽٢) السابق (٢/ ٥٨٠).

وقال حفظه الله: (وعلى هذا فالبيهقي ألف كتابه [الأسهاء والصفات] استجابة لطلب أستاذه، خدمةً للمذهب الأشعري- الذي كان أحد أعلامه - ولذلك حشاه بالنقول من أقوالهم وتأويلاتهم إضافة إلى تأويلاته هو، وما أدري ما قصد البيهقي بقوله السابق: (لما في الأحاديث المخرجة فيه من العون على ما كان فيه من نصر السنة وقمع البدعة)، وهل يقصد بدعة التعطيل أو بدعة الإثبات ورفض التأويل التي يسمونها تجسيها أو تشبيها؟!

الذي يترجح من خلال معرفة حال شيخ الجميع ابن فورك، وتلميذه أبي منصور الأيوبي [الذي أوصى البيهقي بتأليف كتابه] وحالِ البيهقي في تأويلاته في كتابه هذا أنه قصد قمع بدعة الإثبات التي يزعمون أن فيها تشبيها، والله أعلم)(١).

وقد ضرب الشيخ أمثلة بين من خلالها سَير البيهقي على منهج المتكلمين في التعامل مع جملة من الأحاديث الصحيحة المثبتة للصفات، وخروجه عما يليق به كمحدث، وأشار إلى اعتماده على أقوال جماعة من كبار الأشاعرة، ودفاعه عن علم الكلام، ومشاركته العملية في الفتنة التي وقعت على الأشاعرة، ولخص موقف الأشعري من جمل اعتقاد السلف بقوله:

(ومما ينبغي ملاحظته أن البيهقي مع أقواله الموافقة لمذهب الأشاعرة في مسائل حدوث الأجسام، وحلول الحوادث، وتأويل الاستواء والنزول والمجيء والضحك

⁽١) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٨٤٤).

والعجب، ونفيه للعلو (الجهة) وتأويله للقدم والأصابع وغيرها، إلا أنه قال بإثبات الوجه واليدين والعين بلا تأويل، فهو بذلك قد خالف شيخه البغدادي)(١١).

وقام الشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي حفظه الله بدراسة وافية عن البيهقي وموقفه من الإلهيات، خلص فيها إلى نتائج مهمة، منها:

(٣- أنه [أي البيهقي] سلك في الاستدلال طريقة السلف، وخالفهم في كثير من المسائل عند التطبيق لذلك الاستدلال.

٤- أنه اختار في استدلاله على وجود الله تعالى طريقة القرآن الكريم وهو أمر اتفق فيه مع السلف، إلا أنه وافق أصحابه الأشاعرة في الاستدلال بالجواهر والأعراض على حدوث العالم زاعها صحة هذا الاستدلال لأنه في نظره استدلال شرعي وأيده بطريقة إبراهيم الظين، فبينت نخالفة ذلك لمذهب السلف، وفساد تصورهم أنها طريقة إبراهيم الظين.

٧- أنه اتفق مع السلف في إثبات الصفات العقلية بنوعيها [صفات الذات العقلية كالحياة والقدرة والعلم والسمع، وصفات الفعل العقلية كالخلق والرزق والإحياء] وفي طريقة الاستدلال على ذلك الإثبات.

٨- عدم موافقته للسلف في القول بحلول الحوادث بذات الله تعالى بمعنى أنه
 سبحانه يفعل متى شاء كيف شاء، لذلك قال بقدم جميع صفات الذات العقلية وعدم

موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/ ٥٨٩).

حدوث شيء منها، وأوضحت أن الصحيح في ذلك ما ذهب إليه السلف من القول بأنها قديمة النوع حادثة الآحاد.

٩- مخالفته للسلف في نفيه تسلسل الحوادث في جانب الماضي، ولذلك رأيناه يقول بحدوث صفات الفعل العقلية، إلا أنني بينت خطأه فيها ذهب إليه، وصحة مذهب السلف القائل بأن الله فعال لما يريد أزلا وأبدا.

١٠- أن البيهقي وافق السلف فيها أثبته من صفات الذات الخبرية، وخالفهم في تأويل ما بقي منها، حيث أثبت اليدين والوجه والعينين وأول ما سوى ذلك. [كاليمين والكف والأصابع والساق والقدم، لأنها ثابتة بخبر الآحاد وظاهرها يفضي إلى التشبيه!!!].

١١- خالفته للسلف في صفات الفعل الخبرية، حيث ذهب إلى تأويل بعضها، وتفويض بعضها الآخر، زاعها أن التفويض في ما فوض فيه هو مذهب السلف. وقد بيئت فساد قول من نسب التفويض والتأويل إلى السلف، مبينا أن مذهب السلف هو الإثبات الحقيقي لجميع الصفات إثباتا لا تأويل فيه ولا تفويض ولا تشبيه.

17 - أن البيهقي يختلف مع السلف في جميع ما يتعلق بصفة الكلام التي أثبتها، من القول بأن الكلام نفسي قديم وأنه بدون حرف ولا صوت وأنه معنى واحد. وقد ناقشته في جميع هذه المسائل وبينت خطأ ما ذهب إليه وصحة مذهب السلف. وبينت أن رأيه في كلام الله تعالى هو عين مذهب أصحابه الأشاعرة، وأن حقيقة مذهبهم في القرآن لا يختلف عن مذهب المعتزلة إلا بنفيهم أن يكون هذا القرآن الذي نقرأه هو كلام الله

الحقيقي.

١٣ - اتفاقه مع السلف فيها يتعلق بمسألة الرؤية من القول بإثباتها للمؤمنين يوم القيامة، إلا أنه خالفهم بنفي الجهة مستدلا بحديث الرؤية، وقد بينت فساد استدلاله به، وصحة استدلال السلف.

١٤ - أنه يقول بعدم تأثير قدرة العبد في فعله، وبينت أنه بذلك يوافق الأشاعرة القائلين بالكسب، الذي لا حقيقة له، ويخالف السلف لقولهم بتأثير قدرة العبد في فعله.

١٥ - أنه ينفي تأثير الأسباب في مسبباتها، وهو مذهب الأشاعرة، وقد بينت فساد
 هذا الرأي أيضا ومخالفته للنصوص الشرعية المثبتة لذلك)(١١).

وبعد: فهاهو البيهقي، خالف السلف في جل مسائل الإلهيات، فهل سيوافقهم في الإيمان؟

نص كلام البيهقى:

قال ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهِ تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَنتُهُ، زَادَتْهُمْ إِيمَننَا وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ لَيْ اللهُ وَجَلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيتُ عَلَيْهِمْ وَالنَّهُمُ وَالنَّهُمُ وَالنَّهُمُ وَالنَّهُمُ اللَّهُ وَمِنُونَ حَقًا ﴾ (١٦) . يُقِيمُونَ اللَّهُ وَمِنُونَ حَقًا ﴾ (١٦) .

⁽١) البيهةي وموقفه من الإلهيات، للشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، ص (٣٣١-٣٣٣). وهي رسالة دكتوراة مجازة من جامعة الملك عبد العزيز. وما بين المعكوفتين زيادة مني للتوضيح.

 ⁽٢) مبورة الأنفال، آية: ٢- ٤

فأخبر أن المؤمنين هم الذين جمعوا هذه الأعمال التي بعضها يقع في القلب، وبعضها باللسان، وبعضها بهما وسائر البدن، وبعضها بهما أو بأحدهما وبالمال، وفيما ذكر الله في هذه الأعمال تنبيه على ما لم يذكره، وأخبر بزيادة إيمانهم بتلاوة آياته عليهم، وفي كل ذلك دلالة على أن هذه الأعمال وما نبه بها عليه من جوامع الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص، وإذا قبل الزيادة قبل النقصان.

وبهذه الآية وما في معناها من الكتاب والسنة ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن اسم الإيهان يجمع الطاعات فرضها ونفلها، وأنها على ثلاثة أقسام:

فقسم يكفر بتركه؛ وهو اعتقاد ما يجب اعتقاده، والإقرار بها اعتقده.

وقسم يفسق بتركه أو يعصي ولا يكفر به إذا لم يجحده؛ وهو مفروض الطاعات كالصلاة والزكاة والصيام والحج واجتناب المحارم.

وقسم يكون بتركه مخطئا للأفضل غير فاسق ولا كافر؛ وهو ما يكون من العبادات تطوعا.

واختلفوا في كيفية تسمية جميع ذلك إيهانا، منهم من قال: جميع ذلك إيهان بالله تبارك وتعالى وبرسوله على الأن الإيهان في اللغة هو التصديق، وكل طاعة تصديق لأن أحدا لا يطبع من لا يثبته ولا يثبت أمره.

ومنهم من قال: الاعتقاد دون الإقرار: إيمان بالله وبرسوله على وبسائر الطاعات إيمان لله ورسوله، فيكون التصديق بالله: [و] إثباته والاعتراف بوجوده، والتصديق له:

قبول شرائعه واتباع فرائضه على أنها صواب وحكمة وعدل.

وكذلك التصديق بالنبي ﷺ، والتصديق له.

فقد ذكرنا بيانه ودليله في كتاب الإيهان، وفي كتاب الجامع، ونحن نذكر ههنا طرفا من ذلك)(١). ثم ساق بعض الأدلة على أن العمل من الإيهان.

قلت: قد ذكر البيهقي قولين في السبب الذي لأجله سمي الاعتقاد والإقرار والعمل إيهانا. والقول الثاني هو الذي تبناه واقتصر عليه في كتابه الجامع لشعب الإيهان.

وفصل البيهةي معتقده وبينه في كتابه الجامع لشعب الإيمان، مبينا الفرق بين الإيمان بالله، والإيمان لله، والتصديق بالرسول على والتصديق له.

ومن خلال تفصيله يتبين أنه لا يرى الكفر إلا في مقابل التصديق والنطق، وأما العمل بنوعيه، فتركه-كله- ليس كفرا.

قال البيهقي في الجامع لشعب الإيهان(٢):

⁽۱) الاعتقاد للبيهقي، ص ۱۹۱، والواو التي بين المعكوفتين أرجّح أنها زائدة. وقد اقتصر غير واحد من المخالفين على الاستشهاد بأول كلامه دون قوله: (واختلفوا في كيفية تسمية جميع ذلك إيهانا) الخ، وأكاد أجزم بأن عامة من استشهد بكلامه لم ينتبه لمراده من التفريق بين الإيهان بالله، والإيهان لله، والتصديق بالرسول، والتصديق للرسول، ولو انتبه لذلك لم يستشهد بكلام البيهقي. وسيأتي إيضاح ذلك.

⁽٢) اعتمد البيهقي في معظم كتابه الجامع على ما كتبه أبو عبد الله الحليمي في منهاجه، كها بين هو في مقدمته، حيث قال: (فاقتديت به في تقسيم الأحاديث على الأبواب، وحكيت من كلامه عليها ما تبين به المقصود من كل باب؛ إلا أنه خات اقتصر في ذلك على ذكر المتون، وحذف الإسناد تحريا للاختصار؛ وأنا على=

(فالإيهان بالله عز وجلّ ثناؤه: إثباته والاعتراف بوجوده.

والإيمان له: القبول عنه والطاعة له.

والإيهان بالنبي ﷺ: إثباته والاعتراف بنبوته.

والإيمان للنبي عِين: اتباعه وموافقته والطاعة له.

ثم إن التصديق الذي هو معنى الإيمان بالله وبرسوله منقسم:

فيكون منه ما يخفي وينكتم: وهو الواقع منه بالقلب، ويسمى اعتقادا.

ويكون منه ما ينجلي ويظهر، وهو الواقع باللسان، ويسمى إقرارا وشهادة)(١).

ثم قال عقب ذلك: (وكذلك الإيمان لله ولرسوله ينقسم إلى جلي وخفي:

والخفي منه: هو النيات والعزائم التي لا تجوز العبادات إلا بها، واعتقاد الواجب واجباً، والمباح مباحا، والرخصة رخصة، والمحظور محظورا، والعبادة عبادة، والحدحدا، ونحو ذلك.

والجلي منها: ما يقام بالجوارح إقامة ظاهرة، وهو عدة أمور:

منها الطهارة، ومنها الصلاة، ومنها الزكاة، ومنها الصيام، ومنها الحج والعمرة، ومنها الجهاد في سبيل الله. وأمور سواها ستذكر في مواضعها إن شاء الله تعالى.

وكل ذلك إيهان وإسلام، وطاعة لله على ولرسوله ﷺ إلا أنه إيمان لله، بمعنى أنه

⁼ رسم أهل الحديث أحب إيراد ما أحتاج إليه من المسانيد والحكايات بأسانيدها...).

⁽١) الجامع لشعب الإيهان، للبيهقي (١/ ٣٥) وما بعدها.

ويتضح من هذا النقل أمران:

الاول: أن البيهقي يفرق بين الإيمان بالله، والإيمان لله، ويرى أن التصديق وقول اللسان: إيمانٌ بالله، أما عمل القلب وعمل الجوارح فإيمان لله.

وثمرة هذا التفريق عنده وعند الحليمي: أن الكفر يكون في مقابل الإيمان بالله، لا الإيمان لله، فترك العملين (عمل القلب والبدن) ليس كفرا!

والثاني: أنه يطلق الاعتقاد ويريد به: التصديق القلبي المجرد من أعمال القلب، والتصديق الظاهري الذي هو قول اللسان، ويسمى إقرارا وشهادة. والكفر عنده هو ترك هذا الاعتقاد، لا ترك العمل، عمل القلب أو عمل الجوارح.

قال البيهقي: (قال [أي الحليمي]:

والإيهان بالله ورسوله أصل، وهو الذي ينقل من الكفر.

والإيمان لله ورسوله على فرع، وهو الذي يكمل بكماله الإيمان، وينقص بنقصانه الإيمان (٢).

ومعنى هذا أن أصل الإيهان إذا حصل، ثم تبعته طاعة زائدة: زاد الإيهان المتقدم بها،

⁽١) الجامع لشعب الإيمان (١/ ٣٦).

⁽٢) فعمل القلب كمالي في الإيمان- عند الحليمي والبيهقي- كعمل الجوارح، ولا فرق.

لأنه إيهان انضم إليه إيهان كان يقتضيه.

ثم إذا تبعت تلك الطاعة طاعة أخرى ازداد الأصل المتقدم والطاعة التي تليه بها، وعلى هذا إلى أن تكمل شعب الإيهان.

قال: ونقصان الإيمان: هو انفراد أصله عن بعض فروعه، أو انفراد أصله وبعض فروعه عما بقي منها مما اشتمل عليه الخطاب والتكليف، لأن النقصان خلاف الزيادة(١).

فإذا قيل لمن آمن وصلى: زاد إيهانه، وجب أن يقال لمن آمن ووجبت عليه الصلاة فلم يصل إنه ناقص الإيهان، وأنه صار بتركها مع القدرة عليها فاسقا عاصيا وعلى هذا سائر الأركان.

فأما ما يتطوع به الإنسان مما ليس بواجب عليه بمعنى تصديق العقد والقول بالفعل موجود فيه فيزداد به الإيمان، وتركه بالإضافة إلى من لم يتركه يجوز أن يسمى نقصانا، لكن لا يوجب لتاركه عصيانا هذا معنى قوله.

قال: وإذا أوجبنا أن تكون الطاعات كلها إيهانا لم نوجب أن تكون المعاصي الواقعة من المؤمنين كفرا، وذلك أن الكفر بالله أو برسوله مقابل للإيهان به، فإذا كان الإيهان بالله وبرسوله: الاعتراف به والإثبات له، كان الكفر جحوده والنفي له والتكذيب(٢).

وظاهر هذا أن التصديق عنده لا يدخله النقص.

⁽٢) وهذه هي النتيجة! حصر الكفر في الجحود والنفي والتكذيب؛ لأنه جعل الكفر ما يقابل الإيهان بالله (التصديق والنطق) لا فيها يقابل الإيهان لله (عمل القلب وعمل الجوارح)! ولا ينقضي العجب عمن يحتج ف مسائل الإيهان بمن يحصر الكفر في الجحود والنفي والتكذيب، مع ادعائه التبرؤ من هذا القول!

وأما الأعمال فإنها إيمان لله وللرسول بعد وجود الإيمان به، والمراد به إقامة الطاعة على شرط الاعتراف المتقدم فكان الذي يقابله هو الشقاق والعصيان دون الكفر.

ثم قال: (باب الدليل على أن التصديق بالقلب والإقرار باللسان أصل الإيمان وأن كليهما شرط في النقل عن الكفر عند عدم العجز) انتهى كلام البيهقي المعلم الم

وحاصل الجواب عنه، من وجوه:

الأول:

أن كلامه في كتاب الاعتقاد مما نتفق نحن والمخالف على رده، لأنه جعل الكفر في ترك الإقرار والاعتقاد فقط، وقد تبين أن مراده بالاعتقاد: تصديق القلب دون عمله.

والمخالف يقول: إن ترك عمل القلب كفر. فوجب رد كلام البيهقي هذا، وعدم التعويل عليه.

الثاني:

أن ما قرره في كتابه الجامع لشعب الإيهان لا يختلف عما في كتابه الاعتقاد، بل هو شرح له وزيادة تفصيل وبيان. وهو صريح في التفريق بين الإيهان بالله ورسوله، والإيهان لله ورسوله، فالأول هو التصديق والإقرار وهذا الذي يقابله الكفر.

⁽١) الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي (١/ ٣٦- ٣٨).

أما الثاني (الإيمان لله وللرسول) فهو عمل القلب من النيات والعزائم، وعمل الجوارح، وهذا يقابله الشقاق والعصيان دون الكفر.

ورغم وضوح كلام البيهقي في كتابه الجامع، وظهور مراده، رأينا من يستشهد بكلامه، بل من يزعم أنه حرر مذهب أهل السنة أيها تحرير!!

قال أحدهم: (الإمام البيهقي في كتاب جامع شعب الإيهان وفي كتاب الاعتقاد حرر مذهب أهل السنة أيها تحرير، رد على الأشعرية. رد على الجهمية. رد على الصالحي. رد على مرجئة الفقهاء. رد على الكرامية. فمن أين ينسب له القول أنه وافق التمشعر في باب الإيهان)!

فهل من قول أهل السنة أن ترك عمل القلب يقابله الشقاق والعصيان دون الكفر؟!

وقائل هذا، هل وافق أهل السنة، فضلا عن أن يقال إنه حرر مذهب أهل السنة؟!
وأما أنه رد على الأشعرية في باب الإيهان، فهذه دعوى لا يقولها من يعرف مذهب
الأشعرية. وقد قدمت أن جمهورهم على إثبات الزيادة والنقصان، وإدخال عمل القلب
في الإيهان، وأما عمل الجوارح: فهو شرط كهال عندهم، والبيهقي لم يزد على هذا، بل
صرح بأن عمل القلب كعمل الجوارح، كلاهما كهالي في الإيهان. وأما جعله النطق
باللسان جزءا من الإيهان كالتصديق، فهذا تقوله طائفة من الأشعرية كها سبق(١).

⁽١) انظر: (١/ ٢٢٩) من هذا البحث.

الحادي عشر: رد ما اعتمدوا عليه من كلام القاضي عياض وطع

استشهد المخالف بها نقله النووي على عنه، قال: (قال القاضي عياض: وقد تقدم أن أصل الإيهان في اللغة التصديق، وفي الشرع تصديق القلب واللسان، وظواهر الشرع تطلقه على الأعهال كها وقع هنا، أفضلها لا إله إلا الله وآخرها إماطة الأذى عن الطريق، وقد قدمنا أن كهال الإيهان بالأعهال وتمامه بالطاعات، وأن التزام الطاعات وضم هذه الشعب من جملة التصديق ودلائل عليه، وأنها خُلق أهل التصديق، فليست خارجة عن اسم الإيهان الشرعى ولا اللغوي)(1).

واستشهد بقول القاضي على: (ثم تمام إيهانه وإسلامه بتهام أعهال الإيهان المذكورة في الحديثين، والتزام قواعده، وهو المراد بإطلاق اسم الإيهان على جميع ذلك في حديث وفد عبد القيس، فقد أطلق الشرع على الأعهال اسم الإيهان؛ إذ هي منه وبها يتم، ولكن حقيقته -يعني الإيهان- في وضع اللغة التصديق، وفي عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان، فإذا حصل هذا حصل الإيهان المنجي من الخلود في النار، لكن كهاله المنجي بالجملة من دخولها رأساً بكهال خصال الإسلام)(٢).

والجواب من وجوه:

الأول:

أن قول القاضي علم: (وقد قدمنا أن كمال الإيمان بالأعمال وتمامه بالطاعات) لا

⁽¹⁾ شرح النووي على مسلم (٢/٤).

⁽٢) السابق (٢/٤).

إشكال فيه، فالإيمان يكمل بالأعمال والطاعات، وكلما أتى العبد منها شيئا زاد إيمانا، وليس في هذا تصريح بأنها لو زالت بالكلية بقي الإيمان.

الثاني:

أن قوله: (وفي عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان) مخالف لإجماع أهل السنة القائلين بأن الإيهان قول وعمل.

ولا ينقضي العجب ممن ينقل هذا الكلام، ويريد به نصرة مذهب السلف، بزعمه. بل لا ينقضي العجب مرة بعد مرة ممن يعتمد في هذه المسائل على أشعري المعتقد^(١)، وقد علم أن الأشاعرة منحرفون عن قول السلف في هذا الباب.

والقاضي عياض هنا لم يخرج عما يعتقده الأشاعرة في باب الإيمان والكفر، غاية الأمر أنه جعل قول اللسان من الإيمان، وهو قول طائفة منهم كما سبق. وما ذكره من أن ظواهر الشرع على أن الأعمال من الإيمان، يقرره غيره من الأشاعرة أيضا، ويقولون إنها تدخل في الإيمان مجازا، وأما على الحقيقة فلا، ولهذا أكد أن حقيقة الإيمان التصديق والقول، فياليت شعري أي سلفي هذا الذي يريدنا أن نعتقد أن هذه هي حقيقة الإيمان!

أن قوله: (وفي عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان، فإذا حصل هذا حصل

⁽١) انظر: القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، د. البشير علي حمد الترابي، وقد جاء فيه، ص (١٤٩): (كان أشعري العقيدة، شأنه في ذلك شأن غالب المالكية بالمغرب والأندلس، ودان بذلك مدة حياته).

الإيهان المنجي من الخلود في النار، لكن كهاله المنجي بالجملة من دخولها رأساً بكهال خصال الإسلام) هو موضع الشاهد الحقيقي من كلام القاضي، لكن المخالف إن احتج بقوله: (فإذا حصل هذا حصل الإيهان المنجي من الخلود في النار) وهو واضح في إثبات مطلوبه، قلنا له: هلا وافقته فيها ذكره قبلها، من أن الإيهان في عرف الشرع: التصديق بالقلب واللسان؛ ليقف الجميع على حقيقة ما تدعون إليه! وهل هذا إلا الإرجاء الواضح البين، الذي يخرج العمل من حقيقة الإيهان الشرعى!

الرابع:

أن القاضي عياض كغيره من الأشاعرة، في باب التكفير، يحكي أقوال أثمته كالباقلاني وغيره ممن نصروا قول جهم. بل بلغ به أن قال: (هذه المذاهب المعروفة لأهل السنة. ولغيرهم من الفرق فيها مقالات كثيرة مضطربة سخيفة أقربها قول جهم ومحمد بن شبيب أن الكفر بالله هو الجهل به، لا يكفر أحد بغير ذلك)(١).

وإنها كان هذا القول قريبا، لأنه ينقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني الذي أسهاه (إمام أهل التحقيق والحق) أن (الكفر بالله هو الجهل بوجوده، والإيهان بالله هو العلم بوجوده، وأنه لا يكفر أحد بقول ولا رأي إلا أن يكون هو الجهل بالله، فإن عصى الله بقول أو فعل نص الله ورسوله أو أجمع المسلمون على أنه لا يوجد إلا من كافر، أو يقوم دليل آخر على ذلك فقد كفر، ليس لأجل قوله أو فعله بل لما قارنه) والقاضي عياض

⁽١) الشفا للقاضي عياض، مع شرح ملا علي القاري (٢/ ٥٠٦).

ينقل ذلك دون إنكار (١).

وإذا كان هذا هو الكفر عندهم فكيف يطلب حكم هذه المسألة من قبلهم، أعني مسألة ترك العمل.

وقد ذهب القاضي عياض إلى أبعد من ذلك، حيث جعل السب إنها يكفر به مع الاستحلال، إلا إذا كان السب في نفسه تكذيبا صريحا، قال شيخ الإسلام على بعد نقل كلام القاضي عياض: (وهذا أيضا تثبيت منه بأن السب يكفر به لأجل استحلاله له، إذا لم يكن في نفسه تكذيبا صريحا.

وهذا موضع لابد من تحريره، ويجب أن يُعلم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر إنها هو لاستحلاله السب: زلة منكرة وهفوة عظيمة)(٢).

ونما نقله شيخ الإسلام عنه في هذا الموضع قوله: (إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردة، وإنها يوجب القتل فيه حدا، وإنها يقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة، ونقتله حدا كالزنديق إذا تاب.

قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر فلا نقطع عليه بذلك؛ لإقراره بالتوحيد وإنكاره ما شهد به عليه أو زعمه أن ذلك كان منه ذهو لا ومعصية وأنه مقلع عن ذلك نادم عليه. قال: وأما من علم أنه سبه معتقدا لاستحلاله فلا شك في كفره بذلك،

⁽١) السابق (٢/ ٢٨٥).

⁽۲) الصارم المسلول (۳/ ۹۵۹).

وكذلك إن كان سبه في نفسه كفرا كتكذيبه أو تكفيره ونحوه فهذا ما لا إشكال فيه. وكذلك من لم يظهر التوبة واعترف بها شهد به وصمم عليه فهو كافر بقوله واستحلاله هتك حرمة الله أو حرمة نبيه. وهذا أيضا تثبيت منه بأن السب يكفر به لأجل الاستحلال له...)(١).

والحاصل أن القاضي عياض على سائر على مذهب الأشاعرة، يخرج العمل من حقيقة الإيهان الشرعي، ويعلق الكفر على التكذيب والاستحلال، ومن كان كذلك فلا تؤخذ عنه هذه المسائل.



⁽١) وقد أخطأ محققا الصارم المسلول (محمد الحلواني ومحمد شودري) حيث نسبا هذا الكلام في الهامش إلى القاضي أبي يعلى في المعتمد. انظر: الصارم (٣/ ٩٥٩). والواقع أنه كلام القاضي عياض، كها يدل عليه السياق، وكها هو موجود بنصه في الشفا. انظر الشفا مع شرح ملا علي القاري (٢/ ٤٧٦).

الثاني عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن الصلاح ﴿ عُلِهِ

قال النووي علم: (وقال الشيخ الإمام أبو عمرو بن الصلاح علم: قوله على: «الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا والإيهان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره، قال: هذا بيان لأصل الإيمان وهو التصديق الباطن، وبيان لأصل الإسلام وهو الاستسلام والانقياد الظاهر. وحكم الإسلام في الظاهر ثبت بالشهادتين وإنها أضاف إليهما الصلاة والزكاة والحج والصوم لكونها أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، ويقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله. ثم إن اسم الإيبان يتناول ما فسر به الإسلام في هذا الحديث وسائر الطاعات؛ لكونها ثمرات للتصديق الباطن الذي هو أصل الإيمان، ومقويات ومتمات وحافظات له، ولهذا فسر على الإيان في حديث وفد عبد القيس بالشهادتين والصلاة والزكاة وصوم رمضان وإعطاء الخمس من المغنم... واسم الإسلام يتناول أيضا ما هو أصل الإيمان، وهو التصديق الباطن، ويتناول أصل الطاعات، فإن ذلك كله استسلام. قال: فخرج مما ذكرناه وحققنا أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا. قال: وهذا تحقيق وافر بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام، التي طالمًا غلط فيها الخائضون. وما حققناه من ذلك موافق لجاهير العلماء من أهـل الحديث

وغيرهم، هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو بن الصلاح)(١).

والجواب من وجهين:

الأول:

أنه ليس في كلامه علام الإسلام يبقى ويستمر مع ترك العمل الظاهر بالكلية، وغاية ما فيه أنه لا يكفر بترك المباني الأربعة، وهذه مسألة، والحكم بإسلام تارك العمل بالكلية مسألة أخرى، كما سبق.

الثاني:

أن شيخ الإسلام على نقل كلام ابن الصلاح هذا، وانتقده في مواضع منه، قال على: (قوله: (إن الحديث ذكر فيه أصل الإيهان وأصل الإسلام) قد يورد عليه أن النبي على الجاب عن الإيهان والإسلام بها هو من جنس الجواب بالحد عن المحدود، فيكون ما ذكره مطابقا لهها لا لأصلها فقط، فالإيهان هو الإيهان بها ذكره باطنا وظاهرا، لكن ما ذكره من الإيهان تضمن الإسلام، كها أن الإحسان تضمن الإيهان).

ثم قال شيخ الإسلام: (وقول القائل: (أصل الاستسلام هو الإسلام الظاهر) فالإسلام هو الاستسلام لله والانقياد له ظاهرا وباطنا، فهذا هو دين الإسلام الذي ارتضاه الله، كها دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، ومن أسلم بظاهره دون باطنه فهو منافق يقبل ظاهره، فإنه لم يؤمر أن يشق عن قلوب الناس. وأيضا فإذا كان الإسلام (يتناول التصديق الباطن الذي هو أصل الإيهان) فيلزم أن يكون كل مسلم مؤمنا، وهو

⁽١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٤٨) ونقله شيخ الإسلام (٧/ ٣٦١) وتعقبه كها سيأتي.

خلاف ما نَقل عن الجمهور. ولكن لا بد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإلا لم يثب عليه، فيكون حينئذ مسلما مؤمنا، فلا بد أن يتبين المسلم الذي ليس بمؤمن ودخوله في الإسلام).

ثم قال علام: (وقول القائل: (الطاعات ثمرات التصديق الباطن) يراد به شيئان: يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيهان الباطن وجدت. وهذا مذهب السلف وأهل

يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيهان الباطن وجدت. وهذا مدهب السلف واهل

ويراد به أن الإيهان الباطن قد يكون سببا، وقد يكون الإيهان الباطن تاما كاملا وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم. وقد ذكرنا فيها تقدم أنهم غلطوا في ثلاثة أوجه...).

إلى أن قال: (وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيهان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهها، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف)(1).

قات: فهذا الموضع من كلام ابن الصلاح على أستمل على أمرين: عبارات لم تحالفها الدقة، وكلام يحتمل حقا وباطلا، أعني قوله عن الطاعات إنها ثمرات التصديق الباطن، فكيف يُترك إجماع السلف لمثل هذا الكلام، مع أنه لا يفيد المخالف؛ إذ ليس فيه تصريح بما يريد.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۳۶۱- ۳۶۴).

الثالث عشر: توضيح ما اشتبه عليهم من كلام شيخ الإسلام والعم

اعتمد المخالف على مواضع من كلام شيخ الإسلام ولله، فهمها على غير وجهها، وحملها على ما لا يُراد منها، ضارباً بأقوال شيخ الإسلام الصريحة في المسألة عرض الحائط.

وقد مضى في الباب الثالث ذكر طائفة من أقواله على، صريحة في التكفير بترك العمل الظاهر، وبيان التلازم وحدوده، وأنه إذا انتفى اللازم الظاهر، انتفى الملزوم الباطن، ولم يبق في القلب إيان، بل كفر وزندقة. كما سبق نقل حكايته وتقريره لإجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة كفراً مخرجا من الملة، فكيف يُنسب إليه أنه لا يكفر تارك العمل بالكلية!

ولكن المخالف مولعٌ باتباع المتشابه، وليَّ النصوص، وتحريفِ الكلم عن مواضعه، ولهذا أعرض عن عشرات المواضع من كلام شيخ الإسلام الصريحة البينة المفصلة، وصار يتصيد كلمة هنا، وحرفا هناك، ليقول إن شيخ الإسلام سائرٌ على طريقته.

وهذه جناية عظيمة على شيخ الإسلام ﴿ فَا مَا مَا مِنْهُ عَلَى مَنْهُجُهُ ، وعلى منهجه ، وتراثه ، وما قرّره في هذا الباب.

وللشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله كلام نفيس حول هذه الجناية-التي يقدم عليها أناسٌ ينتسبون للعلم وأهله، ويظهرون الحب والتقدير لشيخ الإسلام، ويريدون نشر الباطل تحت ستارٍ من كلامه- أسوق منه ما يناسب المقام، قال حفظه الله: (أما الجناة كل الجناة: فهم في عصرنا طلاب الطروس، الذين يظهرون الانتساب إلى الحديث وأهله، وينادون بالسنة ونصرتها، ثم يمدُّون إلى الباطل أنبوبا، وللتضليل يستدلون عليه بكلام لشيخ الإسلام على تعالى، حتى يغرر واحدهم بالناس ويضلل أهل السنة والجهاعة، ويعدل بهم عن الحق الذي قرره شيخ الإسلام، وهذه فتنة عمياء، وانشقاق في صف أهل السنة والجهاعة، وبذر للشقاق، وغرس لحنظل الخلاف. وهكذا يكون الفتون، نسأل الله السلامة والعافية.

ولهم في ذلك من الباطل طرق شتى، منها:

١ - الأخذ بالمتشابه وهجر المحكم.

 ٢- التقاط العبارات المجملة، أو المحتملة، أو الموهمة، والإعراض عن الصريحة الواضحة.

٣- المغالطة في دلالة بعض العبارات.

٤ - قطع الكلام المستدل به عن السُّباق واللحاق الذي لا يتضح إلا بهما.

٥- بتر الكلام في أوله أو مثانيه أو آخره.

٦- إبدال لفظة بأخرى.

٧- توظيف النص على غير المراد منه.

٨- توظيف لفظة في غير ما يدل عليها السياق في واحدة من دلالات الألفاظ
 الثلاث: اللغوية، والشرعية، والعرفية.

٩- يكون له كلام مجمل في موضع، لكنه مفصّل مبسوط في موضع آخر، فيأخذ

بالمجمل، ويترك المفصل.

١٠ العدول عن المذهب الحق المنصور الذي شهّره هذا الإمام ودافع عنه ونصره إلى مشتبه العبارات أو القول المهجور)(١).

قلت: وسيظهر جليا أنّ المخالف في هذا الباب، له حظٌ وافر من هذه الجناية على شيخ الإسلام عطم، وأنه استعمل هذه الطرق الباطلة جميعها، ليصل إلى مراده ومبتغاه.

وسرُّ المسألة أن المخالف يتهيب من تصريحه بمخالفة شيخ الإسلام، لما جعل الله تعالى لهذا الإمام من مكانة ومنزلة، فعمد إلى أسلوب التشكيك، وضرب الأقوال بعضها ببعض، و محاولة تأويل كلامه بمستكره التأويلات، وقلّ من المخالفين من اعترف بأنه مخالف لشيخ الإسلام في هذه المسألة، ومسألة تارك الصلاة، وأن الحق يعرف بدليله، وأنه قائل بها أداه إليه اجتهاده، ولو خالف من خالف، وهذا مع كونه خطأ لمخالفته الإجماع الذي يحكيه شيخ الإسلام وغيره، فهو خير من التحريف والتضليل والكذب عن عمد، ونسبة شيخ الإسلام لمذهب باطل لطالما نقضه، وشنع عليه، وأكثر من الذم له، ومن قرأ كتابه الإيهان الأوسط علم صدق ما أقول؛ إذ يكاد أن يكون أكثره في تقرير هذه المسألة والرد على من خالف فيها.

ثم إن المخالف أعرض عن المنهج الحق في التعامل مع ما يشتبه من كلام أهل العلم، لو فُرض وجود هذا المتشابه، وهو تفسير كلام العالم بعضه ببعض، وحمل مطلقه على

⁽١) المدخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال، ص (٧٦) وما بعدها.

مقيده، وعامّه على خاصّه، ومراعاة عادته في كلامه، وما يريد من ألفاظه. وقد نبّه شيخ الإسلام على هذا المنهج بقوله: (فإنه يجب أن يُفسّر كلام المتكلم بعضُه ببعض، ويؤخذ كلامُه هاهنا وهاهنا، وتُعرف ما عادته [وما] يَعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتُعرف المعاني التي عُرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عُرف عُرْفه وعادتُه في معنى معانيه وألفاظه، كان هذا مما يُستعان به على معرفة مراده. وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وتُرك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحُمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عُرف أنه يريده بذلك اللفظ، بجعلي كلامه متناقضا، وتركِ حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفا لكلامه عن موضعه، وتبديلا لمقاصده، وكذبا عليه)(۱).

وسأحاول هنا أن أعرض جملة ما نقله المخالف عن شيخ الإسلام في هذه المسألة، والإجابة عنه؛ لأبرهن على صحة مذهبه، ووضوح رأيه، وسلامة كلامه من الاضطراب والتناقض.

وقبل الشروع في المقصود أذكر بامرين:

الاول: أن شيخ الإسلام عبر عن رأيه في تكفير تارك عمل الجوارح بعبارات متنوعة، وألفاظ متعددة، فمن ذلك قوله:

(فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنا).

الجواب الصحيح (٤/٤٤). وانظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦).

وقوله: (فمن لم يفعل لله شيئا فها دان لله دينا، و من لا دين له فهو كافر).

وقوله: (وهذه المسألة لها طرفان: أحدهما: في إثبات الكفر الظاهر. والثاني: في إثبات الكفر الباطن. فأما الطرف الثاني فهو مبني على مسألة كون الإيهان قولا وعملا كها تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنا إيهانا ثابتا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم رمضان ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيهان صحيح).

وقوله: (وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة ولا زكاة ولا صيام ولا غير ذلك من الواجبات).

وقوله: (فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ).

وقوله: (أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان وهذا هو المطلوب).

وقوله: (العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفك عنه وانتفاء الظاهر دليل انتفاء الباطن)

وقوله: (فالعمل يصدق أن في القلب إيهانا، وإذا لم يكن عمل كذب أن في قلبه إيهانا لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر. وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم). إلى غير ذلك من كلامه الصريح الواضح، وقد مضى ذكره في ثنايا البحث(١). الامرالثاني:

أن شيخ الإسلام والله يرى كفر تارك الصلاة، ويحتج بإجماع الصحابة على ذلك، وهذا يبطل كل محاولة يسلكها المخالف للزعم بأنه لا يكفر تارك عمل الجوارح بالكلية! إذ من كفر تارك الصلاة، فهو قائل بكفر تارك العمل كله، ولابد. فكن على ذكر من هذا، فإنه مهم جدا.

أما المواضع التي اعتمد عليها المخالف، فإليك بيانها على التفصيل:

الموضع الأول:

قول شيخ الإسلام على: (وأما من كان معه أول الإيمان، فهذا يصح منه؛ لأن معه إقراره في الباطن بوجوب ما أوجبه الرسول، وتحريم ما حرمه، وهذا سبب الصحة. وأما كماله فيتعلق به خطاب الوعد بالجنة والنصرة والسلامة من النار، فإن هذا الوعد إنها هو لمن فعل المأمور وترك المحظور. ومن فعل بعضا وترك بعضا، فيثاب على ما فعله ويعاقب على ما تركه، فلا يدخل هذا في اسم المؤمن المستحق للحمد والثناء، دون الذم والعقاب)(٢).

قلت: هذا الموضع احتج به غير واحد من المخالفين، ولا حجة فيه بوجه من الوجوه، وبيان ذلك بامرين:

انظر على سبيل الخصوص: الفصلين الأول والثالث من الباب الثالث.

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٢٣).

الأول:

أنه ليس في هذا الكلام تصريح بأن ترك العمل الظاهر بالكلية ليس كفرا، أو أنه يمكن أن يوجد التصديق والانقياد من غير عمل الجوارح.

الثاني:

أن المخالف لما انتزع الكلام من سياقه، لم يتبين المراد من الضمير في قوله: (يصح منه) ولا المراد من (سبب الصحة) صحة ماذا؟! وأوهم أن المقصود صحة الإيهان بوجود الإقرار الباطن، مع أول الإيهان.

وهذا مسلك منحرف اعتمده المخالف في النقل عن أهل العلم غير مرة.

وحقيقة الأمر أن شيخ الإسلام والله قرر أن الكافر مخاطب بفعل الواجب وترك المحرم، كالمسلم، لكن لو أتى به لم يصح منه، لعدم إيانه، وكذلك المنافق لو أتى به لم يصح منه لعدم إقراره في الباطن بوجوب الواجبات وتحريم المحرمات، بخلاف المسلم ظاهرا وباطنا، فإنه يصح منه؛ أي الواجب، لأن معه سبب الصحة وهو كونه مسلما ظاهرا مقرا باطنا. ثم جاء قوله عقبه: (وأما كماله فيتعلق به خطاب الوعد بالجنة...) وهذا لا علاقة له بالكلام على سبب الصحة! وإنها هو عطف على كلام سابق، وهو قوله: (وأما مبدؤه فيتعلق به خطاب الأمر والنهي). فسياق الكلام في بيان مبدأ الإيهان الذي يتعلق به الوعد بالجنة والنصرة، وأما مسألة الصحة فجاءت استطرادا من شيخ الإسلام لبيان الفرق بين فعل الكافر والمنافق للواجب، وبين فعل المسلم له.

قال شيخ الإسلام على: (وكذلك الإيهان له مبدأ وكهال، وظاهر وباطن، فإذا علقت به الأحكام الدنيوية من الحقوق والحدود كحقن الدم والمال والمواريث والعقوبات الدنيوية علقت بظاهره لا يمكن غير ذلك؛ إذ تعليق ذلك بالباطن متعذر، وإن قدر أحيانا فهو متعسر علها وقدرة، فلا يعلم ذلك علها يثبت به في الظاهر، ولا يمكن عقوبة من يعلم ذلك منه في الباطن).

والكافر يجب عليه أيضا^(٢)، لكن لا يصح منه (٢) حتى يؤمن. وكذلك المنافق المحض لا يصح منه في الباطن حتى يؤمن.

سورة المائدة، آية: ٦

أي امتثال خطاب الشارع بالأمر والنهي، وهذه مسألة مخاطبة الكفار بفروع الشريعة، وهي مسألة أصولية معروفة.

⁽٣) فلو امتثل الأمر بالحج مثلاً، مع بقائه على الكفر، لم يصح منه.

وأما من كان معه أول الإيمان، فهذا يصح منه (١) لأن معه إقراره في الباطن بوجوب ما أوجبه الرسول وتحريم ما حرمه، وهذا سبب الصحة.

وأما كهاله (٢)، فيتعلق به خطاب الوعد بالجنة والنصرة والسلامة من النار فإن هذا الوعد إنها هو لمن فعل المأمور وترك المحظور.

ومن فعل بعضا وترك بعضا فيثاب على ما فعله ويعاقب على ما تركه فلا يدخل هذا في اسم المؤمن المستحق للحمد والثناء دون الذم والعقاب).

وحاصل كلام الشيخ عله أن الإيمان له مبدأ، وكمال:

فمبدؤه : الإتيان بالشهادتين، فكل من أتى بهما توجه إليه الخطاب بالأمر والنهي.

وكهاله: فعل جميع الواجبات والمستحبات، وترك جميع المحظورات والمكروهات، وهذا الذي يترتب عليه: الوعد بالجنة والنصرة والسلامة من النار.

وما بين المبدأ والكمال، درجات لا يعلمها إلا الله، فمن فعل بعض الواجبات وترك بعضا، أثيب على ما فعل، وعوقب بما ترك.

وبهذا يتضح أن الكلام هنا خارج عن محل النزاع، ولا متعلق فيه للمخالف بوجه، وأن الإيهام إنها جاء من بتر النص وعزله عن سياقه، والله المستعان.

أي يصح منه قيامه بالحج مثلا؛ لأن معه سبب الصحة، وهو دخوله في الإسلام، مع إقراره في الباطن
 بوجوب الواجبات وتحريم المحرمات. وأما المنافق فلو أتى بالحج لم يصح منه؛ لعدم إقراره.

⁽٢) عطف على قوله: (وأما مبدؤه) لا كها ظن المخالف أنه مرتبط بمسألة الصحة!

الموضع الثاني:

قول شيخ الإسلام علا: (إن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف)(١).

احتج به المخالف، على أن عمل الجوارح وإن كان لازما، إلا أن زواله يدل على (ضعف الملزوم لا على انتفائه؛ إذ إن أعمال القلوب وأعمال الجوارح تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف).

والجواب من وجوه:

الأول:

أنه قد سبق النقل عن شيخ الإسلام والله على مواضع - تصريحه بأن العمل الظاهر لازم للإيمان الباطن، وأن انتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، بل قد جعل هذا شرطا للقول بأن الخلاف مع مرجئة الفقهاء لفظي، أي إن سلموا بذلك.

الثاني:

أنه يتعين معرفة مراد شيخ الإسلام ب(شعب الإيهان) هنا، فإن صنيع القوم يوهم أنه يتحدث عن الظاهر والباطن، أو قول اللسان وقول القلب، وعمل القلب وعمل الجوارح!

ومن ظن ذلك، ورتب عليه اعتقاد أن عمل القلب - في حالة الضعف - يمكن أن يوجد بلا عمل جارحة؛ فقد أخطأ خطأ سنا.

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٢٢).



والذي أدى إلى هذا الوهم هو طريقة المخالف في نقل كلام الأثمة!، حتى ظُنَّ أن شيخ الإسلام يتحدث هنا عن أجزاء الإيهان الأربعة!

والحق أن شيخ الإسلام كان يتحدث عن شعب الإيهان بمعناها الواسع الشامل، التي هي بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، وأنها لا تتلازم في حال ضعف الإيهان، بل قد لا تتلازم في حال قوته أيضا! فقد يقوى الإيهان في الظاهر والباطن، قولا وعملا، ثم تقع الزلة والهفوة، كالذي حصل لحاطب ، ولسعد بن عبادة ملك كها سيأتي.

ولم يكن حديثه عن هذه الأمور الأربعة: قول القلب وقول اللسان، وعمل القلب وعمل الجوارح، كما أوهم المخالف.

وبيان ذلك على وجه التفصيل (١٠): أن شيخ الإسلام والله كان يرد على الخوارج والمعتزلة، الذين قالوا (الطاعات كلها من الإيهان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيهان، فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيهان) (٢٠)، وبين أن المرجئة والجهمية اعتمدوا هذا الأصل أيضا، وهو أن الإيهان شيء واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله، ولهذا أخرجوا العمل منه، حذرا من التكفير بالكبيرة.

وذكر شيخ الإسلام على أن جماع شبهتهم في ذلك (أن الحقيقة المركبة تزول بزوال

⁽١) والداعي إلى هذا التفصيل هو بيان منهج المخالف في نقل كلام الأثمة، والاستشهاد به في غير موضعه، وبتره من سياقه، حتى يوهم خلاف الحقيقة، وهذا قد يتعمده من يتعمده، وقد يقع فيه من يقع، تقليدا ومتابعة لغيره.

⁽۲) مجموع الفتاوي (۷/ ۱۰).

بعض أجزائها، كالعشرة فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة، وكذلك الأجسام المركبة كالسكنجبين إذا زال أحد جزئيه خرج عن كونه سكنجبينا).

وجعل الجواب عن شبهتهم من طرفين:

(أحدهما: أن شعب الإيهان هل هي متلازمة في الانتفاء؟

والثاني: هل هي متلازمة في الثبوت؟).

قال على الأول: فإن الحقيقة الجامعة لأمور - سواء كانت في الأعيان أو الأعراض - إذا زال بعض تلك الأمور، فقد يزول سائرها، وقد لا يزول، ولا يلزم من زوال بعض الأمور المجتمعة زوال سائرها، وسواء سميت مركبة أو مؤلفة، أو غير ذلك، لا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال سائرها.

وما مثلوا به من العشرة والسكنجبين مطابق لذلك؛ فإن الواحد من العشرة إذا زال لم يلزم زوال التسعة، بل قد تبقى التسعة، فإذا زال أحد جزأي المركب لا يلزم زوال الجزء الآخر، لكن أكثر ما يقولون: زالت الصورة المجتمعة وزالت الهيئة الاجتماعية، وزال ذلك الاسم الذي استحقته الهيئة بذلك الاجتماع والتركيب، كما يزول اسم العشرة والسكنجبين.

فيقال: أما كون ذلك المجتمع المركب ما بقي على تركيبه، فهذا لا ينازع فيه عاقل، ولا يدعي عاقل أن الإيهان أو الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمور إذا زال بعضها بقى ذلك المجتمع المركب كها كان قبل زوال بعضه، ولا يقول أحد: إن الشجرة أو الدار إذا زال بعضها بقيت مجتمعة كما كانت، ولا أن الإنسان أو غيره من الحيوان إذا زال بعض أعضائه بقي مجموعا. كما قال النبي ﷺ: اكتلُ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبُواهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ كَمَا تُنتَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءً الله الخلق بعد الجدع لا تبقى مجتمعة، ولكن لا يلزم زوال بقية الأجزاء)(٢).

ثم قال:

(وأما زوال الاسم فيقال لهم: هذا أولاً بحثٌ لفظي، إذا قدّر أن الإيهان له أبعاد وشعب، كما قال رسول الله على الحديث المتفق عليه: «الْإِيهَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً وَشَعْبَهُ فَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَا الله وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطّرِيقِ وَالْحَيّاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيهَانِ عَلَا أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطّرِيقِ وَالْحَيّاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيهَانِ عَلَا أَنْ الصلاة والحج له أجزاء وشعب، ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء الأجزاء والشعب، كها لا يلزم من زوال بعض أجزاء الحج والصلاة زوال سائر الأجزاء. فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال البعض الآخر ليس بصواب ونحن نسلم لهم أنه ما بقي إلا بعضه لا كله وأن الهيئة الاجتهاعية ما بقيت كها كانت).

ثم بين على أن المركبات على وجهين: منها: ما يكون التركيب شرطا في إطلاق الاسم، كالعشرة والسكنجين.

⁽١) رواه البخاري (١٣٥٨) ومسلم (٢٥٨) من حديث أبي هريرة ظه.

⁽٢) مجموع الفتاوي (٧/ ١٤٥).

ومنها: ما لا يكون كذلك، بل يبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء، كالبحر والنهر والمدينة والقرية والمسجد، فإنه ينقص كثير من أجزائها، والاسم باق.

وكذلك ألفاظ: العبادة، والطاعة، والخير، والحسنة، والإحسان، والصدقة، والعلم، والقرآن، والقول، والكلام، والمنطق، وأسهاء الحيوان، والنبات، كلفظ الشجرة، يقال على جملتها، ثم يقطع منها ما يقطع، والاسم باق.

إلى أن قال: (وإذا كانت المركبات على نوعين بل غالبها من هذا النوع، لم يصح قولهم: إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم، إذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقي. ومعلوم أن اسم الإيهان من هذا الباب؛ فإن النبي على قال: «الإيهان بضع وسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ وَالْحَيّاءُ شُعْبَةً مِنْ الْإِيهَانِ، ثم من المعلوم أنه إذا زالت الإماطة ونحوها لم يزل اسم الإيهان.

وقد ثبت عنه على الصحيحين أنه قال: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيهان» (١) فأخبر أنه يتبعض، ويبقى بعضه وأن ذاك من الإيهان، فعلم أن بعض الإيهان يزول ويبقى بعضه، وهذا ينقض مآخذهم الفاسدة ويبين أن اسم الإيهان مثل اسم القرآن والصلاة والحج ونحو ذلك.

أما الحج ونحوه ففيه أجزاء ينقص الحج بزوالها عن كماله الواجب، ولا يبطل، كرمي الجمار والمبيت بمني ونحو ذلك، وفيه أجزاء ينقص بزوالها من كماله المستحب،

⁽١) سبق تخريجه في (١/ ١٨٨).

كرفع المصوت بالإهلال والرمل والاضطباع في الطواف الأول. وكذلك المصلاة ...)(١).

ومن هذا النقل الطويل يتضح أن شيخ الإسلام عن شعب الإيمان بمعناها الشامل الواسع، مبينا أنها لا تتلازم في الانتفاء، فزوال إماطة الأذى عن الطريق، لا يزيل اسم الإيمان ولا حقيقته.

ثم انتقل شيخ الإسلام للحديث عن الطرف الثاني: وهو: هل شعب الإيمان متلازمة في الثبوت، أي هل يلزم من وجود بعض الشعب وجود سائرها؟

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ١٧).

⁽٢) سورة المائدة، آية: ٨١

⁽٣) سورة المجادلة، آية: ٢٢

كاتب المشركين ببعض أخبار النبي على وأنزل الله فيه: ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَخِذُواْ عَدُوِى وَعَدُوكُمْ أُولِيّآ ءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ ﴾ (١) ، وكما حصل لسعد بن عبادة لما انتصر لابن أبي في قصة الإفك. فقال: لسعد بن معاذ: كذبت والله، لا تقتله ولا تقدر على قتله. قالت عائشة: وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتملته الحمية)(٢).

فلم يقل شيخ الإسلام عطم إنه في حال القوة يتلازم وجود عمل الجوارح، مع بقية الأركان، بينها في حال الضعف قد توجد الأركان الثلاثة وينعدم عمل الجوارح بالكلية!

هذا ما يحاول أن يثبته المخالف، وهو فهم لا صلة له بكلام شيخ الإسلام.

وتأمل قوله: (أن شعب الإيهان قد تتلازم عند القوة).

فلو كان الحديث عن (الأركان الأربعة السابقة) لما كان لقوله: (قد) محل ولا وجه في الكلام؛ إذ عند القوة، لابد أن يوجد قول اللسان، والتصديق، وعمل القلب، وما شاء الله من أعمال الجوارح!

فالأمر على ما أوضحت آنفا، أنه على يتحدث عن شعب الإيهان العامة الشاملة، التي هي بضع وسبعون شعبة.

وتأمل ما ذكره من المثال، فإنه لم يتحدث عن زوال عمل الجوارح، لا بعضا ولا كلا، ولم يتحدث عن زوال عمل القلب أيضا!

⁽١) سورة المتحنة، آية: ١

⁽۲) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٢٢) وما بعدها.

وإنها بين أن شعب الإيهان في حال الضعف لا تتلازم في الثبوت، كها أنها لا تتلازم عند القوة أيضا، فيوجد التصديق، ومحبة الله ورسوله، مع بغض أعداء الله، لكنه بغضٌ ناقص، تجامعه (مودة) لأجل رحم أو حاجة.

الوجه الثالث:

أنا لو سلمنا فهمهم ل(شعب الإيمان) وأن المراد بها الأجزاء الأربعة، فنقول: ما وجه (الجناية) على عمل الجوارح خاصة؟!

وهل جانب الصواب، من قال: عند الضعف، قد ينتفي عمل القلب، وينجو المرء بالتصديق وقول اللسان؟!

أو قال: قد يضعف الإيمان إلى درجة لا يظهر معها قول اللسان، مع استقرار الإيمان في القلب؟!

وحجة الجميع: أن شعب الإيهان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف!! الوجه الرابع:

أن المخالف أعرض عما في هذا الفصل من كلام واضح بين، يؤكد مسألة التلازم بين الظاهر والباطن، وحكم تارك العمل، كقول شيخ الإسلام عطع:

(وأما الإرادة الجازمة فلا بدأن يقترن بها مع القدرة فعل المقدور، ولو بنظرة، أو حركة رأس، أو لفظة، أو خطوة، أو تحريك بدن) (١).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٢٧).

وقوله: (فالإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل. ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة كما تقدم)(١).

وقوله: (وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة)(٢).

فتامل كيف يُترك الكلام الواضح البين المتفق في معناه، الذي يؤكده صاحبه مرات ومرات، ثم يُعتمد على جملة تُنتزع من بين السطور، وتُجعل قاعدة يرد لها جميع كلامه في مسألة التلازم، ويقال: التلازم المقصود إنها يكون عند القوة فقط! فأي منهج هذا؟ بل أي خلل وشرٌ وضررٍ يحصل بهذا التعالم!

وأين قال شيخ الإسلام: إن التلازم يكون عند القوة؟! بل هذا اختصار المخالف وتحريفه، وإنها عبارة الشيخ: (أن شعب الإيهان قد تتلازم عند القوة) وهذا يعني أن الأصل والغالب أنها لا تتلازم، فتكون المحصلة - على تحريف المخالف - أن أجزاء الإيهان الأربعة: لا تتلازم عند الضعف، ولا تتلازم عند القوة أيضا، لكنها (قد) تتلازم حينئذ! فالله المستعان.

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٤٠).

⁽٢) السابق (٧/ ٥٤١).

الموضع الثالث:

قول شيخ الإسلام الله: (فأصل الإيهان في القلب، وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه.

ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه، وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له، لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح، كما قال أبو هريرة شه: إن القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا طاب الملك طابت جنوده، وإذا خبث الملك خبثت جنوده.

وفي الصحيحين عنه على أنه قال: (إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب)(١).

اعتمد المخالف على قوله والا المحلم الموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)، وقوله: (وهي شعبة من مجموع الإيهان المطلق وبعض له) وعلق عليه بقوله: (فالأعمال الظاهرة - طاعات ومعاص - وجودا وعدما - متعلقة بالإيهان المطلق، لا مطلق الإيهان؛ فتنبه). وقال: (وانتفاء الإيهان المطلق - وهو كهاله - لا يلزم منه انتفاء (مطلق الإيهان) - وهو أصله - كها قرره شيخ الإسلام - والله - في مواضع).

وقال-المخالف-: (فهذا أصل أصول أهل السنة - التي بها فارقوا المرجئة - في

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٦٤٤).

مسألة الإيهان -، التي منها ضلوا، وعنها انحرفوا، وهي حقيقة التلازم بين الظاهرقولا وعملا-، والباطن- تصديقا وإذعانا-، ونابذوا أقوالهم- حقيقة ولفظا-. ولكن
لجهل (البعض) بحقيقة قاعدة (التلازم) بين شعب الإيهان- بأنواعها- قوة وضعفا،
وجودا وانتفاء - وعدم استيعابها -، أوقعهم في الخلط والخبط في هذه المسألة الدقيقة،
وعدم الضبط لها، أو معرفة ما ينبني عليها!!).

وقال: (هذا هو الكلام الفصل، الذي يُرد له كل فرعٍ وفصل، فالواجب تأمله، وتفهمه، وضبطه) انتهى.

والجواب من وجوه:

الأول:

أن هذا يؤكد ما ذكرته آنفا من أن المخالف يترك صريح كلام شيخ الإسلام ولله، ويتعلق بمثل هذه العبارات، ويزعم أنها: (الكلام الفصل، الذي يُرد له كل فرع وفصل) فأين هو من العبارات الصريحة التي سبق نقلها عن شيخ الإسلام، والتي يقرر فيها كفر من ترك جميع الواجبات الظاهرة، ويجزم بانتفاء الإيهان من قلبه، وأنه لا يكون -مع تركها- إلا النفاق والزندقة، لا الإيهان الصحيح!

الثاني:

أن المخالف رغم استشهاده بهذا الكلام مرارا، لم يحاول الإجابة عن قول شيخ الإسلام: (دل على عدمه).

بل اتكا على قوله: (وهي شعبة من مجموع (الإيهان المطلق) وبعض له)، وقرر أن:

انتفاء الإيهان المطلق – وهو كهاله – لا يلزم منه انتفاء (مطلق الإيهان) – وهو أصله –.

وهذا يعني أنه لا توجد حالة يدل فيها ترك العمل على (عدم) الإيمان الذي في القلب.

فانظر كيف يزعم أنه كلام فصلٌ، ثم يؤمن ببعضه، ويدع بعضه.

الثالث:

أنه ينبغي أن يُعلم أن موجّب الإيمان الباطن ومقتضاه، هو قول اللسان وعمل الجوارح- وهذا لم يفطن له المخالف- فإذا لم يعمل الإنسان بهذا الموجّب، دل على عدم الأصل الباطني أو ضعفه، وهذا ينتظم صورا:

الأولى: أن ينتفي القول الظاهر والعمل الظاهر معا، فهذا لا شك في كفره، عند أهل السنة، خلافا لجهم ومن وافقه، وحينئذ يقال: انتفاء الموجّب الظاهر، يدل على عدم الإيمان الباطن، أي انتفاء عمل القلب، والتصديق النافع المعتبر، كما سبق بيانه (١).

الثانية: أن ينتفي عمل الجوارح، مع وجود قول اللسان، وهذا محل النزاع مع المخالف، وقد سبق أن أهل السنة مجمعون على عدم إجزاء الإيهان في هذه الحالة.

وشيخ الإسلام هط يصرح في مواضع بانتفاء الإيهان، عند عدم القول، ويصرح في مواضع أخر بانتفاء الإيهان عند عدم العمل الظاهر، والواجبات الظاهرة، ويمثل لها بالصلاة والزكاة والصيام، ويجعل ترك هذه الواجبات مع قيام الإيهان بالقلب، أو

⁽١) انظر: (١/ ٧٢) من هذا البحث.

بالقلب واللسان، أمراً ممتنعا()، وهذا صريح في أن ترك العمل الظاهر كفر، كما أن ترك القول الظاهر كفر.

الثالثة: أن يحصل التقصير في بعض الأعمال، وهذا يصدق عليه أنه لم يعمل بموجب الإيمان ومقتضاه، أي لم يعمل على الكمال والإتقان، ويدل حينتذ على ضعف الإيمان في القلب.

وحاصل هذا الوجه أن كلامه عله يفيد وجود حالتين:

١ - حالة ينعدم فيها الإيهان القلبي، وهذه تكون عند تخلف القول الظاهر والعمل
 الظاهر معاً، كها تكون عند تخلف العمل الظاهر - وحده- بالكلية.

٢- وحالة يضعف فيها الإيمان القلبي، وتكون عند ترك بعض العمل.

وبنحو هذا التفصيل- في شأن العمل- قال ابن القيم هظم: (ولا يجزئ باطن لا ظاهر له إلا إذا تعذر بعجز أو إكراه وخوف هلاك، فتخلف العمل ظاهرا مع عدم المانع دليل علي فساد الباطن وخلوه من الإيهان، ونقصه دليل نقصه، وقوته دليل قوته)(٢).

الرابع:

أن قول المخالف: (فالأعمال الظاهرة - طاعات ومعاص - وجودا وعدما- متعلقة بالإيمان المطلق، لا مطلق الإيمان؛ فتنبه).

انظر هذا الموضع من كلامه، ص ٣٧ وما بعدها. وانظر الجواب عن الشبهة السادسة من الشبهات العقلية، ص ٢٢١

⁽٢) القوائد، ص (٨٥).

خطأ ظاهر، بناه على قول شيخ الإسلام: (وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له).

والحق أنه لم يفهم كلام شيخ الإسلام، فإن قول اللسان - أيضا - شعبة من مجموع الإيهان المطلق وبعض له، كما في حديث شعب الإيهان!!

وهكذا القول في "التصديق" و "عمل القلب "فكلاهما من شعب الإيمان المطلق ... الخ. فتنبّه!

الخامس:

أن قول المخالف عن التلازم بين الظاهر والباطن أنه أصل أصول أهل السنة التي جا فارقوا المرجئة، وأنه (لجهل (البعض) بحقيقة قاعدة (التلازم) بين شعب الإيمان - بأنواعها - قوة وضعفا، وجودا وانتفاء - وعدم استيعابها -، أوقعهم في الخلط والخبط في هذه المسألة الدقيقة، وعدم الضبط لها، أو معرفة ما ينبني عليها!!).

حق وصدق، ولكن من حكم بالإسلام لمن قال لا إله إلا الله ثم عاش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يؤدي واجبا ولا نفلا، وتصور وجود التصديق والانقياد والمحبة، لمن هذا حاله، فهو من أبعد الناس عن القول بالتلازم، بل حقيقة قوله أن الأعمال ثمرة الإيمان الباطن، وليست لازما، وهذا ما تقوله المرجئة.

الموضع الرابع:

قوله على: (ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب. فالأصل الذي في القلب وراء العمل، فلهذا يفرق بينهم بقوله: ﴿ وَامَّنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّنلِحَنتِ ﴾ (١)، والذي يجمعهم كما في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلمُؤْمِنُونَ ﴾ و﴿ لَا يَسْتَغْذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (١) وحديث الحياء، ووفد عبد القيس.

وهو مركب من أصل لا يتم بدونه (٢)، ومن واجب ينقص بفواته نقصا يستحق صاحبه العقوبة، ومن مستحب يفوت بفواته علو الدرجة. فالناس فيه ظالم لنفسه ومقتصد وسابق، كالحج، وكالبدن، والمسجد، وغيرهما من الأعيان والأعمال والصفات. فمن سواء أجزائه ما إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه ما نقص عن الكمال، وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات، ومنه ما نقص ركنه وهو ترك الاعتقاد والقول الذي يزعم المرجئة والجهمية أنه مسمى فقط، وبهذا تزول شبهات الفرق. وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب)(٤).

والجواب من ثلاثة أوجه:

⁽١) سورة العصر، آية: ٣، ومواضع كثيرة في القرآن الكريم.

⁽٢) سورة التوبة، آية: ٤٤

 ⁽٣) فيه إطلاق التهام بمعنى الصحة، كما هي العادة الغالبة في كلام شيخ الإسلام، والمخالف يحتج بهذا الموضع، ولا ينتبه لهذا!

 ⁽٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٧). وهذا الموضع لا يدخل ضمن "الإيبان الكبير" ولا "الإيبان الأوسط" وإنها هو في رسالة صغيرة ملحقة بالكتابين.

الوجه الأول:

أن تسمية العمل الظاهر فرعا، وجعل ما في القلب أصلا، لا إشكال فيه، فهو فرع لازم، ينتفي الإيهان الباطن بانتفائه، كها سبق بيانه، وهذا النص لم يتعرض فيه شيخ الإسلام لقول اللسان، هل هو من الأصل أو من الفرع، وإنها قال: (ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب، فالأصل الذي في القلب وراء العمل) والظاهر أنه يجعله من الفرع، كها هي عادته في مواضع كثيرة (١). وإن كان قد سهاه ركنا في نهاية كلامه، كها سيأتي.

الوجه الثاني:

أن شيخ الإسلام جعل الإيمان على ثلاثة أجزاء:

جزء يقابله النقص عن الأكمل، والمراد بذلك المستحبات.

وجزء يقابله النقص عن الكمال، وهو ترك الواجبات أو فعل المحرمات.

وجزء يقابله: نقص الركن، وهو ترك الاعتقاد والقول.

فإن احتج المخالف بالجملة الأخيرة، وهي تسمية الاعتقاد والقول ركنا، قلنا: لا إشكال في هذا، فإن شيخ الإسلام في عامة كلامه يجعل العمل الظاهر فرعا، بل يحعل القول كذلك- غالبا- لكنهما فرعان لازمان، كما سبق توضيحه.

وإن احتج المخالف بأن شيخ الإسلام جعل (ترك الواجبات) أو (فعل المحرمات)

⁽١) انظر: (١/ ٦٧) من هذا البحث.

يترتب عليه نقص الكمال (الواجب) فقط، لا الكفر.

فالجواب: أن هذا التعبير: (ترك الواجبات) لا يعني دائها: ترك جميع الواجبات، بل يطلق على ترك الجميع، وعلى ترك البعض.

فغاية الأمر أن شيخ الإسلام قال: ترك الواجبات يترتب عليه نقص الإيهان، وهذا كشير في كلامه وفي كلام غيره، ومشهور في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمُ ظَالِمُ لَيْنَفْسِهِ ﴾ (١)، وهو الذي (يترك الواجبات) ويفعل المحرمات، ويتعين هنا حمل كلامه على ترك بعض الواجبات، لا ترك جميعها، لأمرين:

الاول: أن شيخ الإسلام على يرى كفر تارك الصلاة، ويحتج لذلك بالكتاب والسنة، وبإجماع الصحابة كما سبق، وعليه فلا يمكن بحال أن ينسب إليه أن ترك جميع الواجبات ليس كفرا؛ لأن هذا تناقض واضح، لا يقع فيه شيخ الإسلام ولا من هو دونه.

الثاني: أن شيخ الإسلام قد صرح بأن الرجل لا يكون مؤمنا بالله ورسوله مع ترك جميع الواجبات، وصرح بأنه لو خلا العبد من العمل بالكلية كان كافرا.

قال على: (وقد تبين أن الدين لابد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياما ولا غير ذلك من الواجبات، [ولو قدّر أن يؤدي الواجبات] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي الأمانة ويصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير

⁽١) سورة فاطر، آية: ٣٢

إيهان بالله ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر؛ فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ).

فهذا كلامه الصريح في ترك جميع الواجبات: (ولم يؤد واجباً ظاهراً، لا صلاة ولا زكاة ولا صياما ولا غير ذلك من الواجبات).

إلى غير ذلك من المواضع الصريحة التي ينص فيها على (انتفاء) العمل الظاهر، و(زوال) العمل الظاهر.

الوجه الثالث:

أن المخالف إن احتج بقوله: (وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب).

فجوابه من وجوه:

: 18'01

الصلاة(١).

فالعمل الظاهر، فرعٌ، مكملٌ للأصل، وبدونه لا يكتمل إيهان العبد، لكن ليس في هذا أن تاركه بالكلية لا يكفر. وكذلك قول اللسان: هو فرعٌ، مكملٌ للأصل، ولا إشكال في هذا كها سبق.

الثاني:

أن يقال للمخالف: إذا كان الإيهان أصله القلب، وكهاله العمل الظاهر، فأين موضع قول اللسان من هذه القسمة؟ لا سيها وبعض المخالفين ذهب مذهب شبابة بن سوار وجعل قول اللسان هو العمل المراد بقول السلف: الإيهان قول وعمل، فليطرد مذهبه، وليصرح هذا بأن قول اللسان من كهال الإيهان!

وأما من لم يذهب مذهب شبابة، فنحن ننتظر جوابه، فإن قال: إن قول اللسان ملحق بالأصل، وإن لم يذكره شيخ الإسلام هنا.

قلنا له: وقد ألحق شيخ الإسلام الصلاة بالأصل، ولم يذكرها هنا، وهذا هو الوجه: الثالث:

أن شيخ الإسلام وهذه يكفر بترك الصلاة، ويجعلها من أصل الدين والإيمان، ومن كان هذا كلامه، استحال أن يكون عمل الجوارح (كله) كمالا عنده، ولزم إعادة النظر في كلامه ليفهم على وجه لا يناقض مذهبه.

⁽١) انظر ص ٢٧٥ من هذا البحث.

وما قاله شيخ الإسلام هنا، قد قرره في موضع آخر، حيث قال: (والدين القائم بالقلب من الإيهان علما وحالا هو الأصل، والأعمال الظاهرة هي الفروع وهي كمال الإيمان (١). فالدين أول ما يبنى من أصوله ويكمل بفروعه، كما أنزل الله بمكة أصوله من التوحيد والأمثال التي هي المقاييس العقلية والقصص والوعد والوعيد، ثم أنزل بالمدينة لما صار له قوة فروعه الظاهرة من الجمعة والجماعة والأذان والإقامة والجهاد والصيام وتحريم الخمر والزنا والميسر وغير ذلك من واجباته ومحرماته.

فأصوله تمد فروعة وتثبتها، وفروعه تكمل أصوله وتحفظها، فإذا وقع فيه نقص ظاهر فإنها يقع ابتداء من جهة فروعة، ولهذا قال على: «أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة» (٢)، وروي عنه أنه قال: «أول ما يرفع الحكم بالأمانة» و «الحكم، (٣) وهو عمل الأمراء وولاة الأمور، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَنتَ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاس أَن تَحْكُمُوا بِٱلْعَدْلِ ﴾ (١).

وأما الصلاة فهي أول فرض، وهي من أصول الدين والإيمان مقرونة بالشهادتين،

⁽١) وهذا من المواضع التي يستشهد بها المخالف، دون أن ينتبه إلى ما سيأتي في كلام الشيخ بعد أسطر.

⁽٢) أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق، وتمام الرازي في الفوائد، والضياء في المختارة، وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣١٩) رقم ١٧٣٩: (والحديث صحيح على كل حال، فإن له شواهد ذكرت بعضها في الروض النضير).

⁽٣) لم أجده بهذا اللفظ.

⁽٤) سورة النساء، آية: ٥٨

فلا تذهب إلا في الآخر)(١).

ففي هذا الموضع بين أمرين:

الاول: أن المراد بالكمال، هو أن الدين يبنى من أصوله أولا، ثم يكمل بفروعه، فيحصل التدرج في إنزال الأحكام وشرعها.

الثاني: أنه لا يراد بالكهال أن تركه ليس كفرا، بدليل ما ذكره بعد ذلك في شأن الصلاة وأنها من أصول الدين والإيهان، فإذا كانت الصلاة - وهي إحدى الأعهال ملحقة بالأصول، وتركها كفر عند الشيخ، تبين بطلان القول بأن ترك الأعهال الظاهرة كلها ليس كفرا عنده.

وأيضا فإنه لم يذكر قول اللسان هنا، ومعلوم أنه من أمور الظاهر، لا من أمور القلب، فلو أُخذ بفهم المخالف للكهال هنا، للزم أن تركه ليس كفرا، وهذا باطل قطعا، وما كان جوابا للمخالف عنه، فهو عين جوابنا عن أعهال الجوارح.

الوجه الرابع:

أنه جعل إيمان القلب كمالا للإسلام، فقال: (وأصله القلب وكماله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله القلب)، ومعلوم أن إسلاما لا يقارنه إيمان باطن، لا يعتد به، فبان بهذا خطأ من رتب عدم الكفر على الوصف بالكمال.

 ⁽۱) مجموع الفتاوى (۱۰/ ۳۵۵). وقد قال: في الرد على من حمل أحاديث تكفير تارك الصلاة على الكفر
 الأصغر: (السادس: أنه بين أنها آخر الدين، فإذا ذهب آخره ذهب كله) وسبق نقله في (۱/ ٣٧٤).

والمقصود أن هذا إلزام للمخالف لا محيد عنه، فإنه إن قال: ترك العمل الظاهر لا يلزم منه زوال الإيهان؛ لأنه سمي كهالاً، قيل له: وترك إيهان القلب لا يلزم منه زوال الإسلام؛ لأنه سمي كهالاً أيضا!

وأجاب بعضهم عن هذا الإلزام بقوله: (وهل الحكم على الإسلام يكون بغير الظاهر؟! وما حكم المنافق إذا؟! وكيف يكون؟! وما حقيقته؟!).

وهذا كما ترى ليس جوابا، لأنه لو كان المقصود هو الإسلام الذي يُحكم به في الظاهر فقط، لم يكن وجهٌ لذكر إيمان القلب هنا، سواء سمي كمالا أو سمي غير ذلك؟!

بل الكلام هنا عن الإسلام الحقيقي، المنجي، لا الظاهري، الذي يشمل المؤمن والمنافق. فالإسلام الحقيقي المقبول لابد له من إيهان باطن، وقد سهاه شيخ الإسلام كهالا، وهو لعمر الحق مكمّل ومتمم ومصحح، فليس الإشكال في التعبير بالكهال، إنها الإشكال في أن يفهم من ذلك عدم التكفير بتركه.

الوجه الخامس:

أن قوله على: (وأصله القلب وكاله العمل الظاهر، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكاله القلب) يفهم في ضوء ما قرره من تلازم الإيهان والإسلام، واختلاف مفهومها عند الاقتران، وأن كل مؤمن لابد له من إسلام ظاهر، وكل مسلم لابد له من إيهان باطن، فالعمل بالنسبة للإيهان: هو الكال، كما أن الإيهان الباطن بالنسبة للإسلام هو الكال، وإن كان التعبير بالكال موهما؛ إذ لا يصح الإسلام ولا يقبل بدون الإيهان الباطن، وكذلك لا يصح الإيهان ولا يقبل بدون القول الظاهر والعمل الظاهر، لكن

عذر شيخ الإسلام على أنه بسط الكلام في هذه المسألة في مواضع، بحيث لا يخفى مقصوده على من قرأ كلامه، وسلك المنهج العلمي في التعامل مع كلام الأثمة.

وفي شأن التلازم بين الإيهان والإسلام، يقول شيخ الإسلام على (وأما إذا قرن الإيهان بالإسلام، فإن الإيهان في القلب، والإسلام ظاهر كها في المسند عن النبي على أنه قال: «الإِسْلام عَلَانِيَةٌ وَالْإِيهَانُ فِي الْقَلْبِ والإيهان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وتؤمن بالقدر خيره وشره، ومتى حصل له هذا الإيهان وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن إيهانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله، والانقياد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنا ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد) (۱).

وقال: (فإذا قرن الإيهان بالإسلام كان مسمى الإسلام خارجا عنه، كما في حديث جبريل، وإن كان لازما له)(٢).

ونقل عن أبي طالب المكي قوله: (إذ لا يخلو المسلم من إيهان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيهانه من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان، واشترط للإيمان الأعمال الصالحة).

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٥٥٣).

⁽۲) السابق (۷/ ٥٥٥).

ومثّل شيخ الإسلام للإيمان والإسلام بالروح والبدن، (فلا يوجد عندنا روح إلا مع البدن ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح وليس أحدهما الآخر.

فالإيهان كالروح، فإنه قائم بالروح ومتصل بالبدن، والإسلام كالبدن، ولا يكون البدن حيا إلا مع الروح، بمعنى أنها متلازمان، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر)(۱).

والحاصل أن هذا الموضع من كلام شيخ الإسلام لا يصلح مستندا لمن يرى إسلام تارك العمل الظاهر بالكلية، وأنه لا يعارض ما قرره شيخ الإسلام في مواضع من كفر تارك العمل، ومن تلازم الظاهر والباطن، ومن تكفير تارك الصلاة.



⁽١) انظر مبحث التلازم بين الإيمان والإسلام، ص ١١٧ من الجزء الأول.

الموضع الخامس:

جاء في مناظرة شيخ الإسلام مع ابن المرحل:

(والكفر الذي هو ضد الشكر إنها هو كفر النعمة، لا الكفر بالله فإذا زال الشكر خلفه كفر النعمة لا الكفر بالله.

قلت: على أنه لو كان ضد الكفر بالله، فمن ترك الأعمال شاكرا بقلبه ولسانه فقد أتى ببعض الشكر وأصله، والكفر إنها يثبت إذا عدم الشكر بالكلية كها قال أهل السنة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافرا حتى يترك أصل الإيمان وهو الاعتقاد، ولا يلزم من زوال فروع الحقيقة التي هي ذات شعب وأجزاء زوال اسمها كالإنسان إذا قطعت يده أو الشجرة إذا قطع بعض فروعها)(١).

والجواب من وجهين:

الوجه الأول:

أن قوله: (كما قال أهل السنة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافرا، حتى يترك أصل الإيمان وهو الاعتقاد)، إن أريد بالاعتقاد: قول القلب وعمله - كما هو مذهب شيخ الإسلام في هذا الإطلاق - فتقدير وجود عمل القلب، من دون عمل الجوارح

⁽۱) مجموع الفتاوى (۱۱/ ۱۳۷) وما بعدها، وانظر: العقود الدرية، لابن عبد الهادي، ص (٩٥- ١١٦) ت: محمد حامد الفقي، ط. مكتبة المؤيد. وابن المرحل، هو صدر الدين ابن الوكيل، محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد، شيخ الشافعية في زمانه. توفي سنة ٧١٧هـ. انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٥٣)، البداية والنهاية (٤٩٢/ ١٤).

ممتنع، بل انتفاء عمل الجوارح بالكلية يعني انتفاء عمل القلب ولابد، كما قرره شيخ الإسلام في مواضع. وعليه فمن ترك العمل الظاهر كله، كان هذا دليلا على زوال أصل الإيمان من قلبه، وكان كافرا في قول أهل السنة، خلافا للمرجئة. ويوضحه:

الوجه الثاني:

أنه يتعين حمل قوله: (فروع الإيمان) على بعض العمل لا كله، لأمور:

الاول: أن نسبة القول بإسلام من ترك عمل الجوارح إلى أهل السنة، خطأ ظاهر، لا سيا والصحابة مجمعون على كفر تارك الصلاة، في رأي شيخ الإسلام، وقد حكاه عن أكثر السلف، وقال: إنه المشهور المأثور عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين(١).

فكيف يقال: إن (أهل السنة)، لا يكفرون من ترك جميع أعمال الجوارح!

الثاني: أن شيخ الإسلام يكفر تارك الصلاة، ويجعل الصلاة من أصول الدين والإيمان، مقرونة بالشهادتين، ويجزم بأن تارك جميع الواجبات كافر غير مؤمن، فوجب حمل قوله: (فروع الإيمان) على بعض الأعمال، غير الصلاة، دفعا للتناقض والاضطراب في كلامه على.

الثالث: أن حمل كلامه على ترك جميع العمل الظاهر، يعني أن شيخ الإسلام يتصور وجود إيمان القلب، مع انتفاء عمل الجوارح، ونسبة هذا إلى شيخ الإسلام جور وظلم؛ إذ هذا ما أنكره في مواضع شتى من كتبه علام، بل لا أعلم أحدا توسع في تقرير قاعدة

⁽۱) شرح العمدة (۲/ ۷۵)، مجموع الفتاوي (۲/ ۹۷)، (۲۸/ ۳۰۸، ۳۲۰).

التلازم بين الظاهر والباطن، والرد على من أنكرها، كشيخ الإسلام ﴿ الله عله.

الرابع: أن قوله: (كالإنسان إذا قطعت يده، أو الشجرة إذا قطع بعض فروعها) فيه إشارة إلى أنه أراد ترك بعض الأعمال، لا جميعها.

الموضع السادس:

قول شيخ الإسلام على: (فالإسلام يتناول من أظهر الإسلام وليس معه شيء من الإيمان، وهو المنافق المحض، ويتناول من أظهر الإسلام مع التصديق المجمل في الباطن، ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا، ولا هذا، وهم الفساق يكون في أحدهم شعبة نفاق. ويتناول من أتى بالإسلام الواجب وما يلزمه من الإيمان، ولم يأت بتهام الإيمان الواجب، وهؤلاء ليسوا فساقا تاركين فريضة ظاهرة ولا مرتكبين محرما ظاهرا، لكن تركوا من حقائق الإيمان الواجبة علما وعملا بالقلب، يتبعه بعض الجوارح ما كانوا به مذمومين. وهذا هو النفاق الذي كان نخافه السلف على نفوسهم، فإن صاحبه قد يكون فيه شعبة نفاق)(١).

استشهد به المخالف غير مرة، واتكأ على قوله: (ولكن لم يفعل الواجب كله).

والجواب من وجهين:

: Je 1

أن استشهاد المخالف بهذا الموضع، يدل على أنه لا يفقه كلام الأثمة، ولا يتأهل

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٤٢٧).

للبحث في هذه المسائل، فإن كلام الشيخ واضح، لا إشكال فيه، فقد ذكر من أصناف الناس ثلاثة:

الأول: من أظهر الإسلام، أي قولا وعملا، ولم يأت بالإيهان الباطن، وهذا هو المنافق المحض.

الثاني: من أتى بإسلام ظاهر، وإيهان باطن، وهو مقصر في الأمرين، فلم يأت بجميع الواجب الظاهر، كما لم يأت بجميع الواجب الباطن، وهذا معنى قوله: (ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا، ولا هذا) أي لا من الظاهر، ولا من الباطن!

والمخالف لم يفقه المراد من قوله: (ولا من هذا) ولو فقهه لم يستشهد بهذا الموضع، فإنه-المخالف- يظن أن المقصود: لم يفعل شيئا من الواجب، أي ترك جميع العمل، ويحمل هذا على ترك أعمال الجوارح، ويلزم- على فهمه- أن يكون هذا الصنف لم يفعل شيئا من إيمان الباطن أيضا!

والصواب أن قوله: (لم يفعل الواجب كله) أي لم يأت بجميع الواجب الظاهر والباطن، وإنها أتى ببعضه، وهذا هو الفاسق.

الثالث: من أتى بالإسلام الواجب، أي الأعمال الظاهرة الواجبة، ولكنه مقصر في الإيمان الباطن، قد ترك من حقائق الإيمان الواجبة علما وعملا بالقلب.

الوجه الثاني:

أن المخالف يدور حول إثبات إيهانٍ في الباطن، لا يتبعه شيء من أعهال الجوارح، فهو يظن هذا، ويتصوره، وينسبه لشيخ الإسلام الذي طالما أنكره! فحقيقة قول المخالف: نفي التلازم بين الظاهر والباطن، وإن زعم أنه يثبته ويقول به(١).

الموضع السابع:

قوله على (الثاني: أن الإيهان وإن كان يتضمن التصديق، فليس هو مجرد التصديق، وإنها هو الإقرار والطمأنينة، وذلك لأن التصديق إنها يَعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر. وكلام الله خبر وأمر، فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر، وإن لم يفعل المأمور به. فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيهان في القلب، وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنها يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد) (٢٠).

وجوابه من وجوه:

الأول:

أنه لا إشكال في جعل التصديق والانقياد أصلَ الإيمان، كما سبق إيضاحه مرارا. الثاني:

⁽١) ويشبه هذا الموضع، قول شبخ الإسلام علا في أوجه زيادة الإيان (٧/ ٢٣٣): (... فهؤلاء ممن عرف ما يجب عليه والتزمه، وأقر به، لكنه لم يعمل بذلك كله) وقد استشهد به أحدهم، ولا حجة فيه بوجه من الوجوء، فإن المراد بذلك: من لم يأت بالعمل كله، بل أتى ببعضه، وقد تركت إيراد لفظه كاملا، لوضوحه، فليرجع إليه.

⁽٢) الصارم المسلول (٣/ ٩٦٧).

أن حصول أصل الإيهان في القلب، لا يعني صحة الإيهان مع ترك لوازمه من القول والعمل، والشيخ على قد بين في مواضع أن العمل الظاهر لازم للإيهان الباطن، لا ينفك عنه، وأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، وهذا بالنظر إلى جملة العمل، أو أصل الطاعة كها أسهاه هو، وأما آحاد الأعهال - غير الصلاة - فإن تخلفها مع الإقرار بالوجوب والانقياد والتسليم للحكم، لا ينقض الإيهان، وهذا مراده هنا، ولهذا قال: (فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيهان في القلب).

والمقصود أن كلامه على لم يتناول مسألة ترك العمل بالكلية، كما لم يتناول مسألة ترك قول اللسان!؛ إذ الكلام لم يكن في تقرير هذا، بل كان في بيان أن السب والإهانة والاستخفاف، مناف للانقياد، وإن وجد التصديق في القلب، لكنه تصديق غير نافع، فوجوده كعدمه.

الثالث:

أن المخالف يدور حول إثبات انقياد في القلب، لا يتبعه شيء من أعمال الجوارح، ويحاول إلصاق هذا بشيخ الإسلام، ولهذا يحمل قوله: (وإن لم يفعل المأمور به) على ترك جميع المأمورات، وهذا فاسد، مخالف لمذهب الشيخ على تكفير تارك الصلاة أولا، وفي تكفير تارك الصلاة أله أله وفي تكفير تارك المسالتين.

ومن تصور وجود الانقياد في القلب، مع ترك جميع المأمورات في الظاهر، فهو منكر للتلازم بين الظاهر والباطن حقيقة، وإن ادّعاه باللسان.

الموضع الثَّامن:

قول شيخ الإسلام علاه : (وللجهمية هنا سؤال ذكره أبو الحسن في كتاب الموجز، وهو أن القرآن نفى الإيان عن غير هؤلاء، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتَ قُلُومُ مَ ﴾ (١)، ولم يقل: إن هذه الأعمال من الإيمان. قالوا: فنحن نقول: من لم يعمل هذه الأعمال لم يكن مؤمنا؛ لأن انتفاءها دليل على انتفاء العلم من قلبه. والجواب عن هذا من وجوه:

أحدها: أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة، أو جزءا، نزاع لفظي.

الثاني: أن نصوصا صرحت بأنها جزء، كقوله: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً ١.

الثالث: أنكم إن قلتم بأن من انتفى عنه هذه الأمور، فهو كافر خال من كل إيهان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم. ومن هذه الأمور: إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان والحج والجهاد والإجابة إلى حكم الله ورسوله، وغير ذلك عما لا تكفرون تاركه، وان كفرتموه كان قولكم قول الخوارج)(٢).

⁽١) سورة الأنفال، آية: ٢

⁽۲) مجموع الفتاوى (۷/ ۲۰۲) وما بعدها.

استشهد به المخالف زاعها أن شيخ الإسلام له كلام متناقض، ففي موضع يجعل القول بأن تارك الصلاة لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه، قول من دخلت عليه شبهة المرجئة، وفي هذا الموضع يجعل تكفير تارك الصلاة قول الخوارج!

وقد جعل ذلك تحت مقال بعنوان: (ألا تقوم حجة الله على العباد إلا بشيخ الإسلام رحمه الله؟ دعوة للتأمل)(١١).

والجواب من وجوه:

الأول:

أن المخالف لم يفهم كلام شيخ الإسلام على ، وقد أساء في طرح هذا الكلام المتهافت على العامة، ولو أنه أمعن النظر فيه، لم يقل ما قاله.

الثاني:

أن قوله على : (أنكم إن قلتم بأن من انتفى عنه هذه الأمور، فهو كافر خال من كل إيمان، كان قولكم قول الخوارج، وأنتم في طرف، والخوارج في طرف، فكيف توافقونهم) واضح لا إشكال فيه، فليس في أهل السنة من يقول: إن من انتفى عنه الإيمان، فهو كافر، ولابد، فإن الإيمان ينفى عمن ترك الواجب، كما في قوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له»، ونحو ذلك، كما قرره شيخ الإسلام في أول كلامه على الإيمان.

والآية ذكرت من جملة أعمال الإيمان: وجل القلب عند ذكر الله تعالى، وزيادة

⁽١) انظر المقدمة، ص ١٧ من هذا البحث.

الإيهان عند تلاوة آياته، والتوكل عليه سبحانه، وإقام الصلاة، والإنفاق مما رزق الله، فإذا قالت الجهمية: إن ترك ذلك كفر، اعتهادا على كون الإيهان منفيا عن التارك، لدلالة الحصر في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ كان قولهم قول الخوارج من وجهين:

الأول: أن أهل السنة لا يكفرون من ترك هذه الأمور- باستثناء الصلاة، والخلاف في الزكاة وبقية المباني-.

والثاني: أن أهل السنة لا يكفرون تارك الصلاة اعتمادا على هذه الحجة، وهي نفي الإيمان عن التارك، فإن هذه حجة الخوارج، وبها يكفُر تارك كل واجب، جعله الله من أعمال الإيمان، وصفات المؤمنين.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الخلاف في حكم تارك الصلاة، خلاف معتبر بين أهل السنة - وإن قررنا إجماع الصحابة على تكفيره - وأن من لم يكفر تارك الصلاة، لا يعد من المرجئة، إلا إن قال: لا أكفره لأن الكفر لا يكون إلا بالجحود والاستحلال، أو لأن الكفر عمل قلب لا عمل بدن، ونحو ذلك من تأصيلات المرجئة.

وهذا ما يقال - تماما - في الجانب الآخر، وهو تكفير تارك الصلاة، فمن قال بذلك اعتهادا على نصوص الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة، فلا إشكال، وهذا قول جمهور السلف وأصحاب الحديث، كها نقله محمد بن نصر وشيخ الإسلام وغيرهما. ومن كفّر تارك الصلاة اعتهادا على أن الإيهان إذا ذهب بعضه ذهب كله، أو أن الصلاة جعلها الله من صفات المؤمنين، فمن لم يأت بها كان من الكافرين، أو أن الله نفى الإيهان عن فاعلها، فيكون كافرا كسائر من لم يأت بالواجب، فهذا قول الخوارج، ولاشك، وهذا هو المراد

هنا؛ فالموافقة للخوارج إنها جاءت من التأصيل الفاسد، لا من القول بكفر تارك الصلاة.

و لهذا ذكر شيخ الإسلام على أمورا ليست في آية الأنفال، كالصوم والحج والجهاد، إشارة إلى ما ذكرنا، فهذه كلها من واجبات الإيمان، ومن خصال المؤمنين، فمن اعتمد على حجة الجهمية، لزمه أن يكفر بترك ذلك، وبترك كل واجب، وهذا قول الخوارج، أو أشد.

الثالث:

أن شيخ الإسلام رحمه الله، يذهب إلى تكفير تارك الصلاة، ويحكي عليه إجماع الصحابة، كما سبق نقله، وينسبه إلى جمهور السلف وأصحاب الحديث، ويجعل الخلاف في تكفير تارك المباني، خلافا بين أهل السنة، مُستثنى من قولهم: لا نكفر أحدا بذنب ما لم يستحله، وهذا في نفس كتابه الإيمان، فكيف يُتوهم أنه ينسب القول بتكفير تارك الصلاة إلى الخوارج؟! وهل يقول هذا من يعى ويدرك؟!

قال رحمه الله: (وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر وأما الأعهال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنها نريد به المعاصي، كالزنا والشرب. وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور، وعن أحمد في ذلك نزاع، وإحدى الروايات عنه أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبى بكر، وطائفة من أصحاب مالك، كابن حبيب. وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط، ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة إذا

قاتل الإمام عليها، ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن ، وهذه أقوال معروفة للسلف)(١).

الرابع:

أن المخالف أعرض عن قول شيخ الإسلام والله : (أنكم سلمتم أن هذه الأعمال لازمة لإيمان القلب، فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب، وبعد هذا فكونها لازمة، أو جزءا، نزاع لفظي).

وهو صريح في أن أعمال الإيمان إذا ذهبت، (لم يبق) في القلب إيمان، وهذا هو المطلوب من المخالف أن يسلّم به!

فشيخ الإسلام على وافق الجهمية على هذه الجزئية، وهو انتفاء الإيمان عند انتفاء الأعمال، أو انتفاء جميع الواجبات، كما سيأتي، لكنه خالفهم في أن الإيمان المنفي من القلب هو العلم والتصديق، وبين أن المنفى هو عمل القلب.

تكميل:

قد يبدو غريبا احتجاح الجهمية ومن وافقهم بآيات الأنفال، ولبيان وجه ذلك أقول:

إن الجهمية أرادت الاحتجاج على قولها: إن من كفّره الشارع، فلذهاب العلم والتصديق من قلبه، فاحتجوا بالآيات التي فيها نفي الإيهان، عند انتفاء بعض الأعمال،

⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۳۰۲).

كآية الأنفال، وكقوله تعالى: ﴿ لَا يَجَدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُونَ مَنْ حَآدً ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ، ﴾ ، وقالوا: مفهوم الآيات أن من لم يأت بالأعمال، فقد انتفى الإيمان من قلبه، وهذا يعني زوال التصديق، فكل من كفّره الشرع، حكمنا بزوال التصديق من قلبه.

وهذه الشبهة أوردها شيخ الإسلام في موضعين من كتاب الإيمان، أحدهما ما ذكره المخالف، والآخر قبله، وسيأتي نصه.

وكلام الجهمية هذا مشتمل على حق وباطل، فحقه: أنّ ترك جميع العمل، أو انتفاء جميع الواجبات، يدل على انتفاء الإيمان من القلب، وهذا ما وافقهم عليه شيخ الإسلام في الموضعين.

وباطله أمران:

الحكم بانتفاء الإيمان، عند ترك بعض الواجبات، والزعم بأن الإيمان المنفي هو التصديق، وهذا ما بين شيخ الإسلام على بطلانه.

وهذا شأن الراسخين في العلم، فإنه لم يردّ كلامهم جملة، بل وافقهم على ما فيه من الحق، وبين أن هذا الحق هو مذهب السلف، أعني انتفاء الإيمان عند ترك الواجبات، وأن المنفى حينئذ هو عمل القلب، لا التصديق، كما زعموا.

قال شيخ الإسلام على: (والحذاق في هذا المذهب كأبي الحسن، والقاضي، ومن

قبلهم من أتباع جهم، عرفوا أن هذا تناقض يفسد الأصل، فقالوا: لا يكون أحدٌ كافرا، إلا إذا ذهب ما في قلبه من التصديق، والتزموا أن كل من حكم الشرع بكفره، فإنه ليس في قلبه شيء من معرفة الله، ولا معرفة رسوله، ولهذا أنكر هذا عليهم جماهير العقلاء، وقالوا هذا مكابرة وسفسطة.

وقد احتجوا على قولهم بقوله تعالى: ﴿ لَا يَجَدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ

يُوَآدُونَ مَنْ حَآدً ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿ إلى قول ؛ ﴿ أَوْلَتْهِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَانَ ﴾

الآية (١). قالوا: ومفهوم هذا أنّ من لم يعمل بمقتضاه، لم يكتب في قلوبهم الإيمان. قالوا:

فإن قيل: معناه لا يؤمنون إيهانا مجزئاً معتداً به، أو يكون المعنى: لا يؤدون حقوق الإيمان ولا يعملون بمقتضاه؟ قلنا: هذا عام لا يخصص إلا بدليل.

فيقال لهم: هذه الآية فيها نفي الإيهان عمن يواد المحادين لله ورسوله، وفيها أن من لا يواد المحادين لله ورسوله، فإن الله كتب في قلوبهم الإيهان، وأيدهم بروح منه، وهذا يدل على مذهب السلف أنه لابد في الإيهان من محبة القلب لله ولرسوله، ومن بغض من يحاد الله ورسوله، ثم لم تدل الآية على أن العلم الذي في قلوبهم بأن محمدا رسول الله يرتفع، لا يبقى منه شيء. والإيهان الذي كتب في القلب ليس هو مجرد العلم والتصديق، بل هو تصديق القلب وعمل القلب... ودلت هذه الآية على أنه لا يوجد مؤمن يواد الكفار، ومعلوم أن خلقا كثيرا من الناس يعرف من نفسه أن التصديق في قلبه لم يكذب

⁽١) سورة المجادلة، آية: ٢٢

الرسول، وهو مع هذا يواد بعض الكفار، فالسلف يقولون: ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيهان الواجب من القلب، لكن قد يكون ذلك بزوال عمل القلب، الذي هو حب الله ورسوله، وخشية الله، ونحو ذلك، لا يستلزم أن لا يكون في القلب من التصديق شيء، وعند هؤلاء: كل من نفى الشرع إيهانه، دل على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلا، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء)(١).

قلت: وقد تقدم أن المراد بالإيمان الواجب هنا: أصل الإيمان (٢).



⁽۱) مجموع الفتاوي (۷/ ۱٤٦ – ۱٤۸).

⁽٢) انظر: ص ٢٧

الرابع عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن القيم وفع

استشهد المخالف بقوله على في معرض بيانه الاعتبارات التي كان لأجلها الإيمان نصفين: صبر وشكر: (الاعتبار الثالث: أن الإيهان قول وعمل، والقول قول القلب واللسان، والعمل عمل القلب والجوارح، وبيان ذلك أن من عرف الله بقلبه ولم يقر بلسانه، لم يكن مؤمنا كما قال عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُواْ بِمَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾(١)، وكها قال عن قوم عاد وقوم صالح: ﴿وَعَادًا وَثُمُودَاْ وَقَد تَّبَيِّنَ لَكُم مِّن مَّسَكِنِهمْ وَزَيِّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَن ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ ﴾ (٢)، وقال موسى لفرع ون: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَامْتَ مَا أَنزَلَ هَنَؤُلا ۚ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَالِرَ ﴾ (١) فهؤ لاء حصل قول القلب، وهو المعرفة والعلم، ولم يكونوا بذلك مؤمنين. وكذلك من قال بلسانه ما ليس في قلبه، لم يكن بذلك مؤمنا، بل كان من المنافقين. وكذلك من عرف بقلبه وأقر بلسانه، لم يكن بمجرد ذلك مؤمنا حتى يأتي بعمل القلب، من الحب والبغض والموالاة والمعاداة، فيحب الله ورسوله، ويوالي أولياء الله، ويعادي أعداءه، ويستسلم بقلبه لله وحده، وينقاد لمتابعة رسوله وطاعته والتزام شريعته ظاهرا وباطنا، وإذا فعل ذلك لم يكف في كمال إيمانه حتى يفعل ما أمر به. فهذه الأركان الأربعة هي أركان الإيمان

⁽١) سورة النمل، آية: ١٤

⁽٢) سورة العنكبوت، آية: ٣٨

⁽٣) سورة الإسراء، آية: ١٠٢

التي قام عليها بناؤه)(١).

والجواب من وجهين:

الأول:

أنا نسلم بذلك، ونقول به، فلا يكمل إيهان العبد إلا بفعل ما أمر به، وليس في هذا أن ترك جميع المأمورات ليس كفرا، أو أن تركها يكون مع وجود الإيهان الصحيح في الباطن، كما أوضحناه في نظائره، ولا يؤخذ هذا الذي يدعيه المخالف إلا من جهة (المفهوم) وهو غير معتبر هنا؛ لأن هناك منطوقا صريحا يعارضه، وهو ما سبق نقله عن ابن القيم على أعني قوله: (فتخلف العمل ظاهرا مع عدم المانع، دليل على فساد الباطن وخلوه من الإيهان، ونقصه دليل نقصه).

وقوله: (وهذا صريح في أن التصديق لا يصح إلا بالعمل).

وقوله: (وهذا من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة، ولا ترك معصية)(٢).

والمخالف يريد أن ينسب إليه القول بهذا المحال!

وقد غفل عن قوله في نفس الموضع: (وينقاد لمتابعة رسوله وطاعته، والتزام شريعته ظاهرا وباطنا) وهل يوجد هذا مع انتفاء جميع العمل؟!

⁽١) عدة الصابرين، ص (٨٩).

⁽٢) انظر هذه النقول وغيرها ص ٣٩ من هذا البحث.

نعم يوجد هذا ويُتصور عند طوائف المرجئة التي لا تثبت التلازم بين الظاهر والباطن.

الثاني:

أن السلف والأثمة يصرحون بلفظ الكهال على بابه، فيجعلون الإيهان بالرسول هي السلف والأثمة يصرحون بلفظ الكهال على بابه، فيجعلون الإيهان بالرسول و مكملا للإيهان بالله، وعمل القلب مكملا للتصديق والنطق، فلا يكفي هذا الوصف المجرد- الكهال- للحكم بأن ترك الموصوف ليس كفرا، ومن ذلك قول الشافعي تعلق: (فلو آمن به عبد، ولم يؤمن برسوله علي لم يقع عليه اسم كهال الإيهان أبداً حتى يؤمن برسوله الله معه)(١).



⁽١) أحكام القرآن، للشافعي (١/ ٢٧)، وسبق نقله بتمامه ص ٢٧٥

الخامس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام ابن أبي العز الحنفي ولله

استشهد المخالف بقول ابن أبي العز علا في شرح الطحاوية: (وقد أجمعوا على أنّه لو صدّق بقلبه وأقرّ بلسانه وامتنع عن العمل بجوارحه: أنّه عاص لله ورسوله مستحقّ للوعيد)(١).

وأوهم المخالف أن ابن أبي العز يحكي إجماع أهل السنة على أنه لا يكفر تارك العمل.

وليس في كلام ابن أبي العز ما يصلح مستندا للقول بنجاة من ترك عمل الجوارح بالكلية، وبيان ذلك من وجوه:

الأول:

أن قوله: (أنه عاص لله ورسوله مستحق للوعيد) لا ينافي الحكم بكفره، فالكافر والمشرك والمنافق، جميعهم عصاة لله ورسوله مستحقون للوعيد.

الثاني:

أنه لو فسر قوله: (عاص) بأنه: لا يكفر، وحمل الكلام على ترك عمل الجوارح بالكلية، كما فهم هؤلاء، لكان هذا الإجماع باطلا، لا يَشك في بطلانه من يعلم اختلاف الفقهاء في تكفير تارك الصلاة، واختلاف السلف في تكفير تارك المباني الأربعة!

فإنه يلزم على تفسيرهم: أن يكون أهل السنة مجمعين على عدم تكفير تارك الصلاة،

⁽١) شرح الطحاوية (٢/ ٥٠٩) ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

ومجمعين على عدم تكفير تارك المباني!

وبطلان هذا لا يخفى على من له أدنى حظ من النظر في هذه المسائل. كيف والقول بتكفير تارك الصلاة هو قول جمهور السلف وأصحاب الحديث!

والمقصود أن في هذا نسبةً شارح الطحاوية إلى الوهم والخطأ، في أمر معلوم مشهور، وكان الأحرى بالمخالف أن يتهم فهمه، وأن يدرك أن قوله: (عاص) لا تعارض الحكم بالكفر.

الثالث:

أن ابن أبي العز على قال هذا مدللا على أن الخلاف الواقع بين أبي حنيفة والجمهور خلاف صوري، فقوله: (وقد أجمعوا) أي أجمع الحنفية مع سائر أهل السنة على أن تارك العمل عاص لله ورسوله مستحق للوعيد، وأراد على بذلك دفع التوهم على الحنفية بنسبتهم إلى قول غلاة المرجئة؛ إذ قد يخيل لمن يقف على كلامهم في إخراج العمل من مسمى الإيهان، وقولهم بتساوي أهل الإيهان في أصله، أنهم يقولون: لا يضر مع الإيهان ذنب، وأن أهل المعاصي ليسوا معرضين للوعيد، فبين على أنهم مع أهل السنة في إدراك منزلة العمل، وتأثيم تاركه، وتعريضه للوعيد.

وبين على قبل ذلك أن الخلاف يكون صوريا معهم في حال إثباتهم التلازم بين الظاهر والباطن.

قال على: (والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأثمة الباقين من أهل السنة خلاف صوري. فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءا من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيهان، بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد. والقائلون بكفر تارك الصلاة ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي عليه الإيهان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيهان عنهم بالكلية اتفاقا. ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعني بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذي يعنى به عند إطلاق قولهم: الإيهان قول وعمل.

لكن هذا المطلوب من العباد هل يشمله اسم الإيمان؟

أم الإيهان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيهان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهم كان مجازا؟ هذا محل النزاع.

وقد أجمعوا على أنه لو صدق...)(١) الخ كلامه، وقد سبق.

وفي هذا الكلام رد على المرجئة والخوارج. فالمرجئة - ممن نزاعه مع أهل السنة حقيقي - لا يرون عمل الجوارح جزءا ولا لازما لإيهان القلب، وإنها يرونه ثمرة كها مضى، واللازم يلزم من انتفائه انتفاء الملزوم، بخلاف الثمرة.

وانتفاء الإيمان عند انتفاء جميع أعمال الجوارح لا ريب فيه، وهو إجماع أهل السنة وهو مقتضى التلازم المذكور، لكن قد يفهم من كون الأعمال جزءا أو لازما التكفيرُ بترك آحاد العمل، فنبه الشارح على حكم مرتكب الكبيرة وأنه تحت المشيئة، وليس كافرا

⁽١) شرح الطحاوية (٢/٥٠٨).

كها تقول الخوارج. ثم أشار إلى أن تكفير تارك الصلاة - وإن كان تكفيرا بآحاد العمل -إلا أنه مبني على أدلة أخرى، لا كما يعتقد الخوارج أن الإيمان إذا زال بعضه زال كله، وهذا كلام نفيس أشار به المؤلف علام إلى مسائل عدة، بعبارة موجزة.

والجزم بأن الخلاف بين أهل السنة، والحنفية القائلين بأن العمل الظاهر لازم للإيهان الباطن، وليس جزءا منه، أكثره أو عامته خلاف صوري، ذهب إليه شيخ الإسلام في مواضع، وهو اختيار ابن أبي العزهنا، ولكن يبقى أن اللفظ المبتدع يجب إنكاره، لأن (اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لا سيها وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء حتى قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم يعنى المرجئة أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة...)(۱).

الرابع:

أن للشارح على كلاما حسنا في تقرير مسألة التلازم، قال على: (ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب؛ إذ لو أطاع القلب وانقاد لأطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدمُ التصديق المستلزم للطاعة. قال على المستلزم للطاعة قال المستلزم في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد

⁽١) مجموع الفتاوي (٧/ ٣٩٤).

ألا وهي القلب المن صلح قلبه صلح جسده قطعا بخلاف العكس) (٢).

وقال: (ولأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزمٌ لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

ونقول: إن هذه اللوازم تدخل في مسمى اللفظ تارة وتخرج عنه أخرى، أو إن اللفظ باق على معناه في اللغة ولكن الشارع زاد فيه أحكاما، أو أن يكون الشارع استعمله في معناه المجازي فهو حقيقة شرعية مجاز لغوي، أو أن يكون قد نقله الشارع. وهذه الأقوال لمن سلك الطريق) (٢).

وهذا الموضع يؤكد ما قلته سابقا من أن (الإيمان التام) يستعمل بمعنى (الإيمان الصحيح)؛ إذ لا يصح تفسير (التام) هنا بالكامل؛ لأنه يلزم من ذلك بقاء التصديق وصحته مع انتفاء عمل القلب والجوارح. فانتبه!



⁽۱) سبق تخریجه ص ۲۱٦

⁽٢) شرح الطحاوية (٢/ ٥٢١) ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ص (٣٤١) ط. المكتب الإسلامي.

⁽٣) السابق (١٨/٢)، ص (٣٣٩) ط. المكتب الإسلامي.

السادس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن رجب الحنبلي ولله

قال ابن رجب هله: (ومعلوم أن الجنة إنها يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة)(١).

وقال بعد أن ساق حديث الشفاعة: (والمراد بقوله: "لم يعملوا خيراً قط" من أعمال الجوارح وإن كان أصل التوحيد معهم، ولهذا جاء في حديث الذي أمر أهله أن يحرقوه بعد موته بالنار: إنه لم يعمل خيراً قط غير التوحيد...ويشهد لهذا ما في حديث أنس عن النبي على النبي الشي عن الشفاعة قال: "فأقول يا رب اثذن لي فيمن يقول: لا إله إلا الله فيقول: وعزي وجلالي وكبريائي وعظمتي لأخرجن من قال: لا إله إلا الله خرجاه في الصحيحين. وعند مسلم: "فيقول ليس ذلك لك أو ليس ذلك إليك" وهذا يدل على أن الذين يخرجهم الله برحمته من غير شفاعة مخلوق هم أهل كلمة التوحيد الذين لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم)(").

والجواب من وجوه:

: 1501

أني قدمت في الجواب عن حديث: «لم يعملوا خيرا قط» أن من أهل العلم من رأى حمل هذا الحديث على حالة خاصة تلائم النصوص المحكمة وما أجمع عليه السلف الصالح من أن الإيهان قول وعمل، فيكون دالا على خروج قوم من النار لم يعملوا خيرا

⁽١) فتح الباري، لابن رجب (١/ ١٣١).

⁽٢) التخويف من النار، ص (٢٨٥).

قط بجوارحهم، لعذر وعلة أوجبت ذلك، وهذا ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة في فتواها المفصلة عن الإرجاء (فتوى رقم ٢١٤٣٦ وتاريخ ٨/ ٤/١٤٢١ هـ، حيث جاء فيها: (وأما ما جاء في الحديث: إن قوما يدخلون الجنة لم يعملوا خيرا قط، فليس هو عاما لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه، وإنها هو خاص بأولئك لعذر منعهم من العمل، أو لغير ذلك من المعاني التي تلاثم النصوص المحكمة، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب).

وإن كنت أثبتُ في الأوجه الأخرى أن هؤلاء من أهل الصلاة، بدلالة الحديث نفسه، وبدلالة الروايات الأخرى لحديث الشفاعة، كما بينت أن (الجهنميين) يخرجون بشفاعة النبي على كما ثبت ذلك في صحيح البخاري، وغيره.

فمن قال من شراح الحديث وغيرهم إن هؤلاء (الجهنميين) لم يعملوا شيئا من أعيال الجوارح، أو أن هناك فئة تخرج من النار لم تعمل خيرا قط، لم يكن هذا القول منهم دليلا على أن ترك هذا العمل بالكلية - مع القدرة - ليس كفرا؛ إذ من المحتمل أنهم يرون هذه حالة خاصة مستثناة عما أجمع عليه السلف من كون القول والتصديق لا يجزئ بدون عمل الجوارح.

وخير شاهد على ذلك هو مسلك علمائنا في اللجنة الدائمة حفظهم الله، فقد حملوا هذا الحديث على حالة خاصة، احتف بها عذر منع من العمل، مع جزمهم بأن العمل لابد منه في الإيمان، وتحذيرهم من بعض الكتب التي تبنت القول بإسلام تاركه في حال القدرة والتمكن، ونسبتهم إلى الإرجاء المذموم. وعلى هذا فلا يشكل على طالب العلم أن يجد من شراح الحديث - كابن رجب أو غيره - من يقول إن هذه الفئة لم تعمل شيئا من أعهال الجوارح، فمجرد هذا التفسير للحديث لا يعني تبني مذهب المرجئة القائلين بإسلام من ترك أعهال الجوارح بالكلية مع القدرة وعدم المانع.

أما من استدل بهذا الحديث ليؤصل قاعدة، ويقرر مذهبا، كالذي ينصره المخالف، فهذا الذي يُصاح به من أقطار الأرض: لقد نصرت قول المرجئة!

الثاني:

أما قول ابن رجب: (و معلوم أن الجنة إنها يستحق دخولها بالتصديق بالقلب مع شهادة اللسان، وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة).

فلا ينقضي عجبي ممن يستشهد بهذا الكلام مقرا له، مع تسليمه بأن ترك عمل القلب كفر!

وترى هؤلاء يلهثون خلف كل نقلٍ لا يشترط عمل الجوارح لحصول النجاة من الخلود في النار، ولو كان هذا النقل لا يشترط عمل القلب أيضا.

إنه لغريب حقا أن يظل هؤلاء متمسكين باشتراطهم عمل القلب، وإن ما أخشاه أن يأتي اليوم الذي نرى فيه من يقول: من أتى بالقول والتصديق فهو مسلم ناج تحت المشيئة.

وهذا هو لازم مذهبهم ولاشك، فإن تقدير وجود عمل القلب مع انتفاء عمل الجوارح ممتنع. وأيضا فجميع ما يستدلون به من نصوص ليس فيه ذكر لعمل القلب.

أما كلام ابن رجب علام فله تتمة لم يذكرها المخالف، وهي قوله على (وبهما يخرج من يخرج من أهل النار فيدخل الجنة، كما سبق ذكره).

والذي سبق ذكره، هو قوله: (كلمة التوحيد والإيمان القلبي وهو التصديق، لا تقتسمه الغرماء بمظالمهم؛ بل يبقى على صاحبه؛ لأن الغرماء لو اقتسموا ذلك لخلد بعض أهل التوحيد وصار مسلوباً ما في قلبه من التصديق، وما قاله بلسانه من الشهادة، وإنها يخرج عصاة الموحدين من النار جذين الشيئين)(١).

فتقريره أن أهل التوحيد يخرجون من النار بشهادة اللسان وتصديق القلب، لا يعني أن هؤلاء قد لقوا الله تعالى بلا عمل!

وإنها مراده أن أعهالهم اقتسمها الغرماء، وبقي لهم التصديق والقول، ولو اقتُسم هذا لهلكوا.

ومثل هذا يقال لمن استشهد بها جاء في النصوص، من أنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيهان. فإن هذا حق لا ريب فيه، وهو لا ينفي أن يكون لهؤلاء أعهال عظيمة، اقتسمها غرماؤهم، ولا ينفي أن يكونوا من أهل الصلاة، كها لا ينفي أن يكون لديهم محبة وانقياد وخوف ورجاء وغير ذلك من عمل القلب اللازم - كها يقر به المخالف -، ولهذا قال ابن القيم على (الخير في هذا الحديث هو الإيهان بالله ورسله، كها

⁽١) فتح الباري لابن رجب (١/ ٩٥).

في اللفظ الآخر: «أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيهان»، وهو تصديق رسله، والانقياد لهم بالقلب والجوارح)(١).

ولهذا لم تشكل هذه الأحاديث على جمهور السلف القائلين بكفر تارك الصلاة، وقد مضى بيان هذا مفصلا، والحمد لله.

الثالث:

أن الظاهر من كلام ابن رجب علام أنه يقول بكفر تارك الصلاة، وهذا يبطل اعتماد المخالف عليه في هذه المسألة رأسا، ويؤكد ما ذكرته من أن الحكم على الجهنميين بأنهم لم يعملوا شيئا من أعمال الجوارح، لا يعني جعل ذلك قاعدة، بل قد يراد أنها حالة خاصة.

قال على الخصود تمثيل الإسلام بالبنيان ودعائم البنيان هذه الخمس، فلا يثبت البنيان بدونها، وبقية خصال الإسلام كتنمة البنيان، فإذا فقد منها شيء نقص البنيان وهو قائم لا ينقص بنقص ذلك، بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس؛ فإن الإسلام يزول بفقدها جميعا بغير إشكال، وكذلك يزول بفقد الشهادتين، والمراد بالشهادتين الإيهان بالله ورسوله...

وأما إقام الصلاة فقد وردت أحاديث متعددة تدل على أن من تركها فقد خرج من الإسلام، ففي صحيح مسلم عن جابر ولله عن النبي الله قال: «بين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة» وروى مثله من حديث بريدة وثوبان وأنس وغيرهم.

⁽١) شفاء العليل (٢/ ٢١٤).

ثم ذكر الآثار عن: عمر وسعد وعلي، ثم عبد الله بن شقيق وأيوب السختياني.

ثم قال (وذهب إلى هذا القول جماعة من السلف والخلف، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم، وقال محمد بن نصر المروزي: هو قول جهور أهل الحديث)(١).

ولم يعرج على القول المخالف ولا أدلته (٢).

وأيضا: فقد قال في شرح قول حذيفة ﴿ وقد رأى رجلاً لا يتم الركوع والسجود: "ما صليت، ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمداً 秦 عليها": (والصحيح: أنه من قول حذيفة ، لكنه في حكم المرفوع؛ بذكره فطرة محمد 秦).

وقال: (وقد دلت هذه الأحاديث على أن إتمام الركوع والسجود في الصَّلاة واجب، وأن تركه محرم، ولولا ذَلِكَ لم يكن تاركه خارجاً من الدين، بل هوَ يدل على أن

⁽١) جامع العلوم والحكم، ص (٤٤) ضمن شرح الحديث الثالث.

⁽٢) وانظر: منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة ص (٣٨٧).

تاركه تارك للصلاة، فإنه لا يخرج من الدين بدون ترك الصَّلاة، كما في الحديث عن النَّبي قال: «بين العبد وبين الكفر ترك الصَّلاة»، وفي رواية: «فمن تركها فقد كفر»)(١٠).

وهذا ظاهر في أنه يكفر تارك الصلاة.

(a) (b) (c)

⁽١) فتح الباري لابن رجب (٥/ ٥٠، ٥٥).

السابع عشر: ردما اعتمدوا عليه من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني والع

قال الحافظ في الفتح:

(والكلام هنا في مقامين: أحدهما كونه قولا وعملا، والثاني كونه يزيد وينقص.

فأما القول: فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح، ليدخل الاعتقاد والعبادات.

ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيهان ومن نفاه إنها هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى.

فالسلف قالوا: هو اعتقادٌ بالقلب ونطقٌ باللّسان وعملٌ بالأركان، وأرادوا بذلك أنّ الأعمال شرط في كماله، ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي.

والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط.

والكرامية قالوا: هو نطق فقط.

والمعتزلة قالوا: هو العمل والنّطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السّلف أنّهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحّته والسّلف جعلوها شرطاً في كماله)(١).

زعم المخالف أن هذا هو مذهب أهل السنة، واحتج بأن الشيخ ابن باز على أقره ولم ينكره في تعليقاته على الفتح.

والجواب من وجوه:

⁽١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٦١).

الأول:

أن هذه النسبة إلى السلف لا تصح، فلا يعلم عن واحد منهم أنه أطلق على العمل أنه شرط كمال، بل هذا هو معتقد الأشاعرة، كما سبق.

الثاني:

أنه قد تقدم ذكر الإجماع على أنه لا يجزئ القول والتصديق دون عمل الجوارح، ولا عبرة بمن خالف هذا الإجماع.

الثالث:

أنه يمكن حمل كلام الحافظ على محمل حسن لا يتعارض مع ما قرره أهمل السنة في هذا الباب، وهو ما قاله الدكتور عبد الله بن إبراهيم الزاحم حفظه الله: (فإني أود التنبيه على عبارة الحافظ ابن حجر على حين أراد التفريق بين قول أهمل السنة وقول المعتزلة في تعريف الإبهان، وبيان حدّه، فقال... إذ قد فهم منها بعض الفضلاء أن الأعهال الصالحة كلها شرط كهال عند السلف، وهذا خطأ يقع فيه كثير من طلاب العلم، عمن لم يمحص قول السلف في هذا الباب، فإن هذه العبارة عند السلف يراد بها آحاد الأعهال لا جنسها، أي أن كل عمل من الأعهال الصالحة عندهم شرط لكهال الإيهان، خلافا للمعتزلة الذين يرون أن كل عمل شرط لصحة الإيهان، لأن الإيهان عند السلف يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس مرادهم أن جنس الأعهال شرط لكهال الإيهان، ولأن هذا يقتضي صحة الإيهان بدون أي عمل، وهذا لازم قول المرجئة، وليس قول أهل السنة)(۱).

⁽١) انظر تقريظه لكتاب: التبيان لعلاقة العمل بمسمى الإيهان، لعلي بن أحمد بن سوف.

الرابع:

أن هذا القول من الحافظ أنكره الشيخ ابن باز عضم، وبين أن ما نسبه إلى أهل السنة هو قول المرجئة. وذلك في حوار مع مجلة المشكاة، سبق نقله، ومما جاء فيه: (لا، لا، ما هو بشرط كهال، جزء، جزء من الإيهان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيهان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة، وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط)(١).

الخامس:

أن الشيخ ابن باز على أقر ما تعقب به الشيخ علي بن عبد العزيز الشبل كلام الحافظ، حيث قال: (الصواب أن الأعمال عند السلف الصالح قد تكون شرطا في صحة الإيمان، أي أنها من حقيقة الإيمان، قد ينتفى الإيمان بانتفائها كالصلاة.

وقد تكون شرطا في كماله الواجب فينقص الإيمان بانتفائها كبقية الأعمال التي تركها فسق ومعصية وليس كفرا، فهذا التفصيل لابد منه لفهم قول السلف الصالح وعدم خلطه بقول الوعيدية.

مع أن العمل عند أهل السنة والجاعة ركن من أركان الإيمان الثلاثة: قول وعمل واعتقاد، والإيمان عندهم يزيد وينقص خلافا للخوارج والمعتزلة، والله ولي التوفيق)(٢). والشاهد اعتبار هذا الموضع من مواضع المخالفات العقدية في الفتح، والنص على

⁽١) انظر ص ٥٦ من هذا البحث، ففيه تتمة الحوار، وبيان اعتذار الشيخ عن عدم التعليق على كلام الحافظ.

⁽٢) التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، ص (٢٨).

أن العمل ركن من أركان الإيمان الثلاثة.

: mlull

أن الشيخ على قد أقر ما هو أبلغ من ذلك وأظهر في نقد كلام ابن حجر وبيان معتقد أهل السنة، وذلك بإقراره ما كتبه الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف حفظه الله، حيث نقل كلام الحافظ وعلق عليه بقوله: في كتابه:

حيث علق في الهامش بقوله: (وكلامه هذا عليه مآخذ أهمها نسبته القول بأن الأعمال شرط كمال الإيمان للسلف، وهو على إطلاقه غير صحيح، بل في ذلك تفصيل:

فالأعمال المكفرة سواء كانت تركا، كترك جنس العمل أو الشهادتين، أو الصلاة، أو كانت فعلا كالسجود لصنم أو الذبح لغير الله: فهي شرط في صحة الإيمان. وما كان ذنبا دون الكفر فشرط كمال)(١).

السابع:

أن الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله، انتقد قول الحافظ وبين أنه لا يصح نسبة ما ذكره لا إلى السلف ولا إلى المعتزلة.

قال حفظه الله: (قوله: (والفارق بينهم وبين السلف... النخ): هذا الفرق بين المعتزلة والسلف لا يستقيم، سواء أريد بشرط الصحة أو شرط الكهال: جنس العمل، أو أنواع العمل الواجبة، أو الواجبة والمستحبة؛ فإن الأعمال المستحبة من كمال الإيمان

⁽١) التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، ص (٧١).

المستحب، فلا تكون شرطاً لصحة الإيمان، ولا لكماله الواجب.

وأما الأعمال الواجبة: فليس منها شرط لصحة الإيمان عند جميع أهل السنة، بل بعضها شرط لصحة الإيمان عند بعض أهل السنة كالصلاة.

وأما عند المعتزلة: فالمشهور من مذهبهم ومذهب الخوارج أن ما كان تركه كبيرة فهو شرط لصحة الإيهان، وعلى هذا فلا يصح أن يقال: إن جنس العمل عندهم شرط لصحة الإيهان؛ لأن ذلك يقتضي أن الموجب للخروج عن الإيهان عندهم هو ترك جميع الأعهال، وليس كذلك، بل يثبت عندهم الخروج عن الإيهان بارتكاب ما هو كبيرة.

وأما عند السلف: فعمل الجوارح تابع لعمل القلب، وجنس عمل القلب شرط لصحة الإيمان، وجنس عمل الجوارح تابع أو لازم لعمل القلب، فيلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم؛ فإن الإعراض عن جميع الأعمال دليل على عدم انقياد القلب.

هذا، ولا أعلم أحدا من أئمة السلف أطلق القول بأن الأعمال شرط أو ليست شرطا لصحة الإيمان أو كماله، وإنها المأثور المشهور عنهم قولهم: الإيمان قول وعمل، أو قول وعمل ونية؛ يقصدون بذلك الرد على المرجئة الذين أخرجوا الأعمال عن مسمى الإيمان، وخصوا الإيمان بالتصديق، أو التصديق والإقرار باللسان.

وبهذا يتبين أن ما ذكره الحافظ بإطلاق القول بأن الأعمال شرط لصحة الإيمان عند المعتزلة، وشرط لكماله عند السلف ليس بمستقيم لما تقدم)(١).

⁽١) فتح الباري، مع تعليقات الشيخ عبد الرحمن البراك (١/ ٩٤).

الثامن:

أن كلام الحافظ هذا رده الباحث الأخ محمد إسحاق كندو في دراسته عن منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة، حيث قال: (ولكن تبقى الإشارة إلى أن ثمة ملاحظة فيها ذكره الحافظ من مراد السلف بدخول العمل في مسمى الإيهان، حيث قال: (وأرادوا بذلك أن الأعهال شرط في كهاله) وهذا القول ليس صحيحا، فإنه لا يحفظ عن أحد من السلف أنه قال هذا، وإنها أراد السلف بذكر العمل في تعريف الإيهان أن العمل جزء من الإيهان، كها هو حقيقة الإيهان في عرف القرآن...)(١).

التاسع:

أن أهل العلم قد بينوا قديما مخالفة كلام الحافظ لما عليه أهل السنة في هذه المسألة: قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن عطم في بيان ما كان عليه الشيخ محمد بن عبد الوهاب علم من الاجتهاد في طلب العلم والرحلة فيه:

(ثم إن شيخنا رحمه الله تعالى بعد رحلته إلى البصرة وتحصيل ما حصل بنجد وهناك، رحل إلى الإحساء وفيها فحول العلماء منهم عبد الله بن فيروز أبو محمد الكفيف، ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ما سرّ به، وأثنى على عبد الله هذا بمعرفته بعقيدة الإمام أحمد.

وحضر مشايخ الإحساء ومن أعظمهم عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر الأول من فتح الباري على البخاري، ويبين لهم ما غلط فيه الحافظ في مسألة

⁽١) منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري (٣/ ١١٤١).

الإيمان، وبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدّر به البخاري كتابه من الأحاديث والآثار)(١).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولله في رسالة أرسلها إلى عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف وله: (لأني اجتمعت بك من نحو عشرين، وتذاكرت أنا وإياك في شيء من التفسير والحديث، وأخرجت لي كراريس من البخاري، كتبتها ونقلت على هوامشها من الشروح، وقلت في مسألة الإيهان التي ذكر البخاري في أول الصحيح: هذا هو الحق الذي أدين الله به، فأعجبني هذا الكلام؛ لأنه خلاف مذهب أثمتكم المتكلمين... مع أنك إذا طالعت في كتاب من كتب الكلام، مع كونه يزعم أن هذا واجب على كل أحد، وهو أصل الدين، تجد الكتاب من أوله إلى آخره، لا يستدل على مسألة منه بآية من كتاب الله، ولا حديث عن رسول الله، اللهم إلا أن يذكره ليحرفه عن مواضعه، وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي، بل من عقولهم، ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري في مسألة الإيهان، على قول البخاري: وهو قول وعمل ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري في مسألة الإيهان، على قول البخاري: وهو قول وعمل ويزيد وينقص، فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين، ولم يردّه) (٢).

الدر المنثور في الرد على عثمان بن منصور، ص (٥٢) وما بعدها، المقامات له أيضا، ص (٦)، وضمن
 الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/١٢) ٨).

⁽٢) مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب فطع، الرسائل الشخصية، ص (٢٦٢).

وبعد:

فهذه النقول هي عامة ما احتج به المخالف في هذه المسألة، وقد تبين أنه لا حجة له فيها، إلا فيها نقله عن المخالفين لأهل السنة، في أبوابٍ من الاعتقاد، كالبيهقي وابن حزم، بل تبين نخالفتهم لأهل السنة في باب الإيهان نفسه، وإنها لمصيبة كبرى أن يُترك ما أجمع عليه السلف، ودلت عليه النصوص، لأجل قول فلان أو فلان، وأعظم منها أن تجلب أقوال المخالفين للسنة، وتكسى بلحاء الشريعة، وتنسب إلى منهج السلف، فهذا غش للمسلمين، وتدليس على شبيبتهم.

قال الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد حفظه الله: (وإن من الضلال البعيد، والغش للمسلمين، والتدليس على شبيبتهم، جلب أقوال الفرق الضالة وكسائها بلحاء الشريعة، ونسبتها إلى مذهب أهل السنَّة والجهاعة، نتيجة لردود الأفعال، وجدل المخاصهات، فلا يجوز بحال الميل لشيء من أهواء النواصب، لمواجهة الروافض، ولا لشيء من أهواء القدرية لمواجهة الجبرية، ولا لشيء من أهواء المرجئة لمواجهة الخوارج، أو العكس في ذلك كله، وهكذا من رد الباطل بمثله، والضلالة بأخرى، وهذه جادة الخاسرين أعهالا)(١).



⁽١) درء الفتنة عن أهل السنة، ص (١٠).



خاتمة

في ختام هذا البحث، أحمد الله تعالى على ما يسّر وسهّل من إكماله، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه، وأن ينفع به من ألفه ومن قرأه.

وأحب أن أسجل هنا أهم ما توصلت إليه من نتانج، وهي كما يلي:

١ - أنه لا تصح دعوى الإجماع على أن الإيمان في اللغة هو التصديق، بل من أهل اللغة
 من فسره بالثقة والقبول وإظهار الخضوع.

٢- أن الأقرب في تفسير الإيهان لغة، أنه الإقرار الذي يتضمن تصديق القلب وانقياده،
 كما بين شيخ الإسلام على.

٣- أن أهل السنة مجمعون على أن الإيهان الشرعي: حقيقة مركبة من القول والعمل، الظاهر والباطن، وأن هذا الإجماع دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وأن عامة من انحرف في هذا الباب، إنها أتوا من عدولهم عن معرفة كلام الله وكلام رسوله على والاعتهاد على طرق ومقدمات اخترعوها، وإلا ففي القرآن والسنة من بيان حقيقة الإيهان، ما لا يحتاج معه إلى الاستدلال بالاشتقاق وشواهد الاستعمال، وغير ذلك.

٤- أن الإيمان له أصل وفرع، فأصله ما في القلب، وفرعه ما يظهر على البدن، وبين الأصل والفرع تلازم، فحيث وجد الإيمان القلبي، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجّب ذلك من الأقوال والأعمال الظاهرة.

٥- أن الإيهان يزيد وينقص، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وزيادته
 ونقصانه تأتي من أوجه كثيرة بينها أهل العلم.

٦- أن الاستثناء في الإيهان يجوز تركه وفعله، باعتبار حالين، وأن استثناء السلف راجع
 إلى خسة اعتبارات.

٧- أن جمهور أهل السنة على التفريق بين الإسلام والإيمان، وأن الإيمان درجة أعلى من
 الإسلام.

٨- أن الأدلة دلت على تلازم الإيبان والإسلام، فلا إسلام لمن لا إيبان له، ولا إيبان لمن لا إسلام له؛ إذ لا يخلو المسلم من إيبان به يصحُ إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يُحقَقُ إيبانه.

٩ - أن الكفر عند أهل السنة يكون قولا وعملا واعتقادا وتركا، كما أن الإيمان قول
 وعمل واعتقاد.

• ١ - أن من صور الترك الذي هو كفر ترك العمل الظاهر بالكلية.

١١ - أن الكفر ينقسم إلى أكبر وأصغر، والأكبر منه له أنواع بحسب بواعثه.

١٢ - أن ضابط الكفر الأصغر: هو كل ذنب سماه الشارع كفرا، مع ثبوت إسلام فاعله بالنص أو بالإجماع.

١٣ - أن الأصل أن تحمل ألفاظ الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها المطلقة، ومسهاها المطلق، وذلك كونها مخرجة من الملة، حتى يجيء ما يمنع ذلك.

١٤ - أنه يجب الاحتياط وعدم التسرع في إطلاق الحكم على المعين، الذي قد يكون
 معذورا بوجه من الوجوه.

١٥ - أنه لا يصح جعل الشهوة وإرادة الدنيا مانعا من موانع التكفير، كما لا يصح
 اشتراط قصد الكفر، وبطلان ذلك معلوم من الكتاب والسنة والإجماع.

١٦ - أن المرجئة هي التي تشترط الاعتقاد، للتكفير بالمكفرات القولية والعملية.

١٧ - أن من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون الإنسان بمطلق المعاصي والكبائر كها يفعله الخوارج، ولا يخلدونه في النار كها تقوله المعتزلة، بل يكلون أمره إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له.

١٨ - أن الإيهان الذي يرتفع عن الزاني ونحوه، هو النور والخشية والخشوع، مع بقاء
 التصديق وعمل القلب.

١٩ - أن الأصل في نفي الإيمان - في النصوص - أنه على مراتب، أولها نفي الصحة، فإن منع مانع، فنفي الكمال الواجب.

٢٠ أن بدعة الخوارج والمعتزلة من البدع المشهورة المخالفة للكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة.

٢١ - أن الجهم ومن وافقه ذهبوا إلى أن الإيهان هو المعرفة، والكفر هو الجهل، وأن قول اللسان وعمل القلب والجوارح ليس من الإيهان، وأن الإيهان شيء واحد لا يتفاضل، ولا يستثنى منه.

٢٢ أن حصر الكفر في القلب مما ذهب إليه كثير من أهل الإرجاء، لكن منهم من لا
 يقصره على التكذيب والجهل، بل يضيف إليه ما يناقض عمل القلب كالعداوة

والاستخفاف.

٢٣ - أن كثيرا من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف، وأقوال المرجثة والجهمية؛
 لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم.

٢٤ أن الكرامية ذهبت إلى أن الإيهان قول باللسان فقط، وأنه شيء واحد لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه، لكنها لا تنازع في وجوب المعرفة والتصديق، وفي أن المنافق مخلد في النار، وخلافهم مع أهل السنة في شأنه، خلاف في الاسم لا في الحكم.

٢٥ أن أبا الحسن الأشعري نصر قول جهم والصالحي، في أحد قوليه، ونصر قول أهل
 السنة، في قوله الآخر.

٢٦- أن من الأشاعرة طائفة وافقت السلف في مفهوم الإيبان.

٢٧ - أن المعتمد في مذهب الأشاعرة المتأخرين: أن الإيمان هو التصديق بالقلب، وأن قول اللسان شرط لإجراء الأحكام في الدنيا، وأن عمل الجوارح شرط كمال في الإيمان، وأن الإيمان يزيد وينقص.

٢٨ - أن من جوّز منهم الاستثناء في الإيهان، فباعتبار الموافاة، ومرادهم أن الإيهان هو ما مات عليه العبد ويوافي به ربه، وهذا مجهول للعبد فيستثني لذلك، وأن الإنسان إنها يكون عند الله مؤمنا وكافرا باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به.

٢٩- أن قولهم بالموافاة، قول محدث، مبنى على نفي قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى.

741

٣٠- أن متأخري الأشاعرة يثبتون عمل القلب، من الإذعان والانقياد والقبول وترك العناد والتكبر، ويدخلون ذلك تحت التصديق، ويفرقون بينه وبين المعرفة التي ذهب إليها جهم.

٣١- أن الكفر عند الأشاعرة هو التكذيب، أو الجهل بالله تعالى، وأن أمور الكفر المجمع عليها كالسجود للصنم وعبادة الأفلاك، ليست كفرا في نفسها، لكنها علامة على الكفر، ويجوز أن يكون فاعل ذلك في الباطن مؤمنا. ومنهم من يقول: هذه الأمور جعلها الشارع علامة على التكذيب، فيحكم على فاعلها بوجود التكذيب في قلبه وانتفاء التصديق منه.

٣٢- أن الماتريدية يرون الإيهان هو التصديق، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه، ويجعلون قول اللسان شرطا لإجراء الأحكام الدنيوية فقط، ومنهم من أثبت الزيادة والنقصان.

٣٣- أن حاصل ما عليه مرجئة الفقهاء: أن الإيهان تصديق بالقلب وقول باللسان، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يستثنى فيه، وأن عمل الجوارح ليس من الإيهان، وكذلك عمل القلب، على ما ترجح لي، وهو موضع تردد في كلام شيخ الإسلام علىه.

٣٤- أن الخلاف بين أهل السنة وهؤلاء المرجئة، خلاف حقيقي عند بعض أهل العلم، ولفظي عند آخرين، وهو موضع تفصيل عند شيخ الإسلام على ، فلا يكون الخلاف لفظيا- عنده- إلا مع من يثبت التلازم بين الظاهر والباطن، ويسلم بأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء اللزوم، وبدعته حينئذ في إخراج العمل من مسمى الإيهان، من بدع

الأقوال والأفعال، لا من بدع العقائد.

٣٥- أن كثيرا من المتأخرين اغتر بها ينسب إلى المرجثة من أنه لا يضر مع الإيهان ذنب.

٣٦- أن مقولة السلف: من قال الإيهان قول وعمل يزيد وينقص فقد برئ من الإرجاء، حق وصدق، لكن على فهم قائليها، وأنه وجد في المرجئة من أثبت الزيادة والنقصان، بل ومن قال: الإيهان قول وعمل.

٣٧- أن القول بأن الإيهان قول وعمل، يعني إثبات أمرين لا نزاع فيهها بين أهل السنة:
الاول: أنه لا يجزئ القول ولا يصح من دون العمل، وهذا مُصرح به من أثمة السلف،
وعليه إجماعهم، وقد بسطت الكلام في هذا في الباب الثالث.

الثاني: أن الكفر يكون بالقول، والعمل، كما يكون بالاعتقاد والترك.

 ٣٨- أن مقالات المرجئة المنتشرة في هذه الأزمنة، قد يخفى أمرها على بعض الناس، وقد يجمعون بينها وبين مقالات السلف، وقد أوردت منها ست عشرة مقالة.

٣٩- أن من زل في هذا الباب، مع كراهته للإرجاء، وذمه للمرجئة، لا يقال عنه مرجئ بإطلاق، لكن يقال: وافق المرجئة في كذا، أو دخلت عليه شبهة الإرجاء.

٤٠ أن التلازم بين الظاهر والباطن، دلت عليه أدلة من الكتاب والسنة، وهو الذي تأباه المرجئة وتنكره، ولأجل عدم إدراكه غلط غالطون، وقد جعلت الكلام عليه في فصل مستقل، مبينا مفهومه وأدلته وموقف المرجئة منه، وعلاقته بكفر الإعراض.

١ ٤ - أن أهل السنة مجمعون على أن الإيهان لا يجزئ ولا ينفع ولا يقبل من دون عمل

الجوارح.

٢٢ - أن ترك العمل الظاهر بالكلية كفر مخرج من الملة؛ لأربعة أدلة:

الأول: أن العمل الظاهر لازم للإيهان الباطن، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

الثاني: إجماع أهل السنة عل أن الإيمان قول وعمل، وأنه لا يجزئ القول من دون العمل، ومنهم من صرح بكفر تارك العمل، وقد نقلت هذا الإجماع عن أحد عشر إماما من أهل العلم.

الثالث: إجماع الصحابة على تكفير تارك الصلاة، فتارك العمل الظاهر كله من باب أولى، وقد نقلت هذا الإجماع عن اثني عشر إماما من أهل العلم.

الرابع: ما قرره جمع من أهل العلم في حقيقة كفر الإعراض، وأن منه: الإعراض عن دين الله لا يتعلمه ولا يعمل به، وهو راجع إلى مسألة التلازم.

27 - وقد نقلت في هذه المسألة نقولا سلفية، واضحة، عن الصحابة، والتابعين، والأثمة، إلى زمننا هذا، جعلتها في فصل مستقل، بلغت نحوا من مائة وعشرين نقلا، عن خمسين عالما، وقد تبين منها أن أهل العلم المعاصرين لا يختلفون في هذه المسألة العظيمة، بحمد لله.

٤٤ - أن المخالف عدل عن إجماع أهل السنة، إلى التمسك ببعض الأدلة التي لم يحسن التعامل معها وفق منهج أهل السنة في الاستدلال، وقد أجبت على استدلاله بحديث البطاقة، والجهنميين، وحديث حذيفة في اندراس الإسلام، وحديث الرجل الذي لم

يعمل خيرا قط إلا التوحيد، وحديث معاذ في بعثته إلى أهل اليمن.

٥٥ - أن المخالف أكثر من إيراد الشبه العقلية، التي رام منها التشكيك فيها أجمع عليه أهل السنة من لزوم العمل لصحة الإيهان، وقد أوردت هذه الشبهات، ونقضتها واحدة تلو الأخرى، وقد بلغت ثنتي عشرة شبهة.

٤٦ - أن المخالف اعتمد على نقول عن بعض أهل العلم، فهمها على غير وجهها، وحملها على غير وجهها، وحملها على غير المراد منها، وقد تتبعت هذه النقول، وبينت ما كان منها مخالفا لما عليه أهل السنة، وما هو موافق لكن لم يفهمه المخالف على وجهه الصحيح.

هذا وإني أتوجه لإخواني الذين حادوا عن الصواب في هذه المسألة، بنصيحتين:

الأولى، لمن انشغل منهم بالتأليف والكتابة، أن يتقوا الله تعالى، وألا يوردوا في نقولهم كلاما لأهل البدع المخالفين للسنة، وأن لا يضربوا كلام أهل العلم بعضه ببعض، فللاستدلال آدابه وقواعده، التي لا تخفى عليهم.

والثانية: لعامة الطلبة، المريدين للخير، الباحثين عن الحق، أن يلزموا ركب علمائهم، وأن يأخذوا العلم على أيديهم، وأن يحذروا زلة العالم، وزيغة الحكيم، وأن يعلموا أن للمنهج السلفي حملةً، وورثةً، وأئمةً، وهداة، فيا فلاح وسعد من كان مع هؤلاء.

أسأل الله تعالى أن يبصرنا بالحق، وأن يجعلنا من أهله، والدعاة إليه.

وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ملحق (١)

فتوى رقم (٢٠٢١٢) وتاريخ ٧/ ٢/ ١٤١٩ هـ في التحذير من كتاب ((إحكام التقرير في أحكام التكفير)) لمراد شكري

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ما ورد إلى سهاحة المفتي العام من المستفتي / إبراهيم الحمداني ، والمحال إلى اللجنة من الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (٩٤٢) بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٤٩هـ .

وقد سأل المستفتي سؤالاً هذا نصه :

((سماحة مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ / عبد العزيز بن باز .. سلمه الله .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يا سهاحة الشيخ نحن في هذه البلاد / المملكة العربية السعودية في نعم عظيمة ، ومن أعظمها نعمة التوحيد ، وفي مسألة التكفير نرفض مذهب الخوارج ومذهب المرجئة. وقد وقع في يدي هذه الأيام كتاب باسم ((إحكام التقرير في أحكام التكفير)) بقلم / مراد شكري الأردني الجنسية . وقد علمت أنه ليس من العلماء ، وليست دراسته في علوم الشريعة ، وقد نشر فيه مذهب غلاة المرجئة الباطل . وهو أنه لا كفر إلا كفر التكذيب فقط .

وهو - فيها نعلم - خلاف الصواب وخلاف الدليل الذي عليه أهل السنة والجهاعة والذي نشره أثمة الدعوة في هذه البلاد المباركة .

وكما قرر أهل العلم: في أن الكفر يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد وبالشك.

نأمل إيضاح الحق حتى لا يغتر أحد بهذا الكتاب ، الذي أصبح ينادي بمضمونه الجهاعة المنتسبون للسلفية في الأردن والله يتولاكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)) . وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنه :

بعد الإطلاع على الكتاب المذكور وُجد أنه متضمن لما ذُكر من تقرير مذهب المرجئة ونشره . من أنه لا كفر إلا كفر الجحود والتكذيب ، وإظهار هذا المذهب المُردي باسم السنة والدليل وأنه قول علماء السلف . وكل هذا جهل بالحق ، وتلبيس وتضليل لعقول الناشئة .

بأنه قول سلف الأمة والمحققين من علمائها ، وإنها هو مذهب المرجئة الذين يقولون : لا يضر مع الإيهان ذنب . والإيهان عندهم : هو التصديق بالقلب

والكفر: هو التكذيب فقط .وهذا غلو في التفريط ، ويُقابله مذهب الخوارج الباطل الذي هو غلو في الإفراط في التكفير .

وكلاهما مذهبان باطلان مُرديان من مذاهب الضلال وترتب عليهما من اللوازم الباطلة ما هو معلوم .

وقد هدى الله أهل السنة والجماعة إلى القول الحق والمذهب، والاعتقاد الوسط

اللاحق اللاحق

بين الإفراط والتفريط : من حرمة عرض المسلم ، وحرمة دينه وأنه لا يجوز تكفيره إلا بحق قام الدليل عليه .

وأن الكفر يكون بالقول والفعل والترك والاعتقاد والشك . كما قامت على ذلك الدلائل من الكتاب والسنة .

لما تقدم:

فإن هذا الكتاب لا يجوز نشره وطبعه ، ولا نسبة ما فيه من الباطل إلى الدليل من الكتاب والسنة ،ولا أنه مذهب أهل السنة والجهاعة ، وعلى كاتبه وناشره إعلان التوبة إلى الله فإن التوبة تغفر الحوبة .

وعلى من لم ترسخ قدمه في العلم الشرعي أن لا يخوض في مثل هذه المسائل. حتى لا يحصل من الضرر وإفساد العقائد أضعاف ما كان يؤمله من النفع والإصلاح. وبالله التوفيق ..

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
الرئيس / عبد بن عبد الله بن باز
نائب الرئيس / عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ
عضو / عبد الله بن عبد الرحمن الغديان
عضو / بكر بن عبد الله أبو زيد
عضو / صالح بن فوزان الفوزان

ملحق (٢)

بيان وتحذير من كتاب ((ضبط الضوابط))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد .

فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الموسوم بد:

((ضبط الضوابط في الإيهان ونواقضه)) تأليف المدعو / أحمد بن صالح الزهراني .

فوجدته كتاباً يدعو إلى مذهب الإرجاء المذموم ، لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان .

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجاعة :

من أن الإيهان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية ، وعايه :

 اللاحق اللاحق

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
الرئيس / عبد بن عبدالله بن باز
نائب الرئيس / عبد العزيز بن عبدالله بن محمد آل شيخ
عضو / عبدالله بن عبد الرحمن الغديان
عضو / بكر بن عبدالله أبو زيد
عضو / صالح بن فوزان الفوزان

ملحق (٣)

فتوى رقم (٢١٤٣٥) بتاريخ ٨/ ٤/ ١٤٢١هـ في التحذير من كتاب : (حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة) .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .. وبعد

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء درست ما ورد إليها من الأسئلة المقيدة لدي الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم: (٨٠٢) ، (١٤١٤) ، (١٧٠٩) ، بتاريخ: ٩/ ٢/ ١٤٢١ ، ٨/ ٣/ ١٤٢١ هـ . عن كتاب بعنوان: ((حقيقة الإيمان بين غلو الخوارج وتفريط المرجئة)) . لعدنان عبد القادر ، نشر جمعية الشريعة بالكويت .

فأفتت اللجنة _ بعد الدراسة _ أن هذا الكتاب ينصر مذهب المرجئة الذين يخرجون العمل عن مسمى الإيهان وحقيقته ، وأنه عندهم شرط كهال ، وأن المؤلف قد عزز هذا المذهب الباطل ، بنقول عن أهل العلم ، تصرف فيها بالبتر والتفريق وتجزئة الكلام ، وتوظيف الكلام في غير محله ، والغلط في العزو ، كها في (ص/ ٩): إذ عزا قولاً للإمام أحمد - رحمه الله تعالى - وإنها هو لأبي جعفر الباقر ، وجعل عناوين لا تتفق مع ما يسوقه تحتها ، منها في (ص/ ٩) إذ قال: ((أصل الإيهان في القلب فقط من نقضه كفر)) .

وساق نصاً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية لا يتفق مع ما ذكره ، ومن النقول المبتورة: π , π لكلام ابن تيمية (π / π) عن الفتاوى (π / π) با π > π ونقل (π / π) عن عدة الصابرين لإبن القيم ، وحذف ما ينقض ما ذهب إليه من الإرجاء ، وفي (π / π) حذف من كلام ابن تيمية من الفتاوى (π / π) وكذا في (π / π) من الفتاوى (π / π) حذف من ابن تيمية في الفتاوى (π / π) حذف من ابن تيمية في الفتاوى (π / π) من وفي (π / π) با وفي (π / π) حذف تتمة كلام ابن القيم من كتاب الصلاة (π / π) وفي (π / π) حذف تتمة كلام ابن تيمية في ((الصارم المسلول)) (π / π) وباسم مذهب أهل السنة والجهاعة ، لهذا فإن هذا الكتاب يجب حجبه وعدم تداوله . وننصح مؤلفه أن يراجع نفسه ، وأن يتقي الله بالرجوع إلى الحق والابتعاد عن مواطن الضلالة والله الموفق . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. عضو: عبد الله بن عبد الرحمن الغديان عضو: بكر بن عبد الله أبو زيد

عضو : صالح بن فوزان الفوزان

الرئيس : عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل شيخ

ملحق (٤)

فتوى رقم (٢١٥١٧) بتاريخ ٢١/٦/١٤ هـ. في التحذير من كتابي ((التحذير من فتنة التكفير))، ((صيحة نذير)). الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ..

وبعد

فإن اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء اطلعت على ما ورد إلى سهاحة المفتي العام من بعض الناصحين من إستفتاآت مقيدة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم: من بعض الناصحين من إستفتاآت مقيدة بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم: (٢٩٢٨) ، (٢٩٢٩) ، وتاريخ ١٣ / ٥ / ١٤٢١ هـ. ورقم (٢٩٢٩) ، وتاريخ ١٣ / ٥ / ١٤٢١ هـ بشأن كتابي ((التحذير من فتنة التكفير)) ، ((صيحة نذير)) لجامعها / علي حسن الحلبي ، وأنها يدعوان إلى مذهب الإرجاء ، من أن العمل ليس شرط صحة في الإيهان . وينسب ذلك إلى أهل السنة والجهاعة ، ويبني هذين الكتابين على نقول لشيخ الإسلام ابن تيمية والحافظ بن كثير وغيرهما رحم الله الجميع .

ورغبة الناصحين بيان ما في هذين الكتابين ليعرف القراء الحق من الباطل ..إلخ .. وبعد دراسة اللجنة للكتابين المذكورين ، والإطلاع عليهما تبين للجنة أن كتاب : ((التحذير من فتنة التكفير)) جمع / علي حسن الحلبي فيها أضافه إلى كلام العلماء في مقدمته وحواشيه يحتوى على ما يأتي :

١ - بناه مؤلفه على مذهب المرجئة البدعي الباطل ، الذين يحصرون الكفر بكفر الجحود
 والتكذيب والإستحلال القلبي ، كما في ص / ٦ حاشية / ٢ وص/ ٢٢ ،

وهذا خلاف ما عليه أهل السنة والجهاعة : من أن الكفر يكون بالاعتقاد وبالقول وبالفعل وبالشك .

٢ - تحريفه في النقل عن ابن كثير - رحمه الله تعالى - في : ((البداية والنهاية : ١٣ / ١٨)) حيث ذكر في حاشيته ص / ١٥ نقلاً عن ابن كثير : ((أن جنكيز خان ادعى في الياسق أنه من عند الله وأن هذا هو سبب كفرهم)) ، وعند الرجوع إلى الموضع المذكور لم يوجد فيه ما نسبه إلى ابن كثير - رحمه الله تعالى - .

٣ - تقوله على شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ص / ١٧ - ١٨ إذ نسب إليه جامع الكتاب المذكور: أن الحكم المبدل لا يكون عند شيخ الإسلام كفراً إلا إذا كان عن معرفة واعتقاد واستحلال. وهذا محض تقول على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى فهو ناشر مذهب السلف أهل السنة والجهاعة ومذهبهم ، كها تقدم وهذا إنها هو مذهب المرجئة .

٤ - تحريفه لمراد سياحة العلامة الشيخ / محمد بن إبراهيم آل شيخ - رحمه الله تعالى - في رسالته : تحكيم القوانين الوضعية . إذ زعم جامع الكتاب المذكور : أن الشيخ يشترط الاستحلال القلبي ، مع أن كلام الشيخ واضح وضوح الشمس في رسالته المذكورة على جادة أهل السنة والجهاعة .

٥ - تعليقه على كلام من ذكر من أهل العلم بتحميل كلامهم مالا يحتمل ،
 كها في الصفحات ١٠٨ حاشية / ١٠٩، ١ حاشية / ٢١ ، ٢١ حاشية / ٢.

٦ - كما أن في الكتاب التهوين من الحكم بغير ما أنزل الله ، وبخاصة في ص / ٥ ح / ١ ، بدعوى أن العناية بتحقيق التوحيد في هذه المسألة فيه مشاجمة للشيعة - الرافضة - وهذا غلط شنيع .

٧ - وبالإطلاع على الرسالة الثانية ((صيحة نذير)) وُجد أنها كمُساند لما في الكتاب
 المذكور - وحاله كها ذُكر - .

فإن اللجنة الدائمة ترى أن هذين الكتابين : لا يجوز طبعها ولا نشرهما ولا تداولها لما فيهما من الباطل والتحريف . وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين ، وبخاصة شبابهم .

وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسن معتقدهم . وأن العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة . وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم ، ومعلوم أن الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم . والله الموفق .

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. عضو عبدالله بن عبد الرحمن الغديان عضو بكر بن عبدالله أبو زيد عضو صالح بن فوزان الفوزان الرئيس عبد العزيز بن عبدالله بن محمد آل شيخ

ملحق (٥)

فتوى رقم (٢١٤٣٦) وتاريخ ٨ / ٤ / ١٤٢١هـ. ((في التحذير من مذهب الإرجاء ، وتحقيق النقل عن شيخ الإسلام فيه)). الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده ..

وبعد:

فقد اطَّلَعَت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على ما ورد إلى سماحة المفتي العام من عدد من المستفتين المقيدة استفتاء اتهم بالأمانة العامة لهيئة كبار العلماء برقم (١٠١٦) وتاريخ ٧/ ٢/ ٢/ ٢١ هـ. ورقم (١٠١٦) وتاريخ ٧/ ٢/ ٢/ ٢١ هـ. ورقم (١٠١٦) وتاريخ ٧/ ٣/ ٢١ ١ هـ. ورقم (١٠١٠) وتاريخ ٧/ ٣/ ٢١ ١ هـ. ورقم (١٠٥٠) وتاريخ ٨/ ٣/ ٢١ ١ هـ. ورقم (١٠٥٠) وتاريخ ٧/ ٣/ ٢١ ١ هـ. ورقم (١٠٥٠) وتاريخ ٧/ ٣/ ٢١ ١ هـ. ورقم (١٨٩٣) وتاريخ ٧/ ٣/ ٢١ ١ هـ. ورقم (٢١٠١)

وقد سأل المستفتون أسئلة كثيرة مضمونها :

(ظهرت في الآونة الأخيرة فكرة الإرجاء بشكل مخيف ، وانبرى لترويجها عدد كثير من الكتّاب ، يعتمدون على نقولات مبتورة من كلام شيخ الإسلام بن تيمية ، مما سبب ارتباكاً عند كثير من الناس في مسمّى الإيهان ، حيث يحاول هؤلاء الذين ينشرون هذه الفكرة أن يُخرِجُوا العمل عن مُسمّى الإيهان ، ويرون نجاة من ترك جميع الأعهال . وذلك مما يُسمّل على الناس الوقوع في المنكرات وأمور الشرك وأمور الردة ، إذا علموا أن

الإيمان متحقق لهم ولو لم يؤدوا الواجبات ويتجنبوا المحرمات ولو لم يعملوا بشرائع الدين بناء على هذا المذهب .

ولا شك أن هذا المذهب له خطورته على المجتمعات الإسلامية وأمور العقيدة والعبادة فالرجاء من سهاحتكم بيان حقيقة هذا المذهب، وآثاره السيئة، وبيان الحق المبني على الكتاب والسُّنَّة، وتحقيق النقل عن شيخ الإسلام بن تيمية، حتى يكون المسلم على بصيرة من دينه. وفقكم الله وسدد خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)).

* وبعد دراسة اللجنة للإستفتاء أجابت بها يلى:

هذه المقالة المذكورة هي : مقالة المرجئة الذين يُخْرِجُون الأعمال عن مسمى الإيمان ، ويقولون : الإيمان هو التصديق بالقلب ، أو التصديق بالقلب والنطق باللسان فقط ، وأما الأعمال فإنها عندهم شرط كمال فيه فقط ، وليست منه ، فمن صدَّق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عندهم ، ولو فعل ما فعل من ترك الواجبات وفعل المحرمات ، ويستحق دخول الجنة ولو لم يعمل خيراً قط ، ولزم على ذلك الضلال لوازم باطلة ، منها : حصر الكفر بكفر التكذيب والاستحلال القلبي .

* ولا شك أن هذا قولٌ باطلٌ وضلالٌ مبينٌ مخالفٌ للكتاب والسنة ، وما عليه أهل السنة والجهاعة سلفاً وخلفاً ، وأن هذا يفتح باباً لأهل الشر والفساد ، للانحلال من الدين ، وعدم التقيد بالأوامر والنواهي والخوف والخشية من الله سبحانه ، ويعطل جانب الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويسوي بين الصالح والطالح ، والمطيع والعاصي ، والمستقيم على دين الله ، والفاسق المتحلل من أوامر الدين ونواهيه ، مادام أن أعمالهم هذه لا تخلّ بالإيمان كما يقولون .

ولذلك اهتم أئمة الإسلام - قديماً وحديثاً - ببيان بطلان هذا المذهب، والردعلى أصحابه وجعلوا لهذه المسألة باباً خاصاً في كتب العقائد، بل ألفوا فيها مؤلفات مستقلة ، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية عصم - وغيره .

* قال شيخ الإسلام - على العقيدة الواسطية : (ومن أصول أهل السنة والجاعة : أن الدين والإيهان قول وعمل ، قول القلب واللسان ، وعمل القلب واللسان والجوارح ، وأن الإيهان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية) .

\$\pi\ e\ \text{old} \ \tex

* وقال ﴿ وَالسلف اشتد نكيرهم على المرجئة لمَّا أخرجوا العمل من الإيهان ، والا ريب أن قولهم بتساوي إيهان الناس من أفحش الخطأ ، بل لا يتساوى الناس في التصديق ولا في الحب ولا في الخشية ولا في العلم ، بل يتفاضلون من وجوه كثيرة) .

* وقال على الكتاب والسنة وأقوال المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، واعتمدوا على رأيهم وعلى ما تأولوه بفهمهم للغة ، وهذا طريق أهل البدع) . انتهى .

* ومن الأدلة على أن الأعمال داخلة في حقيقة الإيمان وعلى زيادته ونقصانه بها ، قوله
 تعالى :

﴿ إِنَّهَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتُهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * أُوْلَئِكَ هُمُ المُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال ٢ - ٤] .

وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ المُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ
اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَا مُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاء ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْعَادُونَ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ بُحَافِظُونَ * المؤمنون ١ - ٩].

وقوله الرسول ﷺ ((الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذي عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان)) .

* قال شيخ الإسلام - على القلب وهو قول الإيهان أيضاً: (وأصل الإيهان في القلب وهو قول القلب وهو قول القلب وهو قول القلب وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد. وما كان في القلب فلابد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دلَّ على عدمه أو

ضعفه . ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه ، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له ، وهي شعبة من الإيمان المطلق وبعض كه) .

* وقال أيضاً: (بل كل مَنْ تأمل ما تقوله الخوارج والمرجئة في معنى الإيهان ، علم بالاضطرار أنه محالف للرسول ، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيهان ، وأنه لم يكن يجعل كل من أذنب ذنباً كافراً . ويعلم أنه لو قُدِّرَ أن قوماً قالوا للنبي ﷺ: نحن نُوْمن بها جئتنا به بقلوبنا من غير شك ونُقر بالسنتنا بالشهادتين ، إلا أنا لا نُطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه ، فلا نصلي ولا نحج ولا نصدق الحديث ولا نؤدي الأمانة ولا نفي بالعهد ولا نصل الرحم ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به . ونشرب الخمر وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر ، ونقتل مّنْ قدرنا عليه مِنْ أصحابك وأمتك ونأخذ أموالهم ، بل نقتلك أيضاً ونُقاتلك مع أعدائك . هل كان يتوهم عاقل أن النبي شي يقول لهم : أنتم مؤمنون كاملوا الإيهان ، وأنتم أهل شفاعتي يوم القيامة ، ويرجى لكم أن لا يدخل أحد منكم النار . بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بها جئت به ، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك) انتهى .

* وقال أيضاً: (فلفظ الإيهان إذا أُطلق في القرآن والسنة يُراد به ما يراد بلفظ البر وبلفظ التقوى وبلفظ الدين كها تقدم . فإنَّ النبي ﷺ بيَّن أن الإيهان بضع وسبعون شعبة ، أفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، فكان كل ما يحبه الله

يدخل في اسم الإيمان . وكذلك لفظ البريدخل فيه جميع ذلك إذا أُطلق ، وكذلك لفظ التقوى ، وكذلك الدين أو الإسلام . وكذلك رُوي أنهم سألوا عن الإيمان ، فأنزل الله هذه الآية : ((ليس البر أن تولوا وجوهكم)) [البقرة ١٧٧] . إلى أن قال : (والمقصود هنا أنه لم يثبت المدح إلا إيمان معه عمل ، لا على إيمان خال عن عمل) . فهذا كلام شيخ الإسلام في الإيمان ، ومن نقل غير ذلك فهو كاذب عليه .

* وأما ما جاء في الحديث : أن قوماً يدخلون الجنة لم يعملوا خيراً قط ، فليس هو عاماً لكل من ترك العمل وهو يقدر عليه . إنها هو خاص بأولئك لعُذر منعهم من العمل ، أو لغير ذلك من المعاني التي تلائم النصوص المحكمة ، وما أجمع عليه السلف الصالح في هذا الباب .

* هذا واللجنة الدائمة إذ تبيّن ذلك فإنها تنهى وتحذر من الجدال في أصول العقيدة ، لما يترتب على ذلك من المحاذير العظيمة ، وتوصي بالرجوع في ذلك إلى كتب السلف الصالح وأثمة الدين ، المبنية على الكتاب والسنة وأقوال السلف ، وتحذر من الرجوع إلى المخالفة لذلك ، وإلى الكتب الحديثة الصادرة عن أناس متعالمين ، لم يأخذوا العلم عن أهله ومصادره الأصيلة . وقد اقتحموا القول في هذا الأصل العظيم من أصول الاعتقاد ، وتبنوا مذهب المرجئة ونسبوه ظلماً إلى أهل السنة والجهاعة ، ولبسوا بذلك على الناس ، وعززوه عدواناً بالنقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وغيره من أثمة

السلف بالنقول المبتورة ، وبمتشابه القول وعدم رده إلى المُحْكم من كلامهم . وإنا ننصحهم أن يتقوا الله في أنفسهم وأن يثوبوا إلى رشدهم ولا يصدعوا الصف بهذا المذهب الضال ، واللجنة - أيضاً - تحذر المسلمين من الاغترار والوقوع في شراك المخالفين لما عليه جماعة المسلمين أهل السنة والجهاعة .

> وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح ، والفقه في الدين . وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. عضو عبد الله بن عبد الرحمن الغديان عضو بكر بن عبد الله أبو زيد عضو صالح بن فوزان الفوزان الرئيس عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ



- الإبانة الصغرى، أو الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، لابن بطة العكبري،
 ت: رضا نعسان معطى، ط. مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
 - ٢. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة، ت: رضا نعسان معطى، ط. دار الراية.
- إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، مطبوع مع حاشية ابن الأمير، ط. دار الكتب العلمية، ببروت.
- اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم، ت: د. عواد عبد الله المعتق، ط. مكتبة الرشد، الرياض.
 - أحكام القرآن، الجصاص، ط. دار الفكر.
 - ٦. أحكام القرآن، لأبي بكر بن العربي، ط. دار الفكر.
 - ٧. أحكام القرآن، للشافعي، ت: عبد الغني عبد الخالق، ط. دار الكتب العلمية.
 - ٨. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، ط. دار الحديث.
 - ٩. الأداب الشرعية، ابن مفلح، ط. مؤسسة الرسالة.
 - ١٠. الأربعين حديثا، للآجرى، مطبوع مع الشريعة، ط. دار الكتب العلمية.
- ١١. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للجويني، ، ت: أسعد تميم، ط.
 مؤسسة الكتب الثقافية، بروت.
- إرشاد طالب الهدى لما يبعد عن الردى، للشيخ عبد الرحمن بن حسن، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
 - إرواء الغليل، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.

- ۱٤. الاستقامة، ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الأسنة الحداد في رد شبهات علوي حداد، للشيخ سليان بن سحمان، ط. أضواء السلف، (٢٦٦هـ).
- 17. أصول السنة لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، ت: مشعل الحدادي، ط. دار ابن الأثر، الكويت.
- اصول السنة، لابن أبي زمنين، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، ط.
 مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
 - ١٨. أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ط. عالم الفوائد.
 - 14. الاعتقاد، للبيهقي، ط. دار الكتب العلمية، وطبعة الإفتاء.
 - ٠٢٠ إغاثة اللهفان، ابن القيم، ط. مؤسسة الرسالة.
- ٢١. اقتضاء الصراط المستقيم، ابن تيمية، ت: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، الطبعة
 السابعة، توزيع وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف.
- ۲۲. أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، عبد العزيز بن عبد الله المبدل، ط. دار التوحيد للنشر، الرياض.
- ٢٣. أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان، د. عصام بن عبد الله السناني، ط. بدون.
- ٢٤. الإيان الأوسط، أو شرح حديث جبريل، لابن تيمية، ت: د. علي بن بخيت الزهراني، ط. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ

مراجع البحث ______ مراجع البحث _____

- ٢٥. الإيان لابن أبي شيبة، ت: الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
- ٢٦. الإيان لابن أبي عمر العدني، ط. الدار السلفية، الكويت.
- ٢٧. الإيمان لابن منده، ت: د. على ناصر فقيهي، ط. المجلس العلمي، الجامعة
 الإسلامية بالمدينة المنورة.
 - ١٨. الإيمان، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
- ٢٩. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي،
 ت: وصى الله بن محمد بن عباس، ط. دار الراية للنشر والتوزيع.
 - ٠٠. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم الحنفي، ط. دار الكتاب الإسلامي.
 - ٣١. بدائع الفوائد، ابن القيم، ط. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
 - ٣٢. البداية والنهاية، لابن كثير، ط.مكتبة المعارف، بيروت.
- ٣٣. براءة الأثمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة، د. عبد العزيز الحميدي، ط. دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- ٣٤. بغية المرتاد، ابن تيمية، ت: د. موسى الدويش، ط. العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- ٣٥. بيان حقيقة الإيهان والرد على مرجئة العصر فيها خالفوا فيه محكم القرآن، للشيخ
 حامد بن عبد الله العلى.
- ٣٦. البيهقي وموقفه من الإلهيات، للشيخ الدكتور أحمد بن عطية الغامدي، ط. مكتبة ابن تيمية.
- ٣٧. تاج العروس في شرح القاموس، المرتضى الزبيدي، المجلس الوطني للثقافة
 والفنون، الكويت.

- ٣٨. التاريخ الكبير للبخاري، ت: السيد هاشم الندوي، ط. دار الفكر.
 - ٣٩. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية.
- . تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ت: محمد زهري النجار، ط. دار الجيل، بيروت.
- ٤١. تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة أبي منصور الماتريدي، لأبي المعين النسفي،
 ت: كلود سلامة، ط. المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية، دمشق.
 - ٤٢. تبيين الحقائق، شرح كنز الدقائق، الزيلعي، ط. دار الكتاب الإسلامي.
- ٤٣. تخريج أحاديث الإحياء للحافظ العراقي، مطبوع مع إحياء علوم الدين للغزالي، ط. دار المعرفة بيروت.
 - التخويف من النار، لابن رجب الحنبلي، ط. دار الإيمان، الإسكندرية.
- ٥٤. التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد بن عودة السعوي، ط. العبيكان،
 الرياض.
 - ٤٦. الترغيب والترهيب، للمنذري، ط. دار الكتب العلمية.
- التسعينية، ابن تيمية، ت: د. محمد بن إبراهيم العجلان، ط. مكتبة المعارف،
 الرياض.
- ٨٤. التعريف والتنبئة، على حسن عبد الحميد الحلبي، ط. مشروع الدعوة إلى الله بمسجد إبراهيم الخليل، دبي.
 - ٤٩. التعريفات الاعتقادية لسعد بن محمد آل عبد اللطيف، ط. دار الوطن.
- ٥٠. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، ت: د. عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، ط. مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى ٢٠٦هـ

- ٥١. التعليق على صحيح مسلم، لابن عثيمين، ط. الرشد، الأولى ١٤٢٧
- ٥٢. التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، للشيخ صالح الفوزان، ط. دار
 العاصمة، الأولى ١٤٢٢هـ.
 - ٥٣. تفسير ابن جرير، ت: أحمد ومحمود شاكر، ط. مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢هـ.
 - ٥٤. تفسير ابن كثير، ط. مؤسسة الريان.
 - ٥٥. تفسير القرطبي، ط. دار الشعب، القاهرة.
- ٥٦. تفسير البغوي، ت: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، ط. دار طيبة، الرياض.
 - ٥٧. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، ط. دار الرشيد، سوريا.
- ٥٨. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، لأبي بكر الباقلاني، ط. مؤسسة الكتب الثقافية،
 بيروت.
 - ٥٩. التمهيد لابن عبد البر، ط. وزارة الأوقاف، المغرب.
- ٦٠. تنبيه الإخوان إلى حقيقة الإيمان، علي بن عبد العزيز موسى، ط. مكتبة السعيد،
 الرياض.
- ٦١. التنبيه على المخالفات العقدية في فتح الباري، د. علي بن عبد العزيز الشبل، ط. دار
 العقيدة.
- ٦٢. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين الملطي الشافعي، ت: الكوثري،
 ط. المكتبة الأزهرية للتراث.

الإيمان عند السلف _

- ٦٣. التنبيهات المتلاثمة، على حسن عبد الحميد الحلبي، ط. مكتبة دار الحديث، رأس
 الخيمة.
 - تهذیب التهذیب، ابن حجر العسقلانی، ط. دار الفکر.
 - ٦٥. تهذيب الكمال، المزي، ت: د. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة.
- ٦٦. تهذيب اللغة، أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ، ط. الدار المصرية للتأليف والترجة.
 - ٦٧. التوحيد لابن خزيمة، ت: د. عبد العزيز الشهوان، ط. الرشد، الرياض.
 - ٦٨. التوحيد، لأبي منصور الماتريدي ، ط. دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية .
- ٦٩. التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد، علوي بن عبد
 القادر السقاف، ط. دار ابن القيم، الدمام.
- ٧٠. التوضيح عن توحيد الخلاق، عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مع غيره، ط. دار طبة.
- ٧١. التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط. مركز صالح بن صالح الثقافي، الثانية.
- ٧٢. تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، الشيخ سليان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، ط.مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- ٧٣. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي،
 ط. ابن الجوزي.

- ٧٤. جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي، ت: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ، وط. الرسالة أيضا (مجلدان).
- ٧٥. الجامع الفريد، كتب ورسائل لأئمة الدعوة الإسلامية، ط.أضواء البيان، الطبعة
 الرابعة ١٤٢٠هـ
- ٧٦. جامع المسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد عزيز شمس، ط. دار عالم
 الفوائد.
- ٧٧. الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي، ت: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط. دار الكتب
 العلمية.
 - ٧٨. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ط. دار العاصمة.
- ٧٩. جواب في الإيمان ونواقضه للشيخ البراك، ط. دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة
 الأولى ١٤٢٣هـ
 - ٨٠. حاشية ابن الأمير على إتحاف المريد، ط. دار الكتب العلمية.
 - ٨١. حاشية ابن القيم على تهذيب سنن أبي داود، ط. دار الكتب العلمية.
 - ٨٢. حاشية ابن عابدين على الدر المختار، ط. دار الكتب العلمية.
 - ٨٣. حاشية البيجوري على متن السنوسية الصغرى، ط. مصطفى الحلبي.
 - ٨٤. حاشية السيالكوتي على شرح المواقف، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٨٥. حاشية الشرقاوي على شرح الهدهدي على السنوسية، ط. مصطفى الحلبي.
 - ٨٦. حاشية الصاوي على شرح الخريدة، ط. مصطفى البابي الحلبي.
 - ٨٧. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني، ط. دار الفكر.

_الإيمان عندالسلف _

- ٨٨. حاشية القاسم بن قطلوبغا الحنفي على المسايرة لابن الهمام، ط. دار الكتب العلمية.
- ٨٩. حقيقة الإيهان بين غلو الخوارج وتفريط المرجثة، عدنان عبد القادر، ط. جمعية الشرعية، الكويت.
- ٩٠. حقيقة الإيمان وبدع الإرجاء في القديم والحديث، د. سعد بن ناصر الشثري، ط.
 دار إشبيليا.
 - ٩١. حكم تارك الصلاة، للألباني، ط. دار الجلالين، الرياض.
 - ٩٢. الخلاف في حكم تارك الصلاة، د. عبد الله بن إبراهيم الزاحم، ط. دار الفضيلة.
- ٩٣. الدر المنثور في الرد على عثمان بن منصور، للعلامة عبد الرحمن بن حسن، ط. مكتبة المداية، الرياض.
 - ٩٤. الدر المنثور، السيوطي، ط. دار الفكر.
- ٩٥. درء الفتنة عن أهل السنة، بكر بن عبد الله أبو زيد، ط. الثانية، دار العاصمة،
 الرياض.
- 97. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، ط. دار الكنوز الأدبية، الرياض.
- ٩٧. الدرة في ما يجب اعتقاده، لابن حزم، ت: د. أحمد بن ناصر الحمد، د. سعيد بن عبد الرحن القرنى، ط. المدنى، مصر.
 - ٩٨. الدرر السنية في الأجوبة النجدية، الطبعة الجديدة.
 - ٩٩. الدفاع عن أهل السنة والاتباع، للشيخ حمد بن عتيق، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
 - ١٠٠. الرسائل المفيدة للشيخ عبد اللطيف، جمع الشيخ سليمان بن سحمان.

___ مراجع البحث

١٠١. الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة، ابن الحنبلي، ت: د. على الشبل، ط.
 مجموعة التحف النفايس الدولية.

- ١٠٢. رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة، محمد بن سالم الدوسري، ط. دار عالم
 الفوائد.
 - ١٠٣. روضة الطالبين للنووي، ط. المكتب الإسلامي.
 - ١٠٤. زاد المعاد، ابن القيم، ط. مؤسسة الرسالة.
- ١٠٥ زيادة الإيهان ونقصانه، د. عبد الرزاق بن شيخنا عبد المحسن العباد، ط. مكتبة دار
 القلم والكتاب، الرياض.
 - ١٠٦. سبل السلام للصنعاني، ط. دار الحديث، مجلدان.
- ١٠٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، ط. الدار السلفية، الكويت، ط. المكتب الإسلامي.
 - ١٠٨. سلسلة شرح الرسائل، للشيخ صالح الفوزان، توزيع الإفتاء.
 - ١٠٩ . السنة لابن أبي عاصم، ت: الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
 - ١١٠. السنة لعبد الله بن أحمد، ت: د. محمد سعيد القحطاني، ط. رمادي للنشر.
 - ١١١. السنة للخلال، ط. دار الراية.
 - ١١٢. سنن ابن ماجه، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
 - ١١٣. سنن أبو داوود، ترقيم محيى الدين عبد الحميد.
 - ١١٤. سنن الترمذي، ترقيم أحمد شاكر.
 - ١١٥. سنن النسائي، ترقيم أبي غدة.

- ١١٦. سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط. مؤسسة الرسالة.
- ١١٧. السيرة النبوية لابن هشام، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط. دار الفكر.
- ١١٨. شرح أصول اعتقاد أهل السنة اللالكائي، ت: أحمد بن سعد الغامدي، ط. دار طبية.
 - ١١٩. شرح الأدب المفرد، الشيخ الألباني، أشرطة مسجلة.
 - ١٢٠. شرح الأصول الثلاثة لابن عثيمين ضمن مجموع الفتاوي له، ط. دار الثريا.
- ١٢١. شرح البيجوري على جوهرة التوحيد، المسمى بتحفة المريد، ط. دار الكتب العلمية.
- ١٢٢. شرح الخريدة البهية للدردير، تصحيح وتعليق: حسين عبد الرحيم مكي، ط. دار وككتبة الهلال، بيروت.
 - ١٢٣. شرح السنة البغوي، ط. المكتب الإسلامي.
- ١٢٤. شرح السنة للبربهاري، ت: خالد الردادي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
 - ١٢٥. شرح السنة، للمزني، ت: جمال عزون، ط. ابن حزم، الرياض.
 - ١٢٦. شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، ط. دار ابن كثير، دمشق.
- ١٢٧. شرح الطحاوية للشيخ عبد الرحمن البراك ، أشرطة على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبرمجيات.
 - ١٢٨. شرح الطحاوية، الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، أشرطة مسجلة.
 - ١٢٩. شرح الطحاوية، الشيخ عبد العزيز الراجحي، من موقع الشيخ على الإنترنت.

- ١٣٠. شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، ط. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ط.
 المكتب الإسلامي.
 - ١٣١. شرح العقائد النسفية، للتفتازاني، ط. مكتبة الكليات الأزهرية.
 - ١٣٢. شرح العقيدة الأصفهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. مكتبة الرشد.
 - ١٣٣ . شرح العمدة لابن تيمية، ت: د. خالد المشيقح، ط. دار العاصمة.
- ١٣٤. شرح ألفاظ السلف ونقض ألفاظ الخلف في حقيقة الإيمان، أحمد بن صالح الزهراني، ط. دار الإمام مالك، أبو ظبى.
 - ١٣٥ . شرح الفقه الأكبر، لملا على القاري، ط. دار الكتب العلمية.
 - ١٣٦ . الشرح الممتع، ابن عثيمين، ط. مؤسسة آسام.
 - ١٣٧. شرح المواقف، للجرجاني، ط. دار الكتب العلمية.
 - ١٣٨. شرح النووي على مسلم، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - ١٣٩. شرح الواسطية لابن عثيمين، ط. مكتبة طبرية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
 - ١٤. شرح الواسطية للشيخ الفوزان، ط. مكتبة المعارف، الرياض.
 - ١٤١. شرح الواسطية للهراس، ت: علوي بن عبد القادر السقاف، ط.دار الهجرة.
 - ١٤٢. شرح أم البراهين لأحمد عيسي الأنصاري، ط. دار ومكتبة الهلال، بيروت.
 - ١٤٣. شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري، ط. دار الكتب العلمية.
 - ١٤٤. شرح كشف الشبهات، للشيخ صالح الفوزان، ط. مؤسسة الرسالة.
 - ١٤٥. شرح كشف الشبهات، للشيخ عبد الله بن محمد بن حميد، تعليق: محمد بن عبد الله الهبدان، ط. كنوز أشبيليا، الرياض.

- ١٤٦. شرح كشف الشبهات، للشيخ محمد بن إبراهيم، جمع محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
 - ١٤٧. شرح لمعة الاعتقاد، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ، أشرطة مسجلة.
- ١٤٨. شرح مجردة لوامع الأنوار في عقائد أهل الآثار، للحافظ أبي الحسن على بن شكر الشافعي، للشيخ عبد الرحمن البراك، أشرطة صوتية، على قرص مدمج، من إنتاج مركز النجاشي للبرمجيات.
 - ١٤٩. شريط: أسئلة وأجوبة في الإيهان والكفر، للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.
 - ١٥. الشريعة للأجري، ت: عبد الله بن عمر الدميجي، ط. دار الوطن.
- ١٥١. الشفا للقاضي عياض، مع شرح ملا على القاري، ط.دار الكتب العلمية ، بيروت.
 - ١٥٢. شفاء العليل لابن القيم، ت: عمر الحفيان، ط. العبيكان، الرياض.
- ١٥٣. الصارم المسلول على شاتم الرسول، ابن تيمية، ت: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودرى، ط. دار ابن حزم.
 - ١٥٤. صحيح البخاري، ترقيم فتح الباري.
 - ١٥٥. صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، ط. مكتبة المعارف.
 - ١٥٦. صحيح الجامع الصغير، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
 - ١٥٧. صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
 - ١٥٨. صحيح سنن أبي داود، الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
 - ١٥٩. صحيح مسلم، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

١٦٠. الصلاة وحكم تاركها، ابن القيم، ت: جمال عبد الرافع، ط. دار العقيدة للتراث،
 الإسكندرية.

١٦١. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم، ت: د. علي بن محمد الدخيل
 الله، ط. دار العاصمة، الرياض.

١٦٢. ضبط الضوابط في الإيمان ونواقضه، أحمد بن صالح الزهراني.

١٦٣. ضعيف الجامع الصغير، ط. المكتب الإسلامي.

١٦٤. ضوابط التكفير عند أهل السنة والجاعة، د. عبد الله بن محمد القرني، الطبعة الثانية،
 دار عالم الفوائد.

١٦٥. ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب، أبو العلا بن
 راشد بن أبي العلا الراشد، ط. الرشد، الأولى ١٤٢٥هـ.

١٦٦. طبقات الشافعية الكبرى، ابن السبكي، ت: د. محمد الحلو، د. محمود الطناحي، ط. هح.

١٦٧ . ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، ط. مكتب الطيب.

١٦٨. عدة الصابرين، لابن القيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٩. العقائد النسفية لأبي حفص عمر بن محمد النسفي مع شرحها للتفتازاني، ت: د.
 أحمد حجازي السقا، ط. مكتبة الكليات الأزهرية.

١٧٠. عقيدة السلف أصحاب الحديث، للصابوني، ت: ناصر الجديع، ط. دار العاصمة.

١٧١. العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق، محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، الأولى ١٣٩٨هـ.

١٧٢. غريب الحديث لابن قتيبة، ط. العانى، بغداد.

١٧٣. غريب الحديث لأبي عبيد، ط. دار الكتاب العربي، بيروت.

١٧٤. فتاوي الرملي، ط. المكتبة الإسلامية.

١٧٥. فتاوي الشيخ محمد بن إبراهيم، ط. الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ

١٧٦. الفتاوي الكبري، لابن تيمية، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٧. فتح الباري لابن رجب الحنبلي، ط. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

١٧٨. فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، ط. الريان، ط. دار المعرفة، بيروت.

١٧٩. فتح الباري، مع تعليقات الشيخ عبد الرحمن البراك، ط. دار طيبة، الأولى ١٤٢٦هـ

١٨٠. فتح القدير، لابن الهام، ط. دار الفكر، بيروت.

۱۸۱. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، الشيخ عبد الرحمن بن حسن، ت: د. الوليد بن عبد الرحمن آل فريان، ط. دار الصميعي.

۱۸۲. فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، للشيخ ابن باز، أشرطة، من إصدار تسجيلات البردين.

١٨٣. الفرق بين الفرق، البغدادي، ط. دار الأفاق الجديدة، بيروت.

١٨٤. فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، د. غالب بن علي عواجي، ط.مكتبة لينة للطبع والنشر، دمنهور.

١٨٥. الفصل لابن حزم، ط. الخانجي، ط. عكاظ.

١٨٦. الفقه الأكبر لأبي حنيفة النعمان، مع شرحه لملا على القاري، ط. دار الكتب العلمية.

١٨٧ . الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني، ت: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٨. الفوائد، لابن القيم، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٩. الفواكه الدواني، النفراوي المالكي، ط. دار الفكر.

١٩٠. القاضي عباض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية، د. البشير علي حمد الترابي،
 ط. دار ابن حزم، بيروت.

١٩١. قاعدة في المحبة، شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط. مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

١٩٢. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط. مؤسسة الرسالة.

١٩٣. قراءة نقدية لبعض ما ورد في كتاب ظاهرة الإرجاء، ياسر برهامي، ط. الدار السلفية للنشر والتوزيع، الأسكندرية.

١٩٤. قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي، ت: موسى بن نصر، ط. عالم الكتب، بيروت.

١٩٥. قواعد في بيان حقيقة الإيهان عند أهل السنة والجهاعة، للشيخ عادل بن محمد الشيخاني، ط. أضواء السلف.

١٩٦. قوت القلوب، لأبي طالب المكي، ط.دار صادر بيروت.

١٩٧ . القول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين، ط. دار العاصمة، الطبعة الأولى

- ١٩٨ . الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة، ط.دار
 القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة.
 - ١٩٩. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، ت: يحيى غزاوي، ط. دار الفكر.
 - ٠٠٠. كتاب أصول الدين، أبو منصور البغدادي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠١. كشف الشبهات، للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموع مؤلفاته، وضمن
 الجامع الفريد.
 - ٢٠٢. الكليات، أبو البقاء الكفوي، ط. بولاق.
 - ٢٠٣. كنز العمال، علاء الدين على المتقى بن حسام الدين، ط. مؤسسة الرسالة.
 - ٢٠٤. لسان العرب، ابن منظور، ط. دار صادر، بيروت.
 - ٥٠٥. لقاءات الباب المفتوح، الشيخ ابن عثيمين، ط. دار البصيرة.
- ٢٠٦. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة
 المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني، ط. الشيخ على آل ثاني حاكم قطر.
 - ٧٠٧. الماتريدية دراسة وتقويها، د. أحمد بن عوض الله الحربي، ط. دار الصميعي.
- ٢٠٨. مجمع الزوائد، للهيثمي، ط. دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، القاهرة،
 وبيروت.
- ٢٠٩. مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، ط. مجمع
 الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
 - ٠ ٢ ١. مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، للشيخ السعدي، ط. ابن الجوزي.
 - ٢١١. مجموع فتاوي ورسائل الشيخ ابن عثيمين، ط. دار الثريا.

- ٢١٢. مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز، ط. الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، الرياض.
 - ٢١٣. مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ط. الإفتاء، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ
 - ٢١٤. مجموعة الرسائل والمسائل النجدية، ط. دار العاصمة، الرياض.
- ٢١٥. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، الرازي، ت: د. حسين أتاي، ط. مكتبة التراث،
 القاهرة.
- ٢١٦. المحلى، لابن حزم، ت: د. عبد الغفار سليهان البنداري، ط. دار الكتب العلمية، بروت.
 - ٢١٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الوازي، ط. مكتبة لبنان، بيروت.
- ٢١٨. مختصر الفتاوى المصرية، لابن تيمية، ت: محمد حامد الفقي، ط. دار ابن القيم،
 الدمام.
- ٢١٩. مدارج السالكين، ابن القيم، ت: محمد المعتصم البغدادي، ط. دار الكتاب العربي،
 ببروت.
- ٢٢٠. المدخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال، للشيخ بكر بن عبدالله
 أبو زيد، ط. عالم الفوائد.
- ٢٢١. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية، رواية حرب الكرماني، ت: د. ناصر بن سعود السلامة، ط. الرشد.
- ٢٢٢. مسائل الإيمان، القاضي أبو يعلى، ت: د. سعود الخلف، ط. دار العاصمة، الرياض.

- ٢٢٣. مسائل في الإيهان، أجاب عنها فضيلة الشيخ صالح الفوزان، ط. عالم الفوائد، مكة المكرمة.
- ٢٢٤. المسائل والأجوبة في الحديث والتفسير، لابن قتيبة، ت: مروان العطية، ومحسن خرابة، ط. دار ابن كثير، دمشق، بيروت.
- ٧٢٥. المسامرة على المسايرة، لمحمد بن محمد بن علي بن أبي شريف، ط. دار الكتب العلمية.
- ٢٢٦. المستدرك للحاكم، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٢٢٧. مسند الإمام أحمد، ت: شعيب الأرنؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٢٢٨. مصباح الزجاجة، البوصيري، ط. دار الكتب الإسلامية.
- ٢٢٩. مصباح الظلام في الرد على من كذب على الشيخ الإمام، للشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ، تقديم ومراجعة الشيخ إسهاعيل بن سعد بن عتيق، ط. دار الهداية، الرياض.
 - ٢٣. مصنف ابن أبي شيبة، ت: كمال يوسف الحوت، ط. مكتبة الرشد، الرياض.
- ٢٣١. المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي.
- ٢٣٢. معارج القبول، للشيخ حافظ أحمد الحكمي، ت: عمر محمود أبو عمر، ط. دار ابن القيم، الدمام.
 - ٢٣٣. معالم السنن، الخطابي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٢٣٤. مغنى المحتاج، الخطيب الشربيني، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.

- ٢٣٥. المغنى لابن قدامة ط. دار إحياء التراث العربي.
 - ٢٣٦. مفتاح دار السعادة، ابن القيم، ط. دار الفكر.
- ٢٣٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، لأبي الحسن الأشعري ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية، بيروت.
 - ٢٣٨. المقالات، أبو الحسن الأشعري ت: هلموت ريتر، ط. إحياء التراث، بيروت.
 - ٢٣٩. المقامات، للعلامة عبد الرحمن بن حسن، ط. مكتبة الهداية، الرياض.
- ٢٤. الملل والنحل ،للشهرستاني، صححه وعلق عليه: أحمد فهمي محمد، ط.دار الكتب
 العلمية، بروت.
 - ٢٤١. مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، ط. دار هجر.
- ٢٤٢. مناقب الإمام الشافعي، للفخر الرازي، ت: د. أحمد حجازي السقا، ط. دار الجيل، ببروت.
 - ٢٤٣. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٤٤٢. المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان، ط. دار العسل، الرياض.
 - ٥ ٢ ٢. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، ت: د. محمد رشاد سالم، ط. مؤسسة قرطبة.
- ٢٤٦. منهج ابن تيمية في مسألة التكفير، د. عبد المجيد بن سالم المشعبي، ط. أضواء السلف.
- ٧٤٧. منهج الإمام الشافعي في إثبات العقيدة، د. محمد بن عبد الوهاب العقيل، ط. أضواء السلف.

- ٢٤٨. منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني في العقيدة من خلال كتابه فتح الباري، محمد إسحاق كندو، ط. الرشد، ١٤١٩هـ
- ٢٤٩. منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة، د. علي بن عبد العزيز الشبل، ط. دار العصيمي.
 - ٢٥. الموافقات، الشاطبي، ت: عبد الله دراز، ط. دار المعرفة.
 - ٢٥١. المواقف في علم الكلام، للإيجي، ط. عالم الكتب، بيروت.
 - ٢٥٢. الموسوعة الفقهية الكويتية، ط. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.
 - ٢٥٣. الموطأ لمالك بن أنس، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٥٤. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د.عبد الرحمن بن صالح المحمود، ط. مكتبة الرشد، الرياض.
- ٧٥٥. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، ت: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، ببروت.
- ٢٥٦. النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، ت: طاهر أحمد النزاوي، محمود محمد الطناحي، ط. المكتبة العلمية، ببروت.
- ۲۵۷. نوادر الفقهاء، محمد بن الحسين التميمي الجوهري، ت: د. محمد فضل عبد العزيز المراد، ط. دار القلم، دمشق.
- ٢٥٨. نواقض الإيمان الاعتقادية، د. محمد بن عبد الله الوهيبي، ط. دار المسلم للنشر
 والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٧٥٩. نواقض الإيهان القولية والعملية، د. عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، ط. دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

٢٦٠. نيل الأوطار، الشوكاني، ط. دار الخير.





الصفحة	الموضوع
11	تمهيد
70	الباب الأول: مفهوم الإيمان والكفر عند أهل السنة والجماعة
2	الفصل الأول: مفهوم الإيمان عند أهل السنة والجماعة
44	المبحث الأول: الإيمان لغة
44	دعوى الإجماع على أن الإيمان في اللغة هو التصديق
٤٠	من أهل اللغة من فسر الإيمان بإظهار الخضوع والقبول للشريعة
٤١	ستة أوجه لشيخ الإسلام في رد القول بأن الإيهان هو التصديق
73	الأقرب تفسير الإيهان بالإقرار
٤٤	المبحث الثاني: الإيمان شرعا
٤٤	الإيمان حقيقة مركبة من القول والعمل، الظاهر والباطن
8.8	قول شيخ الإسلام في الواسطية: (وعمل اللسان) وتوجيه الشيخ ابن عثيمين له
	حكاية الإجماع على أن الإيمان قول وعمل، وفيه النقل عن الشافعي والبخاري
٤٦	وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وابن عبد البر وابن تيمية
٤٧	قول من قال: الإيهان قول وعمل ونية وسنة، المراد من ذلك
٤٨	ربها قال بعضهم: وعمل بالأركان، نقل ذلك عن أبي حاتم الرازي
	ما قيل في أبي الصلت الهروي واتهامه بوضع حديث: الإيمان إقرار وعمل
	بالجوارح، وتعجب المعلمي اليهاني من قول ابن حجر في أبي الصلت: وأفرط
٤٩	العقيلي فقال: كذاب

الصفحة	الموضوع
	قول السلف: وسنة، مرادهم بالسنة: الشريعة، ليخرج به أعمال المشركين وأهل
٥.	الكتاب
01	المبحث الثالث: تفصيل القول في حقيقة الإيمان
	أولا: قول القلب. الدليل على أنه من الإيمان، وبيان أنه إذا لم يكن معه عمل
01	القلب لم ينفع صاحبه
	ثانيا: قول اللسان. الدليل على أنه من الإيهان، والإجماع على أن من لم يأت به مع
٥٣	القدرة فهو كافر ظاهرا وباطنا
	التنبه على أن المعتبر في قول اللسان: ليس مجرد الخبر عما في النفس، بل التكلم به
00	على وجه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد
	تقرير شيخ الإسلام أنه لابد من اقتران العلم بالعمل في الباطن، واقتران القول
09	بأصل الطاعة في الظاهر
	تعليق ابن القيم على قصة وفد نجران، وبيان أن إقرار الكتابي للنبي ﷺ بالنبوة،
	لم يدخله في الإسلام، وأنه لابد من المعرفة والإقرار والتزام طاعته ودينه ظاهرا
7.	وباطنا
	الإجماع على أن الكافر إذا أتى بالشهادتين ثبت لـ حكم الإسلام في
77	الظاهرالظاهرا
75	بطلان ما عليه أهل التوقف والتبين
3.5	بطلان القول بأن لا إله إلا الله تعصم صاحبها ولو فعل ما فعل من النواقض

الصفحة	الموضوع	
٦٥	ثالثا: عمل القلب. الدليل على أنه من الإيهان	
77	عامة فرق المرجئة تثبت عمل القلب في الإيهان إلا جهما ومن وافقه	
	الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر والعمل الظاهر	
77	ضرورة	
VF	رابعا: عمل الجوارح. الدليل على أنه من الإيهان	
1.4	سبب انحراف المرجئة هو العدول عن معرفة كلام الله وكلام رسوله. نقل كلام	
	مهم عن شيخ الإسلام في ذلك	
79	الرسول ﷺ بين المراد من الإيمان بيان شافيا لا يحتاج معه إلى الاستدلال باللغة	
79	اعتهاد المرجئة على مقدمتين باطلتين: الإيهان في اللغة هـو التصديق، والتصديق	
	يكون بالقلب أو القلب واللسان. جواب شيخ الإسلام عن ذلك	
٧٠	المبحث الرابع: أصل الإيمان وفرعه	
٧٠	الإيهان أصله في القلب وفرعه ما يظهر على الجوارح	
٧١	من أهل السنة من جعل قول اللسان أصلا	
٧٢	قول القلب أصل لقول اللسان، كما أن عمل القلب أصل لعمل الجوارح	
٧٣	العلاقة بين قول القلب وعمله	
٧٥	التصديق يستلزم عمل القلب إذا لم يوجد المعارض	
77	المقصود من زوال التصديق عند انتفاء عمل القلب	
VV	إطلاق شيخ الإسلام لفظ التام بمعنى الصحيح المجزئ	
٧٨	تصريح شيخ الإسلام بأن قول اللسان (شرط) في صحة الإيهان	

رضوع	الصفحة	7557
طأ القول بأن التصديق موجب لجميع ما يدخل في مسمى الإيهان	۸٠	
بحث الخامس: زيادة الإيمان ونقصانه	٨٢	
أدلة على ذلك	٨٢	
سريح ابن المبارك بالزيادة والنقصان	٨٤	
ر سلفية في الزيادة والنقصان	7.	
بعة أوجه في زيادة الإيهان ونقصه	۸۸	
بحث السادس: الاستثناء في الإيمان	94	
منتناء مذهب السلف وأصحاب الحديث	94	
استثناء لأجل العمل	90	
استثناء في الأمور المتيقنة	7.7	
سح الأقوال: أنه يجوز فعله وتركه باعتبار حالين	94	
سة أوجه لجواز الاستثناء عند السلف	9.1	
اهة السلف سؤال الرجل: أمؤمن أنت؟	99	
ر جثة أحدثت هذا السؤال لتحتج به على مذهبها	١	
بحث السابع: الفرق بين الإيمان والإسلام.	1.7	
وال الناس في المسألة	1.4	
رت ذي دل عليه الكتاب والسنة أن الإيهان أكمل وأفضل من الإسلام	1.5	
عين دن عيد الاسلام لقول الزهري: الإسلام هو الكلمة	1.0	
رطبيح مينيج الرسارم صول الرسري، الرسارم مو المصلة الا		

الموضوع	الصفحة
القائلون بالترادف وحجتهم	1.1
الجواب عما استدلوا به	1.4
الإسلام عمل ومحض ويلزمه جنس التصديق	1.9
القول بأن الإسلام هو الكلمة فقط، قول متطرف، وكذلك القول بأن الإسلام	11.
هو الإيهان	
القائلون بالفرق بين الإسلام والإيمان، وحجتهم	111
الجمهور على أن الأعراب المذكورين في آية الحجرات ليسوا منافقين	114
الدين يجمع الدرجات الثلاثة: مسلم ثم مؤمن ثم محسن	115
قاعدة الاجتماع والافتراق	110
التلازم بين الإيهان والإسلام	119
نقل مهم عن أبي طالب المكي عظم	17.
الفصل الثاني: مفهوم الكفر عند أهل السنة والجماعة	144
المبحث الأول: الكفر لغة وشرعا	179
المبحث الثاني: الكفر يكون قولا باللسان، واعتقادا بالقلب، وعملا بالجوارح	178
من صور الكفر بالقول: دعاء غير الله من الأموات والغائبين	172
من صور الكفر بالفعل والاعتقاد	120
عامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون	120
المبحث الثالث: الكفر الأكبر والأصغر	129
أنواع الكفر الأكبر	129

الصفحة	الموضوع
الصفحة ١٤٢	ضابط الكفر الأصغر
. الكفر والشرك الواردة في الكتاب والسنة على حقيقتها	الأصل أن تحمل ألفاظ
رِجة من الملة	المطلقة، وهي كونها مخر
في تكفير المعين	المبحث الرابع: الاحتياط
لتكفير وانتفاء موانعه	لابد من تحقق شروط ا
ست مانعا من موانع التكفير	الشهوة وإرادة الدنيا لي
لقوللقول	الأدلة على بطلان هذا ا
: ﴿ وَلَنْكِن مِّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا ﴾	المقصود من قوله تعالى
الم محمد بن عبد الوهاب على	كلام مهم لشيخ الإسلا
زان: الذي يتكلم بالكفر لا يخلو من خمس حالات ١٥٧	قول الشيخ صالح الفو
حتى يعتقد بقلبه ما يقول ويفعل، وهي مقالة ظهرت ممن ١٥٨	بطلان قولهم: لا يكفر
ديث في هذا الزمان	ينتسبون إلى العلم والح
109	سبب نزول آية التوبة .
تهزئين لم يكونوا كافرين من قبل، بل كانوا مسلمين معهم	التحقيق أن هؤلاء المس
171	إيهان ضعيف
حتى يقصد الكفر ويختاره إجماعا	بطلان قولهم: لا يكفر
لم يعتقدوا صحته، ولا جوازه، ولم يظنوه كفرا	
اعاا	الهازل بالكفر يكفر إجم

الصفحة	الموضوع
170	من أدلة السنة على أنه لا يشترط في التكفير قصد الكفر
17	قول بعضهم: الكفر يكون بالقول والفعل، لكن المعين لا يكفر حتى يعتقد
	الكفر!
177	القصد المشترط في باب الردة هو قصد القول أو الفعل
AFI	المبحث الخامس: حكم مرتكب الكبيرة
171	من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون بمطلق الذنوب والمعاصي
179	من أدلة ذلك
111	أهل السنة وسط في باب الأسماء والأحكام
177	تنبيه: لابد من نفوذ الوعيد في الجملة
۱۷٤	المبحث السادس: حكم الفاسق الملي
	الخلاف في اسمه وحكمه هو أول خلاف ظهر في الإسلام في مسائل أصول
١٧٤	الدينا
۱۷٥	هل يطلق عليه اسم مؤمن؟ فيه تفصيل
177	الفرق بين مطلق الإيهان والإيهان المطلق
	الإيهان الذي يرتفع عن الزاني والسارق، هو النور والخشوع، مع بقاء التصديق
١٧٧	وعمل القلب
141	خطأ قول البعض: المنفى هو الكمال المستحب
١٨٢	فائدة في مراتب النفي من كلام الشيخ ابن عثيمين عليه
۱۸۲	ما رُتب عليه نفى الإيان يكون من كبائر الذنوب

٢٤٢)

لوضوع	الصفحة
الباب الثاني: مفهوم الإيمان والكفر عند الفرق	110
نمهيد	١٨٧
لفصل الأول: الإيمان عند الخوارج والمعتزلة	119
نولهم: الإيهان شيء واحد إذا بعضه ذهب كله	191
ولهم: إن الإسلام والإيهان شيء واحد	197
كفير الخوارج لمرتكب الكبيرة	198
ول المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين	198
لفصل الثاني: في بيان مذهب الجهمية	197
لبحث الأول: قولهم في الإيمان	199
ول جهم إن الإيبان هو المعرفة بالله فقط	199
خراجه عمل القلب من الإيمان	199
كفير أحمد و وكيع لمن قال بقول جهم في الإبيان	۲.,
لفرق بين المعرفة والتصديق الخالي من عمل القلب، أمر دقيق، وأكثر العقلاء	
نكرونه	T . 1
لتزام جهم بتكفير من كفره الشرع كإبليس وفرعون	7.7
عمه أن إبليس لم يعرف الله ولم يصدقه، وبيان بطلان ذلك	7 • 7
لبحث الثاني: مفهوم الكفر عند الجهمية	4 • 8
عمهم أن الكفر لا يكون إلا في القلب فقط، وهو عدم المعرفة بالله	7 . 8
كفير المرجنة في الظاهر لمن سب الله أو سجد للصنم، والسب عندهم ليس	11.0000.13.15

الموضوع	الصفحة
كفرا في ذاته، لكنه على علامة على الكفر الباطن	1.7
الفرق بين مذهب جهم والصالحي وبيان أن الأشعري تبع قول الصالحي	7 . 9
مذهب بشر المريسي وأبي معاذ التومني	۲۱.
رد ابن حزم وشيخ الإسلام على الجهمية في مفهومهم للكفر	111
عند جهم: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرا في الباطن	717
إبليس كفر باستكباره وامتناعه عن السجود لآدم، لا لكونه كذَّب خبرا	717
البحث الثالث : أغلاط جهم	317
كثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجثة والجهمية	317
الفصل الثالث: في بيان مذهب الكرامية	414
قولهم: الإيمان قول باللسان	419
 تسميتهم المنافق مؤمنا، مع جزمهم بأنه مخلد في النار	719
خطأ ابن حزم فيها نسبه إليهم من نجاة المنافق	719
الكرامية جعلت الإيهان شيئا واحدا فرارا من القول بتبعيضه وتجزئته	111
شذوذ قول الكرامية	777
الفصل الرابع: في بيان مذهب الأشاعرة	777
المبحث الأول: قولهم في الإيمان	440
الأشعري هجه وافق السلف في أحد قوليه	770
ونصر في القول الآخر مذهب جهم والصالحي	777

الصفحة	الموضوع
AYY	الباقلاني والجويني والرازي نصروا قول جهم
779	الأشاعرة معدودون في فرق المرجئة
771	من الأشاعرة من وافق السلف
777	القول المعتمد عن الأشاعرة
777	قولهم: الإيان هو التصديق
377	اختلافهم في قول اللسان هل هو شطر أو شرط لإجراء الأحكام
740	خطأ من ألزمهم بعدم تكفير أبي طالب
۲۳۷	عمل الجوارح شرط كمال عند الأشاعرة
۲۳۸	المبحث الثاني: قولهم في الزيادة والنقصان
۱۳۸	جمهور الأشاعرة يثبتون الزيادة والنقصان
729	المرجح عندهم أن التصديق يزيد وينقص
7 2 1	المبحث الثالث: قولهم في الاستثناء في الإيمان
137	تعليلهم الاستثناء بالموافاة
7 2 1	ظنهم أن هذا هو مذهب السلف
737	لم يعلل أحد من السلف الاستثناء بالموافاة
Y £ A	قولهم: إن الله تعالى لا يسخط ما رضي، ولا يرضي ما سخط
7 £ 9	بناء مسألة الموافاة على نفي الأفعال الاختيارية
701	الفرق بين تصديق الأشاعرة ومعرفة جهم
701	متأخرو الأشاعرة على إثبات عمل القلب وجعله نفس التصديق

وضوع	الصفحة
اطهم الإذعان والانقياد والقبول وترك العناد والتكبر	101
عمهم أن الإيمان لغوي جعلهم يدخلون هذه الأمور تحت التصديق وإن لم تكن	
4	408
طلان مذهب من جعل عمل القلب نفس التصديق	T00
لبحث الخامس: مفهوم الكفر عند الأشاعرة	YOV
عصر هم الكفر في التكذيب	YOY
عمهم أن السجود للشمس والصنم ليس كفرا ، لكن يحكم لفاعله بالكفر	YOX
ول بعضهم: يجوز أن يكون الساب مؤمنا في الباطن	404
ول هؤلاء هو أفسد قول قيل في الإيهان	۲٦.
د ابن حزم على الأشاعرة	177
لفصل الخامس: في بيان مذهب الماتريدية	770
لبحث الأول: قولهم في الإيمان	٧٦٧
لذهب أبي منصور الماتريدي	YIV
	AFY
في أكثرهم للزيادة والنقصانفي أكثرهم للزيادة والنقصان	779
ي را بريان نولهم في الاستثناء	779
لبحث الثاني: مفهوم الكفر عند الماتريدية	171
حصر هم الكفر في التكذيب والجحود القلبي	171

وضوع	الصفحة
فصل السادس: في بيان مذهب مرجنة الفقهاء	202
بحث الأول: قولهم في الإيمان	200
رِل أبي حنيفة ﴿ عُلْدِ: الإيمان إقرار باللسان وتصديق بالجنان	200
وله بنفي الزيادة والنقصان	777
رِل الطحاوي في عقيدته المشهورة	***
د أصحاب المقالات الحنفية من المرجثة	YVV
سلف والأثمة اشتد إنكارهم على هؤلاء، وتبديعهم وتغليظ القول فيهم	YVA
ناصل ما عليه مرجئة الفقهاء	۲۸.
اهر كلامهم أن أعمال القلوب ليست من الإيمان	۲۸.
صريح شيخ الإسلام بذلك	111
بحث الثاني: هل الخلاف بين أهل السنة ومرجنة الفقهاء حقيقي أمر لفظي؟	7.17
نقيق قول شيخ الإسلام في هذه المسألة	7.17
كفير بعض الحنفية لمن يستثني في الإيهان ومنعهم من تزويجه!	YAA
ول الذهبي وابن أبي العز الحنفي رحمهما الله	191
ول الشيخ ابن باز عظم	797
ول الشيخ الألباني على	797
فصل السابع: سمات الإرجاء المعاصر	Y9V
بحث الأول: حول ما ينسب إلى المرجنة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب	499
بطر شيوع هذه المقالة	799

الصفحة	الموضوع
499	الجهل بحقيقة الإرجاء أدى إلى شيوعه وانتشاره
۳.,	ذكر ثلاثة نهاذج، من كلام: ملا علي القاري، وأبي البقاء الكفوي،وابن الصلاح
	المبحث الثاني: حول قول بعض السلف: من قال: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فقد
7.7	برئ من الإرجاء
7.7	قول أحمد والبربهاري رحمهما الله
7.7	هذه المقولة حق ولا شك، لكن على فهم قائليها
4.8	من المرجئة من قال بالزيادة والنقصان ، بل من قال: الإيمان قول وعمل!
4.1	نقل مهم عن إسحاق بن راهويه على
1.7	القول بأن الإيهان قول وعمل، يعني إثبات أمرين لا نزاع فيهما بين أهل السنة
7.7	قول الشيخ الفوزان حفظه الله في الفرقة الخامسة من فرق المرجئة (معاصرة)
۳.٧	من قال الإيهان قول وعمل، ثم قال: لا يكون الكفر إلا بالاعتقاد، فقد تناقض.
۳۰۸	المبحث الثالث: مقالات المرجنة المعاصرة
٣٠٨	سرد ست عشرة مقالة من مقالات المرجئة موجودة في هذه الأزمنة
717	تنبيه: من زل في بعض مسائل الإيهان لا يقال عنه: مرجئ، بإطلاق
210	الباب الثالث: علاقة العمل بالإيمان
211	الفصل الأول: التلازم بين الظاهر والباطن
419	المبحث الأول: مفهوم التلازم
277	المبحث الثاني: المرجنة وإنكارهم للتلازم
	المرجئة لا ينازع كثير منهم في أن العمل ثمرة للإيهان الباطن

الصفحة	الموضوع
777	المرجئة تتصور وجود إيهان القلب التام مع انتفاء العمل الظاهر
377	من قال بالإرجاء من المعاصرين اضطربوا في إثبات التلازم
777	المبحث الثالث: أدلة التلازم بين الظاهر والباطن
٣٣٨	المبحث الرابع: كفر الإعراض
۳۳۸	ترك العمل الظاهر بالكلية صورة من صور كفر الإعراض
777	نقل عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب على
٣٣٨	نقل عن الشيخ عبد الرحمن البراك حفظه الله
444	نقل عن الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي حفظه الله
٣٣٩	نقل عن الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف حفظه الله
78.	نقل عن الدكتور محمد بن عبد الله الوهيبي حفظه الله
757	الفصل الثاني: إقامة البرهان على أن ترك العمل الظاهر بالكلية ناقض للإيمان
450	المبحث الأول: تحرير محل النزاع
789	المبحث الثَّاني: أدلة أهل السنة
40.	المطلب الأول: الاستدلال بدليل التلازم بين الظاهر والباطن
ror	المطلب الثاني: إجماع أهل السنة على أن العمل جزء لا يصح الإيمان إلا به
ror	نقل هذا الإجماع عن أحد عشر إماما من أهل العلم
ror	١- نقل عن الشافعي عظم
	الجواب عما أورده المخالف من أن الشافعي لا يكفر تارك الصلاة، وأن المراد

الصفحة	الموضوع
404	بالعمل عمل القلب والجوارح معا
408	٢- نقل عن الحميدي هلاه٢
400	٣- نقل عن الآجري هطه٣-
107	قول المخالف: الإجزاء هنا بمعنى الكمال!
rov	٤ - نقل عن أبي طالب المكي هِنْ
101	إقرار شيخ الإسلام لكلام أبي طالب وتوجيهه بأن المراد إجماع الصحابة
409	اعتراض الغزالي على كلام أبي طالب وزعمه أن هذا مذهب المعتزلة!
409	٥ - نقل عن ابن بطة العكبري على الله العكبري على الله العكبري المالة العلم العالم ا
400	الجواب عن قول المخالف: فهل يكفر إذا لم يوافق السنة
. 57	بيان مراد السلف بقولهم في تعريف الإيمان: (وموافقة السنة)
٠,٣٦	شيخ الإسلام يبين أن هذا القيد يخرج عبادات المشركين وأهل الكتاب
177	٦- نقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية هجله
177	٧- نقل عن الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب على
777	الجواب عما أورده المخالف من أن الشيخ لا يكفر تارك المباني الأربعة
770	٨- نقل عن صاحب توضيح الخلاق على
777	٩ - نقل عن الشيخ عبد الرحمن بن حسن هيله
777	١٠ - نقل عن الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن عطع
777	١١ - نقل عن الشيخ محمد بن إبراهيم على
419	المطلب الثَّالث: إجماع الصحابة على كفر تارك الصلاة

الصفحة	الموضوع
779	وجه الاستدلال بهذا الإجماع، ونقله عن اثني عشر إماما
419	١- جابر بن عبد الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
419	٣- أبو هريرة ﴿ عَنْ عَنْ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَ
419	٣- الحسن البصري خطع
٣٧٠	٤ – عبد الله بن شقيق هلي
٣٧٠	٥ - أيوب السختياني على
٣٧.	٦- إسحاق بن راهوية على
TV1	٧- محمد بن نصر المروزي فيطع
TV1	الجواب عما زعمه المخالف من أن إجماع الصحابة إنها هو على رواية أحاديث التكفير فقط .
21	٨- شيخ الإسلام ابن تيمية عظم٨
۲۷۲	٩ - ابن القيم على
777	١٠ - الشيخ حمد بن ناصر بن معمر عظم
202	١١- الشيخ محمد بن إبراهيم على
400	۱۲ – الشيخ ابن باز ﴿ هُله١٢
	تنبيه ١: رد شيخ الإسلام على من حمل أحاديث التكفير على الكفر الأصغر، من
777	تسعة أوجه
	تنبيه ٢: حول قولهم: كيف خفي الإجماع على الأثمة، وذكر تسعة أمثلة بما أجمع
464	عليه الصحابة وخالف فيه بعض الأثمة

الصفحة	الموضوع
١	الفصل الثالث: نقول عن أهل العلم في بيان منزلة عمل الجوارح وحكم تاركه
٣	١- علي بن أبي طالب علي ، ت: ٤٠ هـ
٤	٧- عبد الله بن مسعود هيئ ، ت: ٣٢ هـ
٤	٣- زيد بن أسلم مولى عمر على ، ت: ٣٦ هـ
٤	٤- سعيد بن جبير ١٩٤٥ ، ت: ٩٥ هـ
٥	٥- الحسن البصري هلا، ت: ١١٠هـ
٥	٦- نافع مولی ابن عمر څغه ، ت: ١١٧ هـ
٥	الكلام على سالم الأفطس وبيان أنه من مرجئة الفقهاء
٦	هذا الأثر حمله بعضهم على أنه من باب كفر الإباء والاستكبار أو القول بالإباحة
	بيان أن مقصود نافع تكفير من ترك العمل، والنقل عن شيخ الإسلام بما يؤكد
٨	ذلك
٨	مأخذ نافع والحميدي وأحمد في تكفير تارك العمل
١.	٧- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري ﴿ عُمْ ، ت: ٢٤ هـ
11	٨- الأوزاعي ﴿ مُن ت: ١٥٧ هـ
١٢	٩- سفيان الثوري ﴿ هُ ، ت: ١٦١ هـ
11	١٠- محمد بن مسلم الطائفي ﴿ عُلَامَ تَ : ١٧٧ هـ
	١١، ١٢- سعيد بن عبد العزيز الدمشقي ﴿ مَن : ١٦٧هـ، ومالك بن أنس ﴿ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ

الصفحة	الموضوع
17	١٧٩ هـ
17	١٣- الفضيل بن عياض هيء ت: ١٨٧ هـ
15	۱۶ – سفیان بن عیینة ﴿ عُلَا، ت: ۱۹۸ هـ
١٤	١٥- أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ﴿ الله على الزبير الحميدي ﴿ الله على النابير الحميدي ﴿ الله على النابير الحميدي ﴿ الله على النابير الحميدي ﴿ الله على النابير الله على النابير الله على النابير الحميدي ﴿ النابير النابير الحميدي ﴿ النابير
18	١٦ – إسحاق بن راهويه ﴿ عُلَامَ تَ ٢٣٨ هـ
	تشكيك المخالف في كلام إسحاق، ومعارضته بأن أحمد لا يكفر تارك المباني، في
	رواية، فهل يكون من المرجئة، والردعلي ذلك، وبيان أن كلام إسحاق فيمن
10	ترك عامة الفرائض
11	١٧- أبو ثور: إبراهيم بن خالد الكلبي الفقيه ﴿ هُ ، ت: ٢٠ ٢ هـ
۱۷	۱۸- أحمد بن حنيل هلع، ت: ۲۶۱هـ
۱۷	١٩- المزني هي ، ت: ٢٦٤هـ
۱۷	٢٠- سهل بن عبد الله التستري چطع، ت: ٢٨٣هـ
۱۸	٢١- أبو بكر الأجري هله المتوفى سنة ٣٦٠هـ
19	٢٢- أبوطالب المكي هِلْه، ت: ٣٨٦هـ
44	٢٣- ابن بطة العكبري ﴿ عُلَّهِ، ت: ٣٨٧ هـ
۲۳	۲۶- ابن أبي زمنين عظم، ت: ۳۹۹ هـ
44	٢٥- ابن الحنبلي عظم، ت: ٥٣٦ هـ

الصفحة	। महन्त्र ।
40	 ٣٦-شيخ الإسلام ابن تيمية علا، ت: ٢٨ المد
40	١ - تصريحه بأن من لم يأت بالعمل فهو كافر
	٢- تصريحه بأن انتفاء أعمال الجوارح مع القدرة والعلم بها لا يكون إلا مع نفاق
77	في القلب وزندقة لا مع إيهان صحيح
77	الجواب عما ادعاه المخالف حول هذا النقل
	٣- تصريحه بأن الرجل لا يكون مؤمنا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات
۲۷	التي اختص بإيجابها محمد ﷺ
۲۷	إطلاق شيخ الإسلام (الإيمان الواجب) على الإيمان الصحيح في مواضع
۲۸	٤ - تصريحه بأنه إذا انتفت أعمال الجوارح لم يبق في القلب إيمان
44	٥ - تصريحه بأن انتفاء اللازم الظاهر دليل على انتفاء الملزوم الباطن
41	٦ - تصريحه بأن قيام الإيهان بالقلب من غير حركة بدن ممتنع
	٧- تصريحه بأن مذهب السلف وأهل السنة، أنه متى وجد الإيمان الباطن،
۲۱	و جدت الطاعات
٣٢	٨- تصريحه بأن وجود إيهان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع
	تنبيه على قوله : (الإيمان التام) وبيان أنه يطلقه على الإيمان الصحيح،
27	والاستشهاد بخمسة مواضع
	٩- تصريحه بأنه لا يتصور وجود إيهان القلب الواجب مع عدم جميع أعهال

الصفحة	। महक्क
٣٧	الجوارح
	١٠ - تصريحه بأن ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من
٣٧	القلب
٣٨	١١ - تصريحه بأنه لابد في الإسلام من الإتيان بأصل الطاعة في الظاهر
44	 ۲۷- الإمام ابن القيم علا، ت: ١٥٧هـ
٤٠	١- تصريحه بأن تخلف العمل الظاهر دليل على فساد الباطن
	٢- تصريحه بأن من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيهان جازم لا يتقاضاه فعل
٤٠	طاعة ولا ترك معصية
٤١	٣- تصريحه بأن التصديق لا يصح إلا بالعمل
23	٢٨- الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب ﴿ عُلَّم، ت: ٢٠٦ هـ
	٧٩- الشيخ حسين والشيخ عبد الله (ت: ١٢٤٤هـ)، ابنا الشيخ محمد بن عبد
23	الوهاب، رحمهما الله
23	٣٠- الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، هله، ت: ١٢٣٣ هـ
٤٤	٢١ - الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، ﴿ عَبْدَ ، تَ ١٢٨٥ هـ
13	٣٢- الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، ﴿ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، ﴿ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن،
٤٦	٣٣- الشيخ حمد التويجري، وأحمد بن عثمان، وأخوه محمد، رحمهم الله
٤٦	٣٤ - الشيخ سليمان بن سحمان، ﴿ عُمْ ، ت: ١٣٤٩ هـ

8﴾ – الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، حفظه الله

11

	الموضو
فسة عشر موضعا من كلامه حفظه الله	نقل خ
لشيخ عبد العزيز الراجحي، حفظه الله	11-67
لشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ (المفتي العام) حفظه الله	11 –£Y
أيه في هذه المسألة من ستة أوجه	بیان ر
لشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، حفظه الله	H -£A
لشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، حفظه الله	11-69
ربعة مواضع من كلامه حفظه الله	نقل أر
لشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد، حفظه الله	11 -0+
سد من المشايخ والمختصين	c-01
الباب الرابع: كشف شبهات المعاصرين	
	تمهيد
ل الأول: الجواب عن أدلة المخالفين النقلية	القصا
كُ الأول: الجواب المجمل	الميحث
تُ الثَّاني: الجواب عن حديث البطاقة	المبحث
ب عن استدلالهم بهذا الحديث من سبعة أوجه	الجوار
ثُ الثَّالَث: الجواب عن حديث: ولم يعملوا خيرا قطى	المبحث
ب عن استدلالهم بهذا الحديث من ثمانية أوجه	الحوار

الصفحة	الموضوع
175	المبحث الرابع: الجواب عن حديث: ولم يعمل خيرا قط إلا التوحيد
AFI	المبحث الخامس: الجواب عن استدلالهم بحديث: «يدرس الإسلام»
177	المبحث السادس: الجواب عن حديث معاذ: «إنك تاتي قوما أهل كتاب »
144	ذكر خمسة أوجه في الجواب عن استدلال المخالف بهذا الحديث
۱۸۳	الفصل الثاني : كشف الشبهات العقلية
140	وفيه الجواب عن ثنتي عشرة شبهة
7.1.1	الشبهة الأولى: أن قول السلف: الإيمان قول وعمل، أي الإيمان المطلق الكامل
	استشهاد المخالف بقول شيخ الإسلام عطه عن أعمال الجوارح: (وهي شعبة من
111	مجموع الإيهان المطلق وبعض له)
191	الشبهة الثانية: حول أصل الإيمان وفرعه
4 • \$	الشبهة الثالثة: حول مفهوم الإجزاء عند السلف
7.7	زعم المخالف أن عدم الإجزاء لا ينافي الإثابة، والرد عليه من خمسة أوجه
	الشبهة الرابعة: قولهم: إن التلازم بين الظاهر والباطن إنما هو في الإيمان الكامل لا
115	في أصل الإيمان
111	الشبهة الخامسة: حول المرجنة وشرط الكمال
719	قول بعض الأشاعرة إن الأعمال جزء من الإيمان الكامل!
771	الشبهة السادسة: قولهم: إن الظاهر المستلزَّم للباطن هو مجموع القول والعمل

وضوع	الصفحة
شبهة السابعة : حول العمل المطلوب في الإيمان	377
ان العمل الذي لابد منه لصحة الإسلام، والنقل عن الآجري وشيخ الإسلام	777
لام سفيان بن عيينة وإسحاق بن راهويه	***
لام مهم للشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك حفظه الله	***
شبهة الثامنة: أن المسالة راجعة إلى الخلاف في حكم تارك الصلاة	***
رد على زعم أحدهم أنه لا يمكن الجمع بين التكفير بترك الصلاة وترك جنس	
همل	177
سحاق بن راهويه يرى الخلاف في تكفير (تارك الصلاة) مسألة اجتهاد،	
خلاف ترك عامة الفرائض فإن المخالف في تكفيره مرجئ	777
لل مهم عن الشيخ ابن باز عظم	777
لل مهم عن الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله	444
شبهة التاسعة: حول الخلاف اللفظي مع مرجنة الفقهاء	777
شبهة العاشرة: قولهم إن العمل في اصطلاح السلف يشمل قول اللسان	229
شبهة الحادية عشرة: قولهم: لوكان ترك العمل كفرا لصرح العلماء بذلك	337
شبهة الثانية عشرة: قولهم إن البحث في هذه المسألة من باب الترف	780
فصل الثالث: توضيح ما اشتبه على المخالف من كلام أهل العلم	727
ولا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام سفيان بن عيينة عظم	101

الصفحة	الموضوع
707	ثانيا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الشافعي الله الشافعي الله السافعي
408	ثالثا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام الحميدي ﴿ الله ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام الحميدي ﴿ الله
YOV	رابعا: : توضيح ما اعتمدوا عليه من قول الإمام أحمد عطي
41.	خامسا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن قتيبة عظم
777	سادسا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام محمد بن نصر المروزي عظم
	سابعا: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام طائفة من أهل الحديث نقله الإمام
414	المروزي
**	ثامنا: توضيح ما نقل عن الإمام ابن منده على
444	تاسعا: رد ما اعتمدوا عليه من كلام ابن حزم ﴿ الله مِنْ الله عليه من كلام ابن حزم ﴿
7.7.7	كيف يعاب على ابن حزم اعتقاده في الإيان وقد مدحه شيخ الإسلام
3 1.7	ذكر ستة مواضع يخالف فيها ابن حزم شيخ الإسلام في باب الإيمان
797	عاشرا: ردما اعتمدوا عليه من كلام البيهقي هطع
٣٠٨	الحادي عشر: رد ما اعتمدوا عليه من كلام القاضي عياض هط
212	الثاني عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن الصلاح عظم
117	الثالث عشر: توضيح ما اشتبه عليهم من كلام شيخ الإسلام عظم
	كلام مهم للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في بيان حال (الجناة) على شيخ
717	الإسلام

الصفحة	المضمو
411	الموضع الأول: (من كان معه أول الإيمان، فهذا يصح منه)
440	الموضع الثاني: (إن شعب الإيمان قد تتلازم عند القوة، ولا تتلازم عند الضعف)
٣٣٤	الموضع الثالث: (وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)
444	الموضع الرابع: (ثم هو في الكتاب بمعنيين: أصل وفرع واجب)
454	الموضع الخامس: ما جاء في مناظرة شيخ الإسلام مع ابن المرحل
401	الموضع السادس: (ولكن لم يفعل الواجب كله، لا من هذا، ولا هذا)
202	الموضع السابع: (وإن لم يفعل المأمور به)
	الموضع الثامن: كلامه عن تارك الصلاة، وزعم المخالف أنه تناقض،
	فنسب القول بتكفيره إلى الخوارج مرة، ونسب عدم تكفيره إلى من
400	دخلت عليه شبهة المرجثة في موضع آخر!
777	الرابع عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن القيم على
777	الخامس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام الإمام ابن أبي العز الحنفي عظم
211	السادس عشر: توضيح ما اعتمدوا عليه من كلام ابن رجب الحنبلي ﴿ عُلْهِ
۳۷۸	السابع عشر: رد ما اعتمدوا عليه من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني عطم
۳۸٥	خطر النقل عن المخالفين لأهل السنة
۳۸۷	خاتمة، وبها أهم نتائج البحث
490	ملاحق
217	فهرس المراجع
500	فهرس الموضوعات